جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومي

قضايا التخطيط والتنمية فى مصر
رقم (٦٢)

امكانات التكامل الزراعى
بين دول مجلس التعاون العـــربى

يناير ١٩٩١

" تم إعـــــداد هـــذا البحـث فى فتـــــره كنـــا نعتقـد أنهـــــا بدايـــة مرحلـــه جديـده في تاريـــخ الأمـــه . ولكـن الأحـــــداث لـــم تؤكـــــد ذلـــــك . "

امكانـــــات التكامل الزراعـي
بين دول مجلس التعاون العربـــي

إعـــداد

أ.د. سعـــد طـــه علام (الجزء الخاص باليمن والاشراف)

د. هـــدي صالح النمر (الجزء الخاص بجمهورية مصـــــر العربية)

د. عماد الدين مصطفـى (الجزء الخاص بالأردن)

د. عبدالفتاح محمد حسين (الجزء الخاص بالعـــراق)

المحتويـــــات

		الصفحة
مقـــــدمة		
الفصل الأول :	الزراعـة والاقتصاد القومي في دول مجلس التعاون العربي	١
١٠١	جمهورية مصر العربية	١
٢٠١	العـــــراق	١٠
٣٠١	الجمهورية العربية اليمنية	١٣
٤٠١	الأردن	١٦
الفصل الثاني:	المـوارد الزراعية بـدول مجلس التعاون العربي	٢٢
١٠٢	ـ الموارد الأرضية	٢٢
١٠١٠٢	جمهورية مصر العربية	
٢٠١٠٢	العـــراق	٣٠
٣٠١٠٢	الجمهورية العربية اليمنية	٣٥
٤٠١٠٢	الأردن	٣٨
٢٠٢	ـ الموارد المائية	٤٣
١٠٢٠٢	جمهورية مصر العربية	٤٣
٢٠٢٠٢	العـــــراق	٥١
٣٠٢٠٢	الجمهورية العربية اليمنية	٥٧
٤٠٢٠٢	الأردن	٦٣
٣٠٢	ـ الموارد البشرية	٦٩
١٠٣٠٢	جمهورية مصر العربية	٦٩
٢٠٣٠٢	العـــــراق	٧٧

الصفحة

٢٠٣٠٢	الجمهورية العربية اليمنيـــة	٧٩
٤٠٣٠٢	الأردن	٨٠
الفصل الثالث :	الأنتاج الزراعي بدول مجلس التعاون العربي	٨٣
١٠٣ ـ	التركيب المحصولي	٨٣
١٠١٠٣	جمهورية مصر العربية	٨٣
٢٠١٠٣	العـــراق	٩٠
٣٠١٠٣	الجمهورية العربية اليمنية	٩٥
٤٠١٠٣	الأردن	١٠٢
٢٠٣ ـ	الأنتاج النباتي	١٠٦
١٠٢٠٣	جمهورية مصر العربية	١٠٦
٢٠٢٠٣	العـراق	١١٠
٣٠٢٠٣	الجمهورية العربية اليمنية	١١٨
٤٠٢٠٣	الأردن	١٢٠
٣٠٣ ـ	الأنتاج الحيواني	١٢٥
١٠٣٠٣	جمهورية مصر العربية	١٢٥
٢٠٣٠٣	العـــراق	١٣٠
٣٠٣٠٣	الجمهورية العربية اليمنية	١٣٢
٤٠٣٠٣	الأردن	١٣٥
الفصل الرابع :	الفجوة من السلع الزراعية في دول مجلس التعاون العربي	١٣٨
١٠٤	جمهورية مصر العربية	١٣٨
٢٠٤	العـراق	١٠٤٤

الصفحة

٣٠٤	الجمهورية العربية اليمنية	١٥١
٤٠٤	الأردن	١٥٨
الفصل الخامس :	أهم السياسات الزراعية	١٦٥
١٠٥	- السياسة التعاونية	١٦٥
١٠١٠٥	جمهورية مصر العربية	١٦٨
٢٠١٠٥	العراق	١٦٩
٣٠١٠٥	الجمهورية العربية اليمنية	١٧١
٤٠١٠٥	الأردن	١٧٤
٢٠٥	- سياسة الميكنة	١٨١
١٠٢٠٥	جمهورية مصر العربية	١٨١
٢٠٢٠٥	العراق	١٨٣
٣٠٢٠٥	الجمهورية العربية اليمنية	١٨٦
٤٠٢٠٥	الأردن	١٨٨
٣٠٥	- السياسة الائتمانية والتمويلية	١٩١
١٠٣٠٥	جمهورية مصر العربية	١٩١
٢٠٣٠٥	العراق	١٩٩
٣٠٣٠٥	الجمهورية العربية اليمنية	٢٠٥
٤٠٣٠٥	الأردن	٢٠٨
٤٠٥	- السياسة الاستثمارية	٢١٣
١٠٤٠٥	جمهورية مصر العربية	٢١٣

الصفحة

٢٠٤٠٥	العـراق	٢١٧
٣٠٤٠٥	الجمهورية العربية اليمنية	٢١٩
٤٠٤٠٥	الأردن	٢٢١

الفصل السادس : امكانات ووسائل التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي ٢٢٦

١٠٦	ـ امكانات تنسيق سياسات الأنتاج الزراعي	٢٢٦
٢٠٦	ـ امكانات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي	٢٤٤
٣٠٦	ـ تكامل وتنسيق السياسة المالية والنقدية	٢٥٤
٤٠٦	ـ السياسات التكنولوجية الزراعية ـ تطويرها وتنميطها	٢٦٦
٥٠٦	ـ التنظيمات الزراعية : توحيدها ـ التعاونيات والتشريعات	٢٧٨

ـ الملخص والتوصيات ٢٨١

ـ قائمـة المراجع ٣٠٦

ـ الملاحق ٣١٠

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

يشكل قطاع الزراعة أهمية كبيره في اقتصاديات دولَ مجلس التعاون العربي . ومع هذه الأهمية تعاني دول مجلس التعاون العربي من النقص في السلع الزراعية، كما تعد من الدول المستورده للغذاء بصفه أساسية. بل وبعضها يعتمد بصفه رئيسية علي الواردات مع تزايدها سنه بعد أخري.

والاعتماد علي الورادات في توفير الاحتياجات - أو جانب أساسي - من السلع الغذائية الاستراتيجية له مخاطره سواء مايتعلق بالنواحي الاقتصادية أوالسياسية . حيث أصبحت المقوله المشهورة - من لايملك غذائه لايملك حريته - حقيقة واضحة في عالم اليوم.

وهذا القصور في الأنتاج الزراعي الذي تعاني منه دول مجلس التعاون العربي لايرجع بصفه أساسية الي نقص في الموارد الزراعية، قدر مايرجع الي تخلف أستغلال تلك الموارد.

حيث هناك وفره من الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة - خاصة في العراق - كما أن الموارد المائية لم تصل بعد لأن تصبح عامل محدد أو عائق للتنمية الزراعية ، كذلك هناك وفره من الأيدي العاملة بمختلف مستوياتها، مع وجود مستوي تكنولوجي ومعارف زراعية كافية ، كذلك الموارد المالية.

لكن يأتي القصور في استغلال تلك الموارد الزراعية نتيجة التباين في توزيعها بين دول مجلس التعاون حيث توجد الأرض القابلة للزراعة في دول معينه، بينما الأيدي العاملة

في دول أخري ، والمستوي التكنولوجي والمعارف . الزراعية أكثر وجوداً في دولة ثالثة ، كذلك الموارد المالية . من هنا كان لزاماً وجود قدر من التعاون والتكامل والتنسيق في استغلال تلك الموارد وتبادل الأنتاج بين دول المجلس بما يحقق الفائدة للكل . ذلك لأن هناك عدداً من الحقائق تفرض علي الدول العربية نوعاً من التكامل والتعاون وتشجع علي تكتل تلك الدول، من هذه الحقائق :-

- تباين وتنوع توزيع الموارد الأقتصادية بين الدول العربية حيث يوجد قدرٍ كبير من مورد معين في دولة معينه وموارد أخري في دول أخري مما يلزم معه التكامل بين تلك الدول حتي يتسني لها استغلال تلك الموارد الاستغلال الأمثل.
- لايمكن حالياً تحقيق الأمن الاقتصادي في حدود الدولة الصغيره بمفردها ولكن يلزم لذلك تكامل وترابط بين أكثر من دولة لتحقيق الأمن الغذائي ومن ثم الاقتصادي ثم الأمن القومي لتلك الدول.
- التغيرات الحادثة الآن في العالم تشهد بأن القرن القادم هو زمن التكتلات الأقتصادية والكيانات الكبيره والتي تقوم علي منطق المصالح المشتركة، والتي سيمتد تأثيرها بل سيطرتها علي الكيانات الصغيره التي لاتكفي احتياجاتها.

ومن ثم فقد جاءت تلك الدراسة للتعرف علي الموارد والأمكانات الزراعية المتاحة والامكانات المستقبلية، كذلك الأنتاج والأستخدام والفجوه من أهم السلع الزراعية، كذلك السياسات المتبعه في القطاع الزراعي في تلك الدول، وامكانات التعاون والتكامل في المجال الزراعي، ومتطلبات هذا التكامل.

وكما أن أهمية الدراسة جاءت نتيجة تردي الأوضاع الغذائية وتزايد الفجـــوه في دول مجلس التعاون العربي رغم مالديها من موارد وامكانات زراعية. فكان مـــن الضروري التعرف علي أساليب ومدي القدره علي تخطي هذه الفجوه وماهي العوامل الـــتي يمكن أن تـؤدي الي ذلك .

وقد اعتمدت الدراسة علي العديد من مصادر البيانات منها المحلية والدولية لدول المجلس ، كذلك علي عدد من الدراسات والبحوث في مختلف النواحي الزراعية والاقتصادية .

وقد جاءت الدراسة في ستة فصول، بالأضافة الي المقدمة والملخص والتوصيات وهي:-

١ - الزراعة والاقتصاد القومي في دول مجلس التعاون العربي.
٢ - المـــوارد الزراعيـة.
٣ - الأنتاج الزراعي في دول مجلس التعاون العربي.
٤ - الفجـوه من السلع الزراعية.
٥ - بعض أهم السياسات الزراعية في دول التعاون العربي.
٦ - امكانات ووسائل التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي.

وقد قام بإعداد هـذه الدراسـة الفريـق البحثـــي : -

أ.د. سعـد طـه علام المشرف العام علي الدراسة وكل من السادة د. هـدي صالح النمـــر، د. عمـاد الدين مصطفي ، د. عبدالفتاح محمد حسين الخبراء الأول بمركز التخطيـــط الزراعي .

معهد التخطيط القومـي
القاهرة
أغسطس ١٩٩٠

الفصل الأول

الزراعة والإقتصاد الق ي في دول مجلس التعاون العربي

بالرغم من التباين الواضح في ظروف وأشكال إقتصاديات الدول الأربعة الأعضاء بمجلس التعاون العربي، ألا أن الزراعة مازالت تلعب دورا مهما في إقتصاديات هذه الدول وذلك علي النحو التالي.

١٠١ جمورية مصر العربية

يشكل قطاع الزراعة في مصر أهمية كبيره في الاقتصاد القومي، حيث يساهم بقدر كبير في الانتاج والدخل القومي وفي القوي العاملة البشرية ، كما أنه القطاع المسئول عن تحقيق الأمن الغذائي وامداد القطاعات الإقتصادية الأخري بإحتياجاتها من المواد الخام الزراعية ، فضلا عن أنه يقوم بدور ملموس في التبادل التجاري بين مصر والعالم الخارجي.

مساهمة الزراعة في الدخل المحلي

مازال قطاع الزراعة رغم مايعانيه من معوقات يحتل المرتبة الأولي بالنسبة لحجم مساهمته في الدخل المحلي بالمقارنة بمساهمة القطاعات الأخري، كما يستدل علي ذلك من البيانات الموضحة بجدول (١ ـ ١) .

جدول (١ ـ ١) الدخل المحلي الاجمالي بتكلفة عوامل الأنتاج الثابته والاهمية النسبية للدخل الزراعي خلال الفترة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٧/٨٦ علي أساس أسعار ١٩٨٢/١٩٨١ .

بالمليون جنيه

السنه	اجمالي الدخل المحلي	الدخل الزراعي	الأهمية النسبية للدخل الزراعي
١٩٨٢/٨١	١٩٦٣٨ر٨	٣٨٩١ر٥	١٩ر٨
١٩٨٣/٨٢	٢١١٠٤ر٧	٣٨٨٦	١٨ر٤
١٩٨٤/٨٣	٢٢١٦٠	٣٩٦٥	١٧ر٩
متوسط الفترة ٨١ ـ ١٩٨٤	٢٠٩٦٧ر٨	٣٩١٤	١٨ر٧
٨٤ / ١٩٨٥	٢٤٥٦٠ر٢	٤٠٧٨	١٦ر٦
١٩٨٦/٨٥	٢٦٨٢٩ر٢	٤٥٤٠	١٦ر٩
١٩٨٧/٨٦	٢٧٩٥٧	٤٦٧٠	١٦ر٧
متوسط الفترة ٨٤ ـ ١٩٨٧	٢٦٤٤٨ر٨	٤٤٢٦ر٢	١٦ر٧

المصدر: البنك الأهلي المصري ـ النشره الاقتصادية ـ العدد الأول والثاني ، المجلد الواحد والاربعون ـ ١٩٨٨.

ومن الجدول يتبين أن الدخل السنوي المتولد عن قطاع الزراعة بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨١/٨٠ وذلك خلال الفتره ١٩٨٢/٨١ - ١٩٨٤/١٩٨٣ يقدر بنحو ٩ر- مليار جنيه، إرتفع الي نحو ٤ر٤ مليار جنيه خلال الفتره ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦. ورغم الزيادة المتحققة في الدخل المطلق من قطاع الزراعة فإن متوسط الأهمية النسبية لمساهمة الدخل الزراعي في الدخل المحلي قد تراجعت خلال فترة الدراسة ، حيث إنخفض من ٧ر١٨٪ خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٤/٨٣ الي نحو ٧ر١٦٪ خلال الفتره ٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦ . ويعزي ذلك الي إرتفاع الأهمية النسبية للقطاعات الأخري غير الزراعية وخاصة قطاع البترول ومنتجاته وقطاع النقل والمواصلات . وإن كان هذا لا يقلل من أهمية قطاع الزراعة في توليد الدخل وخاصة بالمقارنة بالدخل المتولد من القطاعات السلعية الأخري والمتمثلة في قطاع البترول ومنتجاته ، قطاع الصناعة والتعدين ، قطاع التشييد وقطاع الكهرباء ، حيث أنه علي حين ساهمت القطاعات السلعية بنحو ٥ر٥١٪ من اجمالي الدخل المحلي كمتوسط للفتره ٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦ كان نصيب قطاع الزراعة وحده نحو ٢ر٣٢٪ من اجمالي مساهمة القطاعات السلعية في الدخل المحلي خلال هذه الفترة .

ويعني ذلك أن قطاع الزراعة في مصر رغم مايعانيه من معوقات ومشاكل وإنخفاض نسبة الاستثمارات المخصصة لتنميته في الخطط الخمسية إلا أنه يساهم بنحو ثلث مساهمة القطاعات السلعية في الدخل المحلي ، كما يزيد الدخل المتولد من قطاع الصناعة والتعدين خلال سنوات الدراسة بمعدل متواضع علي الرغم من أن الاستثمارات الموجهه الي قطاع الصناعة والتعدين تزيد عن ثلاثة أمثال مثيلتها الموجهه الي قطاع الزراعة والري.

ويشير ذلك الي أن قطاع الزراعة مازال يتحمل أعباء التنمية الإقتصادية والاجتماعية في مصر من خلال توجيه الدخل المتولد منه إلي القطاعات الأخري.

مساهمة الزراعة في القوي العاملة البشرية

تساهم القوي العاملة الزراعية بالنصيب الأكبر في اجمالي القوي العاملة المصرية بالمقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخري كما يتبين من جدول (١ - ٢) حيث يقدر متوسط عدد العماله الزراعية خلال الفتره ٨٥/٨٤ - ١٩٨٨/٨٧ بنحو ٤٤٥٥ ألف عامل يمثلوا نحو ٣٦ر٧٪ من اجمالي القوي العامله الكليه ونحو ٦٦ر١٪ من اجمالي العماله بالقطاعات السلعية. في حين بلغ متوسط عدد العمالة الزراعية خلال الفترة ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٤/٨٣ نحو ٤٢٨٤ ألف عامل ساهموا بنحو ٣٦٪ من اجمالي العمالة ، أي أن هناك تزايد في الاعداد المطلقة للعمالة الزراعية والاهمية النسبية لهم كذلك . ولاينفي ذلك وجود تذبذب واضح في اعداد العمالة الزراعية خلال بعض السنوات وقد يعزي ذلك الي عودة بعض العمالة الزراعية من الدول العربية نظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها هذه البلاد، كما قد يعود البعض الآخر الي بلدان عربية أخري بعد تحسن علاقات مصر السياسية بهذه البلدان .

جدول (١ ـ ٢) متوسط حجم العمالة بقطاعات الاقتصاد القومي المصـــــــري

خلال الفترة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٨/٨٧ بالألـــف عامـــــل

القطاعات	متوسط الفترة ١٩٨١/٨٠ـ ١٩٨٤/١٩٨٣		متوسط الفتره ١٩٨٥/٨٤ ـ ١٩٨٨/١٩٨٧	
	العدد	٪	العدد	٪
الزراعة والـري	٤٢٨٤	٣٦	٤٤٥٥٠	٣٦ر٧
الصناعة والتعدين	١٤٨١ر٨	١٢ر٥	١٧٦٥ر٣	١٤ر٥
البترول ومنتجاته	٢٤ر٤	٢ر	٣١ر٥	٣ر
التشـــييد	٥١٨ر٨	٤ر٤	٤١٠ر١	٣ر٤
الكهرباء	٦٤ر٣	٥ر	٧٩ر٣	٧ر
مجموع القطاعات السلعية	٦٣٧٣ر٣	٥٣ر٦	٦٧٤١ر٢	٥٥ر٦
النقل والمواصلات وقناة السويس	٤٦٦ر٩	٣ر٩	٥٧٤ر٢	٤ر٧
التجارة والمال والتأمين	١٢٢٦ر٩	١٠ر٣	١٢٣٩	١٠ر٢
الخدمات الحكوميـــة والتأمينـات	٢٣٦٨ر٢	١٩ر٩	٢١٦١ر٦	١٧ر٨
الخدمات الأخـري	١٤٦٥ر٧	١٢ر٣	١٤١٧	١١ر٧
مجموع قطاعات الخدمـات الأنتاجية والإجتماعية	٥٥٢٧ر٧	٤٦ر٤	٥٣٩١ر٨	٤٤ر٤
الاجمالي العام	١١٩٠١	١٠٠	١٢١٣٣	١٠٠

المصدر: نفس المصدر السابق .

مساهمة الزراعة في التجارة الخارجية

يساهم قطاع الزراعة بدور كبير في حصيلة البلاد من النقد الاجنبي نتيجة لتصدير الحاصلات الزراعية ، حيث قدر متوسط قيمة الصادرات الزراعية خلال الفتره ٧٩-١٩٨٢بنحو ٣ر٥١٢ مليون دولار ، ارتفع الي نحو ٧ر٧٨٠ مليون دولار خلال الفتره ٨٣-١٩٨٦، أي أن قيمة الصادرات الزراعية قد زادت بنحو ٤ر٢٦٨ مليون دولار خلال ثماني سنوات وبمعدل سنوي قدره ٦ر٣٣ مليون دولار كما يتبين من جدول (١-٣).

ومع الزيادة السنوية في قيمة الصادرات الزراعية زادت أيضا نسبة مساهمتها في اجمالي قيمة الصادرات حيث ارتفعت من ٢ر١٨٪ الي ٢٤٪ من اجمالي قيمة الصادرات خلال الفترتين ٧٩ - ٨٢، ٨٣ - ١٩٨٦ علي الترتيب أي أن الصادرات الزراعية تساهم بنحو ربع قيمة الصادرات الكلية.

وتتمثل أهم الصادرات الزراعية المصرية في القطن الخام وغزل القطن والفاكهه واهمها البرتقال والخضر وأهمها البطاطس والطماطم ثم الأرز .

وكما يتبين من الجدول تراجعت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية الغذائية خلال فترة الدراسة في حين تزايدت الأهمية النسبية لقيمة الصادرات الزراعية غير الغذائية والتي أهمها القطن الخام وغزل القطن؛ ففي حين بلغ متوسط نسبة قيمة الصادرات الغذائية خلال الفتره ٧٩-١٩٨٢ نحو ٦ر٤٢٪ من اجمالي قيمة الصادرات الزراعيةانخفضت تلك النسبة الي ٩ر٢٩٪ فقط خلال الفتره ٨٣-١٩٨٦؛ ويرجع ذلك الي الثبات النسبي في قيمة الصادرات من السلع الغذائية وزيادة قيمة الصادرات من السلع الزراعية غير الغذائية.

وعلي الرغم من دور الزراعة في زيادة الحصيلة من النقد الأجنبي، فإن الواردات الزراعية تستنفذ أضعاف تلك الحصيلة ، حيث قدرمتوسط قيمة الواردات الزراعية خلال الفتره ٧٩ - ١٩٨٢ بنحو ٩ر٢٤٠٢ مليون دولار تعادل نحو ١ر٣٦٪ من اجمالي قيمة الواردات الكلية خلال نفس الفترة ، قفزت قيمة الواردات الزراعية كمتوسط للفترة ٨٣-١٩٨٦ الي نحو ٣ر٤٤٥١ مليون دولار تعادل نحو ٩ر٤١٪ من اجمالي قيمة الواردات لنفس الفتره.

وتعكس تلك الاحصاءات الزيادة الكبيره في قيمة الواردات الزراعية، ففي حين زاد متوسط قيمة الصادرات الزراعية بنسبة ٤ر٥٢٪ ، زاد متوسط قيمة الواردات الزراعية بنسبة ٢ر٨٥٪ وذلك خلال الفترتين المذكورتين.

هذا وتشكل الواردات الغذائية غالبية الواردات الزراعية ، علي الرغم من انخفاض الأهمية النسبية لقيمة تلك الواردات خلال السنوات الأخيرة، حيث ساهم متوسط قيمة الواردات الغذائية بنحو ٢ر٨٢٪ من اجمالي قيمة الواردات الزراعية خلال الفتر٧٩- ١٩٨٢، انخفضت تلك المساهمة الي ٦ر٧٥٪ خلال الفترة ٨٣-١٩٨٦، في حين تمثل قيمة مستلزمات الانتاج الزراعي النسبة الباقية من قيمة الواردات الزراعية.

وتعتبر الحبوب وأهمها القمح من أهم الواردات الغذائية يلي ذلك الزيوت النباتية فاللحوم الحمراء والألبان ومنتجاتها.

هذا وترتب علي زيادة قيمة الواردات الزراعية بمعدلات تفوق تلك المتحققه في قيمة الصادرات الزراعية أن زاد متوسط قيمة العجز في الميزان التجاري الزراعي من

٦ر١٨٩٠ مليـون دولار خلال الفتـرة ٧٩-١٩٨٢ الي ٦ر٢٦٧٠ مليون دولار خلال الفتـــــرة ١٩٨٣-١٩٨٦ أي أن العجـز في الميزان التجاري الزراعي قد تضاعف تقريبا خلال ثمانـي سنوات فقط وهو مايمثل خطوره كبيره علي تحقيق معدلات التنمية المنشودة ، مما يستلزم ضرورة دفع معدلات زيادة الانتاج الزراعي وكذا ترشيد الاستهلاك للحد من الزيـــادة الكبيره المتحققه سنويا في الواردات الزراعية وخاصة الغذائية.

جـدول (ا-٣) الميزان التجـاري الكلي والزراعي والغـــذائي لمصر خـلال الفـــــــترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦

القيمة مليون دولار امريكي

السنوات	الميزان التجاري الكلي			الميزان التجاري الزراعي			الميزان الغذائي	
	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان	صادرات	واردات	الميزان
١٩٧٩	١٨٤٠٫٣	٣٨٣٨٫٦	(١٩٩٨٫٣)	٢١٥٫٤	١١٦٥٫٦	٩٥٠٫٢	١٩٣٫٥	٩٢٥٫٣	(٧٣١٫٨)
١٩٨٠	٣٠٤٦٫٩	٤٨٦١٫٥	(١٨١٤٫٦)	٢٢٣٫٥	١٨٧٥٫٦	(١٦٥٢٫١)	٢١٩٫٣	١٥١٣٫٥	(١٢٩٤٫٢)
١٩٨١	٣٣٣٣٫٨	٨٨٤١٫٩	(٥٦٠٨٫١)	٩١٤	٣٦٠٠٫٢	(٦٨٦٫٢)	٢٣١٫٧	٢٨٦٧٫٤	(٢٦٣٥٫٧)
١٩٨٢	٣١٢١	٩٠٨٠٫٦	(٥٩٥٩٫٥)	٦٩٦٫٤	٢٩٧٠٫١	(٢٢٧٣٫٧)	٢٢٩	٢٥٩٦٫٦	(٢٣٦٧٫٦)
متوسط الفترة ٧٩-١٩٨٢	٢٨١٠٫٥	٦٦٥٥٫٧	(٣٨٤٥٫٢)	٥١٢٫٣	٢٤٠٢٫٩	(١٨٩٠٫٦)	٢١٨٫٤	١٩٧٥٫٧	(١٧٥٧٫٣)
١٩٨٣	٣٢١٥٫٣	١٠٢٧٨٫٨	(٧٠٦٣٫٥)	٩٧٨٫٦	٣٣٢١٫٧	(٢٣٥٣٫٧)	٢٦٤٫٤	٢٦٤٠٫٨	(٢٣٧٦٫٤)
١٩٨٤	٣١٤٠٫٨	١٠٧٦٩	(٧٦٢٨٫٢)	٧٧٦٫٨	٤٦١٥٫٣	(٣٨٣٨٫٥)	٢٢٥٫٠	٢٦٣٧٫٨	(٢٤١٢٫٨)
١٩٨٥	٣٧١٤٫٣	٩٩٦١٫٥	(٦٢٤٧٫٢)	٦٧١٫٧	٥٠٩٩٫٢	(٤٤٢٧٫٥)	٢١٨٫٧	٢٧٥٦٫٣	(٢٥٣٧٫٦)
١٩٨٦	٢٩٣٥	١١٥٠٥٫٥	(٨٥٧٠٫٤)	٦٩٥٫٥	٤٧٥٨٫٩	(٤٠٦٣٫٤)	٢٢٦٫٥	٣٤٢٧٫٢	٣٢٠٠٫٧
متوسط الفتره ٨٣-١٩٨٦	٣٢٥١٫٤	١٠٦٢٨٫٧	(٧٣٧٧٫٣)	٧٨٠٫٧	٤٤٥١٫٣	(٣٦٧٠٫٦)	٢٣٣٫٧	٣٣٦٥٫٥	٣١٣١٫٨

المصدر: جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ـ اعداد مختلفة.

٢٠١ العـــراق

مازالت الزراعة تشكل نشاطا من أهم الأنشطة الإقتصادية في العراق بالرغم مما لحق الاقتصاد العراقي من تطور خلال العقود الأخيرة . ويمكن إدراك هذه الحقيقة من خلال عدة مؤشرات لعل من أهمها : مدي ماتساهم به الزراعة في مجال خلق فرص العمل للســـــكان في العراق ، ومدي مساهمة هذا القطاع في توليد الناتج القومي، فبالرغم من تناقص نسبـــة سكان الريف نتيجة للهجرة الداخلية الي المدينة وبالرغم من تناقص نسبة العاملين منهـــم في قطاع الزراعة ، إلا أنه مازال يعمل بقطاع الزراعة الجزء الأكبر من القوي العاملـــة في الاقتصاد القومي وذلك كما هو مبين بالفصل الثان من هذه الدراسة.

وفي مجال تحقيق الدخل القومي أصبحت الزراعة العراقية تقوم بدور هام وذلك كما هو مبين بالجدول التالي.

جدول (١ ـ ٤) تطور مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في العراق خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

(بالأسعار الجارية ومليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	القطاعات السلعية			قطاع الزراعة		
		اجمالي	بدون البترول	قيمة	٪ من الناتج المحلي	٪ من اجمالي القطاعات السلعية	٪ من القطاعات السلعية بدون البترول
١٩٧٩	١١٦٥٣	٩٠٢٢	٢٢٧٢	٦١٢	٥ر٣	٦ر٨	٢٦ر٩
١٩٨٠	١٥٧٩٥	١٢٢٨٤	٢٦٣٦	٧٤٢	٤ر٧	٦ر٠	٢٨ر١
١٩٨١	١١٣٥٠	٦٧٨٢	٣٤٨٧	٩٧٧	٨ر٦	١٤ر٤	٢٨ر٠
١٩٨٢	١٢٧٧٢	٧٤٨٣	٤٤٦٨	١٣١٠	١٠ر٣	١٧ر٧	٢٩ر٣
١٩٨٣	١٢٨٩٥	٧٢٢٩	٤٣٦٥	١٤١٤	١١ر٠	١٩ر٦	٣٢ر٤
١٩٨٤	١٥١٤٣	٨٣٤٣	٤٧٧٧	١٩٤٢	١٢ر٨	٢٣ر٣	٤٠ر٧
١٩٨٥	١٥٤٥٨	٨٦١٤	٥٠١٨	٢١٦٠	١٤ر٠	٢٥ر١	٤٣ر٠
١٩٨٦	١٥٢٢٦	٧٥١٢	٤٩٧٥	٤١٧٤	١٤ر٣	٢٨ر٩	٤٣ر٧
١٩٨٧	١٦٣١٨	٨٤٦٤		٢٥١٨	١٥ر٤	٢٩ر٧	

المصدر: حسبت علي أساس بيانات المجموعة الاحصائية السنوية ـ وزارة التخطيط ـ الجهاز المركزي للإحصاء ـ بغداد ـ سنوات مختلفة.

فمن خلال الجدول السابق يمكن إدراك الدور المتنامي لقطاع الزراعة العراقي في مجال تحقيق الناتج المحلي وذلك حيث ارتفعت مساهمة هذا القطاع من ٣ر٥٪ من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٧٩ إلي حوالي ٤ر١٥٪ من هذا الناتج عام ١٩٨٧ . إن هذا الإرتفاع في نصيب قطاع الزراعة من اجمالي الناتج المحلي وإن كان يرجع الي الزيادة المطلقة لحجم الناتج المتحقق في قطاع الزراعة نفسه، إلا أنه يرجع أيضا الي تناقص مساهمة قطاع البترول نتيجة للحرب العراقية الايرانية . وهذه الحقيقة يمكن إدراكها من خلال تضاؤل زيادة مساهمة قطاع الزراعة بالنسبة للقطاعات السلعية مجتمعه من ناحية وبالنسبة لهذة القطاعات بعد إستبعاد قطاع البترول من ناحية أخري.

ويمكن إدراك أهمية قطاع الزراعة في هذا المجال بصورة أكثر جلاء من خلال ملاحظة مدي مساهمة هذا القطاع في تحقيق الناتج المحلي السلعي، حيث تزايدت حصة هذا القطاع من هذا الجزء من الناتج المحلي من حوالي ٨ر٦٪ خلال عام ١٩٧٩ إلي نحو ٧ر٢٩٪ عام ١٩٨٧ ، بل وقد تزايدت هذه الحصة إذا ماقورنت بالناتج المحلي المتحقق في القطاعات السلعية بدون البترول من ٩ر٢٦٪ عام ١٩٧٩ إلي حوالي ٧ر٤٣٪ عام ١٩٨٦ بحيث تقترب مساهمة قطاع الزراعة إلي نحو نصف الناتج المحلي المتحقق في القطاعات السلعية بدون البترول.

والجدير بالذكر أن القطاع التعاوني في قطاع الزراعة العراقي يقوم من هذه الزاوية بدور هام إذا ماقورن بالقطاع الخاص حيث ارتفع نصيب القطاع التعاوني من الناتج المتحقق في قطاع الزراعة من نحو ٩ر٤٦٪ عام ١٩٨٠ إلي حوالي ١ر٥١٪ عام ١٩٨٧ (١)

---

(١) حسبت علي أساس المصدر السابق.

٣٠١ الجمهورية العربية اليمنية

تعتبر الزراعة من الركائز الأساسية في البنيان الإقتصادي اليمني حيث تبلغ المساحة المستغلة في إنتاج مختلف الزروع نحو ٥ر١ مليون هكتار تمثل نحو ٥ر٧٪ من اجمالي مساحة اليمن . ذلك بالاضافة الي نحو ٢ مليون هكتار إخري تزرع زراعة هامشية مرة واحدة كل ٣ - ٥ سنوات .

ويعمل في قطاع الزراعة اليمني أكثر من نصف القوي العاملة في الاقتصاد القومي اليمني علاوة علي أن السكان الزراعيين يشكلون نحو ٥ر٨٨٪ من عدد السكان في اليمن (أنظر الفصل الثالث من هذه الدراسة).

كما أن الزراعة مازالت تولد الجزء الأعظم من الناتج القومي اليمني وذلك كما هو مبين بالجدول التالي .

جدول (١ ـ ٥) تطور الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨٥ ـ ١٩٨٧

(مليون دولار أمريكي)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي قيمة	الناتج الزراعي قيمة	الناتج الزراعي ٪ من الناتج المحلي الاجمالي
١٩٨٥	٢٥٨٣	٩٥٦	٣٣ر٠
١٩٨٦	٣١٢٠	١١٠٨	٣٥ر٥
١٩٨٧	٣٥٤٤	١٢٧٦	٣٦ر٠

المصدر : الكتاب الاحصائي السنوي ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الخرطوم ـ مرجع سابق .

من البيانات السابقة يتضح مدي أهمية ومكانة القطاع الزراعي في اليمن في مجال تحقيق الناتج المحلي الاجمالي، إذ تساهم الزراعة بنحو ٣٦٪ في المتوسط سنويا في تحقيق هذا الناتج.

وبالرغم من أن الدولة تهدف إلي تنمية القطاعات الأخري كهدف من أهداف العملية التنموية في أي إقتصاد نامي، وبذلك تستهدف الخطة زيادة الناتج المتحقق في هذه القطاعات بمعدلات أكبر من قطاع الزراعة ، الا أن المستهدف تحقيقه في قطاع الزراعة مازال يشكل جزءا مهما من الناتج المحلي الاجمالي المستهدف فكما هو مبين

بجدول (١ ـ ٦) المستهدف في قطاع الزراعة عام ١٩٨٨ نحو ١ر٢٧٪ ، ٢ر١٥٪ من الناتج المحلي الاجمالي ومن المحقق في القطاعات السلعية مجتمعه علي الترتيب وأخذ هـــــذا المستوي في الإنخفاض بحيث بلغ عام ١٩٩١ نحو ٣ر٢٤٪ ، ٨ر٤٥٪ من الناتج المحلـي الاجمالي ومن نصيب القطاعات السلعية من هذا الناتج علي التوالي.

فحتي في ظل تحقق هذا المستهدف فستظل الزراعة تحتل المرتبة الأولي من حيث مساهمة قطاعات الإقتصاد القومي في تحقيق الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوســـط نصيب قطاع الزراعة المتوقع من هذا الناتج خلال الفترة ١٩٨٦ ـ ١٩٩١ نحو ٦ر٢٥٪ كمـا بلغ بالنسبة للناتج المتحقق في القطاعات السلعية فقط حوالي ١ر٤٨٪ خلال نفس الفترة.

جدول (١ ـ ٦) تطور الناتج المحلي الاجمالي المستهدف خلال الخطة الخمسية الثالثة
(مليون ريال يمني وبأسعار ١٩٨٦)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي	نصيب القطاعات السلعيـــة	نصيب قطـاع الزراعـة قيمـة	نصيب قطـاع الزراعـة ٪ من الناتج المحلي	نصيب قطـاع الزراعـة ٪ من القطاعات السلعيـة
١٩٨٨	٤١٧٣٩	٢٢١١١	١١٣٣٠	٢٧ر١	٥١ر٢
١٩٨٩	٤٤٩٣٠	٢٣٩٦٠	١١٦٧٠	٢٦ر٠	٤٨ر٧
١٩٩٠	٤٨٣٥٨	٢٥٨٥٢	١٢٠٢٠	٢٤ر٩	٤٦ر٥
١٩٩١	٥٠٩٨٨	٢٧٠٤٤	١٢٣٨١	٢٤ر٣	٤٥ر٨

المصدر: الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية ١٩٩١/٨٧ ـ الجهاز المركـــزي للتخطيط ـ الجمهورية العربية اليمنية.

(٤٠١٠) الأردن

يعتبر القطاع الزراعي من القطاعات الإنتاجية التي يتركز إهتمام الباحثين حوله نظراً للدور البارز الذي يلعبه في إمداد السكان الأردنيين بالغذاء والكساء وأيضا النقد الأجنبي اللازم لانجاز خطة التنمية الأقتصادية والأجتماعية والناتج عن عمليات التصدير وأيضا تمويل عملية الواردات الغذائية والكسائية والسلع الرأسمالية اللازمة للصناعة والبنية الأساسية . وعلي الرغم من تلك الأهمية الأستراتيجية لهذا القطاع الا أن هناك تدهورا واضحاً في الأهمية النسبية للدخل الزراعي حيث أنخفضت الأهمية النسبيه لمساهمه قطاع الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق علي الرغم من أرتفاع القيمة المطلقة للناتج الزراعي ويرجع ذلك أساسا الي ان القطاعات الأنتاجية الأخري من سلعية وخدمية تنمو بمعدلات أسرع من الزراعة مما يؤدي الي تقهقر الأهمية النسبية لقطاع الزراعة. ولقد حاولت الدولة في السنوات الأخيرة تنمية هذا القطاع وأعطاء دفعه كبيرة للهيئات والمؤسسات التي تساهم في تحريك دفة هذا القطاع ، وعلي رأس هذه الهيئات المجلس الزراعي الأعلي الذي يرأسه رئيس الحكومة ويضم المجلس جميع المسئولين في قطاعات الزراعة ويصدر عددا من القوانين الأمر الذي يساعد علي تنفيذ السياسات الزراعية مثل قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٧٣ والذي خول وزارة الزراعة صلاحية تطبيق نمط زراعي يتناسب والبيئة المناخية لمختلف المناطق الزراعية . كما تأسست هيئة وادي الأردن لتتولي تخطيط وتنفيذ مشروعات تنمية وتطوير وادي الأردن علي مستوي متكامل من الناحيتين الإقتصادية والأجتماعية . وعلي الرغم من هذا يلاحظ ضألة المخصصات الأستثمارية للزراعة حيث لم تتجاوز ١١ر٧٪ من أجمالي مخصصات الخطة (٨١ - ١٩٨٥) ، وعلي الرغم من هذا فلقد كان القطاع الزراعي ولفترة زمنية طويلة يمثل مكانه بارزة كأحد القطاعات الأقتصادية في الأردن ، ففي مطلع الستينات كان يساهم

بـ ٢ر٢٥٪ من أجمالي الناتج المحلي ويستوعب ٣٥٪ من القوي العاملة - كما كانت الصادرات الزراعية تشكل ٤٤٪ من أجمالي الصادرات الوطنية حتي منتصف الستينات ، الا أنه نتيجة للمشكلات التي يواجهها الأردن فقد أخذت تلك المكانه في التقهقر والأنحسار التدريجي في الأقتصاد الوطني الأردني.

وتوضيحا لذلك الدور الهام لقطاع الزراعة في الأقتصاد الوطني سوف نعرض تفصيلاً في الجزء التالي لدور القطاع الزراعي في كلاً من الناتج المحلي الأجمالي والصادرات الكليه.

أولا : دور قطاع الزراعة في الناتج القومي الأجمالي:-

لايزال المؤشر الأقتصادي الهام (الناتج القومي الأجمالي) يعتبر مقياسا هاما للقوة الأقتصادية لأي دولة حيث يمثل مجموع قيم السلع والخدمات التي تنتجها الدولة خلال فترة زمنية محددة تقدر عادة بسنة، ولقد كان الأقتصاد الأردني في السابق يعتبر أقتصادا زراعيا بحتاً حيث كانت الأهمية النسبيه لهذا القطاع تتعدي (٥٠٪) ولكن مع تطوير الحركة الصناعية والتجارية مع بداية السبعينات أصبحت الأرقام الأحصائية تدل علي أن هناك أنخفاض تدريجي في مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الأجمالي حيث بدأت قطاعات أخري تأخذ دورها وتشكل المصدر الصناعي لمجمل الناتج المحلي الأجمالي كقطاع الصناعة وقطاع التعدين والكهرباء والمياة والأنشاءات والتجارة والنقل والمواصلات والخدمات الأخري ، ويلاحظ من الجدول رقم (١ - ٧) أن معدل الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الأجمالي لم تتعد (٨٪) خلال الفترة المدروسة (١٩٧٩ - ١٩٨٧) وسببه المباشر أنخفاض نسبة مساهمة القطاع النباتي في صافي الناتج الزراعي وذلك في

أثناء سنوات الخطه الثلاثية والذي يرجع الي الأحوال الجوية السيئة التي سادت البلاد مما أثر علي الأنتاج الزراعي والحيواني وأيضا بالأضافة الي أرتفاع مستوي الأسعار بالنسبة للمنتجات الزراعية الذي بلغ (١٥٪) سنويا مما أدي الي أنخفاض نسبة مساهمة الأنتاج الزراعي بنسبة (١٪) سنويا في الناتج المحلي الأجمالي وأيضا سادت المنطقة ظروف الجفاف في أثناء الخطه الخمسية الأولي وأنخفضت أيضا نسبة مساهمة الناتج المحلي الزراعي في الناتج المحلي الأجمالي في عام١٩٨٦ فبلغت حوالي (٩ر٥٪) ذلك نتيجة لقصور الأنتاج النباتي وأيضا لقصور الأنتاج الحيواني عن المساهمة بشكل فعال ونتيجة الدفعات المتتالية من الدولة بقطاع الزراعة في السنوات الأخيرة فنجد أن عام ١٩٨٧ سجل معدلاً يعتبر مرتفع نسبيا بالمقارنة بالسنوات السابقة فبلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣ر٧٪ .

ثانيا : دور الزراعة في الصادرت :-

تلعب الزراعة دورا بالغ الأهمية في التجارة الخارجية الأردنيه حيث تشكل نسبة كبيرة من الصادرات الكلية وتعتبر مصدراً هاما من مصادر تغطية جزء من الوادرات الغذائية الأردنيه حيث أنعكس تأثيره نحو الطلب علي زيادة الحاجة لتغطية العجز في المعروض من السلع والخدمات من الخارج وبالمقابل أزداد حجم الصادرات لمواجهة متطلبات الحاجة للنقد الأجنبي لأغراض الأستيراد إلا انه بمعدلات أقل من معدلات نمو الواردات حيث بلغ معدل النمو السنوي للصادرات عموما خلال الفترة (٨٠ - ١٩٨٦) حوالي ٨ر٧٪ في حين بلغ معدل النمو السنوي للواردات خلال نفس الفترة حوالي (- ٦ر١٪) وبالنظر الي الجدول رقم (١ - ٨) والذي يبين تطور الأهمية النسبية للصادرات الزراعية الغذائية بالنسبة للصادرات الكلية يتضح ان الأهمية النسبية لتلك الصادرات لم

جـدول (١ ـ ٧) تطـور الأهمية النسبية للناتج المحلي من قطاع الزراعة بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي

بسـعر السـوق خلال الفتـــرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

البيـان / السنه	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	ملاحظات
الناتج المحلي من الزراعة من الناتج المحلي الأجمالـي بسعر السـوق	٦ر٥	٦ر٤	٧ر١	٦ر٢	٧ر٧	٦ر٦	٦ر٩	٩ر٥	٧ر٣	

المصدر

جمعت وحسبت من

١ ـ النشرات الأحصائية الشهرية الصادرة عن البنك المركزي الأردني

٢ ـ مديرية الأقتصاد الزراعي والتخطيط ـ قسم الأحصاء ـ الدلالات الاحصائية الزراعية ـ عمان ـ أب ـ ١٩٨٩

تتجاوز في مجملها خلال سنوات الدراسة (٨١ - ١٩٨٧) ٢٦٪ بالنسبة للصادرات الكلية وأنها قد أخذت شكلاً متذبذباً ففي حين سجلت تلك النسبة ٩ر٢٣٪ في عام ١٩٨١ أخذت في الزيادة حتي بلغت ٢٦٪ في عام ١٩٨٣ وهي أعلي معدل لها. ثم أخذت في التدهور المفاجئ والسريع في العام التالي ١٩٨٤ حيث سجلت حوالي ٣ر١٨٪ ويرجع ذلك أساسا الي الظروف الخاصة التي مرت بها الزراعة الأردنية خلال تلك الفترة والتي أستمر أثرها في العام التالي حيث سجلت أيضا حوالي ١ر١٨٪ ثم تحسنت تحسناً ملحوظاً في عام ١٩٨٦ حيث سجلت الأهمية النسبية للصادرات الزراعية حوالي (١ر٢٠٪) من أجمالي الصادرات في تلك السنه ثم أخذت في التراجع مرة أخري في عام ١٩٨٧ نتيجة للتنوع الذي حدث علي هيكل التجارة الخارجية الأردني.

جدول (١ ـ ٨) تطور الأهمية النسبية للصادرات الزراعية بالنسبة للصادرات الكلية

مليون دينار

البيان \ السنوات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
الصادرات الكلية	١٦٩ر٠٠٠	١٨٥ر٦٠	١٦٠ر١٠	٢٦١ر١٠	٢٥٥ر٣٠	٢٢٥ر٦٠	٢٤٨ر٨٠
الصادرات الزراعية الغذائية	٤٠ر٥٠	٤٥ر٦٠	٤١ر٧٠	٤٧ر٩٠	٤٦ر١٠	٤٥ر٣٠	٣٨ر٢٠
الأهمية النسبية للصادرات الزراعية بالنسبة للصادرات الكلية	٢٣ر٩٪	٢٤ر٦٪	٢٦٪	١٨ر٣٪	١٨ر١٪	٢٠ر١٪	١٥ر٤٪

المصدر :

جمعت وحسبت من

مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط ـ قسم الأحصاء ـ الدلالات الأحصائية الزراعية ـ مصدر سابق .

الفصل الثاني

الموارد الزراعيـــة

بدول مجلس التعاون العربـــــــي

١٠٢٠ الموارد الأرضية

١٠١٠٢ جمهورية مصر العربية

تتسم جمهورية مصر العربية بإتساع المساحة الارضية الاجمالية حيث تقدر تلـك المساحة بنحو ٢ر١٠٠ مليون هكتار ، أي مايعادل نحو ٢٣٨ مليون فدان وعلي الرغم من هذا الاتساع فإن مساحة الرقعة الزراعية تقدر فقط بنحو ٤٥ر٢ مليون هكتار وهو مـــا يعادل ٨٣ر٥ مليون فدان ، ويعني ذلك أن مساحة الأرض الزراعية تمثل نحو ٤٤ر٢٪ فقط من اجمالي المساحة الارضية وتتركز معظم هذه المساحة في الدلتا ووادي النيل فـــي حين تشغل الصحراء الغربية والشرقية وشبه جزيرة سيناء والبحيرات نحو ٦ر٩٧٪ مـــن المساحة الارضية.

هذا ويلاحظ أن هناك شبه ثبات نسبي في مساحة الارض الزراعية طبقـــــا للاحصاءات الزراعية منذ عشرات السنين بالرغم من إستصلاح مساحات جديدة سنويـــا، كما سيناقش فيما بعد،ويعزي ذلك الي أن معدلات تجريف الاراضي الزراعية والبنـــاء العمراني عليها يمتص الزيادة السنوية في المساحات المستصلحة ، فضلا عن أن جـــزءاً كبيراً من الاراضي المستصلحة مازال دون الانتاج الحدي ويقدر المختصين ما استقطع مـن

الأرض الزراعية للأغراض السابق الاشارة اليها خلال الخمس عشره سنه الماضية بنحو ٤٠٠ ألف فدان أي بمعدل من ٢٠ - ٣٠ ألف فدان سنوياً (١)

وقد ترتب علي الثبات النسبي في الرقعة الزراعية والزيادة السنوية الكبيرة في السكان إنخفاض نصيب الفرد من الرقعة الزراعية في مصر، اذ انخفض نصيب الفرد من ٠٧٤ر هكتار عام ١٩٧٠ الي نحو ٠٥ر هكتار عام ١٩٨٧.

وبالنسبة لتصنيف الاراضي الزراعية القديمة وفقا لقدرتها الانتاجية تشير البيانات كما يتبين من جدول (٢ - ١) الي وجود أربعة درجات للخصوبة بالأراضي الزراعية القديمة ، تمثل أراضي الدرجة الأولي (الممتازه) نحو ٢ر٦٪ فقط من جملة الاراضي الزراعية في مصر، في حين تمثل أراضي الدرجة الثانية (الجيده) نحو ٥ر٤٥٪ من جملة الاراضي الزراعية ويعتبر انتاج هذه الاراضي اقتصاديا، حيث تزيد إنتاجيتها عن متوسط الانتاجية بالنسبة للمحاصيل المختلفة علي مستوي الجمهورية ، نظرا لإرتفاع خصوبة تلك الاراضي بالمقارنة بأراضي الدرجتين الثالثة (المتوسطة) والرابعة(الضعيفه) والتي تبلغ نسبتهما نحو ٧ر٣٨٪، ٦ر٩٪ من اجمالي الاراضي الزراعية علي الترتيب.

---

(١) الاهرام في ١٠/٤/١٩٩٠ - ص ٣

جدول (٢ - ١) تقسيم الاراضي الزراعية طبقا لقدرتها الانتاجية

درجة الخصوبة	المساحة بالألف فدان	% من المساحة المنزرعة
درجة أولي ،،ممتازه،	٣٦٠	٦ر٢
درجة ثانية ،،جيدة،	٢٦٣١	٤٥ر٥
درجة ثالثة ،،متوسطة،،	٢٢٣٩	٣٨ر٧
درجة رابعة ،،ضعيفه ،،	٥٥٦	٩ر٦
اجمالي	٥٧٨٦	١٠٠

المصدر: معهد التخطيط القومي - التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها- الموارد الزراعية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم(١٤) - ١٩٨٠

وفيما يختص بنمط الملكية والحيازه بالأراضي القديمة تبين أن الملكيات الصغيره تسود الاراضي الزراعية ، حيث يمتلك نحو ٣ر٩٥٪ من اجمالي عدد الملاك لمساحات أرضية تقل عن ٢ هكتار وتساهم مساحة أراضيهم بنحو ٥ر٥٣٪ من اجمالي الاراضي الزراعية وذلك طبقا لإحصاءات عام ١٩٨٥.(١)

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - جمهورية مصر العربية - ١٩٨٩.

هذا ولايختلف كثيرا النمط الحيازي للأراضي الزراعية في مصر عن نمط الملكية كما يتبين من جدول (٢ ـ ٢) .

جدول (٢ ـ ٢) توزيع الحيازه الزراعية وفقا للحجم في مصر عام ١٩٨٦

فئة الحيازه بالهكتار	الحائزون		المساحة	
	بالألف	٪	بالهكتار	٪
أقل من ١ر٢	٣٣١٧	٩٥ر٣	١٢١٦ر٧	٥٣
١ر٢ ـ ٢ر٤	٨٧	٢ر٥	٢٣٨ر٦	١٠ر٤
٢ر٤ ـ ٤ر٨	٤٦	١ر٣	٢٤٩ر١	١٠ر٩
٤ر٨ ـ ٢١	٢٣	٧ر	٢٧٢ر١	١١ر٩
٢١ ـ ٤٢	٦	٢ر	١٧٢ر٢	٧ر٤
أكثر من ٤٢	٢	ـ	١٤٥ر٧	٦ر٤
جملة	٣٤٨١	١٠٠	٢٢٩٤ر٤	١٠٠

المصدر: جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ـ مصدر سابق .

من الجدول يتبين أن النمط الحيازي للأراضي الزراعية في مصر يتسم بسيادة المزارع القزميه والصغيره الحجم ، حيث يستحوذ نحو ٣ر٩٥٪ من إجمالي الحائزين علي مساحات اقل من ١ر٢ هكتار وتساهم مساحة تلك الحيازات بنحو ٥٣٪ من اجمالي مساحة الحيازات الزراعية ، في حين يقدر عدد الحائزين لأكثر من ٢١ هكتار بنحو ٨ ألاف حائز يمثلوا نحو ٢٣ر٠٪ فقط من إجمالي عدد الحائزين وتشكل مساحة حيازتهم نحو ٨ر١٣٪ من اجمالي مساحة الحيازات .

وجدير بالاشارة أن صغر متوسط الحيازه الزراعية في مصر والذي يقدر بنحو٦٧ر٠ هكتار يعتبر أحد معوقات زيادة الانتاج الزراعي، حيث أن ذلك يعوق استخدام الاساليب الانتاجية الحديثة ويحول كذلك دون استفادة الزراعة من مزايا الانتاج الكبير ، ويزيد من خطورة ذلك الوضع تزايد التفتت الحيازي سنويا، نظرا لثبات مساحة الارض الزراعية وزيادة أعداد الحائزين ، حيث ارتفع عددهم من ٢٨٥٦ ألف حائز عام ١٩٧٥ الي ٣٤٨١ ألف حائز عام ١٩٨٦،ويرجع ذلك الي الزيادة الكبيره في السكان بالريف المصري وتطبيق قوانين التوريث مما يزيد من تفتت الارض الزراعية. وتشير الدراسات (١) الي أن حوالي ٥٨٪ من المساحة الزراعية تزرع علي الذمه والمساحة الباقية والتي تمثل ٤٢٪ يجري تأجيرها، ٨٢٪ منها نقدي والباقي ١٨٪ بالمشاركة.

---

(١) معهد التخطيط القومي ـ الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٤٥) ـ القاهرة ١٩٨٩.

الأراضي المستصلحة والقابلة للاستصلاح في مصر

إن محدودية الأرض الزراعية في مصر وانخفاض نصيب الفرد منها من جهة وتدهور صفات التربه الزراعية من جهة أخري يستلزم ضرورة التوسع في إستصلاح واستزراع الاراضي ليس فقط من أجل زيادة مساحة الارض الزراعية وسد الفجوه في الانتاج الزراعي ولكن بهدف تخفيض حدة التكدس السكاني في الوادي والدلتا وخلق فرص عمل جديده.

وتقدر الدراسات المساحات القابلة للاستصلاح في مصر في حدود ماتسمح به الموارد المائية بنحو ١٨ر١ مليون هكتار كما يتبين من جدول (٢ - ٣).

وبالنسبة لتوزيع الأراضي القابلة للاستصلاح في مصر تبعا لنوع التربه أشارت الدراسات الي أن الأراضي الطينية الملحية تمثل نحو ١٩ر٩٪ من الاراضي القابلة للاستصلاح، أما الاراضي الطينية الخفيفة والطينية الرملية فتساهم بنحو ٢٩ر٣٪، في حين تساهم الاراضي الرملية بأنواعها بحوالي ٥٠ر٨٪ من اجمالي الأراضي القابلة للاستصلاح.(١)

---

(١) المجالس القومية المتخصصة - التوسع الزراعي الافقي - القاهرة - ١٩٨٠.

جدول (٢ ـ ٣) مساحة الاراضي القابلة للاستصلاح في مصر حتي عام ٢٠٠٠ بالهكتار

المنطقة	المساحة	نوع التربه
شرق الدلتا ومنطقة القناه وسيناء	٦٥٠٦٣٠	طيينية ملحية ـ طينية رملية ـ جيرية .
وسط الدلتا	٧٠٥٨٨	طينية رملية ـ طينية ملحية ـ رملية .
غرب الدلتا	١٥٧٥٦٣	طينية رمليه ـ رمليه ـ طينية ملحيه .
مصر الوسطي	٥٠٢٩٤	رمليه ـ رمليه حصويه ـ طينية ـ طينية رمليه .
منطقة مصر العليا	٦٦٥٩٧	رمليه ـ رمليه حصويه .
الصحراء الغربية	١٨٨٢٣٥	نوعيات مختلفة
إجمالي	١١٨٣٩٠٧	ـ

المصدر:

المجالس القومية المتخصصة ـ التوسع الزراعي الأفقي ـ القاهرة ـ ١٩٨٠.

وعن كيفية ري الاراضي القابلة للاستصلاح تشير الدراسات الي أن نحو ٦٢٨ ألف هكتار تمثل ٥٣٪ من الاراضي القابلة للاستصلاح ستروي بالمياه العذبه السطحيه ، في حين أن ١٨٨ ألف هكتار تمثل ١٦٪ من الاراضي القابلة للإستصلاح ستروي بالمياه الجوفيه بالصحراء الغربية ، أما باقي المساحة وتقدر بحوالي ٣٦٨ ألف هكتار ستروي بمياه الصرف (١).

وجدير بالاشارة أن استصلاح الاراضي في مصر خلال السنوات الاخيره يسير بخطوات بطيئة ، حيث تم خلال الفتره ٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦ استصلاح ١٢٤ ألف هكتار فقط ، أي مايعادل ١٧ر٧ ألف هكتار سنويا ، ورغم أن هذا المعدل يعتبر مرتفع نسبيا بالمقارنة بالمعدل السنوي لإستصلاح الاراضي خلال فترة السبعينات ، إلا أنه مازال أقل من المعدلات المستهدف تحقيقها، حيث أستهدفت الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ أستصلاح نحو ٥ر٢٦٧ ألف هكتار ، ويعني ذلك أن ماتم استصلاحه من الاراضي الصحراوية خلال الفتره ٨١/٨٠ - ١٩٨٧/٨٦ يقل عن نصف ما كان مستهدف تحقيقه خلال سنوات الخطة ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ .

ويرجع ذلك الي العديد من المعوقات أهمها :

- عدم توافر البيانات والدراسات الفنية والاقتصادية عن الاراضي القابلة للإستصلاح لدي الجهات التنفيذية وعدم وجود برامج زمنيه محدده وثابته للاستصلاح.
- تعدد الجهات المسئوله عن تسهيل وتنفيذ اجراءات الاستصلاح مما يترتب عليه كثرة الاجراءات وتأخير التنفيذ
- عدم جدية القطاع الخاص متمثلا في الجمعيات التعاونية والافراد في الدخول في مجالات استصلاح الاراضي.
- ارتفاع تكاليف الاستصلاح .

---

(١) المجالس القومية المتخصصة - مصدر سابق .

٢٠١٠٢ العـــراق

تقدر مساحة العراق الجغرافية بنحو ٤٣٧٥٠ ألف هكتار منها نحو ١١٠٢٣ ألـــف هكتار قابلة للزراعة بما يعادل نحو ٢ر٢٥٪ من هذه المساحة، ولكن هذه المساحة لاتستغل كلها في الزراعة حيث وكما هو مبين بجدول (٤) تقدر المساحة المنزرعة فعلا بنحـــو ٥٥٥٥ ألف هكتار في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٤ بمايعادل نحو ٤ر٥٠٪ من المساحة القابلة للزراعة وبذلك فإن المساحة المتروكة تعادل ٦ر٤٩٪ من المساحة الكلية القابلة للزراعة وبالتالي فإنها تشكل احتياطيا استراتيجيا لإمكان زيادة الرقعة الزراعية في العراق إذا ماتوافرت الشروط الإقتصادية الملائمة لهذا التوسع.

لكن يجدر الذكر هنا بأنه ليس فقط عدم الإستغلال الكامل للرقعة الزراعية هو القيد علي تنمية وتوسيع قطاع الزراعة من خلال توسيع الرقعة الزراعية، وإنما هناك أيضا أمـــر يجب الإشارة اليه وهو أن الرقعة المزروعة لاتستغل بنسبة ١٠٠٪، حيث أنه وفقا لنظـــام "النيرين" المطبق بالعراق يتم زراعة النصف فقط من هذه المساحة سنويا ويتـــــرك النصف الآخر بور إلي السنة الزراعية التالية وذلك نتيجة عدم وجود نظم قادرة علي صيانـة ورفع إنتاجية التربة بما يمكن من استغلالها بكثافة مناسبة.

ويتضح من جدول (٢ - ٤) أيضا أن متوسط نصيب الفرد من الرقعة المزروعة فعـــلا يقدر بنحو ٣٩ر٠ هكتار في المتوسط سنويا خلال الفترة المذكورة، وبذلك تعد العـــــراق من أكبر الدول العربية من حيث متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة حيث يأتي معهـا في المقدمة كل من تونس وليبيا وسوريا والأردن ثم يليهم في المرتبة الثانية كـل مـــن السودان والصومال والمغرب والجزائر وموريتانيا واليمن الشمالي ثم يأتي في المرتبـــة

تطور المساحة القابلـــــة للزراعـــة والمزروعـــة فعلا خلال الفترة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤

(ألف هكتار)

البيـــان		١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤
أولا : الرقعة الجغرافية	مساحة	٤٣٧٥٠	٤٣٧٥٠	٤٣٧٥٠	٤٣٧٥٠	٤٣٧٥٠
ثانيا : الرقعة القابلة للزراعة	مساحة	١١٠٢٣	١١٠٢٣	١١٠٢٣	١١٠٢٣	١١٠٢٣
	٪ من أولا	٢٥ر٢	٢٥ر٢	٢٥ر٢	٢٥ر٢	٢٥ر٢
موزعة إلي :						
(١) مـزروعـــة	مساحة	٥٧٥٠	٤٧٧٣	٥٧٦٢	٥٧٤٠	٥٧٥٠
	٪ من ثانيا	٥٢ر٢	٤٣ر٣	٥٢ر٣	٥٢ر١	٥٢ر٢
موزعة إلي :						
أ ـ مطرية	مساحة	٢٧٥٠	٣٥٨٦	٢٧٥٦	٢٧٤٥	٢٧٧٥
	٪ من (١)	٤٧ر٨	٧٥ر١	٤٧ر٨	٤٧ر٨	٤٨ر٣
ب ـ مروية	مساحة	٣٠٠٠	١١٨٧	٣٠٠٦	٢٩٩٥	٣٠٠٠
	٪ من (١)	٥٢ر٢	٢٤ر٩	٥٢ر٢	٥٢ر٢	٥١ر٧
(٢) متروكه	مساحة	٥٢٧٣	٦٢٥٠	٥٢٦١	٥٢٨٣	٤٣٧٥
	٪ من ثانيا	٤٧ر٨	٥٦ر٧	٤٧ر٧	٤٧ر٩	٤٧ر٨
نصيب الفرد من الرقعة المزروعة	هكتـار	٠ر٤٣	٠ر٣٥	٠ر٤١	٠ر٣٩	٠ر٣٨
نصيب الفرد من الرقعة القابلة للزراعة	هكتـار	٠ر٨٣	٠ر٨١	٠ر٧٨	٠ر٧٦	٠ر٧٣

المصدر : محسوبة علي أساس : جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية ـ مصدر سابق .

الثالثة والأخيرة كل من مصر ولبنان والسعودية واليمن الجنوبي.(١) إلا أن هذه الميـــزه يمكن مضاعفتها تقريبا إذا مابذلت الجهود المناسبة لإستغلال المساحة المتروكة في العـراق حيث وكما يوضح نفس الجدول يبلغ نصيب الفرد من الرقعة القابلة للزراعة والتي تشكـــل ماهو مزروع فعلا وماهو غير مستغل بعد نحو ٧٨ر٠ هكتار ، إلا أن ذلك يتوقف علي عوامـل عده من أهمها الإمكانات المائية والأساليب الإنتاجية المستخدمة في إستغلال هـذه الأرض وكذلك الإمكانات التمويلية وهذا ماتحاول الدراسة في أجزاء تالية القاء الضوء عليه.

وتنقسم الأراضي المزروعة إلي أراضيسيحيـه حيث تتركز في سهول نهري دجلـــه والفرات وتصنف إلي ٣ درجات من حيث قابليتها للزراعة: ممتازة وجيدة ومعتدلـــــة ، وأراضي ديميه أومطريه تتركز في شمال العراق حيث تسقط الأمطار بمعدلات مرتفعـــة وتنقسم هذه الأراضي أيضا إلي ثلاث درجات .(٢) وكما هو مبين بالجدول السابق يتضح ان المساحة المروية تبلغ نحو ٢٦٣٨ هكتار في المتوسط سنويا خلال الفتـــرة ١٩٨٠ ـ ١٩٨٤ وبنسبة متوسطةتقدر بحوالي ٦ر٤٦٪ من اجمالي المساحة المزرعة، بينما تبلغ المساحـــة الديمية أوالمطرية نحو ٢٩٢٢ هكتار في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة وبحصة قدرهـــا ٤ر٥٣٪ من اجمالي المساحة المزرعة . إن ارتفاع حصة الأرض المروية عن طريق الأمطـار ينعكس بصورة مباشرة في صورة تقلبات شديدة في الإنتاج الزراعي في العراق وذلك كمـا يتضح في الأجزاء التالية من هذه الدراسة حيث أنأحوال الأنتاج تكون مرتبطة بأحوال الأمطار والتي كثيرا ماتكون متقلبة نتيجة ارتباطها المباشر بالظواهر الطبيعية خاصـــة

---

(١) أنظر صليب بطرس (دكتور) ـ اقتصاديات الوطن العربي ـ المركز العربي للصحافة ١٩٨٠ ص ٤٩ .

(٢) أنـــظر محمود محمد الجنيب (دكتور) ـ اقتصاديات العراق ـ دار الطباعة الحديثة ـ البصرة ـ ١٩٦٩ .

في ظل عدم وجود مشروعات مناسبة لمحاولة التحكم في هذه الأمطار والاستفادة القصوي منها.

وبالإضافة إلي هذه المشكلة فإن هناك مشكلة ملوحة التربة والتي تتركز في جنوب ووسط العراق وترجع هذه المشكلة إلي أسلوب الري المتبع حيث يتم إستهلاك كميات كبيرة من المياه في ظل ظروف تربة طينية لاتتمتع بتصريف مناسب لمياه الري بالاضافة إلي عدم وجود طرق صرف مناسبة (١).

إن هذه المشكلة تتركز في المنطقة الجنوبية والمنطقة الوسطي من العراق حيث تعتمدان علي الطريقة السيحية (الإروائية) ونتج عن هذه المشكلة ترك مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية نتيجة ارتفاع نسبة الملوحة بها وبالرغم من اختلاف التقديرات في هذا الشأن فإنها تجمع علي مدي خطورة هذه الظاهرة. فلقد أشار تقرير بعثة البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأن ٢٠٪ - ٣٠٪ من الأراضي الزراعية قد تركت بسبب تراكم الأملاح بها، كما أن الإنتاج الزراعي في بقية الأراضي قد إنخفض مستواه بنسبة ٢٠٪ - ٥٠٪. وفي تقرير لمنظمة الأغذية والزراعة أن نحو٧٠٪ - ٨٠٪ من أراضي العراق قد تأثر بالملوحة (٢).

---

(١) للمزيد أنظر : سعد علام (دكتور) - السمات الأساسية للقطاع الزراعي في العراق - مذكرة خارجية رقم ١١٥٩ ، معهد التخطيط القومي ، القاهرة ، ١٩٧٦ ، ص ٤٢

(٢) ماجد السيد ولي محمد القلي (دكتور) - جغرافية العراق - كلية الآداب - جامعة البصرة ١٩٧٦ ، ص ٢٤.

وعلي عكس هذه المشاكل تتميز الرقعة الزراعية في العراق بخاصية الحيازة كبيرة الحجم مما يجعلها قابلة للتطوير وإستخدام طرق الزراعة الحديثة، فكما يشير هيكل الحيازه في عام ١٩٧٩ يحوز نحو ١٢٪ من الحائزين حوالي ٦١٪ من الأرض الزراعية بمتوسط حوالي ٦٩ هكتار للحيازة الواحدة ، كما يحوز نحو ٨٨٪ من الحائزين نحو ٣٩٪ من الأرض الزراعية وبمتوسط حوالي ٦ هكتار للحيازة الواحدة (١) :

---

(١) محسوبة علي أساس بيانات : جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية - مرجع سابق.

٣٠١٠٢ الجمهـــورية العربية اليمنية

تزايدت المساحة المزروعة بالجمهورية العربية اليمنية من نحو ٩٦٦ر٦ ألف هكتار عام ١٩٨٤ الي نحو ١٠٠١ر٧ ألف هكتار عام ١٩٨٨، وبمعدل زيادة سنويا يبلغ نحو ٧٢ر٠٪ . وبعد هذا المعدل منخفض اذا قورن بالأمكانيات الزراعية الأرضية بالجمهورية ، فبالرغم من أن تلك الزيادة بلغت نحو ٣٥١ ألف هكتار خلال هذه الفترة ، إلا أن المساحة المتروكة من الأرض القابلة للزراعة مازالت تشكل نحو ٥٠٪ من الرقعة القابلة للزراعة (١) مما يعتبر مؤشرا علي الامكانات المستقبلية الكبيره في مجال تطوير قطاع الزراعة في اليمن إذا ما استغلت هذه المساحة فعلا. ووزعت تلك الزيادة بصفة أساسية علي المحاصيل الرئيسية ،كما يتضح من الجدول (٣ ـ ٤) والخاص بالتركيب المحصولي.

ويسود الزراعة اليمنية ثلاثة أنماط للملكية الزراعية ، في مقدمتها الملكية الخاصة وتمثل نحو ٨٣٪ من جملة الأراضي الزراعية ، وملكية الأوقاف وتمثل ١٥٪ ، ثم ملكية الدولة وهي نحو ٢٪ من جملة مساحة الأراضي الزراعية.

والملكية الخاصه تسود بها الحيازات القزميه والصغيره، حيث يقدر عدد الحيازات لأقل من هكتار بنحو ٥٨٪ من عدد الحيازات تبلغ مساحتها نحو١١٪ من جملة المساحة ـ أي أن ٥٨٪ من الحائزين يحوزوا نحو١١٪ من الأرض الزراعية في وحدات مساحتها أقل من هكتار ـ ، بينما الجزء الأكبر من الأرض الزراعية يتركز في فئات الحيازه من ٥ لأقل من ٥٠ هكتار، عدد الحائزين نحو ٤ر١١٪ مساحتها نحو ٥٢٪ من جملة المساحة المزروعة . وذلك كما يتضح من جدول (٢ ـ ٥).

---

(١) حسبت علي أساس: نفس المصدر السابق .

جدول (٢ ـ ٥) ـ هيكل الحيازة الزراعية ١٩٨٣

فئة الحيازة	الحائزون		المساحة	
هكتار	عدد	%	ألف هكتار	%
أقل من ٠ر٢٥	١١٠٠١٠	١٨ر٦	١٤ر٨	١ر١
٠ر٢٥ ـ ٠ر٥٠	١٠٧٨٩٣	١٨ر٣	٤٢ر٨	٣ر٢
٠ر٥٠ ـ ٠ر٧٥	٦٣١٤٦	١٠ر٧	٣٩ر٦	٣ر٩
٠ر٧٥ ـ ١	٥٨٩١٢	١٠ر٠	٥٢ر٣	٣ر٩
١ ـ ٢	٨٣٠٧١	١٤ر٠	١٢١ر٧	٩ر٠
٢ ـ ٣	٥١١٧٤	٨ر٧	١٢٦ر٥	٩ر٤
٣ ـ ٤	٢٩٠٢٦	٤ر٩	١٠٢ر٩	٧ر٦
٤ ـ ٥	١٩٥٩١	٣ر٣	٨٨ر٣	٦ر٥
٥ ـ ١٠	٤٣٧٥٨	٧ر٤	٣٠٤ر٦	٢٢ر٥
١٠ ـ ٢٠	١٩٣٢٤	٣ر٢	٢٦٣ر٣	١٩ر٥
٢٠ ـ ٥٠	٤٦٣٩	٠ر٨	١٣٤ر٠	٩ر٩
٥٠ ـ ١٠٠	١٩٩	٠ر٠	١٦ر٠	١ر٢
١٠٠٠ ـ ٢٠٠	٣٢٨	٠ر١	٤٤ر٠	٣ر٣
اجمالي	٥٩١٠٧١	١٠٠	١٣٥٠ر٨	١٠٠٠

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية ـ مرجع سابق.

من الجدول يتضح :ـ

أقل من هكتار ٥٧ر٦٪ من الحائزين ١١٪ من المساحة

أقل من ٢ هكتار ٧١ر٦٪ من الحائزين ٢٠٪ من المساحة

أقل من ٣ هكتار ٨٠ر٣٪ من الحائزين ٢٩ر٤٪ من المساحة

أقل من ٥ هكتار ٨٨ر٥٪ من الحائزين ٤٣ر٥٪ من المساحة

من ٥ لأقل من ٥٠ هكتار ١١ر٤٪ من الحائزين ٥٢٪ من المساحة

وبالنسبة للعلاقات الإيجارية، فحيث تبلغ المساحات المؤجرة نحو ٨٥٪ من جملة الأراضي الزراعية فليس هناك نمط محدد يسود هذه العلاقات ألا أن أسلوب المشاركة في المحصول هو أكثر الاساليب انتشارا.

والزراعة اليمنية شأنها شأن زراعات الدول النامية تتصف بأنها زراعة متخلفة، تنتج محاصيل تقليدية أساسا للإستهلاك الذاتي، وتستخدم وسائل انتاج تقليدية .

ما سبق يؤدي الي انخفاض المستويات الانتاجية والعائد من الوحدة الارضية هذا بالإضافة الي قلة أستخدام الاسمدة الكيماوية والمبيدات . حيث لم تتجاوز المساحة التي استخدم فيها التسميد الكيماوي نحو ٢٠٪ من جملة الأرض الزراعية. وهذا يعني أن هناك امكانية كبيرة لزيادة الانتاجية والأنتاج الزراعي بالتوسع في تسميد المحاصيل الزراعية.

كذلك تعتمد نحو ٨٥٪ من الحيازات الزراعية علي المعدات البدائية وعمل الحيوانات الزراعية، والباقي من الحيازات يستخدم المعدات اليدوية.

ولايزال الزراع غير قادرين علي استخدام أساليب الأنتاج الحديثة والمتطورة أومستلزمات الأنتاج. وذلك يرجع الي ضعف المقدرة المالية، وتخلف مستوي التدريب للزراع ، وطبيعة الأرض الزراعية وطريقة الري.

ورغم ذلك فأن الزراع القادرين ماليا يستخدموا تكنولوجيا وأساليب أنتاج حديثة ، والتحول من الزراعة التقليدية الي الزراعة الحديثة الموجهة للسوق.

٤٠١٠٢ الأردن

تصنف الموارد الأرضية طبقا للموارد المائية المستخدمة فيها ومصادرها المختلفة وكذا طبقا لنظم الري المتبعة وأيضا لطبيعة إستخدام الأراضي وتقسم تبعا لتلك المعايير السابقة إلي قسمين رئيسيين (أولهما) الأراضي المطرية والتي تعتمد علي الأمطار في ريها (وثانيهما) الأراضي المروية والتي تعتمد علي مصدر ري دائم ومستديم كالأنهار مثلاً أو الآبار. وتقسم أيضا الموارد الأرضية طبقا للمعيار الثاني إلي ثلاثة أقسام رئيسية أولها أراضي متروكة إما لأسباب زيادة الخصوبة (عمداً) أولعدم توفر مصادر مياه مستمرة وثانيهما أراضي الغابات وثالثهما أراضي المراعي والتي تشمل الأراضي غير الزراعية وغير المأهولة بالسكان.

وتبلغ المساحة الإجمالية للأردن حوالي ٨ر٩٨ مليون هكتار، تحتل الصحراء الجزء الأكبر منها من الجهة الشرقية. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الأردن بنسبة ٦٪ من إجمالي المساحة الكلية أومايقارب نصف مليون هكتار عام ١٩٨٧، تعتمد في معظمها علي الزراعة البعلية في حين تبلغ مساحة الأراضي التي تعتمد علي الري ٧ر٧٪ فقط من الأراضي المستغلة عام ١٩٨٧ وذلك كما يتضح من الجدول رقم (٢ - ٦).

رقم (٢ ـ ٦) : نمط إستخدام الموارد الأرضية في الأردن خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧

المساحة بالألف هكتار ، نصيب الفرد بالهكتار

البيان	اجمالي المساحة	الرقعة	الأراضي القابلة للزراعة						رقعة	مساحة	نصيب الفرد من الرقعة	نصيب الفرد من الأراضي
السنوات	الجغرافية	المستغلة	المطرية	٪	المروية	٪	المتروكة	٪	الغابات	المراعي	الجغرافية	المزروعة
١٩٨٣		٣٩٠ر٤٠										١٦ر
١٩٨٤	٨٩٧٦ر٣	٣١٩ر١	١٣٣ر٥	٤١٪	٥٥ر٦	١٧ر٥٪	١٣٠	٤٠ر٧٪	٤٠	٧٥٠٠	٣ر٤٦	١٢ر
١٩٨٥	٨٩٧٦ر٣	١٠٠٠	١٩٥ر٣	١٩ر٦٪	٥٨ر٥	٩ر٥٪	٧٤٦ر٢	٧٤ر٦٪	٤٠	٧٥٠٠	٣ر٣٣	٠٩ر
١٩٨٦	٩٩٩	١٩٥	١٩ر٥٪		٥٨	٨ر٥٪	٧٤٦	٧٤ر٧٪	٤٠	٧٥٠٠	٣ر٤٦	١٦ر
١٩٨٧	٨٩٧٦ر٣	٦٠٤ر٩	٢٥٦ر٢	٤٢ر٤٪	٤٦ر٧	٤٦ر٧٪	٣٢٠ر٩	٥٠ر١٪	١٣٩ر٥٨	٧٥٠٠	٢ر٣٤	١١ر

المصدر : (١) جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية ـ مرجع سابق .

(٢) الأمانة الفنية لجامعة الدول العربية ـ صندوق النقد العربي ـ التقرير الاقتصادي العربي الموحد ـ ١٩٨٧

وتعتبر أراضي وادي الأردن من أهم مناطق الأردن الزراعية إذ ينظر إليها كأنها بيتاً زجاجياً طبيعيا بسبب دفئها خلال فصل الشتاء، واعتبارها شبه إستوائية في الصيف نظراً لإرتفاع حرارتها، بالإضافة إلي هذة الميزة المناخية تتصف أراضيها بالخصوبة وتزرع تحت الري عن طريق قناة الخور الشرقية. وبسبب أهميتها الزراعية تهتم الحكومة بتطويرها وتعطيها أولوية خاصة في برنامج التنمية الزراعية. وأهم المحاصيل التي تزرع في منطقة وادي الأردن هي السلع التصديرية الهامة وهي الخضر والحمضيات.

أما بالنسبة للمناطق البعلية فأهم الأراضي فيها هي السهول الداخلية وتقدر مساحتها بحوالي ١٠٠ ألف هكتار، وهي سهول حمراء غنية بخصوبتها وتستغل حاليا بزراعة الحبوب الشتوية مثل القمح والشعير، وتزرع في الصيف الخضر. وتسقط كميات من الأمطار تتراوح بين ٣٠٠ - ٥٠٠ ملم سنويا. أما الأراضي الزراعية الأخري فهي المنطقة الهامشية أو الحدية التي تقل فيها الأمطار عن مستوي ٢٠٠ ملم، وتستغل حاليا في المراعي الطبيعية، وتزرع بالشعير في السنوات ذات معدل الأمطار المرتفع.

وعموما تبلغ المساحة الكلية لأراضي الحيازات الزراعية باستثناء الأغوار في عام ١٩٨١ نحو ٣٦٣ر٨ ألف هكتار. وتبلغ المساحة المستغلة نحو ٢١٣ر٥ ألف هكتار أي مانسبته نحو ٥٨ر٧٪، وتمثل الأراضي البور نحو ٥١ر٧٦ ألف هكتار، والأراضي المتروكة للراحة نحو ٨٠ر٨٥ ألف هكتار، أي مانسبته نحو١٤ر٢٪، ٢٢ر٢٪، بينما تبلغ المساحة غير الصالحة للزراعة نحو ١٧ر٦٨٢ ألف هكتار، أي نحو ٤ر٩٪ من المساحة الكلية.

ويتضح من الجدول رقم (٢ - ٦) نمط إستخدام الموارد الأرضية في الأردن خلال الفترة (١٩٨٣ - ١٩٨٧)ووفقا لما جري عليه التصنيف السابق ذكره - يتبين لنا أن مساحة الأراضي المنزرعة علي مياة الأمطار قدرت بحوالي ٥ر١٣٣ ألف هكتار عام١٩٨٣ ، ٢ر٢٥٦ ألف هكتار عام ١٩٨٧ بمعدل زيادة بلغ حوالي ١٩٢ ٪ خلال الفترة من (١٩٨٣- ١٩٨٧). أما النوع الثاني من الموارد الأرضية المتاحة بالمملكة الأردنية الهاشمية والمسماه بالأراضي المروية فنجد أنها قد تذبذت حول معدل يكاد يكون ثابتا حوالي ٥٨ ألف هكتار تقريبا . والنوع الأول في التصنيف الثاني وهي الأراضي المتروكة فنجد أنها أخذت صورتين متباينتين ، فقد بلغت حوالي ١٣٠ ألف هكتار عام ١٩٨٣ وهي أدني معدل تحقق لها حيث بلغت بعد ذلك حوالي ٧٤٦ ألف هكتار خلال أعوام ١٩٨٤، ١٩٨٥ ثم عادت إلي التراجع مرة أخري فبلغت نحو ٩ر٣٠٢ ألف هكتار عام ١٩٨٧. أما عن رقعة الغابات فقد أخذت شكل الثبات حتي عام ١٩٨٧ حيث بلغت أقصي مساحة لها ١٤٠ ألف هكتار تقريبا - أما مساحة المراعي فقد أخذت شكل الثبات أيضا حيث قدرت بنحو ٧٥٠٠ ألف هكتار.

وبدراسة متوسط نصيب الفرد من الأراضي المنزرعة خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٧ نجد أنها قد تراوحت مابين ١٦ر٠هكتار وهو أعلي معدل تحقق لها عام ١٩٨٣ ، ١١ر٠هكتار عام ١٩٨٧. وبدراسة متوسط نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية نجد أنه قد تراوح مابين ٥ر٣ هكتار /فرد وهو أقصي معدل تحقق لها عام ١٩٨٣، ٣ر٢ هكتار/ فرد وهو أدني معدل تحقق له عام ١٩٨٧. من ذلك الاستعراض يتبين أن هناك فرصا كبيرة أمام التوسع الزراعي الأفقي حيث أن هناك فارق شاسع مابين متوسط نصيب الفرد من الرقعة الجغرافية مع الأخذ في الإعتبار المناطق غير القابلة للزراعة وللإستصلاح.

وأيضا لازالت هناك امكانيات كبيرة من الأراضي القابلة للزراعة والتي لم تدخل بعـــد إلي طريق الإنتاج ، حيث تقدر نسبة الأراضي المستغلة عموما نحو ١١٪ تقريبا من إجمالي المساحة الجغرافية، وأيضا لازالت هناك رقعة لايستهان بها من الأراضي المتروكة والـتي تبلغ نحو ٩ر٣٠٢ ألف هكتار عام ١٩٨٧ وتعتبر جاهزة للإستغلال.

٢٠٢ الموارد المائية

١٠٢٠٢ جمهورية مصر العربية

تمثل المياه أحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يعتمد عليها بصفه أساسية قطاع الزراعة وكذا قطاع الصناعة والكهرباء ، كما أنها عنصر هام في مجال الملاحة، فضلا عن أنها عنصر أساسي لحياة الانسان حيث تستخدم في الشرب والاستهلاك المنزلي.

ومايهمنا في هذا المجال هو مياه الري اللازمة لقطاع الزراعة ، حيث تتمثل مصادر مياه الري في مصر في مياه النيل ومياه المصارف والمياه الجوفية ومياه الامطار.

(أ) مياه النيل

تمثل مياه نهر النيل المصدر الاساسي للري في مصر، اذ يبلغ اسهامها في الموارد المائية المصرية بنحو ٩٧٪ تقريبا، أما الباقي وقدره ٣٪ فيتمثل في المصادر الأخري. وترد مياه نهر النيل من مصدرين أساسيين الأول هو هضبة البحيرات أوالمنابع الاستوائية والمصدر الثاني هو هضبة الحبشة، وترد مياه المنابع الاستوائية في الشتاء والربيع أما منابع الحبشة فترد مياهها في الصيف والخريف .

ويبلغ نصيب مصر من ايرادات نهر النيل طبقا للإتفاقيات الخاصة بتوزيع مياه النيل بنحو ٥ر٥٥ مليار متر مكعب سنويا، وعلي الرغم من أن وجود السد العالي يعمل علي التحكم في ثبات المتاح من مياه النيل، الا أن ايراد النهر قد تعرض خلال النصف الأول من الثمانينات الي التذبذب ، نتيجة لنقص كمية الامطار التي تسقط علي منابع النهر وقد بلغ أدني مستوي لإيراد النهر عند أسوان نحو٣ مليار متر مكعب فقط خلال عام ١٩٨٤/١٩٨٥.

هذا ومن المتوقع مستقبلا أن يرتفع نصيب مصر من مياه النيل بنحو ٢ مليار متر مكعب سنويا بعد الانتهاء من تنفيذ مشروع قناة جونجلي ليصل إجمالي نصيبها من مياه النيل الي نحو ٥ر٥٧ مليار متر مكعب سنويا.

وجدير بالاشارة أن نحو أكثر من ٨٠٪ من مياه النيل تستخدم في ري الأراضي الزراعية في حين تستخدم باقي النسبة للشرب وللاستخدامات المنزلية والصناعية والملاحة وغيرها من الاستخدامات .

(٢) مياه المصارف

لاتمثل مياه المصارف والمياه الجوفية بالدلتا والوادي موارد مائية طبيعية كنهر النيل ولكنها تمثل إضافات مائية غير ثابته تتراكم من تسرب مياه نهر النيل والترع وعمليات الري والصرف الباطني والسطحي ، وتستخدم مياه المصارف كأحد مصادر الري في الزراعة المصرية بعد خلطها بمياه النيل، حيث تصب جميع مصارف الوجه القبلي في النيل ، فيما عدا مصارف محافظة الفيوم التي تصب في بحيرة قارون ووادي الريان، أما بالنسبة للوجه البحري فيعاد استخدام مياه الصرف بإقامة محطات علي المصارف الرئيسية لرفع المياه الي الترع واستعمالها مره أخري في الري.

هذا وتتوقف مدي صلاحية مياه المصارف للاستخدام في اغراض الري علي عدة عوامل منها مقدار الاملاح الذائبة في المياه، مدي تلوث مياه الصرف بالمبيدات الكيماوية ، نوع المحصول الذي يروي بها وكذا صفات التربه وطريقة الري المستعملة.

وتقسم مياه المصارف طبقا لدرجة ملوحتها وبالتالي مدي صلاحيتها لإعادة استخدامها في الري الي عدة أقسام، حيث تعتبر مياه المصارف التي يقل فيها مجموع الاملاح الذائبة عن ٥٠٠ جزء في المليون صالحة للري في جميع الاراضي ، أما تلك التي تتراوح فيها مجموع الاملاح الذائبة بين ٥٠٠ و١١٠٠ جزء في المليون فتصلح للري في الاراضي الجيدة الصرف ، أما زيادة الاملاح عن ذلك فيتطلب أختيار الاراضي الجيده النفاذيه والصرف مع استعمال الحاصلات الزراعية ذات القدره علي تحمل الملوحه، ويعتبر الحد الأعلي لمجموع الاملاح الذائبه في مياه المصارف والصالحة لأغراض الري نحو ٣٢٠٠ جزء في المليون(١).

وبالنسبة لكمية مياه الصرف التي تستخدم في الري في الزراعة المصرية تتباين تقديراتها في الدراسات المختلفة ، فتقدرها احدي الدراسات(٢) بنحو ٤ر٣ مليار متر مكعب سنويا ، منها ١ر٥ مليار متر مكعب سنويا من مياه مصارف الوجه القبلي و٢ر٥ مليار متر مكعب سنويا من مياه مصارف الوجه البحري، في حين قدرت كمية مياه الصرف التي تستخدم في الري طبقا للسياسة المائية لوزارة الري التي قدمتها عام ١٩٨٠ للجنة السياسات بمجلس الوزراء بنحو ٢ر٢ مليار متر مكعب ، وتقدر بعض الدراسات الأخري كمية مياه المصارف الممكن إعادة استخدامها في الري مستقبلا بحوالي ٨ مليار متر مكعب سنويا.

---

(١) عماد الدين محمد مصطفي (دكتور) ـ دراسة تحليلية للموارد المائية في ج.م.ع بحث التوطن الصناعي في ج.م.ع عام ٢٠٠٠ ـ ورقة عمل رقم(٣٥) ـ ـ معهد التخطيط القومي ـ ١٩٨٥.

(٢) معهد التخطيط القومي ـ التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها ـ الموارد الزراعية سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم(١٤) ـ القاهرة ١٩٨٢.

(٣) المياه الجوفيه

تمثل المياه الجوفيه أحد مصادر الري الاساسية في المناطق الصحراوية والوادي الجديد ، كما أنها تستخدم كذلك في الاراضي الزراعية كمصدر ثانوي للري، وتشير العديد من الدراسات الي وجود كميات كبيره من المياه في الخزانات الجوفيه تحت منخفضات الصحراء الغربية وبالوادي الجديد والدلتا ، إلا أن هذه الدراسات لم تؤكد بعد علي تحديد حجم الخزان الجوفي وخاصة في الصحراء الغربية والوادي وكذا حجم التصرفات اليومية ومعدل التغذية اليومي للخزان . وعلي الرغم من السعة الضخمة للخزان الجوفي للمياه بالأراضي المصرية الا أن عدد الآبار الموجودة حاليا لايتيح الاستفادة القصوي من هذه المياه.

وتتباين كذلك كمية المياه الجوفية المستخدمة في الري طبقا للدراسات المختلفة، حيث تقدر بعض الدراسات كمية المتاح من المياه الجوفية بنحو ٥٠٠ مليون متر مكعب منها ٣٠٠ مليون متر مكعب داخل الوادي و٢٠٠ مليون متر مكعب خارج الوادي(١)، أما وزارة الري فتقدر كمية مياه الخزان الجوفي بالوادي والدلتا خلال نهاية الخطة الخمسية ٨٢/٨٣-٨٦/١٩٨٧ بنحو ٢ر٣ مليار متر مكعب ، ترتفع الي نحو٤٠ مليار متر مكعب في نهاية الخطة الخمسية الحالية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١.

---

(١) معهد التخطيط القومي - التنمية الزراعية في مصر - نظره مستقبلية - الجزء الأول - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم ٢١ - القاهرة ١٩٨٢.

(٤) ميـــاه الامطـار

لاتعتمد الزراعة في مصر علي مياه الامطار نظراً لضآلة كميتها كما يتبين مما يلي:-

الجهـــــة	معدل المطر السنوي
- الساحل الشمالي الغربي	٢٠٠ مم
- الساحل الشمالي الشرقي	من ٢٥ - ٥٠ مم
- وســط الدلتـــــا	٥٠ مـم
- جنـوب الدلتـــــا	٣٥ مـم
- الفيـــــوم	٢٥ مـم
- أســـــوان	من صفر - ٢٥ مم

يتضح من ذلك أن أعلي معدل للمطر يسقط سنويا علي الساحل الشمالي الغربـــــي وتقل كمية الامطار كلما إتجهنا جنوبا، ولايمكن الاعتماد علي هذه الامطار في الزراعـــة، حيث أن اقل كمية مطر يمكن إقامة زراعة ناجحة عليها هو ٧٠٠ مم / سنه ، ولذا فـــإن الزراعة في منطقة الساحل الشمالي الغربي التي تعتمد علي الامطار تقتصر علي النباتـــات ذات الاحتياجات المائية القليلة ، كالشعير والزيتون والتين وبعض اللوزيات وكـــذلك نباتات المراعي ، وتعتبر كمية الانتاج الزراعي من هذه النباتات ضئيله مما لايمكـــن معه القول بأن هناك زراعة مطريه في مصر.

حجم الموارد المائية المتاحة والمتوقعة بمصر

يقدر حجم الموارد المائية المتاحة والمتوقعة علي النحو الموضح بالجدول (٢ ـ ٧) حيث يتبين أن حجم الموارد المائية المتوقع الوصول اليها في نهاية الخطة الخمسية الحالية تقدر بنحو ٦٩ر٨٪ مليار متر مكعب ، منها ٥ر٥٧ مليار متر مكعب من مياه النيل و٤ مليار متر مكعب من الخزان الجوفي بالوادي والدلتا و٦ر٣ مليار متر مكعب من إعادة استخدام مياه الصرف والباقي ٢ مليار متر مكعب نتيجة لمشروعات التطوير ومن المتوقع أن يرتفع إجمالي الموارد المتاحة خلال عام ٢٠٠٠ الي ٧٣ر٨ مليار متر مكعب.

وقد بنيت وزارة الري افتراضات تقديراتها للموارد المائية المتوقعة علي أساس الانتهاء من المرحلة الأولي لمشروع جونجلي قبل نهاية الخطة الحالية، كذلك إفترضت التقديرات الانتهاء من ٥٠٪ من مشروع استغلال المياه الجوفية في الدلتا والوادي وأيضا الاستفادة من مياه السده الشتوية .

ورغم الزيادة المتوقعة في الموارد المائية عام ٢٠٠٠ فإن نصيب الفرد منها سيتناقص ، حيث من المتوقع أن يصل عدد السكان في مصر عام ٢٠٠٠ نحو ٧٠ مليون نسمه ولذا سيصل نصيب الفرد من المياه نحو ٩ر٢ متر مكعب يوميا، في حين بلغ نصيب الفرد من المياه عام ١٩٧٥ نحو ١ر٥ متر مكعب يوميا.

وبالنسبة للاحتياجات المتوقعة من المياه حتي عام٢٠٠٠ فتشير الدراسات(١) الي أنها

(١) عثمان الخولي (دكتور) ـ حسن علي خضر(دكتور) ـ دور الزراعة في الاقتصاد القومي في جمهورية مصر العربية ـ الاهداف والامكانيات والمحددات ـ ندوة السياسة السعرية والتسويقية الزراعية في ج.م.ع ـ وزارة الزراعة ـ منظمة الفاو ـ القاهرة ـ ١٩٨٧.

جدول رقم (٢ - ٧) حجم الموارد المائية في نهاية الخطة الخمسية السابقة والحالية حتي عام ٢٠٠٠

المصادر	نهاية الخطة الخمسية ٨٢/ ١٩٨٣ - ١٩٨٧/٨٦	نهاية الخطة الخمسية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	نهاية عام ٢٠٠٠
حصة مياه النيل	٥٥ر٥	٥٧ر٥	٥٧ر٥
الخزان الجوفي بالوادي والدلتا .	٢ر٣	٤	٤ر٩
اعادة استخدام مياه المصارف .	٣ر٤	٦ر٣	٧
	٦١ر٢	٦٧ر٨	٦٩ر٤
الاستفاده بمياه السده الشتوية:	—	٥ر١	٥ر٢
تطوير نظم الري	١ر	٥ر	٢
جملة الوفر من مشروعات التطوير .	١ر	٢	٥ر٤
جملة الموارد المائية	٦١ر٣	٦٩ر٨	٧٣ر٨

المصدر : معهد التخطيط القومي - الجوانب التكاملية - مصدر سابق .

تقدر بنحو ٤ر٧٢ متر مكعب منها ٧ر٤٩ مليار متر مكعب لري الاراضي الزراعية والبالغة حوالي ٦ مليون فدان ونحو ٥ر٦ مليار متر مكعب لمياه الشرب و٥ مليارات متر مكعب للصناعة وحوالي ٣ر٣ مليارات متر مكعب لمواجهة الاحتياجات غير الاستهلاكية خلال فترة السده الشتوية وأقل الاحتياجات للكهرباء والملاحة ، بالاضافة الي ٩ر٧ مليار متر مكعب للتوسع الافقي في ٥٨ر١ مليون فدان من الاراضي المقرر استزراعها ، فضلا عن ذلك فمن المقرر استزراع ٥٠٠ ألف فدان علي المياه الجوفية بالصحاري وسيناء و٢٠٠ ألف فدان علي مياه الصرف الصحي بعد معالجتها ليصل اجمالي التوسع الافقي المتوقع حتي عام ٢٠٠٠ الي نحو ٢٨ر٢ مليون فدان .

ويعني ذلك أن الموارد المائية المتوقعة خلال عام ٢٠٠٠ تغطي الاحتياجات المتوقعة منها خلال نفس العام ويتوفر حوالي ٤ر١ مليار متر مكعب ممكن اعتبارها كاحتياطي لمواجهة القصور في تحقيق أي من الموارد أو لمواجهة مزيد من التوسع في الاراضي الزراعية ، إلا أن هذا الفائض يعتبر قليل نظراً لعدم التأكدمن الكميات المائية المتوقعة وخاصة تلكالناتجة من تطوير مياه جونجلي نظراً للظروف التي يمر بها جنوب السودان وما يؤكد ذلك تصريح المسئولين (١) بأن مصر ستواجه نقصا في احتياجاتها من المياه مستقبلا وخاصة اذا تعرضت افريقيا للجفاف كما حدث منذ سنوات قليلة ، مما يستلزم معه اعطاء قطاع التنمية المائية كل الاهتمام ووضعه في سلم الأولويات من أجل تحقيق الامن المائي مستقبلا.

---

(١) الاهرام في ١٩٩٠/٣/٢٣ ص ٧

٢٠٢٠٢ العـــراق

تشمل مصادر المياه في العراق الأمطار والأنهار والمياه الجوفية وتختلف أهميـــة كل مصدر من هذه المصادر من منطقة جغرافية إلي أخري.

فالأمطار تتركز في المناطق الشمالية وخاصة في منطقة الموصل، وذلك كما هو مبيـــن بجدول (٢ ـ ٨) وتقل في المناطق الوسطي والجنوبية ولكن تتسم هذه الأمطار بالتقلـــب الشديد من سنة إلي أخري من حيث معدلات سقوطها مما يشكل عقبة شديدة في مجـــال زيادة الإنتاج الزراعي في العراق حيث ينعكس هذا التقلب في صورة تقلبات شديـــدة في مجال الإنتاج والانتاجية. فعلي سبيل المثال، بينما ارتفع معدل سقوط الأمطـــار في الموصل من ٢٦٣ ملليمتر سنويا عام ١٩٧٨ إلي ٥٤٣ ملليمتر سنويا عام ١٩٨٠ أي بمعـــدل زيادة حوالي ١٠٦٪ خلال سنتين ، يلاحظ أنه إنخفض في العام التالي مباشرة إلـــي ٢٧٢ ملليمتر سنويا أي بمعدل تناقص قدره ٣٢٪ . ثم تزايد خلال العام التالي وبمعدل كبيـــر ثم انخفض مرة أخري وهكذا. ونفس الحال بالنسبة لباقي المناطق .

جدول (٢ ـ ٨) الاجمالي السنوي للأمطار موزعة علي المناطق المختلفة
خلال الفتـــــــــرة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٧

(ملليمتر)

السنوات	الموصل	بغداد	الرطبة	البصرة
١٩٧٨	٢٦٣	١١٠	٥٩	١١٨
١٩٧٩	٣٢٤	٧٨	٨٠	١٥٣
١٩٨٠	٥٤٣	١٣٩	١٤٠	١٦٠
١٩٨١	٣٧٢	١١٠	٦٤	٨٤
١٩٨٢	٤٢٥	١٦١	٢٠٦	١١٢
١٩٨٣	٢٥٣	٥٨	٧٠	١٠٠
١٩٨٤	٤٢٢	١١٨	٨٧	١٧٨
١٩٨٥	٣٠١	٩١	١٢٢	١٤٠
١٩٨٦	٣٦٩	١٥٨	٩٠	٢٩٧
١٩٨٧	٣٤٢	٥٣	٩١	٨٧

المصدر: المجموعة الإحصائية السنوية ـ بغداد ـ مرجع سابق.

أما المصدر الثاني للمياه بالعراق فهو الأنهار وتفيد التقديرات المختلفة بأن مايتوافر للعراق من مياه الأنهار سنويا يقدر بنحو ٨٠ مليار متر مكعب منها حوالي ٥١ مليار م٣ من نهر دجلة وروافده ، والباقي وقدره ٢٩ مليار م٣ من نهر الفرات وهذه الكمية تكفي كما يؤكد الخبراء لزراعة نحو ٤ر٣ مليون هكتار فقط وهذا مايعادل نحو ٣٩٪ من المساحة القابلة للزراعة وهذا ما يؤكد علي أن توفر المياه يشكل المحدد الرئيسي للتوسع الزراعي في العراق.(١)

من هذا المنطلق ونظرا لأن تصريف المياه من نهري دجلة والفرات يكون في موسم الربيع حيث تكون الحاجه إلي المياه قليلة، وتهبط تصاريف النهرين إلي أدني حد في الصيف ، حيث تكون الزراعات الصيفية في أمس الحاجة إلي المياه ، فلقد أنشأت الدولة عدة خزانات علي هذين النهرين تتسع لأكثر من ٩٠ مليار متر مكعب من المياه وذلك كما هو مبين بالجدول التالي .

---

(١) انظر: وزارة التخطيط - الاطار المبدئي لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ - العراق ص ٣٣ ، د. عبدالوهاب مطر الداهري - التخطيط الزراعي في العراق - مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع - الكويت ١٩٧٣ ص ١٦١ ، وكذلك المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة - الأمن المائي ١٩٨٦.

جدول (٢ ـ ٩) عـدد الخزانات وسعتهـــــا بالعـــــراق

(مليار متر مكعب)

إسم الخـزان	سعة الخـزان	نسبة المياه المخزونة
الحبانية	٣ر٢	٣ر٥
دوكـان	٦ر٨	٧ر٤
دربندخان	٣ر٥	٣ر٨
الثرثار	٦٨ر٠	٧٤ر٣
منخفض هور أبي دبس	١٠ر٠	١١
اجمالي	٩١ر٥	١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ـ الاطار التفصيلي المبدئي لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ ـ ١٩٧٤ ـ العراق ص ٣٣ .

أما المصدر الأخير فيتمثل في المياه الجوفية ، وبالرغم من أن المياه السطحية تشكل المصدر الرئيسي للمياه في معظم أنحاء العراق ، الا أن المياه الجوفية تمثل أحد المـــوارد المائية المهمة في العراق حيث تقدر الموارد المتجددة من المياه الجوفية بنحو مليار متـــر مكعب سنويا (١) . وبدأ الإهتمام بحفر الآبار منذ أوائل الستينات حيث تم حفر نحو ١١٠ بئر في الصحاري الشمالية والجنوبية . وخلال العشرين عاما الماضية، قامت الهيئات الحكوميـــة المختلفة والشركات الأجنبية بحفر مايزيد علي ٢٥٠٠ بئرا، وهناك أضعاف هذا العدد تـــم

(١) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلـة ـ الأمن المائـــي ـ مرجع سابق.

حفره يدويا . وتختلف أعماق هذه الآبار ، ففي الشمال يتراوح عمق الآبار بين ٣، ٢٠مترا، وفي سهل الدلتا يتراوح هذا العمق من ١ ـ ٥ مترا. وفي سهل الجزيرة بين ٥، ٢٠ مترا، أما في الصحراء فيتروح هذا العمق بين ٧٠، ١٠٠٠ متر، ولقد تقرر أن تقوم وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بحفر ١٠٠٠ بئر سنويا في الفترة مابين ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ بحيث يصل عدد الآبار حتي عام ١٩٨٠ نحو ٤٥٠٠ بئرا (١).

إلا أن هذه المياه مازالت تستخدم بشكل محدود جدا في خدمة الزراعة حيث مازالت توجه في المقام الأول للإغراض الأخري من مياه للشرب إلي الأغراض الصناعية ، فكما هو مبين بجدول (٢ ـ ١٠) يخص المدن والصناعة ٦٥ ألف متر مكعب إستهلاك يومي بمايعادل نحو ٣٧٪ من اجمالي الإستهلاك اليومي من المياه الجوفية، بينما يخص المستوطنات الريفية حوالي ١١٢ ألف متر مكعب بما يعادل نحو ٦٣٪ من هذا الإستهلاك ، لكن لايعني ذلك أن هذه الكمية المستهلكة في الريف توجه إلي الزراعة فقط وإنما توجه بالدرجة الأولي لأغراض أخري كما هو مبين بجدول (٢ ـ ١١).

جدول (٢ ـ ١٠) الاستهلاك من المياه الجوفية موزع حسب الأقاليم المختلفة بالعراق عام ١٩٧٥

(الف متر مكعب)

	الاقليم الشمالي	الأوسط	الجنوبي	اجمالي
المدن	٣٠	٩	١	٤٠
الصناعة	٢٠	٥	ـ	٢٥
إلمستوطنات الريفية	٨٠	٣٠	٢	١١٢
إجمالي	١٣٠	٤٤	٣	١٧٧

المصدر: الأمم المتحدة ـ الموارد الطبيعية ـ المياه الجوفية في شرقي البحر المتوسط وغربي آسيا ـ سلسلة دراسات عن المياه رقم (٩) ـ نيويورك ١٩٨٢ ص ٢٩٩.

(١) الأمم المتحدة ـ الموارد الطبيعية ـ المياه الجوفية في شرقي البحر المتوسط وغربي آسيا ـ سلسلة دراسات عن المياه رقم (٩) ـ نيويورك ١٩٨٢ ص ٢٧٧ ـ ص ٣٠٩

وتشير بيانات جدول (٢ ـ ١١) إلي أن إستهلاك المياه الجوفية بالريف موجه بصورة أكبر إلي أغراض مياه الشرب وإمداد الحدائق بالمياه ثم تربية الحيوانات ويأتي إستخدامها لغرض الإنتاج الزراعي في المرتبة الأخيرة ، حيث بلغ نصيب مياه الشرب وري الحدائق من استهلاك الفرد اليومي باللتر نحو ٦٥٪ ، ٨٠٪، ٨٥٪ في الأقاليم الشمالي والأوسط والجنوبي علي الترتيب ، بينما بلغ نصيب منطقة الأنتاج من هذا الاستهلاك في هذه الأقاليم نحو ٢٪، ٣ر١٪، ٦ر١٪ علي التوالي ، وبلغ نصيب تربية الحيوانات حوالي ٣٢٪ ، ٧ر١٨٪، ٤ر١٣٪ .

جدول (٢ ـ ١١) استهلاك المياه الجوفية في الريف عام ١٩٧٥

(للفرد باللتر يوميا)

البيان	الاقليم الشمالي	الأوسط	الجنوبي
امداد المياه المنزلية ومياه الشرب	٤٩	٥٤	٦٠
منطقة الأنتاج	٤	٤	٥
تربية الحيوانات	٦٤	٥٦	٨٥
إمداد الحدائق	٧٦	١٩٠	٢٠٠
اجمالي	١٩٣	٣٠٤	٣٠٥

المصدر: نفس المصدر السابق .

٣٠٢٠٢ الجمهورية العربية اليمنية

تتعدد الموارد المائية في الزراعة اليمنية حيث تشمل :

١ - الامطار وهي المورد الرئيسي
٢ - مياه السيول (في الوديان)
٣ - المياه الجوفية
٤ - الينابيع دائمة الجريان
٥ - مياه المجاري بعد معالجتها
٦ - المياه الهوائية

١ - الأمطار

تمثل الامطار المصدر الرئيسي للموارد المائية فالأمطار في حالة انتظام سقوطها وبكميات مقبولة تعد كافيه لري أراضي المدرجات والقيعان والأراضي الهامشية وتمثل ريا طبيعيا لايستوجب شبكة ري أو منشآت ومقننات مائية.

معدلات سقوط الامطار في اليمن :

أ - تحليل المعلومات المطرية بمحطة تعز

١ - متوسط الامطار للعشر سنوات ١٩٤٤ - ١٩٥٣، لأشهر يناير وفبراير ومارس كانت ٥ر٢٦مم ومتوسط الايام الممطره لهذه الشهور للعشر سنوات ٥ر٥٣ يوم.
٢ - متوسط الامطار خلال أشهر ابريل ومايو، يونيو كانت ٨ر٢٨٨ مم ومتوسط عدد الايام ٥ر٩٤ يوم.

٣ - متوسط الامطار في خلال أشهر يوليو وأغسطس وسبتمبر كانت ١٩٣ مم ومتوسط عدد الايام ٦ر٥١ يوم.

٤ - متوسط الامطار في خلال أشهر اكتوبر ونوفمبر، ديسمبر كانت ٦ر١٠١ ومتوسط عدد الايام الممطرة ٥ر١٩ يوم.

ب - أما صنعاء : التي ترتفع عن سطح البحر ٢٢٠٠ م فأن دراسة معدلات الامطار بها خلال الفتره من ١٩٣٨ - ١٩٤٧

١ - متوسط الامطار للثلاثة شهور الأولي من الشهور يناير، فبراير، مارس للعشرة سنوات كان ٥ر٣٢ مم ومتوسط الايام الممطرة ٤ر١٩ يوم.

٢ - متوسط الامطار لأشهر أبريل ، مايو، يونيو كان ٥ر٧٦ مم ومتوسط الأيام الممطرة ٤ر١٩ يوم.

٣ - متوسط الامطار لأشهر يوليو، أغسطس ، سبتمبر ٤ر١٦٨مم ومتوسط الايام ٥ر٢٤ يوم

٤ - متوسط الامطار لأشهر أكتوبر ، نوفمبر، ديسمبر ٩ر١٤ مم ومتوسط الايام الممطرة ٩ر٣ يوم.

- ومن المعلومات المتوفرة ببعض محطات الامطار يتضح منها ان المطر يسقط علي شكل رخات سريعه تتوقف خلالها بعض الوقت عن السقوط ويصاحبها برق ورعد وأحيانا برد والامطار ذات كثافة عالية ولزمن محدد وقصير نسبيا.

- من الظاهر أن الامطار لاتسقط علي مساحات كبيرة ولاتغطي اليمن كله إلا من قليل من السنين .

- ان الامطار تسقط بكميات كبيره في المناطق الجبلية الجنوبية مثل إب وسماره وتعز اذ تبلغ الامطار بين ٦٠٠ - ١٨٠٠ مم وتقل تدريجيا في المناطق الواقعة حول صنعاء لتصل الي ٢٠٠ مم.

- يوجد في اليمن فترتان لغزارة الامطار.

أ - الامطار الربيعية : من اواخر شهر مارس الي أوائل شهر يونيو

ب - الامطار الصيفية : وتعتبر هي المصدر الرئيسي للأمطار في اليمن وتتركز سقوطها علي المرتفعات الجبلية ويقدر حجمها وفقا لمايلي :-

أ - الأمطار الصيفية علي السفوح الغربية ويقدر بنحو ٣ مليارات م٣ من المياه تتجه بسيول جارفه الي تهامه.

ب - الامطار الصيفية علي السفوح الشرقية وتقدر بنحو مليار م٣ تتجه سيولا الي وادي الجوف ومأرب ومنه يتضح أن كمية المياه من السيول التي تجري في سنه مائية في وديان تهامه والمرتفعات الجنوبية والشرقية (وادي مأرب والجوف) بحوالي ٤ مليار م٣ يضيع جزء منها بالبحر ويتسرب جزء منه الي باطن الأرض لتأمين الرطوبة اللازمة للزراعة المطريه والباقي في تغذية الطبقات الجوفية.

٢ - الانسياب السطحي (السيول):-

جميع الوديان تجري فيها السيول علي شكل فيضانات طول العام خلال موسمي الامطار ومن الخصائص الهيدرولجية لليمن تقسم اليمن الي ثلاثة مناطق توزيع أوخطوط لتقسيم المياه فجزء من الامطار يتجه للمنطقة الشرقية الي مناطق الخارد والجوف ومأرب وجزء ثاني يتجه للمناطق الجنوبية الي وديان البحر العربي والجزء الثالث للمناطق الغربية الي وديان سهل تهامه المحاذية للبحر الأحمر وتتجمع معظم الامطار علي شكل فيضانات سريعة حاده عنيفة تسير في وديان تخزنها عبر القرون المتجه الي البحر الأحمر.

يعتمد نظام الزراعة علي استغلال مياه الفيضانات عند وصولها والنجاح في تغيير مجراها بواسطة حواجز بدائية مبنيه من الحجاره والاشجار والأعشاب مما يسهل جمعه بواسطة المزارعين وهذه الحواجز لاترتفع أكثر من متر واحدا مما يسهل جرفها أثناء ذروة الفيضانات. تروي الحقول بتحويل المياه الي الأحواض بواسطة حواجز ترابيه مؤقته تقام عبر القنوات مع فتح فجوه الي الحقل المعني ومنه الي من يليه ثم يزاح الحاجز الترابي لتنساب المياه الي منطقة أخري.

مما يجدر ذكره أن مياه السيول الواصله الي مجاري الأودية تشكل مابين ٩٪ الي ٢٠٪ من معدل مياه الأمطار وربما لاتتدفق بانتظام فان التحكم فيها للأغراض الزراعية لايتم بشكل منظم مما يسبب ضياع حجم كبير منها يذهب الي البحر هدرا.

ومن ميزات مياه السيول ان درجة ملوحتها منخفضة تصل بين ١٥٠ - ٣٠٠ ملحم/لتر مما يجعلها صالحة للزراعة أكثر من مياه الآبار التي تصل الي ٧٧٥ ملحم/لتر.

من الملاحظ ان الاختناق المائي في البلاد ليس كميا فقط وأنما تنظيميا أيضا لعدم وجود تشريعات مائية ونظم ري متطوره.

حيث الملاحظ ان الري يتم بغمر مساحات كبيره من الأرض بكميات كبيرة من المياه تفوق احتياجاتها وتترك هذه المياه داخل الأرض لأكثر من عشرين يوما ليتم خفاقها.

مما سبق يتضح ان هناك فاقد كبير نتيجة التبخر والتسرب وهذه الطريقة لاتعطي امكانية التوسع افقيا بالزراعة الي جانب عدم اعطاء النباتات الاحتياجات المائية المناسبة لها.

٣ - المياه الجوفية :-

تعتبر المياه الجوفية أحد المصادر الرئيسية والهامة والتي تلعب دوراً رئيسيا وبارزا في سد احتياجات الشرب والاستخدامات المنزلية وللزراعة والصناعة واستخدام هذا المصدر عن طريق غير منظم ويمثل مظهرا للاستنزاف مثلما موجود في بعض الأحواض في تهامه.

٤ - الينابيع والعيون :-

تنتشر في كثير من مناطق اليمن وخاصة في المناطق الجبليةووديانها وتظهر المياه الأرضية علي شكل ينابيع والجوفيه علي شكل عيون وتستخدم هذه المياه الجبلية ووديانها لأغراض الشرب والري ويوجد بعض العيون الحاره(الحمامات) تستخدم لأغراض الاستشفاء.

٥ - مياه المجاري :-

أصبح الاهتمام بتجميع مياه المجاري ليس فقط لأستخراج بعض المواد العضوية وتحويلها الي اسمدة ولكن أيضا لتنقيتها وتوجيهها للتشجير وتثبيت الكثبان الرملية بواسطة زراعة أحزمة خضراء حول المدن.

٦ - المياه الهوائية :-

هي عبارة عن (الندي) والتي كانيستخدمها اليمنيون القدماء في زراعة بعض المحاصيل ومراعي الماشية ويوجد في اليمن نسبة كبيره من هذا الندي والمطلوب الاستفادة منه واعتباره من مصادر المياه المتاحه.

استخدامات الأرض حسب مصادر الري:

تقدر المساحة المزروعة بالجمهورية العربية اليمنية بنحو ١٥١٥ ألف هكتار في المتوسط سنوياً، منها نحو ٢٨ر١ مليون هكتار تزرع علي مياه الامطار، وهو المورد المائي الرئيسي في الزراعة اليمنية ، ونحو ٢٣٠ ألف هكتار تعتمد علي مصادر الري الأخري وهي مياه الآبار والسيول والغيول. وفي هذا الصدد تجدر الاشارة أنه يستحيل تحديد المساحات السابقة علي وجه الدقة لتغير أسلوب الري من فترة لأخري.

٤٠٢٠٢ الأردن

من حيث الموارد المائية المتاحة نجد إن المياة إحتلت خلال فترة طويلة دوراً ثانويا في عمليات التنمية وخاصة في الدول العربية بسبب النظر اليها علي إنها مورد غير محدود وغير قابل للإستنزاف - ولقد تغيرت هذه النظرة في الآونه الأخيرة بعد تعرض بعض المناطق لفترات من الجفاف وأيضا نتيجة لنضوب بعض الموارد المائية وأيضا لزيادة معدل الإستهلاك من المياة مع زيادة معدل النمو السكاني والتطور الاقتصادي والإجتماعي ومن ثم يعتبر العجز المائي الذي يواجه السنوات القادمة من أخطر التحديات التي تستلزم المواجهة المخططة المعتمدة علي خطوات مدروسة وطويلة الأجل لتحسين إستخدام المياه والبحث عن مصادر جديدة لها. هذا وتزداد مشكلة نقص المياة بصورة دائمة لإعتبارين هامين الأول أن مصادر الأنهار الرئيسية بالأردن تقع خارج الحدود السياسية للدولة مما يعرض خطط إستخدام المياه الحالية لمؤثرات خارجية. ويعتبر الأردن أيضا من الدول ذات الظروف الخاصة في تلك النقطة بالذات . والاعتبار الثاني هو استمرار حالة الجفاف التي تتعرض لها العديد من المصادر المائية ولعدة سنوات متتاليه ومايتبعها من ارتفاع معدلات التصحر في الأراضي الزراعية - هذا وتتعدد مصادر الثروة المائية بالأردن مابين مصادر سطحية والتي تنقسم أيضا بدورها إلي نوعين رئيسيين أولهما التصريف الداخلي الناتج عن هطول الأمطار ، ثانيهما التصريف الوارد من خارج المنطقة ، مصادر جوفية تلعب الجيولوجيا الإقليمية فيها دوراً أساسياً في تكوين الخزانات الجوفية المائية وإتجاه تحركها . وتشكل طبقات الحجر الرملي بالحقبين الأول والثاني أهم الخزانات المائية الجوفية بها من حيث المساحة وحجم التخزين ، ولازالت المتوفرة عن الموارد المائية الجوفية ضئيلة بالمقارنة بمساحة الأحواض المائية ، ويرجع ذلك إلي عدم وجود الدراسات اللازمة لحصر هذه الموارد بشكل كامل

وتفصيلي إذ أن الدراسات التي تمت تركزت علي مواقع محدودة أملتها الحاجة إلي معرفة تواجد المياه بها من عدمة. وتعتبر الأردن من الدول التي تعتمد إعتماداً كبيراً علي الأمطار في الزراعة حيث يوضح الجدول (٢ ـ١٣) الاجمالي السنوي للأمطار حسب المناطق في الأردن خلال الفترة من عام ١٩٨٥ حتي عام ١٩٨٧ . والتي لانجد فيها إلا إنحرافات بسيطة عن المعدلات السنوية لسقوط الأمطار علي تلك المناطق، كما ويوضح الجدول رقم (٢ ـ ١٤) حصر للموارد المائية المستخدمة بالأردن سواء كانت من المصادر السطحية التقليدية أومن المصادر الجوفية التقليدية أيضا . هذا ولم تلعب المصادر غير التقليدية (سواء تحلية أوتنقية) دوراً يذكر بعد . ويبلغ اجمالي المتاح من الموارد المائية (سطحيه ـ جوفية) حوالي ١٫٤٩٠ مليار متر مكعب سنويا. وذلك بالإضافة إلي مياه الأمطار . مما يوضح أن الأردن من الدول التي لاتستطيع أن تقدم شيئا يذكر في هذا المجال لبقية الدول بل هي في حاجة إلي تدبير موارد مائية جديدة لها .

وتعتبر الموارد المائية من العوامل المحددة للتوسع الزراعي في المملكة الأردنية حيث تبلغ المساحة التي تقل فيها الأمطار عن (٢٠٠) ملم سنويا حوالي ٩١٪ من إجمالي مساحة المملكة وهي غير مناسبة للزراعة وتقسم مصادر المياه إلي ثلاثة أقسام :ـ

١ ـ المياه السطحية

عبارة عن مياه الأنهار والوديان والينابيع ولقد كانت كمية المياة المستخدمة المتاحة لعام ١٩٧٥ حوالي ٢٤٠ مليون متر مكعب وأن معظمها أوحوالي ٨٣٪ منها في وادي الأردن والباقي في منطقة الأغوار الجنوبية ويجب الإشارة بأن هناك أراضي مروية جزئيا في المرتفعات الجبلية من مصادر مياه سطحية يصعب حصرها وأنه قد توفر لعام ١٩٨٠ نحو ٩٦ مليون متر مكعب ويمكنها أن تزيد المساحة المزروعة بحوالي

٥ر١٢١ ألف دونم وتقع معظم هذه المناطق في منطقة وادي الأردن، والأغوار الجنوبية، أما عام ٢٠٠٠ فيتوقع أن تزيد المساحة عن طريق الري السطحي بمقدار ٥ر١٩٢ ألف دونم ويلزمها حوالي ٣٢٠ مليون متر مكعب من المياه وأغلب هذه المساحة تتركز في وادي الأردن.

٢ - المياه الجوفية

تقدر المياه الجوفية المتوفرة حاليا بحوالي ١٢٧ مليون متر مكعب يمكن أن تروي ٨٥ ألف دونم يقع ثلث هذه المساحة في وادي الأردن وحوالي ٢٢٪ في منطقة الصحراء، ١٦٪ في منطقة عمان والبلقاء ويتوقع عام ٢٠٠٠ أن المساحة المزروعة ستزيد بمقدار ١٢٩ ألف دونم ويلزمها ٩٧٢ مليون متر مكعب وأغلب هذه المساحة ستتم زراعتها في منطقة معان ووادي الأردن حيث تتركز فيها حوالي ٣ر٦٦٪ من هذه المساحة.

٣ - مياه الأمطار

يقدر المعدل السنوي لكمية الأمطار التي تهطل علي المملكة الأردنية بحوالي ٦٠٠٠ مليون متر مكعب يضاف لذلك ٢٠٠٠ مليون متر مكعب تهطل علي الأجزاء الواقعة من الأحواض المائية خارج أراضي المملكة.

الموارد المائية الأجمالية من المصادر المختلفة

بالنظر الي الجدول رقم (٢ - ١٤) يتضح ان أجمالي الموارد المائية المتاحة لدي المملكة الأردنية الهاشمية من مصادرها المختلفة سواء منها السطحية والجوفية والأمطار

٩٤٩٠ مليون متر مكعب سنويا منها مياه أمطار تقدر بحوالي ٨٠٠٠ مليون متر مكعب تأتي بشكل غير ثابت ولايمكن الأعتماد عليها نظراً لخضوعها إلي ظروف قدرية. :

جدول (٢ - ٥٢ الأجمالي السنوي للأمطار حسب المناطق في الأردن خلال الفتـــرة (١٩٨٥ - ١٩٨٧)

المحطـة	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
دير علا وادي الأردن	٢٢٨ر٩	٣٢٨ر٥	- ١٤٤ر
العقبـــة	٣٧ر٣	٣٥ر٩	٨ ر٣٠
معـــان	٥٢ر٢	٣٤ر٨	٥ ر٣٩
المفرقـة	١٤٣ر٢	١٥٣ر٣	٧ ر٧٢
مطر عمان	٣٨١ر٧	٤١٢ر٩	١ ر٣٩٤
أربـد	٤٠٦ر٥	٦٩١ر٨	٤ ر٤٠١

المصدر: جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - مصدر سابق

جدول رقم (٢ -١٣) الموارد المائية المستخدمة في الأردن من المصادر التقليدية وغير التقليدية عام ١٩٨٧

مليون متر مكعب / سنه

الموارد التقليدية المائية		الموارد غير التقليدية المائيـــة	
السطحية	الجوفية	مياه تحلية	ميـاة تنقيـــه
٩٠٠	٥٩٠	-	-

المصدر: التقرير الأقتصادي العربي الموحد (أبوظبي - صندوق النقد العربي) عام ١٩٨٨

جدول رقم (٢ ـ ١٤) أجمالي الموارد المائية الأردنية من مصادرها المختلفة

المعدل السنوي لهطول الأمطار علي المملكة	٦٠٠٠ مليون متر مكعب
المعدل السنوي لهطول الأمطار علي الأجزاء الواقعة من الأحواض المائية خارج أراضي المملكة	٢٠٠٠ مليون متر مكعب
كميات المياة المتجددة بقسميها السطحي والجوفي	١٤٩٠ مليون متر مكعب
الأجمالي الكلي للموارد المائية بالمملكة	٩٤٩٠ مليون متر مكعب

المصدر

جمعت وحسبت من

١ ـ التقرير الأقتصادي العربي الموحد (أبوظبي) صندوق النقد العربي عام ١٩٨٨.

٢ ـ مديرية الأقتصاد الزراعي والتخطيط ـ قسم الاحصاء ـ مصدر سابق .

وتعد المملكة لمستقبل الأحتياجات المتنامية للموارد المائية في ظل التوسعات المرتقبة في المجال الأفقي والرأسي للزراعة وأيضا للتطورات الحضرية في مجال توزيع مياة الشرب والاغراض المنزلية وكذا الصناعية ولذا فقد وضعت خطة لتدبير كميات من المياة المتوقع زيادتها حتي عام ٢٠٠٠ . وبالنظر الي الجدول رقم (٢ ـ ١٥) يتضح ان الكميات المتوقع زيادتها للأغراض المنزلية والصناعية سوف تصل الي نحو ١٩٦ مليون متر مكعب سنويا في عام ١٩٩٥ ، نحو ٢٤٧ مليون متر مكعب سنويا عام ٢٠٠٠ في حين تصل تلك الكمية من المياه للزراعة المروية في الأنحدار ووادي عربة حوالي ٥٢٤ مليون متر مكعب ، ٥٨٧

مليون متر مكعب سنويا علي الترتيب خلال أعوام ١٩٩٥، ٢٠٠٠ في حين نجد أن كميات المياة المتوقع تطويرها واللازمة للزراعة المروية خارج الأنحدار تأخذ شكل ثابت خلال أعوام ١٩٩٥ ، ٢٠٠٠ حوالي ١٠٠ مليون متر مكعب سنويا.

جدول رقم (٢ ـ ١٥) كميات المياة المتوقع تطويرها حتي عام ٢٠٠٠

بالمليون متر مكعب

السنوات / البيان	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠
للأغراض المنزلية والصناعية	١١١ر٠٠	١٥٢ر٠٠	١٩٦ر٠٠	٢٤٧ر٠٠
الرزراعة المروية في الأغوار ووادي عربة	٣٠٩ر٠٠	٤٥٣ر٠٠	٥٢٤ر٠٠	٥٨٧ر٠٠
الزراعة المروية خارج الأغوار	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠	١٠٠ر٠٠
المجموع	٥٢٠ر٠٠	٧٠٥ر٠٠	٨٢٠ر٠٠	٩٣٤ر٠٠

المصدر

مديرية الأقتصاد الزراعي والتخطيط ـ قسم الأحصاء ـ الدلالات الاحصائية الزراعية ـ مصدر سابق.

٢٠٢ الموارد البشرية

١٠٢٠٢ جمهورية مصر العربية

تمثل الموارد البشرية بجانب الموارد الأرضية والمائية أهم مقومات الانتاج الزراعي وتتميز جمهورية مصر العربية بالكثافة السكانية وارتفاع معدلات النمو السكاني ، حيث بلغ عدد السكان خلال عام ١٩٨٨ نحو ٥٢٫٩ مليون نسمه في حين قدر عددهم عام ١٩٨٠ بنحو ٤٢٫١ مليون ويعني ذلك أن معدل نمو السكان خلال هذه الفترة بلغ ٢٫٦٪ ويعتبر هذا المعدل مرتفع للغاية بالمقارنة بالدول المتقدمة ويرجع خطورة ارتفاع معدل النمو السكاني في مصر الي أنه يمثل ضغطا علي الموارد المحدوده والتي أهمها الأرض ورأس المال، كما أنه يمتص معظم مجهودات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالنسبة لتوزيع السكان في مصر بين الحضر والريف يتبين كما هو موضح بجدول (٢ ـ ١٦) أن سكان الريف يشكلوا نحو ٥٦٪ من اجمالي عدد السكان وهي نسبة شبه ثابته في تعدادي عام ٧٦ ، ١٩٨٦ وكذلك الحال بالنسبة لتوزيع السكان طبقا للنوع، حيث أن نسبة الذكور في التعدادين كانت نحو ٥١٪ من اجمالي عدد السكان .

جدول رقم (٢ ـ ١٦) عدد السكان في ج.م.ع حسب النوع في الريف والحضـــر في ســـنتي التعـداد ١٩٧٦، ١٩٨٦

سنة التعداد	النوع	عدد السكان بالألف						نسبة كل من الريف والحضر
		ذكور		اناث		جملة		
		عدد	%	عدد	%	عدد	%	
١٩٧٦	حضر	٨٢٢٨	٣ر١٥	٧٨٠٩	٧ر٤٨	١٦٠٣٧	١٠٠	٨ر٤٣
	ريف	١٠٤٢٠	٦ر٥٠	١٠١٧٠	٤ر٤٩	٢٠٥٩٠	١٠٠	٢ر٥٦
	جملة	١٨٦٤٨	٩ر٥٠	١٧٩٧٩	١ر٤٩	٣٦٦٢٧	١٠٠	١٠٠
١٩٨٦	حضر	١٠٨٧٨	٤ر١٥	١٠٢٩٦	٦ر٤٨	٢١١٧٤	١٠٠	٩ر٤٣
	ريف	١٣٧٧٧	٥١	١٣٢٥٤	٤٩	٢٧٠٣١	١٠٠	١ر٥٦
	جملة	٢٤٦٥٥	١ر١٥	٢٣٥٥٠	٩ر٤٨	٤٨٢٠٥	١٠٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائي السنوي ـ جمهوريـة مصر العربية ـ اعداد مختلفة .

أما بالنسبة لتوزيع السكان حسب فئات السن والنوع وكما يتبين من جدول (٢ ـ ١٧) يتضح أن فئة السن المنتجة والتي تتراوح اعمارها بين ١٢ سنه وأقل من ٦٥ سنه تشكل نحـــو ٦٣٪ من إجمالي عدد السكان طبقا لتعداد ١٩٨٦.

جدول رقم (٢-١٧) توزيع السكان حسب فئات السن والنوع طبقا لتعداد عام ١٩٨٦ بالألف نسمه

فئات السن	ذكور		إناث		جملة	
	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪
أقل من ٦ سنوات	٤٧٢٣ر٥	١٩	٤٥٣٣ر٠	١٩	٩٢٥٦ر٥	١٩
٦ الي أقل من ١٢ سنه	٣٧٣٩ر٣	١٥	٣٤٦٩ر٥	١٥	٧٢٠٨ر٧	١٥
١٢ الي أقل من ٦٥ سنه	١٥٥٠٣ر١	٦٣	١٤٨٥٦ر٥	٦٣	٣٠٣٥٩ر٦	٦٣
١٥ سنه فأكثر	٦٨٩ر٤	٣	٦٩٠ر٨	٣	١٣٨٠ر٢	٣
الإجمالي	٢٤٦٥٥ر٣	١٠٠	٢٣٥٤٩ر٨	١٠٠	٤٨٢٠٥ر٠	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - مصدر سابق .

القوي العاملة الزراعية في مصر

يتزايد سنويا حجم القوي العاملة في مصر كنتيجة طبيعية للزيادة السنوية في السكان وإن كان حجم القوي العاملة لاينمو سنويا بنفس معدل نمو السكان نظراً لعوامل عديده أهمها ظروف البطالة التي يعاني منها الكثير ممن هم في سن العمل وكذلك تزايد هجرة العديد منهم الي الخارج للعمل ، فقد ارتفع متوسط حجم القوي العاملة الكلية في مصر خلال الفترة ٨١/٨٠ - ٨٤/٨٣ من ١١٩٠١ ألف عامل يمثلوا ٢٦ر٧٪ من متوسط عدد السكان خلال هذه الفتره الي ١٢١٣٣ ألف عامل يمثلوا ٢٢ر٣٪ من متوسط عدد السكان وذلك خلال الفتره ٨٥/٨٤ - ٨٨/٨٧ كما يتبين من جدول (٢ - ١٨) ، وكما سبق الذكر

جدول رقم (٢ ـ ١٨) تطور حجم السكان والقوي العاملة الكلية والزراعية في مصر خلال الفترة ٨١/٨٠ ـ ١٩٨٨/٨٧

(بالألف عامل)

	٨١/٨٠	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٤/٨٣	متوسط الفترة	٨٥/٨٤	٨٦/٨٥	٨٧/٨٦	٨٨/٨٧	متوسط الفترة
(١) عدد السكان	٤٢٧٢٤	٤٣٩١٤	٤٥١١٤	٤٦٣٥٦	٤٥٢٧	٤٧٦٧٠	٤٩١٠٦	٥٠٥٨٠	٥٢١٠٨	٤٩٨٦٦
(٢) القوي العاملة الكلية	١١٣٣٨ر٦	١١٦٨٥ر٤	١٢١١٠ر٧	١٢٤٦٩	١٩٠١	١١٥٩٤ر٢	١٢٠٠٦	١٢٤١٨	١٢٥١٥ر٣	١٢١٣٣
(٣) العمالة الزراعية	٤٢٠٦ر٢	٤٢٤٧ر٥	٤٢٩٦ر٤	٤٣٨٤ر٩	٤٢٨٤	٤٣٤٥	٤٤٨٠	٤٥٤٢ر٦	٤٤٥١	٤٤٥٥

المصدر :

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ مصدر سابق.

(٢) ، (٣) البنك الاهلي المصري ـ النشرة الاقتصادية ـ مصدر سابق .

تساهم العمالة الزراعية بنصيب كبير في القوي العاملة الكلية ، حيث قدر متوسط عـــدد العمالة الزراعية خلال الفتره ٨٥/٨٤ ـ ١٩٨٨/٨٧ بنحو ٤٤٥٥ ألف عامل يمثلوا نحو ٣٦ر٧٪ من متوسط إجمالي القوي العاملة خلال هذه الفتره.

وكما يتبين من جدول (٢ ـ ١٨) يزيد متوسط حجم العمالة الزراعية خلال فتـــرة الدراسة بمعدل يفوق مثيله المتحقق في حجم العمالة الكلية ويعزي ذلك الي أن فـــرص العمالة الزراعية للعمل أكبر من مثيلها في التخصصات الأخري ومع الزيادة السنوية في اعداد العمالة الزراعية والثبات النسبي في الرقعة الزراعية، فقد انخفض نصيب العامل الزراعـي من الرقعة الزراعية من ٦٢ر٠ هكتار عام ١٩٧٥ إلي ٥٨ر، ٥٥ر هكتار خلال عامي ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٨/٨٧ علي الترتيب ، أي أن كثافة العمالة الزراعية بالنسبة للرقعة تزايدت خـــلال السنوات الأخيرة. ورغم ذلك فإن عدد العمالة الزراعية مازال أقل من الاعداد المستهدف تحقيقها سنويا طبقا لبيانات الخطط المختلفة ويرجع ذلك الي هجرة العمالة الزراعية إلـي القطاعات الاقتصادية الأخري، حيث تتوافر فرص عمل أفضل وبأجر أعلي ، حيـــث أن المتوسط السنوي للأجر الزراعي في مصر مازال أقل كثيراً من مثيله في القطاعات السلعيـة والخدمية الأخري بالرغم من ارتفاعه خلال السنوات الأخيره كما يتبين من جدول (٢ ـ ١٩)

جدول رقم (٢-١٩) المتوسط السنوي للأجر في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي بالجنيه خلال أعوام ٨٢/٨١، ٨٣/٨٢، ٨٧/٨٦، ١٩٨٨/٨٧

القطـــــاع	٨٢/٨١	٨٣/٨٢	٨٧/٨٦	١٩٨٨/١٩٨٧
قطاع الزراعة	١٨٥ر٢	١٩٠ر٥	٥١٥ر٧	٥٢٢ر٣
متوسط القطاعات السلعية	٤٠٩	٤٣٢	٨٦٩ر١	٨٨٨ر٣
متوسط قطاعـــات الخدمات الانتاجية	١٠٢٢ر٣	١٠٦٠	١٩٣٦ر٥	١٩٥٢ر٦
متوسط قطاعـــات الخدمات الاجتماعية	٧٤٥ر٢	٧٦٤ر٥	١٤٨١ر٩	١٥٠٧ر٤
الاجمالي العام	٦٠٣ر٨	٦٣٠ر٤	١٢١٠ر٤	١٢٣١ر٣

المصدر: البنك الاهلي المصري ـ النشرة الاقتصادية ـ مصدر سابق .

كما يعزي أيضا الانخفاض في اعداد العمالة الزراعية عن المستهدف الي الهجـرة الخارجية الي الدول العربية ، فقد قدر عدد العاملين بقطاع الزراعة والصيد الذين تـــم التعاقد معهم للعمل بالخارج عام ١٩٨٧ فقط بنحو ٤٤ر٩ ألف عامل،يمثلوا نحو١٠ر٦٪ مـــن اجمالي تعاقدات العمل للخارج التي تمت خلال نفس العام (١) ويعتبر هذا العدد كبيراً نسبياً

(١) محمد عبدالفتاح عبدالحميد ـ دراسة بعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة للـــدول العربية واتجاهاتها ـ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ القاهرة ـ ١٩٨٨.

١٤١ قورن بعدد العمالة الزراعية في مصر وخاصة ١٤١ أضيف اليه حجم العمالة الغير محصوره التي تخرج للعمل بالخارج بدون وجود تعاقدات عمل رسمية لها بذلك .

هذا وتشير الدلائل الي أن أعداد العمالة الزراعية الحالية لاتفي بإحتياجات قطاع الزراعة خلال فترتي الذروه في الزراعة المصرية وهي تبدأ بالنسبة للفترة الأولي من شهر ابريل وتنتهي في منتصف شهر يوليو حيث يزيد الطلب علي العمالة الزراعية لزراعة المحاصيل الصيفية كالقطن والأرز والذره والفول ... الخ ، أما الفترة الثانية فتبدا في منتصف اغسطس وتنتهي في أوائل نوفمبر، حيث يتم حصاد المحاصيل الصيفية وخاصة جني القطن وحصاد الأرز بالاضافة الي إعداد الأرض للمحاصيل الشتوية . وقد زاد من حدة نقص العمالة الزراعية في أوقات الذروه أن نسبة كبيره منها قد إتجه الي نشاط استصلاح الأراضي والي العمل في مجال الإنتاج الحيواني والداجن علي حساب الإنتاج الزراعي.

وما يعضدالقول بأن هناك نقص في المتاح من العمالة عن الاحتياجات الارتفاع الكبير في متوسط الاجور الزراعية كما يتبين من جدول (٢ - ١٩) ، حيث زاد متوسط الأجور خلال عامي ١٩٨٧/٨٦، ١٩٨٨/٨٧ بنحو ١٧٦٪ مما كانت عليه خلال عامي ١٩٨١/١٩٨٢، ١٩٨٢/١٩٨٣.

وبالنسبة لإنتاجية العامل الزراعي المصري تشير الاحصاءات أنها تضاعفت خلال الفترة ٨٢/٨١ - ١٩٨٨/٨٧، حيث ارتفعت الانتاجية من ٩١٦٫٢ جنيه عام ٨٢/٨١ الي ٢٠٠٠٫٢ جنيه عام ١٩٨٨/١٩٨٧.

وبخصوص الاحتياجات المستقبلية من العمالة الزراعية عام ٢٠٠٠ تشير الدراسات (١) الي ان الاحتياجات من العمالة الزراعية اللازمة لاستصلاح واستزراع أراضي التوسع الأفقي المقدر أن تصل عام ٢٠٠٠ الي نحو ٢ر٨ مليون فدان هو ١٤٩٨ ألف عامل :

---

(١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - سوق العمل في مصر - قطاع الزراعة والصيد - القاهرة - ١٩٨٥.

٢٠٣٠٢ العـــراق

يبلغ سكان العراق نحو ١٢ر٨٢١ مليون نسمة عام ١٩٧٩ ثم ارتفع حجم السكان إلي ١٧ر٢٥٠ مليون نسمة عام ١٩٨٨ بمعدل زيادة خلال هذه الفترة حوالي ٥ر٣٤٪ ، إلا أنه ونتيجة لعوامل متعددة لعل من أهمها الهجرة من الريف إلي المدينة فلقد تزايد السكان الريفيون من ٤ر٤٢٥ مليون نسمة عام ١٩٧٩ إلي ٤ر٦٦٠ مليون نسمة عام ١٩٨٨ وبمعدل زيادة خلال نفس الفترة يبلغ حوالي٣ر٥٪ فقط وبذلك بعد أن كان يشكل سكان الريف حوالي ٥ر٣٤٪ من اجمالي السكان في بداية فترة الدراسة ، أصبحت هذه النسبة ٢٧٪ فقط وهذا مايوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (٢ ـ ٢٠) تطور سكان الريف والعمالة في قطاع الزراعة العراقي خـــلال الفتـــرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨

(ألف نسمه)

السنوات	السكان			العمالة	
	إجمالي	في الريف	٪	إجمالي	في قطاع الزراعة	٪
١٩٧٩	١٢٨٢١	٤٤٢٥	٥ر٣٤	٣١٢١	١٢٧٦	٩ر٤٠
١٩٨٠	١٣٢٣٨	٤٤٥٥	٧ر٣٣	٣٠٥٩	٨١٤	٦ر٢٦
١٩٨١	١٣٦٦٩	٤٤٨٣	٨ر٣٢	٣١٣٤	٩٤٤	١ر٣٠
١٩٨٢	١٤١١٠	٤٥٠٨	٩ر٣١			
١٩٨٣	١٤٥٨٦	٤٥٤٠	١ر٣١			
١٩٨٤	١٥٠٧٧	٤٥٦٠	٢ر٣٠	٣٦٨٥	١٣٩١	٧ر٣٧
١٩٨٥	١٥٥٨٥	٤٥٨٥	٤ر٢٩	٤٢٥٩	١٠٠٠	٥ر٢٣
١٩٨٦	١٦١١٠	٤٦٠٩	٦ر٢٨			
١٩٨٧	١٦٣٣٥	٤٨٦٦	٨ر٢٩	٤٥٨٣	١٠٤٥	٨ر٢٢
١٩٨٨	١٧٢٥٠	٤٦٦٠	٠ر٢٧			

Source:

FAO. Producation Yearbook., Several Volumes.

وبالرغم من هذا التناقض النسبي لسكان الريف ، إلا أن العاملين بقطاع الزراعة مازالوا يشكلون الجزء الأكبر من إجمالي العاملين في الاقتصاد القومي العراقي.

فبالرغم من تناقص حجم العمالة في قطاع الزراعة من ١٢٧٦ ألف عامل عام١٩٧٩ بما يعادل نحو ٩ر٤٠٪ من حجم العمالة الإجمالية في الاقتصاد القومي الي نحو ١٠٤٥ ألف نسمه عام ١٩٨٧ أي نحو ٨ر٢٢٪ من اجمالي العمالة ألا أنها مازالت تشكل نسبة يعتد بها خاصة وأن المتوسط السنوي لنصيب العمالة الزراعية خلال فترة الدراسة بلغ نحو ٣٠٪.

٢٠٣٠٢ الجمهورية العربية اليمنية

يبلغ اجمالي السكان نحو ٩ر٤ مليون نسمة عام ١٩٨٧ ، والسكان الزراعين منهم نحو ٨ر٣ مليون نسمه ، أي مانسبته ٥ر٨٨٪. ويبلغ اجمالي القوي العاملة نحو٧٨ر١ مليون في نفس السنه، منها نحو ١٥ر١ مليون قوي عامله زراعية أي نحو ٥ر٦٤٪ من إجمالي القوي العاملة . وذلك كما يتضح من جدول (٢ - ٢١) .

وتمثل النسب السابقة مؤشرات مراحل النمو في الدول الناميه، التي يمثل السكان الزراعيين الشطر الأكبر من السكان ، كذلك القوي العاملة الزراعية.

والقوي العاملة الزراعية باليمن غير مدربه، ويرتبط مستواها بأسلوب الزراعة المستخدم. مما ينعكس أثره علي الانتاجية الزراعية للوحده الأرضية في مختلف المحاصيل.

جدول (٢ - ٢١) السكان والقوي العاملة باليمن

(بالألف)

السنه	السكان		القوي العاملة	
	اجمالي	في الزراعة	اجمالي	في الزراعة
١٩٧٥	٦٤٩٣	٥٧٥٣	١١٢٨	٨٣٠
١٩٨١	٨٥٤٠	٧٥٦٦	١٥٠٠	١١٠٤
١٩٨٧	٩٤٢٠	٨٣٤٥	١٧٨٢	١١٥١

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - ،،الكتاب السنوي للأحصاءات الزراعية،، مرجع سابق .

٤٠٣٠٢ الأردن

إن تطوير الموارد البشرية لاينفصل عن تنمية وتطوير القطاعات الإقتصادية الأخري، إذ يتطلب ذلك إعداد الدراسات والتحليلات لواقع القوي العاملة ومشاركتها في كل القطاعات لذا فإن عملية تطوير القوي العاملة عملية شاملة ومستمرة ومتطورة اذاما أريد لها أن تخدم أهداف التنمية الإقتصادية وقد أملت هذه الأهمية تحولات أقتصادية وإجتماعية ، أحتياجات المشروعات الأنمائية الضخمة من الأيدي العاملة المدربة، ومن التكنولوجيا الملائمة والتي تؤثر تأثيراً واضحاً علي نوعية وحجم القوي العاملة المطلوبة وهذا لايتحقق الا في أطار إستراتيجية محددة للتنمية الشاملة للقوي العاملة.

يلعب السكان دوراً رئيسيا في الحياة العامة بأعتباره يمثل الراقد الأساسي في عرض القوي العاملة والتي تمثل أهم عنصر من عناصر الأنتاج إذ علي حجمها ونوعيتها تحدد القدرة الإقتصادية للدولة هذا وقد بلغ حجم السكان بالأردن طبقاً لاحدث التقديرات جدول رقم (٢ ـ ٢٢) حوالي ٢ر٩ مليون نسمة وقد اوضحت دراسة للأمم المتحدة (١) ان معدلات النمو قد بلغت خلال الفترة من ٧٧ ـ ١٩٨٧ حوالي ٣ر٩٪ ويلاحظ من الجدول أرتفاع أعداد السكان الحضريين بشكل كبير بالمقارنة باعداد السكان الريفيين وذلك يرجع الي أرتفاع معدلات الجذب بالنسبة للمناطق الحضرية عنها للمناطق الريفية وأيضا بسبب المزايا التي تتوافر في المناطق المدنيه فقد بلغت نسبة سكان الحضر إلي عموم المملكة حوالي ٦٩ر٩٪ خلال عام١٩٨٢ وقد أخذت تقريباً اتجاهاً يكاد يكون ثابتاً خلال فترة الدراسة فنجد أنها سجلت حوالي ٦٩ر٦٪ عام ١٩٨٦ ، ٦٩ر٧٪ عام ١٩٨٧

---

(١) اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي أسيا ـ الأسكوا ـ بيانات ديمغرافية ، غير منشورة ، ١٩٨٧.

جدول رقم (٢ ـ ٢٣) الأهمية النسبية للقوي العاملة الزراعية بالنسبة للقوي العاملة الكلية وعدد السكان خلال الفترة (١٩٨٣ ـ ١٩٨٧)

السنوات / البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
عدد السكان الريفيين	٧٤٨ر٦٠	٧٧٨ر٥٠	٨٠٨ر١	٨٤٩ر٦٠	٨٧٨ر٠٠
عدد السكان الحضريين	١٧٤٦ر٧٠	١٨١٦ر٦٠	١٨٨٥ر٦٠	١٩٤٦ر٥٠	٢٠١٨ر٨٠
أجمالي عدد السكان	٢٤٩٥ر٣٠	٢٥٩٥ر١٠	٢٦٩٣ر٧٠	٢٧٩٦ر١٠	٢٨٩٦ر٨٠
القوي العاملة الكلية	٤٤٥ر٢٠	٤٥٨ر٥٠	٤٧٢ر٢٠	٤٩٢ر٦٠	٥٠٩ر٣٠
القوي العاملة الزراعية	٥٣ر٤٠	٥٥ر٠٠	٥٤ر٥٠	٥٩ر١٠	٦١ر١٠
٪	١١ر٩٩	١١ر٩٩	١١ر٥٤	١١ر٩٩	١١ر٩٩

المصدر:

جمعت وحسبت من

١ ـ مديرية الأقتصاد الزراعي والتخطيط ـ قسم الأحصاء ـ الدلالات الأحصائية ـ مصدر سابق.

مما يعكس تفاؤل السياسة المؤدية الي ظهور هذا الخلل في التوزيع السكاني والتكدس في المدن والحضر بشكل عام، في حين نجد أن نسبة السكان الريفيين بالنسبة لعموم السكان تبلغ نحو ٣٠٪ تقريباً عام١٩٨٣ أخذت أتجاهاً يكون ثابتا خلال فترة الدراسة فنجد أنها سجلت حوالي ٤ر٣٠٪ عام ١٩٨٦ ، حوالي ٣ر٣٠٪ عام ١٩٨٧ .

أما من حيث حجم قوة العمل في القطاع الزراعي فنجد أنها كانت تتراوح حول ٣٥٪ خلال فترة الستينات وقد أنخفضت الي حوالي ١٨٪ خلال السبعينات أما في بداية الثمانينات وبالعودة الي الجدول رقم(٢ - ٢٢) نجد أن النسبة المئوية لمساهمة القوي العاملة الزراعية في القوي العاملة الكلية قد تذبذبت طفيفاً للغاية حتي أننا نستطيع القول بأنها ثابته تقريباً حول ٩ر١١٪ وهذا يشير بشكل واضح الي عذوف الأجيال الجديدة عن المشاركة في الأعمال الزراعية وتفضيلهم العمل في مختلف القطاعات الإقتصادية الأخري والنزوح من الريف الي الحضر وتلك ظاهرة عامة في دول المجلس العربي والتي تتسم بنفس السمات الديمغرافية تقريبا . وعموما تستهدف أغلب الدول الي تصحيح هيكليات القوي العاملة بها عن طريق توجيه العمالة وإجراء النقل من القطاعات الإقتصادية منخفضة الإنتاجية الي القطاعات الإقتصادية الأخري عالية الأنتاجية وتلك النسب السالف ذكرها قد تعكس أيضا التحولات الإقتصادية والإجتماعية التي شهدتها الأردن في السنوات الأخيرة والتحول من الأقتصاد الزراعي الي الأقتصاد المتنوع ، وايضا التحسن الذي طرأ علي الأساليب الزراعية والتكنولوجية المستخدمة في هذا القطاع .

الفصل الثالث

الإنتاج الزراعي في دول مجلس التعـــاون العربي

١٠٣ التركيب المحصولي

١٠١٠٣ جمهورية مصر العربية

يقصد بالتركيب المحصولي توزيع الرقعة الزراعية بين الزراعات المختلفة خـــلال العام بهدف تعظيم العائد الاقتصادي بأقل تكلفة ممكنه مع تحقيق الاكتفاء الذاتـــي في بعض السلع وفائض في البعض الآخر، أي أن توليفة التركيب المحصولي يجب أن تحقـــق دور الزراعة المنشود وهو توفير الغذاء والعملات الحره، فضلاً عن توفير إحتياجات الانشطة الاقتصادية الأخري من الخامات الزراعية.

وتقدر المساحة المحصولية في مصر كمتوسط للفتره ١٩٨٨/٨٣ بنحو ٤٧٢٧ ألف هكتـــار، أي أن درجة التكثيف المحصولي تقدر بنحو ١ر٩٦ وذلك بالمقارنة بمساحة الأرض الزراعية خلال الفتره المذكوره . وتتقاسم تقريباً الزراعات الشتوية والصيفية المساحة المحصوليـــة في مصر، فكما يتبين من جدول (٣ ـ ١) تشغل الزراعات الشتوية نحو ٢١٠٤ر٩ ألف هكتـار والزراعات الصيفية نحوه٢٠٢٤ر ألف هكتار، يشكلوا حوالي ٤٤ر٥٪، ٤٣٪ من إجمالـــي المساحات المحصولية علي التوالي، في حين تشغل الزراعات النيليه والحدائق نحو٧ر٨٪، ٧ر٤٪ من اجمالي المساحة علي الترتيب .

هذا ويمثل البرسيم والقمح أهم المحاصيل الشتوية ، حيث يشغلا وحدهما نحو٢ر٩٢٪من مساحة الزراعات الشتوية كمتوسط للفتره ١٩٨٨/٨٣، أما القطن والذره الشامية والأرز فيمثلوا أهم المحاصيل الصيفية ، حيث يشغلوا وحدهم نحو٦٩٪ من مساحة الزراعات الصيفية كمتوسط للفتره نفسها، كما تمثل الذره الشامية أهم محاصيل الزراعات النيلية:

جدول (٣ ـ ١) إجمالي المساحة المحصولية في مصر خلال الفترة ١٩٨٣/١٩٨٨

بالألف هكتار

موسم الزراعة	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط الفترة ١٩٨٨/٨٣
جملة الزراعات الشتوية	٢٠٩٣ر٧	٢٠٧٧ر٧	٢١١٦ر٨	٢٠٧٧ر٣	٢١٤٢	٢١٢١ر٨	٢١٠٤ر٩
جملة الزراعات الصيفية	٢٠٢٩ر٤	٢٠٢٤ر٤	٢٠٣٥ر٧	٢٠١٦ر٤	٢٠٣٤ر٤	٢٠٦٦ر٨	٢٠٣٤ر٥
جملة الزراعات النيلية	٣٦٩ر٧	٣٥٥	٣٦٩ر٧	٣٧٣ر٩	٣٦٢ر٦	٣٧٠ر٦	٣٦٦ر٩
جملة مساحة الحدائق	١٦٩ر٧	١٨٢ر٨	١٩٢	٢٤٩ر٢	٢٥٨ر٨	٢٧١ر٤	٢٢٠ر٧
إجمالي المساحة المحصولية	٤٦٦٢ر٦	٤٦٣٩ر٩	٤٧١٤ر٣	٤٧١٦ر٨	٤٧٩٧ر٨	٤٨٣٠ر٦	٤٧٢٧

المصدر: محسوب من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الإحصائي السنوي ـ ١٩٨٩.

ويوضح جدول (٣ -٢) التركيب المحصولي في مصر خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨، ومنه يتبين أن مجموعة الحبوب التي أهمها القمح والذره الشامية والأرز تشغل حوالي ٥ر١٩٢٥ ألف هكتار، تعادل نحو٧ر٤٠٪ من المساحة المحصولية وذلك لمتوسط للفترة ٨٣ - ١٩٨٨.

يلي ذلك الاعلاف وأهمها البرسيم، حيث تشغل مساحة قدرها ٧ر١٢٢٩ ألف هكتار تمثل حوالي ٢٦٪ من متوسط المساحة المحصولية للفتره المذكوره. أما الخضر ومحاصيل الألياف والفاكهة فيشغلوا مساحة قدرها ٣ر٤٩٥، ٤ر٤٤، ٧ر٢٣٠ ألف هكتار، يشكلوا نحوه١٠٪،٤ر٩٪، ٧ر٤٪ من إجمالي المساحة المحصولية للفتره ٨٣/١٩٨٨ علي التوالي ، في حين توزع باقي المساحة بين مجاميع المحاصيل البقولية، السكرية والزيتية وغيرها كما يظهر من الجدول.

ومن الملاحظ أن هناك زيادة طفيفة في المساحة المحصولية في مصر خلال الفترة المذكورة ، حيث زادت المساحة المحصولية خلال عام ١٩٨٨ بنحو ٦ر٣٪ من المساحة المحصولية لعام ١٩٨٣ ويتباين حجم مساهمة مجاميع المحاصيل المختلفة في هذه الزيادة، فعلي حين زادت سنوياً مساحة كل من الخضروات والفاكهة والمحاصيل السكرية، انخفضت مساحة الحبوب والبذور الزيتية بشكل واضح من عام ١٩٨٣ حتي عام ١٩٨٦ ثم أخذت في التزايد خلال عامي ٨٧، ١٩٨٨، كما تذبذبت مساحة كل من البقوليات والألياف خلال سنوات الدراسة . ويبين جدول (٣ - ٣) تطور مساحة أهم المحاصيل المنزرعة خلال الفترة ٨٣ - ١٩٨٨.

فالحبوب التي تمثل أهم المحاصيل الاستراتيجية ويتسع سنوياً حجم الفجوة بين الانتاج والاستهلاك منها لم يزد منها غير مساحة القمح، حيث زادت سنويا خلال الفترة ٨٣ - ١٩٨٨ بنحو ٣ر١٪ ، أما الذره الشامية فقد تناقصت مساحتها إلي أدني مستوي لها عام ١٩٨٦ ثم مالبثت أن عادت الي المستوي التي كانت عليه خلال عام ١٩٨٣، أما الأرز والذره الرفيعة فقد تناقصت مساحتهما - فيما عدا عام ١٩٨٦ - خلال الفترة المذكورة.

جدول (٣ ـ ٢) التركيب المحصولي خـــلال الفتـــرة ١٩٨٣/١٩٨٨

بالألف هكتـار

المجاميع	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط الفترة ١٩٨٣/١٩٨٨ مساحة	%
الحبـــوب	٢٠٢٦ر٥	١٩٥٩ر٧	١٩٠١ر٧	١٧٧٤ر٤	١٩٣٩ر٥	١٩٥١ر٧	١٩٢٥ر٥	٤٠ر٧
البقوليـات	١٥٣ر٨	١٤٨ر٧	١٦٥ر٥	١٥٣ر٤	١٥٧ر١	١٧١	١٥٨ر٣	٣ر٤
المحاصيل السكرية	١١٢ر٦	١١٧ر٢	١٢٢ر٧	١٢٥ر٦	١٢٢ر٧	١٣٠ر٣	١٢١ر٨	٢ر٦
البذور الزيتية	٨٤ر٠	٧٣ر٥	٧١	٦٥ر١	٧٠ر٢	٧٣ر٩	٧٣	١ر٥
الخضـــــروات	٤٣٨ر٧	٤٤٩ر٦	٤٧٨ر٢	٥٢٨ر٢	٥٢٩ر٤	٥٤٧ر٥	٤٩٥ر٣	١٠ر٥
الفاكهة	١٦٩ر٧	١٨٢ر٨	١٩٢	٢٤٩ر٢	٢٥٨ر٨	٢٧١ر٤	٢٢٠ر٧	٤ر٧
الألبـــاف	٤٣٥ر٧	٤٢٦ر٩	٤٧٠ر٦	٤٦١ر٣	٤٢٦ر٥	٤٤٣ر٣	٤٤٤ر٠	٩ر٤
العلـف	١٢٠٦ر٣	١٢٤٢ر٤	١٢٦٣ر٠	١٢٥٤ر٢	١٢٣٣ر٦	١١٧٨ر٦	١٢٢٩ر٧	٢٦
أخـــري	٣٥ر٣	٣٩ر١	٤٩ر٦	١٠٥ر٥	٦٠ر١	٦٣	٥٨ر٧	١ر٢
اجمالي المساحة المحصولية	٤٦٦٢ر٦	٤٦٣٩ر٩		٤٧١٤ر٣	٤٧١٦ر٨	٤٨٣٠ر٦	٤٧٢٧	١٠٠

المصدر: نفس المصدر السابق .

جدول (٣ ـ ٣) تطور المساحة من أهم الحاصلات الزراعيـــــــــة خـــــلال الفتـــــرة ١٩٨٣/١٩٨٨

(بالألف هكتار)

المحصول	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط الفترة
قمـــح	٥٥٤ر٦	٤٩٥	٤٩٨ر٣	٥٠٦ر٧	٥٧٦ر٩	٥٩٧ر٥	٥٣٨ر٢
ذره شاميه	٨٢٠ر٢	٨٢٩ر٨	٨٠٤ر٢	٦٢٣ر١	٧٦٠ر٩	٨٢٣ر٥	٧٧٧
أرز	٤٢٥ر٦	٤١٣ر٤	٣٨٨ر٧	٤٢٣ر٩	٤١٣	٣٥٢	٤٠٢ر٨
ذره رفيعـــة	١٦٥ر١	١٥٣ر٤	١٤٢ر٩	١٥٥ر٩	١٣٣ر٢	١٣٢ر٤	١٤٧ر٢
فـول	١٢٧	١٢٩	١٤٢ر٤	١٢٩	١٣٦	١٥٢ر٥	١٣٧ر٧
عـدس	٦ر٣	٧ر٦	٨ر٤	٨ر٨	١٠ر١	٨	٨ر٢
فول سوداني	١١ر٣	١٠ر١	١١ر٨	٩ر٧	١٠ر٥	١٢ر٦	١١
فول صويـــا	٦١ر٨	٥٢ر٥	٥٠	٤٦ر٢	٤٧ر٥	٤٩ر٢	٥١ر٢
قصب السكـر	١٠٥	١٠٢ر٥	١٠٥ر٥	١١١ر١	١٠٥	١١٢ر٦	١٠٧
بنجر سكر	٧ر٦	١٤ر٧	١٧ر٢	١٥ر٥	١٧ر٦	١٧ر٦	١٥
خضر	٤٣٨ر٧	٤٤٩ر٦	٤٧٨ر٢	٥٢٨ر٢	٥٢٩ر٤	٥٤٧ر٥	٤٩٥ر٣
فاكهة	١٦٩ر٧	١٨٢ر٨	١٩٢	٢٤٩ر٢	٢٥٨ر٨	٢٧١ر٤	٢٢٠ر٧
اقطـان	٤١٩ر٣	٤١٣ر٤	٤٥٤ر٢	٤٤٣ر٣	٤١١ر٧	٤٢٦ر١	٤٢٨

المصدر : محسوبة من نفس مصدر الجدول السابق

أما البقوليات فإن الوضع بالنسبة لها كان أفضل من الحبوب فعلي الرغم من التذبذب السنوي في مساحة كل من الفول والعدس إلا أن مساحتهما قد أخذتا اتجاهاً عاما متزايـــدا خلال فترة الدراسة.

وبالنسبة للمحاصيل الزيتية والتي أهمها فول الصويا والفول السوداني فإن الأول قـــد أخذ اتجاهاً عاماً متناقصا أما الفول السوداني فقد أخذت مساحته في التزايد ابتداء مـــن عام ١٩٨٦.

أما المحاصيل السكرية والتي أهمها قصب السكر فإن مساحته شبه ثابته وإن كانـــت قد ارتفعت بعض الشيئ في عام ١٩٨٨، أما بنجر السكر وهو المحصول السكري الثاني والـذي نجحت زراعته في الاراضي المستصلحة فإن مساحته تتزايد سنوياً.

وجدير بالاشارة أن محدودية الارض الزراعية وضعف معدلات استصلاح واستـزراع الأراضي في مصر كان من نتيجته أن التوسع في بعض المحاصيل وخاصة الاستراتيجية منهـا غالباً مايقابله انخفاض في مساحة محاصيل أخري والتي تزرع في نفس مواعيد الزراعـــة وذلك فيما عدا المحاصيل التي تجود زراعتها في الاراضي الصحراوية كالفاكهـــة والفـــول السوداني والخضر، ويفسر ذلك التذبذب الحادث في مساحات الحاصلات الزراعية في مصـــر خلال الفترة المذكورة، وذلك فيما عدا محصول الأرز، حيث أن التذبذب في مساحته انمـــا يرجع الي النقص في مياه الري نظراً لظروف الجفاف التي سادت خلال النصف الأول مـــن الثمانينات مما أثر علي حجم المتاح للري من مياه النيل.

هذا وكما يتبين من الجدول السابق فقد بلغ متوسط مساحة كل من القمح والذره الشامية والأرز والذره الرفيعة نحو١٤٧،٤٠٣،٧٧٧،٥٣٨ ألف هكتار علي التوالي، كما قدر متوسط مساحة كل من القطن والخضر والفاكهة بنحو٤٢٨، ٤٠٣، ٢١٤ ألف هكتار علي الترتيب، أما متوسط مساحة كل من الفول والقصب فقد قدر بنحو ١٣٨، ١٠٧ ألف هكتار علي التوالي وذلك خلال الفترة ١٩٨٣ - ١٩٨٨.

٢٠١٠٣ العـراق

تشغل مجموعة الحبوب نحو ٦ر٨٤٪ من المساحة المحصولية في المتوسط سنويا خلال الفتره ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨ ، ولقد تناقصت مساحتها من نحو ٧ر٨٥٪ من المساحة المحصولية عام ١٩٧٩ إلي حوالي ١ر٨١٪ من هذه المساحة عام ١٩٨٨ ، بحيث بلغ معدل نقص المساحة المخصصة للحبوب نحو ١ر٥٪ عام ١٩٨٨ مقارنة بعام ١٩٧٩. يأتي بعد مجموعة الحبوب في الترتيب من حيث حجم المساحة المزروعة مجموعة الخضر حيث بلغت حصتها نحو ٣ر٨٪ من المساحة المحصولية في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة، ولقد ارتفعت هذه الحصة من ٦ر٦٪ عام ١٩٧٩ إلي حوالي ٧ر١٠٪ عام ١٩٨٨، بحيث تزايدت هذه المساحة بمعدل نحو ٤ر٦١٪ خلال فترة الدراسة.

ولقد احتلت الأعلاف الخضراء المرتبة الثالثة حيث بلغت حصتها في المتوسط سنويا من المساحة المحصولية خلال فترة الدراسة نحو ٣ر٣٪، ولقد ارتفعت هذه الحصة من حوالي ٩ر٢٪ عام ١٩٧٩ إلي ٨ر٣٪ عام ١٩٨٨، بحيث بلغ معدل الزيادة خلال فترة الدراسة حوالي ٣٢٪.

إن هذا يسير إلي الزيادة المطردة في مساحة الخضر والأعلاف الخضراء علي حساب مساحة مجموعة الحبوب :

وفي الوقت الذي بلغ فيه نصيب مجموع مساحات هذه المجموعات الثلاث السابق ذكرها من المساحة المحصولية في المتوسط سنويا خلال فترة الدراسة نحو٢ر٩٦٪ ، يلاحظ أن باقي المجموعات المتمثلة في البقوليات والبذور الزيتية والألياف والدرنيات والتبغ والمحاصيل السكرية لم تشغل مجتمعه سوي حوالي ٨ر٣٪ من المساحة المحصولية في المتوسط

سنويا خلال فترة الدراسة ، حيث بلغت حصص هذه المجموعات في المتوسط سنويا علي الترتيب نحو ٣ر١٪ ، ٩ر٠٪ ، ٦ر٠٪ ، ٤ر٠٪ ، ٤ر٠٪ ، ١ر٠٪ ، بل ولقد تناقصت الحصة الاجمالية لهذه المجموعات من حوالي ٨ر٤٪ عام ١٩٧٩ إلي نحو ٤ر٤٪ عام ١٩٨٨. إن التناقص يرجع إلي التناقص الملحوظ في مساحة البقوليات والبذور الزيتية ، حيث تناقصت مساحتهما خلال فترة الدراسة بمعدل حوالي ٤ر٤٠٪ ، ٧ر٢٥٪ علي الترتيب .

هذا عن تطور المساحة للمجموعات المحصولية المختلفة ، كما هو مبين بجدول(٣- ٤) والذي يوضح أيضا تطور المساحة المحصولية لأهم المحاصيل داخل كل مجموعة ، فبالنسبة لمجموعة الحبوب يلاحظ أن محاصيل القمح والشعير والأرز تشكل أهم محاصيل مجموعة الحبوب من حيث المساحة المزروعة ، إذ تشكل مساحة هذه المحاصيل الثلاثة نحو ٧ر٩٨٪ من مساحة الحبوب في المتوسط سنويا خلال الفترة موضع الدراسة . بل وتشكل مساحة القمح والشعير معا نحو ٣ر٩٦٪ في المتوسط خلال نفس الفترة. إن ذلك يشير إلي الأهمية القصوي لهذين المحصولين في قطاع الزراعة العراقي.

وعلاوة علي أن مساحة الأرز لاتشكل إلا نحو ٤ر٢٪ من مساحة هذه المجموعة في المتوسط خلال فترة الدراسة ، فقد انخفضت هذه الحصة من ٩ر٢٪ عام ١٩٧٩ إلي ٧ر٢٪ عام ١٩٨٨، ذلك أن هذه المساحة قد إنخفضت خلال هذه الفترة بمعدل حوالي ١١٪.

أما بالنسبة لمساحة محصولي القمح والشعير فيلاحظ أن نصيب مساحتهما معا يتسم بالثبات تقريبا، حيث بلغ في عام ١٩٧٩ نحو ٥ر٩٥٪ من مساحة الحبوب ، حوالي ٦ر٩٥٪ عام ١٩٨٨. لكن يلاحظ أن حصة مساحة الشعير قد تزايدت باستمرار علي حساب الحصة المخصصة لمحصول القمح، فبينما زاد نصيب مساحة الشعير من اجمالي مساحة الحبوب من

٦ر٣٩٪ عام ١٩٧٩ إلي ١ر٤٣٪ عام ١٩٨٨ ، إنخفض نصيب مساحة القمح خلال نفس الفتـــرة من ٩ر٥٥٪ إلي ٥ر٥٢٪ عام ١٩٨٨.

وفي الوقت الذي يشغـل فيه محصول البطاطس ومحصول قصب السكر كل المساحـــة المزروعة في مجموعتي الدرنيات والمحاصيل السكرية، فلقد شكل القطن نحو ٨ر٤٪ مـــن مساحة مجموعة الألياف وإن أصبح يمثل ١٠٠٪ إعتبارا من عام ١٩٨٣.

أما في مجموعة البقوليات فإن أهم المحاصيل هي الحمص والفول الجاف حيث بلغت حصتهما معا من مساحة هذه المجموع في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة نحو ٣ر٦٧٪، ولقـد تزايدت هذه الحصة من ٣ر٥٥٪ عام ١٩٧٩ إلي ٢ر٨٩٪ عام ١٩٨٨. وبالرغم من هـــــذه الزيادة في حصتهما من مساحة هذه المجموعة إلا أن المساحة المخصصة لهذين المحصوليـــن قد إنخفضت من ٢٦ ألف هكتار عام ١٩٧٩ إلي ٢٥ ألف هكتار عام ١٩٨٨ أي بمعـــدل تناقص خلال هذه الفترة قدره ٨ر٣٪ . إن هذا التناقص بين زيادة حصة هذين المحصولين وتناقص مساحتهما يرجع إلي أن معدل تناقص هذه المساحة كان أقل من التناقـــص في مساحة مجموعة البقوليات ككل والتي تناقصت من ٤٧ ألف هكتار عام ١٩٧٩ إلي ٢٨ ألـــف هكتار عام ١٩٨٨أي بمعدل تناقص خلال هذه الفترة بحوالي ٤ر٤٠٪، في الوقت الذي كـــان فيه معدل تناقص مساحتهما ـ كما هو أعلاه ـ بنحو ٨ر٣٪ .

أما بالنسبة لمجموعة الخضر فإن أهم محصول هو البطيخ والشمام حيث بلغت حصتهما من المساحة المخصصة للخضر في المتوسط سنويا خلال فترة الدراسة نحو ٣٠٪، ثم محصـــول الطماطم حيث بلغت حصته حوالي ٤ر١٦٪ في المتوسط خلال نفس الفترة ، يأتي بعد ذلـــك

محصول الخيار حيث بلغت حصته نحو ٢ر١٤٪ في المتوسط . وبالرغم من تزايد مساحة هذه المحاصيل الثلاثة خلال فترة الدراسة، إلا أن حصصهم قد تناقصت من ٧ر٢٨٪، ٠ر١٧٪، ٦ر١٤٪ عام ١٩٧٩ إلي ٤ر٢٦٪، ٧ر١٦٪، ٨ر١٣٪ عام ١٩٨٨ علي الترتيب، بحيث تناقصت حصتهم مجتمعين من ٣ر٦٠٪ إلي ٩ر٥٦٪ خلال هذه الفترة ، ويرجع ذلك إلي أن معدل زيادة مساحة هذه المحاصيل الثلاثة خلال هذه الفترة كان أقل من معدل زيادة مساحة مجموعة الخضر ككل، فبينما كان معدل زيادة مساحة هذه المحاصيل الثلاثة نحو ٤ر٥٢٪، بلغ هذا المعدل بالنسبة لمجموعة الخضر حوالي ٤ر٦١٪.

جدول رقم (٣ - ٤) تطور المساحة والأهمية النسبية لأهم المحاصيل المنزرعة بالعراق خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨

(ألف هكتار)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط الفترة
١ - اجمالي الحبوب :											
مساحة	٢٤٠٢	٢٤٢٢	٢٢٤٥	٢٤٢٥	٢٦٢٢	٢٨٤٢	٢٨٧٥	٢٧٩٤	٢٠٨٩		
٪ من اجمالي المساحة المحصولية	٨٥ر٧	٨٢ر٧	٨٢ر٤	٨٤ر٣	٨٦ر٣	٨٧ر٣	٨٤ر٩	٨٥ر٠	٨١ر١	٨٤ر٦	
القمح مساحة	١٢٢٢	١٤١٤	١٢١٢	١١٨٢	١٢٨٢	١٣١٨	١٢٦٠	١٢٢٠	١٠٩٦		
٪ من (١)	٥٥ر٩	٥٨ر٤	٥١ر٧	٤٨ر٦	٤٩ر٩	٤٦ر٤	٤٣ر٨	٤٣ر٧	٥٢ر٥	٥٠ر٠	
الشعير مساحة	٨٧٢	٩١٥	١٠٤٩	١١٦٦	١٢٥٨	١٤٢٦	١٥٢٧	١٤٥٦	٩٠٠		
٪ من (١)	٣٩ر٦	٣٧ر٨	٤٤ر٧	٤٨ر٠	٤٨ر٠	٥٠ر٦	٥٣ر١	٥٢ر٢	٤٣ر١	٤٦ر٣	
الأرز مساحة	٦٣	٦٠	٥٧	٦١	٥٧	٤٥	٥٢	٧٤	٥٦		
٪ من (١)	٢ر٩	٢ر٥	٢ر٤	٢ر٥	٢ر٢	١ر٦	١ر٨	٢ر٧	٢ر٧	٢ر٤	
٢ - اجمالي الدرنيات (بطاطس):											
مساحة	٦	٥	٥	٥	٥	٧	٢٧	٢٦	٢٦		
٪ من اجمالي المساحة المحصولية	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٨ر٠	٨ر٠	١ر٠	١ر٠	
٣ - إجمالي المحاصيل السكرية (قصب السكر)											
مساحة	٦	٦	٥	٥	٣	٤	٢	٣	٣		
٪ من اجمالي المساحة المحصولية	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	٢ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	١ر٠	
٤ - إجمالي البقوليات :											
مساحة	٤٧	٥٥	٤٤	٤١	٢٤	٢٤	٤٠	٢٦	٢٨		
٪ من اجمالي المساحة المحصولية	١ر٨	٢ر١	١ر٦	١ر٤	١ر١	١ر٠	١ر٢	٠ر٨	١ر١	١ر٢	
الحمص مساحة	١٨	٢٤	١٧	١٦	١٦	١٤	١٧	١٦	١٦		
الفول الجاف كمية	٨	١٢	٩	٧	٥	٧	٩	٨	٩		
٪ من (٤)	١٧ر٠	٢١ر٨	٢٠ر٥	١٧ر١	١٤ر٧	٢٠ر٦	٢٢ر٥	٣٠ر٨	٣٢ر١	٢١ر٩	
٥ - اجمالي البذور الزيتية :											
مساحة	٣٥	٢٩	٢٢	٢٠	٢٢	٢٦	٢٩	٣٠	٢٦		
٪ من المساحة المحصولية	١ر٤	١ر٠	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٩	٠ر٩	١ر٠	٠ر٩	
سمسم مساحة	١٨	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٦	١٨	١١		
٪ من (٥)	٤ر١٥	٤ر١	٢ر٥٢	٦٠ر٠	٥٤ر٥	٢ر٦	٥٥ر٢	٦٠ر٠	٤٣ر٢	٥١ر٥	
عباد الشمس مساحة	١٢	١٤	١٠	٨	٩	١٣	١٢	١١	١٣		
٪ من (٥)	٣٧ر١	٤٨ر٢	٤٣ر٥	٤٠ر٠	٤٠ر٩	٥٠ر٠	٤١ر٤	٣٦ر٧	٥٠ر٠	٤٣ر١	
٦ - اجمالي الخضر:											
مساحة	١٧١	٢٢٠	٢٢٤	٢٤٩	٢٤٢	٢٦٥	٢٨٣	٢٧٧	٢٧٦		
٪ من المساحة المحصولية	٦ر١	٧ر٦	٨ر٠	٨ر٦	٨ر٠	٨ر٢	٨ر٢	٨ر٤	١٠ر٧	٨ر٢	
طماطم مساحة	٢٩	٢٦	٤١	٤٢	٣٧	٤٣	٤٥	٤٣	٤٦		
٪ من (٦)	١٧ر٠	١٦ر٤	١٨ر٢	١٦ر٩	١٥ر٢	١٦ر٢	١٥ر٩	١٥ر٢	١٦ر٧	١٦ر٤	
بطيخ وشمام مساحة	٤٩	٦٤	٦٩	٨١	٧٩	٨١	٨٢	٨٣	٧٣		
٪ من (٦)	٢٨ر٧	٢٩ر١	٣٠ر٨	٣٢ر٥	٣٢ر٦	٣٠ر٦	٢٩ر٠	٣٠	٢٦ر٤	٣٠ر٠	
خيار مساحة	٢٥	٣١	٢٩	٣٢	٣٥	٤٣	٤٦	٣٩	٣٨		
٧ - اجمالي محاصيل الألياف :											
مساحة	٢٠	١٩	١٢	١٢	١٤	١٠	٢٢	١٩	١٨		
٪ من المساحة المحصولية	٠ر٨	٠ر٧	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٦	
قطن زهر مساحة	١٧	١٦	١١	١٢	١٤	١٠	٢٢	١٩	١٨		
٪ من (٧)	٨٥ر٠	٨٤ر٢	٩١ر٧	٩٢ر٣	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	٩٤ر٨	
٨ - التبغ : مساحة	١٠	١١	١٢	١٢	١٤	١٤	١٢	٩	١٢		
٪ من المساحة المحصولية	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٤	٠ر٥	٠ر٥	٠ر٤	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٥	٠ر٤	
٩ - اعلاف خضراء : مساحة	٧٥	١٢٢	١٤١	١٠٣	٧٩	٥٦	٩٧	١٠٣	٩٩		
٪ من المساحة المحصولية	٢ر٩	٤ر٢	٥ر٠	٢ر٦	٢ر٦	١ر٧	٢ر٨	٢ر١	٢ر٨	٢ر٣	
اجمالي عام : مساحة	٢٥٧٢	٢٨٩٠	٢٨١١	٢٨٧٩	٣٠٣٥	٣٢٥٦	٣٢٨٨	٣٢٨٤	٢٥٧٨		
٪	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	

المصدر: محسوبة على أساس : جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعة - الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية - مرجع سابق.

٣٠١٠٣ الجمهورية العربية اليمنية

تمثل محاصيل الحبوب المكون الرئيسي في هيكل الأنتاج النباتي حيث تشغل نحو ٦ر٨٣٪ من المساحة المحصولية. وحيث يسود نمطأيتكون أساساً من محاصيل الذره الرفيعة وتمثل ٣ر٥٨٪ من المساحة المحصولية، الدخن ٣ر٩٪، القمح ٥ر٧٪، الشعير ٣ر٤٪، الذره الشامية ٢ر٤٪ وذلك لكل من المساحة المحصولية ، في عام ١٩٨٨.

يلي ذلك من حيث الأهمية في التركيب المحصولي محاصيل الفاكهة والتي تمثل نحو ٤ر٤٪، والخضروات وتمثل نحو ٤ر٣٪، والبقول وتمثل نحو ٩ر٢٪، فالبن ويمثل نحو ٨ر١٪، والبرسيم ويمثل نحو ٣ر١٪.

والباقي من المساحة المحصولية ونسبته نحو ٦ر٢٪ يشغل بمحاصيل أخري كالسمسم والقطن والتبغ. ذلك وفقا لبيانات عام ١٩٨٨، كما يتضح من جدول (٣ - ٥) .

وبتحليل التركيب المحصولي السائد يتضح الآتي:-

- تنوع التركيب المحصولي مما يعني القابلية والامكانية لزراعة كافة المحاصيل.
- سيادة محاصيل الحبوب التي يأتي في مقدمتها الذره الرفيعة.
- هناك أمكانية لأحلال محاصيل الحبوب محل بعضها كأن تزيد مساحة القمح علي حساب تقليص مساحات أنواع أخري من الحبوب .

وبصفة عامه هناك امكانية لزراعة العديد من الحاصلات الزراعية نتيجة للتباين المناخي بين الاقاليم المختلفة. حيث تزرع محاصيل الخضر والفاكهة الي جانب البن والقات علي المرتفعات الجبلية ومن ثم فهناك تنافس بينهما ومن الضروري أن يؤدي إلي تقليص مساحات القات بكل السبل الممكنة.

كذلك تزرع محاصيل الحبوب علي المصاطب والمنحدرات في السهول. كما تزداد مساحات العنب والفواكه متساقطة الأوراق بالمرتفعات العليا. كما يزرع الذره الرفيعة والدخن كمحاصيل رئيسية الي جانب البقوليات والخضر في السهول الساحلية.

وبأستعراض التركيب المحصولي يتضح ان الزراعة اليمنية مازالت في الجانب الأعظم منها زراعة الاكتفاء الذاتي حيث تقل نسبة المحاصيل النقدية (القطن ، القات ، البن، بعض الخضر والفتكهة) وتزداد نسبة محاصيل الأكتفاء الذاتي (الحبوب بأنواعها والبقول..)

ومن ثم فأن هذا الوضع هو نتيجة لحالة سوق (تسويق) السلع الزراعية باليمن حيث ان السوق يؤدي الي تحويل الزراعة الي المحاصيل النقدية والأنتاج للسوق.

كذلك فأن سيادة أنماط زراعة الأكتفاء الذاتي يؤدي الي استخدام أساليب زراعية متخلفة تستخدم وسائل الأنتاج التقليدية ، والذي ينعكس بدوره علي المستويات الأنتاجية ومن ثم علي الأنتاج الزراعي ككل.

جدول (٣ ـ ٥) المساحة المزروعة بأهم المحاصيل باليمن
(المساحة بالألف هكتار)

	السنوات				
	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
ذره	٦٠٥	٦٠١ر٥	٦٠١ر٥	٥٦٦ر٤	٥٨٤ر٣
دخن	٨٨ر٥	٨٨	٨٨	٨٧ر١	٩٣ر٦
ذره شامي	٣٤ر٣	٣٨ر٣	٤١ر٣	٤٠ر٣	٤٢ر٣
قمح	٥٨ر٣	٥٩ر١	٦٥ر٤	٦٦ر٤	٧٥ر٤
شعير	٤٧ر٥	٤٥ر٥	٤٧ر٥	٤٦ر٥	٤٣ر٨
قطن	٦ر٥	٦ر٥	٦ر٥	٦ر٥	٦ر٦
تبغ	٢ر٨	٢ر٩	٢ر٩	٣ر١	٣ر٨
بقوليات	٢٢ر٤	٢٤ر٩	٢٦ر٨	٢٣ر٩	٢٩ر٥
بن	١٦ر٢	١٦ر٢	١٦ر٤	١٧ر٣	١٨ر٢
سمسم	١٠	٩ر٥	٩ر٥	١١ر٤	١٢
برسيم	١١ر٢	١١ر٢	١٢ر٣	١٣ر٥	٢٣ر٥
جملة	٨ر١٠/	٩٠٢ر٧	٩١٧ر٢	٨٨١ر٥	٩٢٣
خضروات					
طماطم	٥ر٥	٨ر٥	٦ر٧	٧ر٣	٧ر٧
بطاطس	٨	٨ر٥	٨ر٥	٨ر٦	٩ر٢
جحبث	٤ر٤	٤ر٦	٤ر٥	٩ر٥	٦ر٣
اخري	٨ر١	٨ر٦	٩ر٩	١٠ر٨	١١
جملة	٢٦	٢٧ر٥	٣٠ر٥	٣٢ر٦	٣٤ر٢
فواكه					
عنب	١٤	١٤	١٤ر٥	١٤ر٧	١٥
موز	٣ر٥	٥ر٥	٦ر٥	٨ر٥	٦ر٦
بلح	٩ر٨	٩ر٨	٩ر٩	١٠ر١	١٠ر٦
اخري	٩ر٧	١٠	١٠ر٤	١٠ر٧	١٢ر٣
جملة	٣٨ر٨	٣٩ر٣	٤٠ر٤	٤١ر٣	٤٤ر٥
اجمالي عام	٩٦٦ر٦	٩٦٩ر٥	٩٨٨ر١	٩٥٥ر٣	١٠٠١ر٧

المصدر: نفس المصدر السابق

محاصيل الحبوب :

تعتبر محاصيل الحبوب من أهم المحاصيل الغذائية بالجمهورية اليمنية، وذلك لما تشغله من مساحة محصولية. حيث تشغل نحو ٨٣٠ ألف هكتار في المتوسط خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ بما يمثل أكثر من ٨٠٪ من المساحة المحصولية الكلية خلال تلك الفترة.

ويأتي في مقدمة تلك المحاصيل الذره ثم الدخن ، الذره الشامية ، القمح ، والشعير وقد بلغت المساحات المزروعة بتلك المحاصيل عام ١٩٨٨ نحو ٣ر٥٨٤، ٦ر٩٣، ٣ر٤٢، ٤ر٧٥، ٨ر٤٣ ألف هكتار لكل علي الترتيب . وذلك كما يتضح من جدول (٣ - ٦).

ويتضح أيضا ضآلة المساحة المزروعة بالقمح رغم أهميته كسلعة غذائية وخاصة في المناطق الحضرية، مما يترتب عليه واردات كبيرة من تلك السلعة.

وتجدر الاشارة الي أن المساحات المزروعة بالحبوب هي من أكثر مساحات المحاصيل ثباتاً ، حيث لم تتزايد مساحتها كثيرا خلال تلك الفترة حيث بلغت مساحة الحبوب نحو ٦ر٨٣٣، ٤ر٨٣٢، ٧ر٨٤٣، ٧ر٨٠٦، ٤ر٨٣٩ ألف هكتار خلال السنوات ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٨٧، ١٩٨٨ علي الترتيب .

جدول (٣ ـ ٦) أهم المجموعات المحصولية المزروعة في اليمن واجمالي المساحة المـــزروعـــة

(ألف هكتار)

السنوات / المجموعة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
مجموعة الحبوب (١)	٨٣٣ر٦	٨٣٢ر٤	٨٤٣ر٧	٨٠٦ر٧	٨٣٩ر٤
بقـــول	٢٢ر٤	٢٤ر٩	٢٦ر٨	٢٣ر٩	٢٩ر٥
خضـــروات	٢٦	٢٧ر٥	٣٠ر٥	٣٢ر٥	٣٤ر٢
فواكـــــه	٣٨ر٨	٣٩ر٣	٤٠ر٤	٤١ر٣	٤٤ر٥
بـــن	١٦ر٢	١٦ر٢	١٦ر٤	١٧ر٣	١٨ر٢
برســـيم	١١ر٢	١١ر٢	١٢ر٣	١٢ر٥	١٣ر٥
اجمالي المساحة المزروعة (٢)	٩٦٦ر٦	٩٦٩ر٥	٩٨٨ر١	٩٥٥ر٣	١٠٠١ر٧

المصدر : احتسبت من البيانات السابقة

(١) مجموعة الحبوب تشتمل علي : ذره، دخن ، ذره شاميه ، قمح ، شعير

(٢) اجمالي المساحة المزروعة لايشتمل فقط علي محاصيل الجدول، ولكن يشمل كل النوعيات المـزروعة.

محاصيـــل الفاكهـة :

يلي محاصيل الحبوب في الأهمية محاصيل الفاكهة - وذلك من حيث المساحـــــة المزروعة بها - حيث بلغ متوسط المساحة المزروعة بالفاكهة نحو ٤٠ر٨ ألف هكتار خلال الفتره ٨٤ - ١٩٨٨. ومن الملاحظ هو التزايد المستمر سنه بعد أخري في مساحات الفاكهة، حيث ازدادت المساحة من نحو ٣٨ر٨ ألف هكتار عام ١٩٨٤ الي نحو ٤٤ر٥ ألف هكتار عام ١٩٨٨ وبمعدل زيادة سنوي يبلغ نحو ٢ر٩٪.

محاصيل الخضـر :

وترتيبها الثالث في الأهمية بعد محاصيل الحبوب والفاكهة حيث تشغل مساحة تقدر بنحو ٣٠ر١ ألف هكتار في المتوسط سنويا خلال الفتره ٨٤ - ١٩٨٨. وأيضا تتجه مساحـــة الخضروات الي الزيادة سنه بعد أخري حيث أزدادت المساحة المزروعة من نحو ٢٦ ألـــف فدان عام ١٩٨٤ الي نحو ٣٤٢ ألف فدان عام ١٩٨٨ وبمعدل زيادة سنوي يقدر بحوالي٦٣٪.

محاصيل البقـول :

وتشغل الأهمية الرابعة من حيث المساحة المزروعة ، حيث تبلغ المساحة المزروعـــة بالبقول نحو ٢٥ر٥ ألف هكتار في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٩. وأيضا تتجـــه مساحة البقول للتزايد المستمر حيث ازدادت المساحة المزروعة بها من نحو ٢٢ر٤ ألـــف هكتار عام ١٩٨٤ الي نحو ٢٩ر٥ ألف هكتار عام ١٩٨٩ وبمعدل زيادة سنوي يبلغ نحو ٦ر٣٣٪.

البـــن:

وهو من المحاصيل التي اشتهرت بها اليمن . وبلغ متوسط المساحة المزروعة بالبن خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٨ نحو ١٦ر٨٦ ألف هكتار سنويا. وتتزايد مساحة البن سنه بعـــد أخري حيث أزدادت المساحة من نحو ١٦ر٢ ألف هكتار عام ١٩٨٤ الي نحو ١٨ر٢ ألـــف هكتار عام ١٩٨٨ ، وبمعدل زيادة سنويه يبلغ نحو ٢ر٤٦٪.

البرســيم:

يعد البرسيم من محاصيل الأعلاف الهامة التي تزرع بالجمهورية العربية اليمنية، وتتزايد المساحة المزروعة بالبرسيم كذلك من سنه لأخري. حيث ازدادت مساحة البرسيم من نحو ١١ر٢ ألف هكتار عام ١٩٨٤ الي نحو ١٢ر٥ ألف هكتار عام ١٩٨٨. وبمعدل زيـادة سنوي يبلغ نحو ٤ر١٪.

٤٠١٠٣ الأردن

ينوع التركيب المحصولي في الزراعة الأردنية ما بين محاصيل الحبوب والتي تشكل الجزء الأكبر من المساحة المنزرعة حيث تراوحت مساحتها مابين ٣ر١٢٢ ألف هكتار كمتوسط فترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) ، نحو ٢ر١٨٦ ألف هكتار عام ١٩٨٨، ويعتبر محصول القمح أهم محاصيل مجموعة الحبوب حيث يمثل نحو ٣ر٦٣٪ من اجمالي مساحة الحبوب عام ١٩٨٨ يليه في الأهمية محصول الشعير الذي يحتل المركز الثاني بعد القمح بنسبة ر٣٤٪ من مساحة الحبوب . وذلك مايتضح من الجدول (٣ ـ ٧) ويفتقر التركيب المحصولي إلي المحاصيل السكرية التي تعتمد الأردن علي الواردات منها ويلي محاصيل الحبوب في الأهمية في التركيب المحصولي الأردني الخضر والتي تراوحت مساحتها مابين ٩ر١٥ ألف هكتار كمتوسط فترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) ونحو ٩ر٣٢ ألف هكتار عام ١٩٨٨ ومن أهم محاصيل تلك المجموعة الطماطم والتي تمثل مكان الصدارة يليه في الأهمية البطيخ والشمام ثم الخيار والقثاء ثم الباذنجان ثم الزهرة والكرنب ثم البصل الجاف . يلي مجموعة الخضر في التركيب المحصولي أهمية الفاكهة والتي تراوح حجم الناتج الاجمالي منها مابين ٩ر٢٣٧ ألف طن خلال الفترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) ، نحو ٥ر٢٥٤ ألف طن عام ١٩٨٨ ومن أهم زراعات تلك المجموعة الموالح يليها العنب ثم الزيتون ثم الموز ثم التفاح ثم التين. ويضم أيضا التركيب المحصولي الأردني مساحة للاعلاف الخضراء والتبغ . وبتحليل التركيب المحصولي الأردني نجد أنه :

١ ـ يغلب عليه التنوع والتعدد والقابلية لزراعة كافة المحاصيل فيما عدا المحاصيل السكرية .

٢ ـ سيادة محاصيل الحبوب والتي يأتي في صدارتها القمح ـ الشعير .

٣ ـ هناك إمكانية كبيرة لإحلال بعض المحاصيل محل بعضها الآخر حيث زاد إحلال

محاصيل الخضر والفاكهة وخاصة في منطقة ـ وادي الأردن محل محاصيل الحبوب والتي نعتبرها مؤشراً في غير صالح الأمن الغذائي وبصفة عامة فإن هناك إمكانية لزراعة العديد من الحاصلات الزراعية نتيجة لإختلاف طبيعة ومناخ الأقاليم المختلفة والمحافظات المتنوعة من حيث المناخ ومصادر الثروة المائية.

جدول رقم (٣ ـ ٧) المساحة والأنتاج لأهم محاصيل الحبوب بالأردن

المساحة بالألف هكتار ، الأنتاج بالألف طن

السنوات	متوسط الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨	
البيان	المساحة	الأنتاج	المساحة	الأنتاج	المساحة	الأنتاج	المساحة	الأنتاج
الحبوب عموماً	١٢٢ر٢٧	٩٠ر٥٣	٧٢ر٤٧	٥٦ر٥٠	١٩٠ر٤٥	١٥٤ر٥٠	١٨٦ر٢٤	١٥٩ر٥٠
القمـــح	٨٢ر٦٧	٦٧ر٨	٥٠ر٦٥	٤٠ر٣٠	١٢٤ر٥٤	١٠٩ر٣٠	١١٧ر٩١	١٣٢ر٥٠
الشعير	٣٤ر٦٥	١٩ر٥٠	١٨ر١٩	١٤ر٥٠	٦٠ر٠٦	٤١ر٠٠	٦٣ر٣٦	٥٠ر٠٠
الذره الشامية	٦٨ر	٣٠ر	٥١ر	١٠ر	١٤ر	٤٠ر	٠٨ر	١٠ر
الذره الرفيعة والدخن	٠٣ر	٠٤ر	—	—	—	—	—	—
الأرز	—	—	—	—	—	—	—	—
الدرنات عموماً	١٢٠ر١	٢٦ر١٣	١ر٥٥	٣٨ر٦٠	٢ر١٥	٤٨ر٢٠	١ر٨٥	٤٣ر٤٠
البطاطس	١٢٠ر١	٢٦ر١٣	١ر٥٥	٣٨ر٦٠	٢ر١٥	٤٨ر٢٠	١ر٨٥	٤٣ر٤٠
المحاصيل السكرية	—	—	—	—	—	—	—	—
قصب السكر	—	—	—	—	—	—	—	—
الشوندر السكري	—	—	—	—		—	—	—
البقوليات عموماً	٩ر٣٤	٦ر٥٣	٦ر٦٤	٣ر٧٠	١٣ر٦٧	١٢ر٨٠	١٤ر٢٢	١٣ر١٠
الفول الجاف	٧٣ر	٧٠ر	٥٣ر	٢٠ر	٧٥ر	٤ر٢٠	٤٨ر	١ر٢٠
الفاصوليا الجافة	—	—	—	—	—	—	—	—
العـدس	٦ر٠٧	٤ر٦٠	٤ر٣٠	٢ر٦٠	١١ر٢١	٧ر٦٠	١٠ر٣٨	٩ر٨٠
الحمـص	٢ر٥٣	١ر٢٣	١ر٨١	٩٠ر	١ر٧١	١ر٠٠	٣ر٣٦	٢ر١٠
البذور الزيتية عموماً (بمافيها بذرة القطن)	١٣ر	٠٦ر	٠٧ر	٠٢ر	٠٥ر	٠٢ر	١٠ر	٠٤ر
الفول السوداني	—	—	—	—	—	—	—	—
السـمسم	١٣ر	٠٦ر	٠٧ر	٠٢ر	٠٥ر	٠٢ر	١٠ر	٠٤ر
عباد الشمس	—	—	—	—	—	—	—	—
فول الصويا	—	—	—	—	—	—	—	—
بذرة القطن	—	—	—	—	—	—	—	—

المصدر: جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الكتاب الأحصاى السنوي ـ مرجع سابق..

تابع جدول (٣ ـ ٦) المساحة والأنتاج لأهم محاصيل الخضـــر والفاكهة

المساحة بالألف هكتار — الأنتاج بالألف طن

السنوات	متوسط الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		١٩٨٨	
البيان	المساحة	الأنتاج	المساحة	الأنتاج	المساحة	الأنتاج	المساحة	الأنتاج
الخضر عموماً	٥١ر١٨	٩٧٣ر٦٧	٣٤ر٧٠	٨٢٣ر٧٠	٣١ر٦٢	٨٠٠ر٠٠	٣٢ر٩٥	٨١٥ر٠٠
الطماطم	١٥ر٤٦	٣٨٥ر٠٣	٩ر٦٤	٣٠٥ر٩٠	٧ر٨١	٢٦٨ر٥٠	٢٠٠ر٠٠	٢٠٠ر٠٠
البصل الجاف	١ر٣٩	١٥ر٧٠	١ر٧٧	٢١ر٤٠	١ر٢٦	١٨ر١٠	١ر٣٠	١٤ر٨٠
البطيخ والشمام	٦ر٩٨	١٠١ر٨٧	٣ر٥٩	٨٧ر٨٠	٥ر٩٩	١٣٨ر٩٠	٤ر٧٩	١١٣ر٣٥
الباذنجان	٤ر٠٥	٨١ر٢٣	٢ر٣٨	٨٠ر٠٠	١ر٦١	٤٨ر٩٠	٢ر٧٠	٥٠ر٥٠
البازيلاء الخضراء	١٠ر	٤٧ر	٠٨ر	٤٠ر	١٨ر	٩٠ر	١٣ر	٦٥ر
الذهرة والكرنب	٢ر٦٢	٦٢ر٣٧	٢ر٤٤	٦٤ر٤٠	٢ر٠٩	٥١ر٨٠	٢ر٣٨	٥٩ر٥٢
الخيار والقثاء	٥ر٩٥	١١٦ر٤٧	٢ر٨١	٩٥ر٥٠	٣ر١١	١١٤ر٨٠	٢ر٨٠	٦٤ر٠٠

الفاكهة	الأنتاج	الأنتاج	الأنتاج
	متوسط فترة ٨٣ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
عموماً	٢٣٧ر٩٠	٢٦٣ر٦٠	٢٦١ر٨٠	٢٥٤ر٥٠
التمور	١٠ر	١٠ر	٢٠ر	٠٣ر
التفاح	٢ر٩٠	٢ر٥٠	٢ر٠٠	٢ر٢٠
التين	٢ر٥٧	٢ر٨٠	٣ر٠٠	١ر٠٠
الرمان	١ر٩٠	١ر٨٠	١ر٥٠	١ر٧٣
الزيتون	٢٨ر٩٣	٤٥ر٧٠	٢٤ر١٠	١٥ر٠٠
العنب	٤٧ر٧٣	٥٧ر٩٠	٥٥ر٦٠	٥٣ر٧٠
المانجو	—	—	—	—
الموالح	١٢٥ر٦٧	١١٥ر٧٠	١٢٥ر٨٠	٧٩ر٥٥
الموز	٢٠ر٩٠	٢٧ر٨٠	٤٤ر٥٠	٣٦ر١٥
الأعلاف الخضراء عموما (مساحة)	٢١ر٩٠	٢ر٩٠	٥ر٧١	٤ر٣٠

التبغ	مساحة	أنتاج	مساحة	أنتاج	مساحة	أنتاج	مساحة	أنتاج
	٦ر٩٧	٣ر٤٧	٢ر٥٠	١ر١٠	٣ر٢١	٤ر٦٠	٥ر٥٠	٣ر٦٠

تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مرجع سابق .

٢٠٣ الأنتـاج النباتـي

١٠٢٠٣ جمهورية مصر العربية

يتوقف الانتاج الزراعي للمحاصيل المختلفة علي المساحة المنزرعة وانتاجية الوحدة من هذه المساحة، وبتتبع تطور انتاجية أهم الحاصلات الزراعية خلال الفتـرة٨٣ ـ ١٩٨٨ والموضحة بجدول (٣ ـ ٨) يتبين أن هناك بعض الحاصلات تزايدت انتاجيتها سنويـا، في حين أن البعض الآخر قد إتجهت انتاجيته للتناقص، وذلك فضلاً عن تذبذب إنتاجية العديد من المحاصيل سنوياً.

ومن المحاصيل التي أخذت إنتاجيتها اتجاهاً عاماً متزايداً خلال الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٨ القمح، الذره الشامية ، الذره الرفيعة ، العدس ، الفول السوداني، وبنجر السكر ، حيـث ارتفعت انتاجيتها من ٦ر٣، ٢٨ر٤، ٧٦ر٣، ١١ر١، ٧٧ر١، ٣٧ر٣٢ طن/هكتار عام ١٩٨٣ إلـي ٧٥ر٤، ٩٦ر٤، ٤٣ر٤، ٨٨ر١، ٥٤ر٢، ٢٥ر٤١ طن/ هكتار عام ١٩٨٨ علي الترتيب، أي أن أكبر زيادة تحققت خلال هذه الفترة كانت في انتاجية كل من القمح، الذره الرفيعة، الفـول السوداني وبنجر السكر، اذ بلغت الزيادة فيانتاجيتها عام ١٩٨٨ نحو٣٢٪، ١٨٪، ٤٤٪، ٢٧٪ علي الترتيب وذلك بالمقارنة بعام ١٩٨٣. أما الخضر فقد تزايدت أيضاً انتاجيتها مـن ١ر١٦ طن/هكتار عام ١٩٨٣ الي ٨ر١٨ طن/هكتار عام ١٩٨٧، إلا أنها تناقصت عام ١٩٨٨.

ويرجع الارتفاع في انتاجية هذه المحاصيل الي استنباط الاصناف ذات الصفـات الانتاجية العالية.

أما المحاصيل التي أخذت انتاجيتها اتجاهاً عاماً متناقصاً فأهمها الفاكهة والاقطان ، حيـث إنخفضت انتاجيتهما من ٨ر١٧، ٥٥ر٢ طن/هكتار عام ١٩٨٣ الي ٢١ر١٢، ٠٧ر٢ طن/هكتار عـام

جدول (٣ ـ ٨) تطور انتاجية أهم الحاصلات الزراعية خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٨

(بالطن/هكتار)

المحصول	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط الفترة
قمح	٣ر٦	٣ر٦٧	٣ر٧٦	٣ر٨١	٤ر٧٢	٤ر٧٥	٤ر٠٥
ذره شاميه	٤ر٢٨	٤ر٤٦	٤ر٦	٥ر٧٩	٤ر٧٦	٤ر٩٦	٤ر٨١
أرز	٥ر٧٤	٥ر٤١	٥ر٩٥	٥ر٧٧	٥ر٥٢	٦ر٠٦	٥ر٧٤
ذره رفيعة	٣ر٧٦	٣ر٦٦	٣ر٨٣	٣ر٨٩	٤ر١٤	٤ر٤٣	٣ر٩٥
فـــول	٢ر١٥	٢ر١	٢ر١٢	٣ر٤٧	٣ر٦٧	٢ر٣٧	٢ر٦٥
عـدس	١ر١١	١ر٣	١ر٥٥	١ر٥٩	١ر٧٨	١ر٨٨	١ر٥٤
فول سوداني	١ر٧٧	٢ر٠٨	١ر٩٥	٢ر١٦	٢ر١٩	٢ر٥٤	٢ر١٢
فـول صويـا	٢ر٦٢	٢ر٧٢	٢ر٨	٢ر٨٨	٢ر٨٢	٢ر٦٢	٢ر٧٤
قصب السكـــر	٨٠ر٢٣	٨٤ر٢٢	٨٩ر٣٧	٨٧ر٩٦	٨٠ر٢٣	٩٥ر٨٧	٨٦ر٣١
بنجر السكـر	٣٢ر٣٧	٣٦ر٥٣	٣٣ر٦٦	٣٩ر١٦	٤١ر١٤	٤١ر٢٥	٣٧ر٣٥
خضـــــر	١ر١٦	١٦ر٣	١٧ر٥	١٨ر٠	١٨ر٨	١٦ر٦	١٧ر٣
فاكهة	١٧ر٨	١٥ر٨٨	١٥ر٤	١٣ر١٧	١٤ر١٧	١٣ر٢١	١٤ر٩٤
اقطـــان	٢ر٥٥	٢ر٥٤	٢ر٦٢	٢ر٥٣	٢ر٤	٢ر٠٧	٢ر٤٥

المصدر: محسوبة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٩.

١٩٨٨ لكل منهما علي الترتيب ويرجع ذلك في المقام الأول الي ارتفاع معدل الاصابة بالحشرات والآفات التي يتعرض لها هذا المحصولان سنوياً.
أما المحاصيل التي تذبذبت انتاجيتها سنوياً خلال فترة الدراسة فأهمها الأرز والفول وفول الصويا وقصب السكر.

وجدير بالذكر أن الاحصاءات تشير الي أن انتاجية العديد من الحاصلات الزراعية في مصر مازالت أقل من مثيلتها في البلدان المتقدمة ويرجع ذلك في الواقع الي المعوقات والمشاكل التي تعاني منها الزراعة المصرية والتي تحول دون الارتفاع بإنتاجية الحاصلات الزراعية الي المستويات العالمية، ومن أهم هذه المشكلات ارتفاع نسبة الملوحة في التربة الزراعية ، سوء الصرف ، تدهور اصناف بعض البذور ، انخفاض خصوبة التربة الزراعية، استمرار استخدام الاساليب اليدوية والبدائية في زراعة وري وحصاد العديد من الحاصلات فضلاً عن الاصابة بالأفات والحشرات .

هذا وكمحصلة للتطور في كل من مساحة وانتاجية الحاصلات الزراعية فقد تزايد الانتاج من معظم هذه الحاصلات بنسب متباينة كما يظهر من جدول (٣ ـ ٩) ويمثل القمح، العدس، الفول السوداني، بنجر السكر، والخضر أهم المحاصيل التي تزايدت انتاجيتها سنوياً أما باقي المحاصيل فقد تذبذب الانتاج السنوي منها وإن كان الاتجاه العام للانتاج متزايد، فيما عدا فول الصويا، الأرز والاقطان حيث اتجه الانتاج منها الي التناقص خلال فترة الدراسة. وكما يتبين من الجدول يقدر متوسط الانتاج السنوي للفترة ٨٣ ـ ١٩٨٨بنحو ٢١٩٥،٢٧٠٤، ٢٣٠٨ ، ٥٧٩ ألف طن لكل من القمح، الذره الشامية، الأرز والذره الرفيعة علي الترتيب ، في حين قدر متوسط الانتاج من كل من الخضر والفاكهة والقطن الزهر بنحو٨٥٤٦، ١٠٥٠،٣٢٣٥ ألف طن علي الترتيب ، أما متوسط حجم الانتاج من الفول والقصب فقد بلغ حوالي ٣٦٣، ٩٢٣٢ ألف طن علي التوالي خلال نفس الفترة

جدول (٣ ـ ٩) تطور الانتاج من أهـــم الحاصلات الزراعيـــة خلال الفتـــــرة ١٩٨٣-١٩٨٨

(بالألف طن)

المحصـــــول	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط الفتـــــرة
قمـح	١٩٩٦	١٨١٥	١٨٧٢	١٩٢٨	٢٧٢١	٢٨٣٨	٢١٩٥
ذره شاميه	٣٥٠٩	٣٦٩٨	٣٦٩٩	٣٦٠٨	٣٦١٩	٤٠٨٨	٤٧٠٣ر٥
أرز	٢٤٤٢	٢٢٣٦	٢٣١١	٢٤٤٥	٢٢٧٩	٢١٣٢	٢٣٠٧ر٥
ذره رفيعة	٦٢١	٥٦١	٥٤٧	٦٠٦	٥٥١	٥٨٦	٥٧٨ر٧
فـول	٢٩٥	٢٧١	٣٠٢	٤٤٨	٤٩٩	٣٦٢	٣٦٢ر٨
عـدس	٧	١٠	١٣	١٤	١٨	١٥	١٢ر٨
فول سوداني	٢٠	٢١	٢٢	٢١	٢٣	٣٢	٢٣ر٣
بـذرة القطن	٦٥٥	٦٣٦	٧٠٩	٦٧٣	٥٨٤	٥٣٢	٦٣١ر٥
فول الصويـا	١٦٢	١٤٣	١٤٠	١٣٣	١٣٤	١٢٩	١٤٠ر٢
قصب السكر	٨٤٢٤	٨٦٣٣	٩٤٢٩	٩٦٨٤	٨٤٢٤	١٠٧٩٥	٩٢٣١ر٥
بنجر السكر	٢٤٦	٥٣٧	٥٧٩	٦٠٧	٧٢٤	٧٢٦	٥٦٩ر٨
خضر	٧٠٣٩	٧٣٢١	٨٣٤٩	٩٥٣٠	٩٩٦٤	٩٠٧٣	٨٥٤٦
فاكهـة	٣٠٢٠	٢٩٠٣	٢٩٥١	٣٢٨١	٣٦٦٧	٣٥٨٥	٣٢٣٤ر٥
الاقطان	١٠٦٩	١٠٤٩	١١٩١	١١٢٠	٩٨١	٨٨٢	١٠٤٩ر٨

المصدر : محسوب من مصدر نفس الجدول السابق .

٢٠٢٠٣ العـراق

تطـور الإنتاجية

إن تتبع تطور الإنتاجية لأهم المحاصيل يمثل الشق الثاني مع تطور المساحـــــة المزروعة لإلقاء الضوء علي الأنتاج الزراعي من هذه المحاصيل.

وكما يبين جدول (٣ ـ ١٠) يمكن تقسيم أهم المحاصيل من حيث تطور إنتاجيـــة الهكتار لها إلي ثلاث مجموعات رئيسية : الأولي زادت فيها إنتاجية الهكتار وتضـــم القمح والشعير والحمص والسمسم والطماطم والخيار والتمور، والمجموعة الثانية تناقصت فيهـا انتاجية الهكتار وتضم بالدرجة الأولي قصب السكر والقطن وبصورة إستثنائية البطاطس ، أما المجموعة الثالثة والتي وإن كانت فيها الإنتاجية لم تتغير في نهاية الفترة مقارنـــة ببدايتها إلاأنها تدهورت خلال سنوات الدراسة المختلفة وتضم هذه المجموعة البطيـــخ والشمام والتبغ.

ولكن قبل الحديث عن هذه المجموعات بشئ من التفصيل يجب الإشارة إلي التقلـب الشديد في إنتاجية جميع المحاصيل في كل هذه المجموعات والذي يرجع في المقام الأول إلي التذبذب في كميات المياه المتوافرة كل سنة نتيجة إعتماد الزراعة العراقية في جزء مهم منها علي مياه الأمطار والتي تخضع للتقلبات الجوية. إن هذا التذبذب في إنتاجيـــة المحاصيل الزراعية يشكل ظاهرة مهمة جدا عند النظر إلي قطاع الزراعة حيث يكتنف هذا القطاع قدر ملحوظ من اللايقين.

في المجموعة الأولي والتي تزايدت إنتاجيتها يقع محصول القمح والشعير وهذه ظاهرة طيبة نظرا لأن هذين المحصولين يشكلان الجزء الأكبر - كما سبق الإشارة - من القطاع الزراعي في العراق . لكن الوضع بالنسبة للقمح أفضل منه بالنسبة للشعير وذلك من حيث الزيادة والتي كانت بالنسبة للقمح نحو ٥٣٪، وبالنسبة للشعير ٤٨٪ خلال فترة الدراسة، أو من حيث درجة الاستقرار في تطور الإنتاجية ، فبينما كانت الزيادة في إنتاجية القمح في جميع سنوات الدراسة بأستثناء عام ١٩٨٤ ، يلاحظ أنه بالنسبة للشعير كان هناك تناقص في هذه الإنتاجية ، بعض سنوات الدراسة حيث وصلت الإنتاجية عام ١٩٨٤ إلي نحو ٥١٪ من مستواها عام ١٩٧٩ في الوقت الذي بلغت فيه نحو ٢٠٤٪ عام ١٩٨٨ مقارنة بنفس سنة الأساس . وفي هذه المجموعة تزايدت أيضا إنتاجية كل من الطماطم والتمور والبسميم والحمص والخيار بمعدلات ٧٣٪، ٦٧٪، ٥٩٪، ٢٩٪، ٢٩٪ خلال فترة الدراسة علي التوالي.

أما في المجموعة الثانية والتي تناقصت فيها الإنتاجية بشكل ملحوظ ، فيأتي في المقدمة قصب السكر والذي تدهورت إنتاجيته بشكل ملحوظ حيث إنخفضت بأستمرار - بإستثناء عام ١٩٨١ - بحيث وصلت في عام ١٩٨٦ إلي نحو ٣٣٪ منها عام ١٩٧٩. ثم يأتي بعده محصول القطن والذي تناقصت إنتاجيته أيضا بإستمرار - بإستثناء عامي١٩٨١، ١٩٨٢ وإن كان معدل التناقص هنا أقل من نظيره بالنسبة لقصب السكر، فلقد بلغت إنتاجية الهكتار من القطن عام ١٩٨٥ نحو ٦٧٪ منها عام ١٩٧٩ ثم ارتفعت بعض الشيء إلا أنها لم تشكل في عام ١٩٨٨ سوي ٩٢٪ منها عام ١٩٧٩. إن ذلك يلقي بظلال كثيفة علي عملية زراعة القصب والقطن بالعراق.

وفي المجموعة الثالثة وهي التي وإن كانت توحي بثبات إنتاجيتها بين نهاية وبداية فترة الدراسة ، إلا أنتها تتضمن تدهورا ملحوظا خلال سنوات الدراسة ، فيلاحظ

أن أكبر مثال علي ذلك تطور إنتاجية البطيخ حيث كان هذا التطور بالسالب خلال السنوات ١٩٨٠، ١٩٨٣، ١٩٨٤، ١٩٨٧، بينما كان موجبا خلال السنوات ١٩٨٢، ١٩٨٥، ١٩٨٦، ١٩٨٨ وذلك مقارنة بسنة الأساس (١٩٧٩). وتتكرر هذه الظاهرة أيضا بالنسبة لمحصولي الشمام والتبغ .

تطور الإنتاج لأهم المحاصيل:

إن تذبذب مستويات الإنتاجية للمحاصيل المختلفة من سنة إلي أخري والذي سبق بيانه ينعكس بصورة مباشرة في صورة تذبذب في مستويات الإنتاج المتحقق سنويا من هذه المحاصيل وهذا مايمكن إدراكه من خلال جدول (٣ - ١).

فبالنسبة لمحصول القمح، وعلاوة علي التذبذب الواضح في مستويات إنتاجه من سنه إلي أخري ، فإنه بالرغم من زيادة مساحته إلي أعلي مستوي لها عام١٩٨٤ بحيث أصبحت نحو ١٣١٨ ألف هكتار بزيادة قدرها نحو ٧٪ عن عام ١٩٧٩، فإن كمية الإنتاج من هذا المحصول لنفس العام - ١٩٨٤ - قد وصلت أدني مستوياتها ، حيث بلغت حوالي ٤٧١ ألف طن بنقص قدره ٣١٪ عن عام ١٩٧٩، إن ذلك يرجع كما سبق القول إلي النقص الشديد في مستوي إنتاجية الهكتار من محصول القمح حيث إنخفضت الي أن وصلت عام ١٩٨٤ حوالي ٣٥٧ كجم /هكتار بنقص حوالي ٣٦٪ عن قيمتها عام ١٩٧٩، ولكن بإستثناء هذه السنه فإن الإنتاج من القمح قد تزايد - وإن كانت هذه الزيادات مختلفة خلال سنوات الدراسة - بإستمرار بحيث وصل إلي ١٣٦٪ عام ١٩٨٨ إذ ماقورن بكميته عام ١٩٧٩.

أما بالنسبة للشعير فلقد كان هذا الأثر أوضح منه في حالة القمح فبالرغم من زيادة مساحة الشعير عام١٩٨٤ إلي ١٤٣٦ ألف هكتار أي بمعدل زيادة عن عام ١٩٧٩ قدره نحو ٦٤٪ ، فإن كمية الإنتاج منه خلال نفس الفترة قد تناقصت بمعدل حوالي١٦٪ ، وعلي العكس من ذلك الحال في عام ١٩٨٨، حيث أنه بينما لم تزد المساحة في هذا العام عنها عام ١٩٧٩ إلا بمعدل نحو ٣٪ فإن كمية الإنتاج قد تزايدت خلال هذه الفترة بمعدل حوالي١١٠٪، إن ذلك يرجع إلي التزايد الكبير في إنتاجية الهكتار من الشعير خلال عام ١٩٨٨ حيث بلغت نحو ٢٠٤٪ إذا ما قورنت بنظيرتها عام ١٩٧٩.

هذا عن تطور إنتاج كل من محصول القمح والشعير والذي إنعكس في صورة زيادة في إنتاج اجمالي الحبوب بحيث بلغ ١٥٨٪ عام ١٩٨٨ من كميته في عام ١٩٧٩ .

أما بالنسبة لمحصول الأرز فلقد إنخفض إنتاجه بصفه عامه خلال فترة الدراسة وبصورة ملحوظة بحيث إنتهي في عام ١٩٨٨ إلي نحو ٨٩٪ من كميته عام ١٩٧٩. ولكن السبب هنا ليس تناقص إنتاجية الأرز فقط وإنما نظرا لتناقص المساحة المحصولية له.

وفي حالة مجموعة الدرنيات كان الوضع أفضل منه في حالة مجموعة الحبوب فلقد تزايد الإنتاج لهذه المجموعة ـ البطاطس ـ بصورة مستمرة وبمعدلات مرتفعة بحيث بلغ في عام ١٩٨٨ نحو ٣١٦٪ من كميته عام ١٩٧٩. ولكن الزيادة هنا لاترجع إلي التحسن في مستويات الإنتاجية ـ والتي علي العكس كانت في إنخفاض ـ وإنما ترجع إلي الزيادة في المساحة المخصصة للبطاطس والتي كانت في الفترة الأخيرة بمعدلات كبيرة حيث ارتفعت هذه المساحة خلال السنوات الثلاث الأخيرة مقارنة بعام ١٩٧٩ بمعدلات ٢٥٠٪ ، ٣٣٣٪، ٣٣٣٪ علي الترتيب.

تبقي بعد ذلك مجموعة الخضر إذا ماانظر إلي التطور الايجابي للإنتاج حيث تزايد إنتاج هذه المجموعة بإستمرار بحيث وصل في عام ١٩٨٨ إلي نحو ١٨٩٪ من كميته عام ١٩٧٩ ولكن يجدر الإشارة هنا إلي أن هذه الزيادة ترجع أيضا إلي الزيادة في المساحة المحصولية بالدرجة الأولي.

إن هذه الحقيقة يمكن إدراكها من خلال ملاحظة تطور الإنتاج والمساحة والإنتاجية لبعض المحاصيل الخضرية، ففي حالة الطماطم يلاحظ أن الانتاج منها قد تزايد خلال فترة الدراسة بمعدل ١٢٥٪، في الوقت الذي تزايدت فيه المساحة المحصولية بمعدل ٥٩٪، بينما كانتالزيادة في إنتاجيتها بمعدل ٤٢٪. وفي حالة الخيار كان معدل زيادة الإنتاج خلال نفس الفترة ٢٣٠٪، بينما كانت معدلات زيادة المساحة المزروعة والإنتاجية منه نحو ٥٢٪، ٢٩٪ علي الترتيب . وتتضح هذه الحقيقة بصورة أكبر في حالة البطيخ والشمام فبينما زاد الإنتاج منهما بنحو ٧١٪ كانت الزيادة في مساحتهما بمعدل ٤٩٪، بينما كانت الزيادة في إنتاجية البيطخ بمعدل ٦٪ وفي حالة الشمام ١٠٪.

أما تطور الإنتاج في المجموعات الأخري فقد كان سالبا - بإستثناء التبغ والفاكهة حيث لم يزد إنتاجها بصورة ملحوظة - ففي مجموعة الألياف كان النقص في الإنتاج بصورة ملحوظة حيث إنخفض في عام ١٩٨٤ إلي نحو ٣٧٪ من كميته عام ١٩٧٩ ولم يزد إلا في عام ١٩٨٦ بزيادة ضئيلة ثم إنخفض مرة أخري حتي وصل عام ١٩٨٨ إلي ٧٩٪ من كميته عام ١٩٧٩. إن ذلك يرجع إلي التدهور الشديد في إنتاجية القطن، حيث أنه بينما تزايدت مساحته المحصولية خلال فترة الدراسة بمعدل ٩ر٥٪ فإن إنتاجه إنخفض خلال نفس الفترة بمعدل ١٢٪، ذلك لأن إنتاجيته قد إنخفضت بمعدل ١٦٪.

وفي مجموعة البذور الزيتية فلقد كان الإنخفاض واضحا أيضا حيث إنخفض الإنتاج منها خلال فترة الدراسة بمعدل ٣١٪ . ولكن يلاحظ أن التطور في محصول السمسم باعتباره من مكونات هذه المجموعة كان عكس ذلك حيث ارتفع إنتاجه في السنوات الأخيرة بحيث ارتفعت كميته عام ١٩٨٨ بمعدل ٢٩٪ إذا ماقورن بكميته عام ١٩٧٩ ، والجدير بالذكر أن هذه الزيادة كانت لارتفاع مستويات إنتاجية السمسم حيث كانت هذه الزيادة في إنتاجه بالرغم من تناقص مساحته خلال فترة الدراسة بمعدل ٣٩٪، فلقد تزايدت إنتاجيته خلال نفس الفترة بمعدل ٥٩٪.

نفس الحال بالنسبة لمجموعتي البقوليات والتمور، فلقد إنخفض إنتاجهما خلال فترة الدراسة باستمرار بحيث أصبح في عام ١٩٨٨ نحو ٧١٪، ٦٧٪ من كميتهما عام ١٩٧٩ على الترتيب .

أما في مجموعة المحاصيل السكرية والتي تتمثل في محصول قصب السكر فلقد كان التدهور في السنوات الأخيرة بصورة كبيرة إذا ماقورن بالتدهور في المجموعات الأخري فلقد إنخفض إلي أن وصل عام ١٩٨٦ إلي ٣٨٪ من كميته عام ١٩٧٩ ثم أصبح عام ١٩٨٨ يشكل نحو ٦١٪ من كميته عام ١٩٧٩ إن هذا التدهور وإن كان يرجع إلي التناقص في المساحة المزروعة إلا أنه يرجع في المقام الأول إلي التدهور الشديد في انتاجية قصب السكر وذلك كما يتضح من جدول (٣ - ١٠).

جدول (٣ - ١٠) تطور إنتاجية أهم المحاصيل المنزرعة بالعراق خلال الفتـــرة ١٩٧٩ - ١٩٨٨

(كجم / هكتـار) (١٩٧٩= ١٠٠)

		١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
القمح	كمية	٥٥٦	٦٩٠	٧٤٤	٨١٦	٦٥٦	٣٥٧	٨٩٧	٨٢٢	٥٩٢	٨٤٨
	رقم قياسي	١٠٠	١٢٤	١٣٤	١٤٧	١١٨	٦٤	١٦١	١٤٨	١٠٧	١٥٢
الشعير	كمية	٦٥٥٥	٧٤٥	٨٨٢	٧٧٣	٦٦٥	٣٣٦	٩١٩	٦٨٥	٥٠٦	١٣٣٣
	رقم قياسي	١٠٠	١١٤	١٣٥	١١٨	١٠٢	٥١	١٤٠	١٠٥	٧٧	٢٠٤
البطاطس	كمية	١٤٥٤٠	٢١٤١٢	١٩٣٧٢	١٨٥٢٤	٢٠١٤٤	١٦٥٥٢	١٧٠١٢	١٦٠٤٨	١٥٨١٦	١٣٤٢٦
	رقم قياسي	١٠٠	١٤٧	١٣٢	١٢٧	١٣٩	١١٤	١١٧	١١٠	١٠٩	٩٢
قصب السكر	كمية	٥٤٥٥٦	٤٥٨٤٤	٥٦٠٠٠	٤٣٢٦٠	٢٧٣٤٠	١٩٣٢٠	٢٢٠٢٤	١٨٠٩٦	—	—
	رقم قياسي	١٠٠	٨٤	١٠٢	٧٩	٥٠	٣٥	٤٠	٣٢		
الحمص	كمية	٦٤٠	٥٣٢	٧١٧	٧٣٨	٧٦٣	٦٨٨	٧٦٤	٨٦٠	٧٦٤	٨٣٤
	رقم قياسي	١٠٠	٨٣	١١٢	١١٥	١١٩	١٠٨	١١٩	١٣٤	١١٩	١٢٩
السمسم	كمية	٣٨٢	٣٦٦	٤٩٤	٤٨٤	٥٠٢	٤٦٨	٤٧٢	٥٤٠	٥٠٨	٦٠٨
	رقم قياسي	١٠٠	٩٦	١٢٩	١٢٧	١٣٢	١٢٣	١٢٤	١٤١	١٣٣	١٥٩
طماطم	كمية	٩٢٠٦	٩٦٦١	١٠٣٦٥	١١١٤٣	١١٨٦٥	١٢٣٤٩	١٢٨١٢	١١٦٢٢	١٤١٦٦	١٣٠٤٣
	رقم قياسي	١٠٠	١٠٥	١١٣	١٢١	١٢٩	١٣٤	١٣٩	١٢٦	١٥٤	١٤٢
بطيخ	كمية	٨٧٩٢	٨١٧٦	٨٨٢٤	٩٦٢٨	٨٤٦٠	٨٥٠٠	١٠٨٣٢	٩٦٣٦	٨٤٤٠	٩٦٣٢
	رقم قياسي	١٠٠	٩٣	١٠٠	١١٠	٩٦	٩٧	١٢٣	١١٠	٩٦	١١٠
الشمام	كمية	١٢١٢٠	١٠٤٥٣	١١٤٦٨	١٣٠٠٠	١٢٤٠٨	١٢٤٦٨	١٣٨٥٢	١٢٢٧٦	١١٦٥٦	١٢٨٢٤
	رقم قياسي	١٠٠	٨٦	٩٥	١٠٧	١٠٢	١٠٣	١١٤	١٠١	٩٦	١٠٦
الخيار	كمية	٦٧٦٤	٧٢٥٦	٨٢١٢	٨٤٨٨	٨٠٩٢	٩٧٦٤	٨٩٣٢	٩٠١٣	٨٢٨٤	٨٧٠٨
	رقم قياسي	١٠٠	١٠٧	١٢١	١٢٥	١٢٠	١٤٤	١٣٢	١٣٣	١٢٢	١٢٩
القطن	كمية	٩٩٦	٩٣٦	١١٦٨	١١٧٣	٨٦١	٧٠٠	٦٦٨	٨٧٠	٧٣٧	٨٣٣
	رقم قياسي	١٠٠	٩٤	١١٧	١١٨	٨٦	٧٢	٦٧	٨٧	٧٤	٨٤
التبغ	كمية	٩٧٢	٨٨٤	٩٩٢	٩٨٠	٩٨٨	٨٦٨	١٠٢٨	١٠٥٢	١٠٢٨	١٠٢٤
التمور (متوسط إنتاج النخلة الواحدة / كجم)											
	كمية				٢١	١٩		٣٠	٣٦	٣١	٣٥
	رقم قياسي (١٩٨٢) = ١٠٠)				١٠٠	٩٠		١٤٣	١٧١	١٤٨	١٦٧

المصدر: حسبت علي أساس المجموعة الاحصائية السنوية - وزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء - بغداد - سنوات مختلفة.

جدول (٣ - ١١) تطور الإنتاج من أهم المحاصيل (ألف طن) (١٩٧٩ = ١٠٠)

		١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
١ - اجمالي الحبوب :	كمية	١٤٧٤	١٨٨٦	٢٠٣٣	٢٠٥٩	١٨١٨	١١٠٠	١٧٢٠	٢٢٨٠	١٧٢٠	٢٣٣٢
	رقم قياسي	١٠٠	١٢٨	١٣٨	١٤٠	١٢٣	٧٥	١١٧	١٥٥	١١٧	١٥٨
القمح	كمية	٦٨٥	٩٧٦	٩٠٢	٩٦٥	٨٤١	٤٧١	٧٢٣	١٠٣٦	٧٢٣	٩٢٩
	رقم قياسي	١٠٠	١٤٢	١٣٢	١٤١	١٢٣	٦٩	١٠٦	١٥١	١٠٦	١٣٦
الشعير	كمية	٥٧١	٦٨٢	٩٢٥	٩٠٢	٨٣٦	٤٨٢	٧٤٣	١٠٤٦	٧٤٣	١٢٠٠
	رقم قياسي	١٠٠	١١٩	١٦٢	١٥٨	١٤٦	٨٤	١٣٠	١٨٣	١٣٠	٢١٠
الأرز	كمية	١٥٨	١٦٧	١٦٦	١٦٣	١١١	١٠٩	١٩٦	١٤١	١٩٦	١٤١
	رقم قياسي	١٠٠	١٠٦	١٠٥	١٠٣	٧٠	٦٩	١٢٤	٨٩	١٢٤	٨٩
- اجمالي الدرنيات :	كمية	٨٨	٩٧	١٠٤	٩٣	١٠٥	١٢٠	٢٦١	٢٩٤	٢٦١	٢٧٨
	رقم قياسي	١٠٠	١١٠	١١٨	١٠٦	١١٩	١٣٦	٢٩٧	٣٣٤	٢٩٧	٣١٦
- اجمالي المحاصيل السكرية:	كمية	٢٣١	١٩٠	١٨٧	١٤٦	٨٢	٨٦	٦٠	٣٨	٦٠	٦١
	رقم قياسي	١٠٠	٨٢	٨١	٦٣	٣٥	٣٧	٢٦	١٦	٢٦	٢٦
- اجمالي البقوليات :	كمية	٢٤	٢٧	٢٨	٢٦	٢٨	٢٥	٢٢	٢٣	٢٢	٢٤
	رقم قياسي	١٠٠	١٠٩	١١٢	١٠٦	٨٢	٧٤	٦٥	٩٧	٦٥	٧١
الحمص	كمية	١٢	١٣	١٢	١٢	١٣	٩	١٢	١٤	١٢	١٢
	رقم قياسي	١٠٠	١٠٨	١٠٠	١٠٠	١٠٨	٧٥	١٠٠	١١٧	١٠٠	١٠٠
الفول الجاف	كمية	٩	١٣	١٣	١١	٧	٨	٩	١٠	٩	٩
	رقم قياسي	١٠٠	١٤٤	١٤٤	١٢٢	٧٨	٨٩	١٠٠	١١١	١٠٠	١٠٠
- اجمالي البذور الزيتية:	كمية	٣٢	٢٨	٢١	٢٣	٢٠	٢١	٢٩	٣٥	٢٩	٣٢
	رقم قياسي	١٠٠	٨٨	٦٦	٧٢	٦٣	٦٦	٩١	١٠٩	٩١	٦٩
سمسم	كمية	٧	٤	٦	٦	٦	٦	٩	٩	٩	٩
	رقم قياسي	١٠٠	٥٧	٨٦	٨٦	٨٦	٨٦	١٢٩	١٢٩	١٢٩	١٢٩
عباد الشمس	كمية	١١	١٢	٦	٨	٦	١٠	٩	١٠	٩	١٠
	رقم قياسي	١٠٠	١٠٩	٥٥	٧٣	٥٥	٩١	٨٢	٩١	٨٢	٩١
- اجمالي الخضر :	كمية	١٤٦٢	١٨٣٣	٢٠٤٢	٢٤٤٢	٢٣١٩	٢٣٤٢	٢٦٩٦	٢٨٣٤	٢٦٩٦	٢٧٦١
	رقم قياسي	١٠٠	١٢٦	١٤٠	١٦٧	١٥٩	١٨٨	١٨٥	١٩٤	١٨٥	١٨٩
طماطم	كمية	٢٦٧	٣٤٨	٤٢٥	٤٦٨	٤٣٩	٥٣١	٥٩٥	٥٢٣	٥٩٥	٦٠٠
	رقم قياسي	١٠٠	١٣٠	١٥٩	١٧٥	١٦٤	١٩٩	٢٢٣	١٩٦	٢٢٣	٢٢٥
بطيخ وشمام	كمية	٥٤٩	٦٢٣	٧٢١	٩٢٣	٨٥٣	٨٧٣	٨٦١	٩٠٦	٨٦١	٩٤٠
	رقم قياسي	١٠٠	١١٣	١٣١	١٧٠	١٥٥	١٥٩	١٥٧	١٦٥	١٥٧	١٧١
خيار	كمية	١٦٩	٢٢٢	٢٤٠	٢٧٨	٢٩٣	٤٢٦	٣٢٣	٣٦٨	٣٢٣	٣٣٠
	رقم قياسي	١٠٠	١٣١	١٤٢	١٦٤	١٧٣	٢٥٢	١٩١	٢١٨	١٩١	١٩٥
- اجمالي محاصيل الألياف :	كمية	١٩	١٧	١٤	١٤	١٢	٧	١٤	٢٠	١٤	١٥
	رقم قياسي	١٠٠	٨٩	٧٤	٧٤	٦٣	٣٧	٧٤	١٠٥	٧٤	٧٩
القطن الزهر	كمية	١٧	١٥	١٣	١٤	١٢	٧	١٤	٢٠	١٤	١٥
	رقم قياسي	١٠٠	٨٨	٧٦	٨٢	٧١	٤١	٨٢	١١٨	٨٢	٨٨
- التبغ	كمية	٩	١٠	١٢	١٢	١٥	١٤	٩	١٣	٩	١٠
	رقم قياسي	١٠٠	١١١	١٣٣	١٣٣	١٦٧	١٥٦	١٠٠	١٤٤	١٠٠	١١١
- اجمالي الفاكهة	كمية	١١٤٨	١٢٠٦	١١٧٢	١٠٨٠	١٠٩٦	١٣٣٩	١٢٨٨	١٣٧٥	١٢٨٨	١٣١٨
	رقم قياسي	١٠٠	١٠٥	١٠٢	٩٤	٩٥	١١٧	١١٢	١٢٠	١١٢	١١٥
التمور	كمية	٥١٩	٥٩٧	١١٧٠	٣٧٤	٩٤٥	٢٥١	٣٢٤	٤٣٤	٣٢٤	٣٥٠
	رقم قياسي	١٠٠	١١٥	٧١	٧٢	٦٦٠	٤٨	٦٢	٨٤	٦٢	٦٧

المصدر: محسوبة على أساس المصدر السابق.

٣٠٢٠٣ الجمهورية العربية اليمنية:

يتزايد الأنتاج سنه بعد أخري من معظم المحاصيل المزروعة، ويرجع ذلك لعدة أسباب لعل في مقدمتها زيادة المساحة المزروعة وزيادة انتاجية الوحده الأرضية.

فقد أزداد اجمالي الأنتاج النباتي من مختلف المحاصيل من نحوه١١٩٩ر ألف طن عام ١٩٨٤ الي نحو ١٨٠٥ر٤ ألف طن عام ١٩٨٨ وبنسبه زيادة تبلغ نحو ٥٠ر٥٪ أي بمعدل زيادة سنوي يبلغ نحو ١٠ر١٪.

وكانت أهم الزيادات المتحققة في أنتاج كل من الذره والقمح والبرسيم. فبينما كان انتاج كل منها نحو ٢٤٩ر١، ٣٧ر٢، ٤٨ر٦ ألف طن عام ١٩٨٤ وصل الأنتاج لنحو ٥٤١ر٨، ١٣١ر٧، ٧٥ ألف طن عام ١٩٨٨ لكل علي الترتيب . وقد بلغت تلك الزيادات مانسبته ١١٧ر٥٪، ٢٥٣ر٢٪، ٥٤ر٣٪ لكل علي الترتيب خلال الفترة المشار اليها.

وقد بلغت الزيادة في انتاج الخضر نحو ٤٠ر٩ ألف طن تمثل ٧ر٥٪ خلال الفترة المشار اليها. وبالنسبة لأنتاج الفاكهة فقد بلغت الزيادة في الانتاج نحو ٩٠ر٧ ألف طن وتمثل نحو ٤٩ر٢٪ خلال الفترة السابق الاشارة اليها (١٩٨٤-١٩٨٨) ، كما يتضح من جدول (٣ ـ ١٢) .

جدول (٣ - ١٢) - الأنتاج من أهم المحاصيل باليمن

(بالألف طن)

		السنوات				
		١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
المحاصيل الحقلية	ذره	١ر٢٤٩	٣ر٢٦١	٦ر٤٥٦	٤ر٤٥٠	٨ر٥٤١
	دخن	٨ر١٨	٧ر١٩	٤ر٣٤	٣ر٢٧	٣٣
	شامي	٥ر٣٨	١ر٤٣	٢ر٤٩	٤٨	٢ر٥٣
	قمح	٢ر٣٧	٤ر٦٣	٨٥	١٠٠	٧ر١٣١
	شعير	٥ر٢٨	٨ر٣١	٨ر٤٠	١ر٤٠	٤٨
	قطن	٧ر٣	٤	٢ر٤	٢ر٤	٦ر٥
	تبغ	٣ر٤	٥ر٤	٥ر٤	٨ر٤	٩ر٤
	بقوليات	٦ر٣٧	٢ر٤٤	٨ر٤٦	١ر٣٩	٨ر٤٥
	بن	٢ر٤	٤	١ر٤	٢ر٤	٦ر٤
	سمسم	٣ر٣	٤	١ر٤	٦ر٣	٥ر٤
	برسيم	٦ر٤٨	٥ر٥٢	٧ر٥٩	٢ر٦٨	٧٥
	جملة	٨ر٤٧٣	٥ر٥٣٢	٤ر٧٨٩	١ر٧٩٤	١ر٩٤٨
خضروات	طماطم	٤ر١٠١	٤ر١٠٨	٥ر١٢٦	١ر١٣٣	١ر١٣٣
	بطاطس	٢ر١٩٥	٢ر١٩٦	٨ر٢٠٨	٣ر١١٠	١١٩
	جحب	١ر١٣٣	١ر١٤٢	١٦٦	٧ر١٧٤	٨ر١٨٠
	اخري (١)	١٢٢	١٢٠	٧ر١٢٩	٢ر١٤٧	٧ر١٤٩
	جملة	٧ر٥٤١	٧ر٥٦٦	٦٤١	٣ر٥٦٥	٦ر٥٨٢
فاكهة	عنب	٨٢	٩ر٨٠	٥ر١٠٣	٤ر١٢٩	٤ر١٣٣
	موز	٧ر٢٢	٧ر٢٣	٨ر٢٦	٣ر٣١	٦ر٣٣
	بلح	٥ر١٣	٥ر١٣	١٣	٢ر١٥	٦ر١٥
	برتقال	٧ر٢	٨ر٢	١ر٣	٧ر٣	٢ر٤
	مانجو	٩ر٤	١ر٥	٧ر٥	٧ر٦	٦ر٦
	اخري (٢)	٢ر٥٨	٦ر٦٠	٧ر٦٨	٦ر٧٩	٣ر٨١
	جملة	١٨٤	٦ر١٨٦	٨ر٢٢٠	٩ر٢٦٥	٧ر٢٧٤
اجمالي عام		٥ر١١٩٩	٨ر١٢٨٥	٢ر١٦٥١	٣ر١٦٢٥	٤ر١٨٠٥

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - مصدر سابق.

٤٠٢٠٣ الاردن

يتضح لنا من دراسة الجدول رقم (٣ ـ ٧) والذي يبين إنتاج المحاصيل الرئيسية في الزراعة الأردنية وأهم محاصيل الخضر والفاكهة خلال الفترة من عام(١٩٨٣ ـ ١٩٨٨) التذبذب الحادث في المساحة المنزرعة من محاصيل الحبوب عموماً ، حيث بلغت المساحة المنزرعة حوالي ٣ر١٢٢ ألف هكتار كمتوسط فترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) والتي تدهورت تدهوراً سريعا في العام التالي حيث بلغت نحو ٥ر٧٢ ألف هكتار عام ١٩٨٦ أخذت بعده في الزيادة والتحسن حتي بلغت حوالي ٢ر١٨٦ ألف هكتار عام ١٩٨٨ مما أثر علي مضاعفة الأنتاج من الحبوب من نحو ٥ر٥٦ ألف طن عام ١٩٨٦ حتي بلغ حوالي ٥ر١٥٩ ألف طن عام ١٩٨٨. مما يعكس تحسنا ملحوظاً في مجال انتاج الحبوب عموماً . أما في مجال الخضر فإن هناك تدهوراً ملموسا في الانتاج يرجع أساساً إلي إنخفاض المساحة المنزرعة من نحو ٢ر٥١ ألف هكتار كمتوسط فترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) إلي نحو ٩ر٣٢ ألف هكتار عام ١٩٨٨ أدي ذلك إلي الانخفاض الواضح في حجم الانتاج من الخضر من نحو ٧ر٩٧٣ ألف طن كمتوسط فترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) إلي نحو ٨١٥ ألف طن عام ١٩٨٨. وبالنسبة لمحاصيل الفاكهة فقد تراوح الناتج منها بين ٩ر٢٣٧ ألف طن كمتوسط فترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) إلي نحو ٥ر٢٥٤ عام ١٩٨٨. وهي زيادة لاتكاد تذكر مع زيادة عدد السكان في مقابلها.

وتعزي التقلبات الحادثة في انتاج الحبوب في الفترة الأخيرة إلي الظروف الجوية والمناخية حيث تزرع الحبوب في المرتفعات ويعزي التغيرات السابقة في كل من الخضر والفاكهةنتيجة لزراعتها في المنطقة المروية لوادي الأردن . ونتيجة

لتطبيق الحكومة الأردنية نظاماً لتحديد الرقعة الزراعية المخصصة لبعض الخضروات إعتباراً من عام ١٩٨٥ وذلك لزراعة محاصيل أخري من أهمها الحبوب، كما إستخدمت الحكومة أيضا نظاما جديداً لتحفيز المزارعين بإيجاد أسعار تشجيعية للشراء منهم لكي يزيدوا من إنتاجهم وذلك بواقع ١٢٠ دينار/ طن من القمح ، ٧٥ دينار/طن من الشعير . ونستطيع أخيراً أن نقول أن الناتج الزراعي النباتي الأردني قد تطور خلال فترة الثمانينات بمعدلات منخفضة نسبيا لاتزيد عن نمو السكان إلا بنسب منخفضة.

بأستعراض البيانات الواردة بالجدول رقم (٣ ـ ١٣) والتي توضح الأرقام القياسية للأنتاج الزراعي والأرقام القياسية لانتاج الغذاء في الأردن خلال الفترة (٧٩ ـ ١٩٨٧) يتضح أن الأنتاج الزراعي عموماً يأخذ أتجاهاً متزايداً منذ عام ١٩٨١ وحتي عام ١٩٨٧ حيث ان الرقم القياسي للأنتاج الزراعي قد أخذ في الزيادة اعتباراً من عام ١٩٨١ من حوالي ١١١٪ حتي بلغ نحو ١٤٥٪ عام ١٩٨٧ ـ كذلك أخذ أتجاة انتاج الغذاء نحو الزيادة أيضاً حيث زاد الرقم القياسي لأنتاج الغذاء من نحو ١١٠٫٦٪ عام ١٩٨١ حتي بلغ نحو ١٤٦٫٢٪ خلال عام ١٩٨٧. وتبين ايضا من دراسة الجدول رقم(٣ ـ ١٢) أنخفاض معدلات النمو للفرد من الناتج النباتي مما أعطي فرصة كبيرة أمام أستيراد كميات كبيرة من المواد الغذائية وذلك إذا ما ادخلنا أيضاً في لأعتبار نمو الدخل الفردي الأردني خلال نفس الفترة ، والذي أنعكس أثره بالطبع في زيادة الطلب علي المواد الغذائية.

هذا ويوضح الجدول رقم (٣ ـ ١٤) إنتاجية أهم المحاصيل الزراعية بالأردن من خلال الفترة (٨٢ ـ ١٩٨٥) ـ ١٩٨٨ والذي يبين ان الأردن تعتبر من الدول ذات الإنتاجية العالية من حيث متوسط الأنتاج المتحقق للهكتار من الأرض الزراعية خاصة في محاصيل الخضر والفاكهة مقارناً بدول المجلس الأخري. ولقد حققت الأنتاجية الزراعية في الأردن

زيادة كبيرة في إنتاجية الحبوب عموماً والقمح علي وجه الخصوص في السنوات الأخيـــرة حيث زادت من نحو ٨٢٠ كجم/ هكتار كمتوسط فترة في عام (٨٣ ـ ٨٥) إلي نحـو ٧ر١١٢٣ كجم/ هكتار في عام ١٩٨٨ ـ هذا وقد حقق محصول الشعير أيضا زيادة ملموسة حيث زادت انتاجية الشعير من نحو ٥٦٣ كجم/ هكتار كمتوسط فترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) إلي نحو ١ر٧٨٩ كجم /هكتار عام ١٩٨٨. في حين حققت أيضا إنتاجية الفول طفرة كبيرة حيث زادت من نحـــو ٩ر٩٥٨ كجم/ هكتار كمتوسط فترة (٨٣ ـ ١٩٨٥) إلي نحو ٢٥٠٠ كجم/هكتار عام ١٩٨٨.

وتعتبر الأردن أيضا من الدول ذات الإنتاجية العالية في محصول الدرنات والـذي حققت زيادة من نحو ٢١٧٧٥ كجم/ هكتار كمتوسط فترة عام (٨٣ ـ ١٩٨٥) إلي نحو ٢٣٤٥٩ كجم/ هكتار عام ١٩٨٨.

أما عن محاصيل الخضر والتي تعتبر الأردن ذات ميزة نسبية عالية في أنتاجهـــا فإن انتاجيتها قد قفزت قفزة كبيرة خلال الفترة المدروسة حيث أنها قد سجلت حوالـي ٤ر١٩٠٢٤ كجم/ هكتار كمتوسط فترة في (٨٣ ـ ١٩٨٥) بداية الفترة المدروسة قفـــزت الزيادة تدريجياً حتي سجلت رقماً قياسياً في عام ١٩٨٨ حوالي ٤ر٢٤٧٣٤ كجم/ هكتـــار ويرجع ذلك الي الأهتمام الذي نالته محاصيل الخضر في السنوات الأخيرة وتركز انتاجـــه في منطقة وادي الأردن والمناطق المروية ـ وكذلك حققت انتاجية محاصيل الفاكهة نفـــس المعدلات العالية في الأنتاجية نتيجة أيضاً لما نالته من رعاية في السنوات الأخيرة وأهتمـام من قبل الزراع لارتفاع أسعارها مقارنة بالمحاصيل التقليدية .

جدول (٣ ـ ١٣) : الارقام القياسية للانتاج الزراعي والارقام القياسية لانتاج الغذاء في الأردن خلال الفترة (١٩٧٩ ـ ١٩٨٧) (٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠)

البيان / السنه	الرقم القياسي للانتاج الزراعي	الرقم القياسي لإنتاج الغذاء
١٩٧٩	٧٧ر٦٩	٧٨ر٠٤
١٩٨٠	١١١ر٢٧	١١١ر٣٣
١٩٨١	١١٠ر٩٤	١١٠ر٦٣
١٩٨٢	١١٢ر٩٤	١١٢ر١٤
١٩٨٣	١٢٣ر٧٩	١٢٢ر٧٦
١٩٨٤	١٢٧ر٨١	١٢٨ر٧٨
١٩٨٥	١٤٣ر٥٣	١٤٤ر٢٣
١٩٨٦	١٣٨ر٣٠	١٣٨ر٩٥
١٩٨٧	١٤٥ر٤٦	١٤٦ر٢٠
معدل النمو ٨٠ ـ ٨٧	٣ر٤٣	
معدل النمو للفرد ٨٠ ـ ٨٧	٢٨ر	

جدول (٣ - ١٤) : انتاجية أهم المحاصيل الزراعية بالأردن خلال الفترة (٨٢ - ١٩٨٥) - ١٩٨٨ بالكيلو جرام /هكتار

السنة / المحصول	متوسط فترة (٨٣ - ١٩٨٥)	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الحبوب عموماً	٧٤٠ر٤	٧٧٩ر٦	٨١١ر٣	٨٥٦ر٤
القمح	٨٢٠	٧٩٥ر٦	٨٧٨	١١٢٣ر٧
الشعير	٥٦٣	٧٩٧	٦٨٢ر٦	٧٨٩ر١
الذرة الشامية	٤٤١	٦٦٦	—	١٢٥٠
الدرنات عموما	٢١٧٧٥	٢٤٩٠٣	٢٢٢٤١٨	٢٣٤٥٩
البقوليات عموما	٦٩٩ر١	٥٥٧ر٢	٩٣٦ر٤	٩٢١ر٢
الفول الجاف	٩٥٨ر٩	٣٧٧ر٤	—	٢٥٠٠
البذور الزيتية	٤٦١ر٥	٢٨٥ر٧	٤٠٠	٤٠٠
الخضر عموماً	١٩٠٢٤ر٤	٢٣٧٣٧ر٧	٢٥٣٠٠ر٤	٢٤٧٣٤ر٤

المصدر : جمعت وحسبت من الجدول (٦ - ٣) .

٣٠٣ الانتـــاج الحيواني

١٠٣٠٣ جمهـورية مصر العربية

يتمثل الانتاج الحيواني في العديد من المنتجات الحيوانية والتي أهمها اللحـــــوم بأنواعها والألبان والبيض والمنتجات الثانوية الأخري.

وفيما يلي نستعرض حجم الثروة الحيوانية في مصر والانتاج الحيواني خلال الفتـرة ١٩٨٣-١٩٨٨.

أعـداد الماشية والحيوانات والدواجن

تـمثل أعداد الماشية أهم العوامل المحددة لحجم الثروة الحيوانية وكذلك تمثل اعـداد الطيور والدواجن أهم العوامل المحدده لحجم الثروة الداجنة ويبين جدول(٣ ـ ١٥) تطـــور اعداد الماشية والحيوانات والدواجن خلال الفترة ٨٣-١٩٨٨ ومنه يتضح أن المتوسط السنوي لاعداد الأبقار والجاموس خلال الفترة المذكورة يقدر بنحو ٥ر٣، ٤ر٢ مليون رأس علـــي التوالي، في حين قدر متوسط اعداد الاغنام والماعز بنحو ٤ر٣، ٨ر٣ مليون رأس ، أمـــا الجمال والخنازير فتساهم اعدادهم بنسبة بسيطه في الثروة الحيوانية وكما يظهر من الجـدول تتزايد سنويـا اعداد الماشية في مصر ورغم ذلك فإن نصيب الفرد من رؤوس الماشـــية والحيوانات الزراعية في مصر يقل كثيراً عن مثيله في البلدان المتقدمة ، حيث يقـــدر متوسط نصيب الفرد في مصر من الابقار والجاموس خلال الفترة ٨٣-١٩٨٦ بنحو ١٢ر رأس ، في حين يزيد متوسط نصيب الفرد من الماشية في بعض الدول الأوربية عن عشرة أمثـــال مثيله في مصر.

جدول (٣ ـ ١٥) اعداد الماشية والحيوانات والدواجن والطيور في ج.م.ع
خلال الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٨

الوحده بالألف

البيان	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨٨	متوسط الفترة
الماشية والحيوانات							
ـ ابقار	٢٨٧٠	٣١٠٧	٣٣٥٦	٣٦٣٩	٣٩٨٨	٤٢٣٢	٣٥٣٢
جاموس	٢٣٢٢	٢٣٥٤	٢٣٨٦	٢٤١٨	٢٤٥٠	٢٤٨١	٢٤٠٢
أغنام	٣١٥٣	٣٢٥٧	٣٣٦٥	٣٤٧٥	٣٥٨٨	٣٧٠٤	٣٤٢٤
ماعز	٢٨٣٤	٣٠١٤	٣٢٠٢	٣٣٩٩	٣٦٠٣	٣٨١٥	٣٨١١
جمال	١٦٢	١٧١	١٨٠	١٩٠	٢٠٢	٢١٤	١٨٧
خنازير	٤٤	٤٨	٥٢	٥٦	٦١	٦٥	٥٤
الدواجن والطيور							
ـ دجاج بلدي	٢٩٩٤٩	٣٠٢٥٧	٣٠٥٦٥	٣٠٨٧٢	٣١١٨٠	٣١٤٨٧	٣٠٧١٨
ـ دجاج رومي	١١٤٤	١١٦١	١١٨٠	١١٩٧	١٢١٥	١٢٣٢	١١٨٨
ـ بط	٦١٥٢	٦٢٤٧	٦٣٤٢	٦٤٣٧	٦٥٣٢	٦٦٧٢	٦٣٩٧
ـ أوز	٥١٠٩	٥١٨٩	٥٢٦٧	٥٣٤٦	٥٤٢٥	٥٤٥٩	٥٢٩٩
ـ حمام بكري	٧٣٥٦	٧٥٦٤	٧٧٧٦	٧٩٩٣	٨٢١٥	٨٤٤١	٧٨٩١
ـ أرانب	٤١٨٣	٤٢٨٠	٤٣٨٠	٤٤٨١	٤٥٨٥	٤٦٩١	٤٤٣٣

المصدر : محسوبة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء ـ الكتاب السنوي الأحصائي ـ ١٩٨٩.

وبالنسبة للثروة الداجنة يظهر من الجدول أن الدجاج البلدي يمثل النسبة الأكبر فيها، حيث يقدر متوسط أعدادها للفترة ٨٣-١٩٨٨ بنحو ٣٠ر٧ مليون دجاجة، أما البط والأوز فيقدر متوسط عددها خلال نفس الفترة بنحو ٦ر٤ ، ٣ر٥ مليون وحده علي التوالي ، وبالنسبة للحمام والأرانب والدجاج الرومي فقد بلغ متوسط عددها نحو٩ر٧، ٤ر٤،٢ر١ مليون وحده. وجدير بالاشارة أن أعداد الدواجن والطيور المبينه بالجدول لاتعكس في واقع الأمر الاعداد الفعلية الممكن تواجدها خلال العام وانما هي قد تعكس فقط متوسط الاعداد المتبقية في نهاية العام، حيث أن اعداد المذبوحات تزيد كثيراً عن الاعداد المبينة بالجدول المذكور .

وعلي الرغم من الزيادة السنوية في اعداد الدواجن والطيور في مصر فهي مازالت أقل من الاحتياجات المطلوبة منها وإن كانت الفجوه بين الانتاج والاحتياج منها قد أخذت في التضاؤل خلال السنوات الأخيرة.

الانتاج من اللحوم والبيض والالبان والاسماك

يتوقف الانتاج من اللحوم علي عدد المذبوحات ومتوسط وزن الرأس منها وكذا نسبة التصافي أما الأنتاج من البيض فيتوقف علي عدد الدواجن البياض ومتوسط الانتاج السنوي للوحدة منها كما يتوقف كذلك علي نسبة البيض التي توجه للتفريخ ونسبة الفاقد من البيض أما الانتاج السنوي من الألبان فيتوقف علي اعداد أناث الماشية الحلوبه وانتاجية الراس منها بعد خصم مايتم توجيه لرضاعة صغار الماشية ويبين جدول (٣ - ١٦) حجم الانتاج السنوي من اللحوم والألبان والبيض والاسماك خلال الفترة ٨٣ - ١٩٨٨ .

جدول (٣ ـ ١٦) الانتاج السنوي من اللحوم والألبان والبيض والاسماك خـــــلال الفتـــرة ١٩٨٣-١٩٨٨

بالألف طن

البيـان	متوسط الفترة ٨٣-١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط الفترة ٨٦-١٩٨٨
اللحم البقـري والجاموسي	٤٦٥ر٦٧	٤٨٣	٥٠٠	٥١٠	٤٩٧ر٧
لحم الماعـــز والاغنام	٤٣ر٣٢	٥٦	٥٨	٦٠ر٥	٥٨ر٢
الألبان	١٩٥٦ر٣٣	٢٣٤٧	٢٤٠٢ر٥	٢٤٣٣ر١	٢٣٩٤ر٢
* البيـض	٢٩٢٦	٣٦٥٦	٣٨٢٧	٤٤٠٦	٣٩٦٣
الاسماك	٢٠٣ر٠٨	٢٠٣ر٦٥	٢٢٠	٢٥٠	٢٢٤ر٦

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مصدر سابق

* الوحده بالمليون بيضه .

من الجدول يتبين أن متوسط الانتاج السنوي من اللحم البقري والجاموسي خـــــلال الفترة ١٩٨٨/٨٦ بلغ نحو ٤٩٨ ألف طن ، أما متوسط الانتاج السنوي من الاغنام والماعـــــز خلال نفس الفترة فقد قدر بنحو ٥٨ ألف طن ، أما الألبان فقد قدر متوسط الانتاج السـنوي منها بنحو ٢ر٤ مليون طن وقدر متوسط الانتاج السنوي من البيض والاسماك بنحو ٤ مليـون بيضه و٢٢٥ ألف طن علي الترتيب وذلك خلال الفتره ٨٦-١٩٨٨ .

ورغم أن الإنتاج السنوي من اللحوم بأنواعها والألياف والبيض والاسماك في تزايد مستمر إلا أن الفجوه مازالت كبيره بين الاحتياجات والانتاج من اللحوم والألبان مما يستلزم استيراد كميات كبيره منهما سنويا بالعملة الصعبة لسد هذا العجز وهو مايمثل عبئ كبير علي ميزانية الدولة.

ويرجع النقص في الانتاج الحيواني في مصر الي العديد من المعوقات والمشاكل التي تواجه الثروه الحيوانية في مصر (١) نوجزها في الآتي : صغر حجم الثروة الحيوانية، صغر أوزان المذبوحات من الماشية وذبح الإناث الصغيره ، نقص الأعلاف وغياب المراعي الطبيعية.

---

(١) لمزيد من التفصيل : أنظر - معهد التخطيط القومي - مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر - رقم ٢٢ - القاهرة ١٩٨٣.

٢٠٣٠٣ العـــراق

إن الصورة بالنسبة لتطور الإنتاج الحيواني والداجن والسمكي أشد قتامـــــــه من تطور الانتاج النباتي في العراق وذلك كما هو مبين بجدول (٣ ـ ١٧) . فباستثنـــاء الإنتاج من الدواجن ـ سواء من اللحوم أوالبيض ـ والذي شهد دفعة كبيرة جدا في الإنتاج نتيجة التوسع الشديد في هذا المجال وخاصة إذا ما شوهد التطور الكبير في الإستثمـــارات المخصصة لهذا الفرع ـ كما سيأتي بعد ـ فإن الإنتاج من جميع الفروع الأخري كان فـــي تدهور خلال فترة الدراسة. فبينما تزايد إنتاج اللحوم البيضاء عام ١٩٨٦ بمعدل ١٥١٦٪ إذا ماقورن بعام ١٩٧٩، وتزايد إنتاج البيض بمعدل ٥٠٪ خلال نفس الفترة، يلاحـــظ أن الإنتاج من اللحوم الحمراء واللبن والأسماك قد إنخفض خلال نفس الفترة بمعـــــــدلات ٤١٪، ١٣٪، ١٩٪ علي الترتيب .

جدول (٣ ـ ١٧) تطور الانتاج الحيواني والداجن والسمكي

(ألف طن) (١٩٧٩ = ١٠٠)

		١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
اللحوم الحمراء	كمية	١٣٨	١١٥	١٠١	١١٣	٩٦	٩٣	٩٣	٨٨	٧١	٨١
	رقم قياسي	١٠٠	٨٣	٧٣	٨٢	٧٠	٦٧	٦٧	٨٤	٥١	٥٩
اللحوم البيضاء	كمية	٩٤	١٠٤	١٠٥	١٢٥	١٢٩	١٨٤	٢٣٨	(١) ١٥١٩		
	رقم قياسي	١٠٠	١١١	١١٢	١٣٣	١٣٧	١٩٦	٢٥٣	١٦١٦		
اللبن	كمية	٢٤٢	٣١١	٣٢٢	٣٢٦	٣٤٣	٥٤٣	٢٩٩	٢٩٠	٢٩٣	٢٩٦
	رقم قياسي	١٠٠	٩١	٩٤	٩٥	١٠٠	١٥٩	٨٧	٨٥	٨٦	٨٧
البيض	كمية	٥٠	٤٩	٤٧	٤٧	٤١	٤١		٨٢	٦٨	٧٥
	رقم قياسي	١٠٠	٩٨	٩٤	٩٤	٨٢	٨٢		١٦٤	١٣٦	١٥٠
الأسماك	كمية	٢٦	٢٦	٢٧	٣٥	٤١	٤٦	٤٧	٢١	٢١	٢١
	رقم قياسي	١٠٠	١٠٠	١٠٤	١٣٥	١٥٨	١٧٧	١٨١	٨١	٨١	٨١

المصدر: حسبت علي أساس : جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ـ مرجع سابق.

(١) بالرغم من أن هذا البيان كما هو وارد بالاحصائية المذكورة أعلاه إلا أنه قد يكون به شيء من عدم المنطقية .

٣٠٣٠٣ الجمهورية العربية اليمنية

تعـد لحوم الحيوانات بأنواعها والدواجن والبيض والأسماك والألبان من المنتجات ذات الأهمية في اليمن.

وقد بلغ الأنتاج نحو ١١٤، ٧ر٧٦، ٢ر٢٥، ٧ر٢٢ ألف طن لكل من الألبان، واللحـوم البيضاء ، واللحوم الحمراء ، والاسماك علي الترتيب وذلك في عام ١٩٨٨. يلي ذلك أنتاج البيض والذي يبلغ نحو ٢٥٥ مليون بيضه في ذات السنه.

ورغم التزايد الحادث في الأنتجـة الحيوانية إلا أن معدلات الزيادة تعتبر منخفضة اذا قورنت بالانتاج النباتي. ويأتي في المقدمة الانتاج من اللحوم البيضاء والذي ازداد من نحو ٨ر٢٩ ألف طن عام ١٩٨٤ الي نحو ٧ر٧٦ ألف طن عام ١٩٨٨ أي بمعدل زيادة سـنوي يبلغ نحو ٤ر٢١٪.

أما بالنسبة للحوم الحمراء، الحليب، الأسماك فقد بلغ معدل الزيادة السنوي نحـو ٩ر٢٪، ٥ر٢٪، ٩ر٤٪ لكل علي الترتيب خلال الفترة المشار اليها. وذلك كما يتضح مـن جدول (٣ ـ ١٨).

وخلال نفس الفترة إزدادت الاعداد من مختلف الحيوانات، فقد ازدادت اعداد كـل من الضأن ، الماعز، الابقار، الجمال من نحو ٣ر٢٤٥٤، ٤ر١٥٩٦، ٦ر٩٦٠، ٥٩ عام ١٩٨٤ إلـي نحو ٢٦٧٤، ١٧٠٩، ٢ر١٠٥٣، ٦٢ ألف رأس لكل علي الترتيب عام ١٩٨٨. وذلك كما يتضـح من جدول(٣ ـ ١٩).

جدول (٣ -١٨.) - الأنتاج الحيواني خلال الفتـرة ١٩٨٤ - ١٩٨٨

المنتـج	الوحـدة	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨..
لحوم حمـــراء	ألف طن	٢٢	٢٣ر١	٢٣ر٦	٢٣ر٧	٢٥ر٢
لحوم بيضاء	ألف طن	٢٩ر٨	٤٨ر٧	٥١	٥٣	٧٦ر٧
حليـب	ألف طن	١١٠	١٠٥	١٠٧	١٠٨	١١٤
جلـود	ألف طن	٤ر٣	٤ر٤	٤ر٥	٤ر٦	٤ر٧
بيـض	مليـون	١٧٨	٢١٥	٢٣٢	٢٣٦	٢٥٥
جبـــن	ألف طن	٢	٢ر١	٢ر١	٢ر٢	٢ر٢
اسـماك	ألف طن	١٨ر٢	١٩ر٥	٢٢ر٢	٢٢ر٣	٢٢ر٧

المصدر: نفس المصدر السابق

جدول (٣ - ١٩) - أعداد الحيوانات خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٨ باليمن
(بالألف رأس)

النوع	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
ضأن	٢٤٥٤ر٣	٢٥٠٣ر٤	٢٥٥٣ر٢	٢٦٠٣ر٤	٢٦٧٤
ماعز	١٥٩٦ر٤	١٦٢٨ر٣	١٦٦٠ر٧	١٦٩٣ر٦	١٧٠٩
أبقار	٩٦٠ر٦	٩٨٤ر٦	١٠٠٣ر٦	١٠٢٣ر٧	١٠٥٣
جمال	٥٩	٥٩ر٦	٦٠ر٢	٦١ر٤	٦٢ر٢
دجاج بلدي	٣٢٣١	٣٢٩٦	٤١٠٠	٤١٨٢	٤٢٦٦
دجاج تجاري	٧٢٧٢	٩٧٤٠	١٣٢٥٠	١٣٥١٥	١٩١٦٦

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - مرجع سابق.

٤٠٣٠٣ الأردن :

تمتلك الأردن مساحة كبيرة من الأراضي المغطاة بالغابات الطبيعية والتي تشكل ٧٪ من المساحة الكلية في المملكة - كما توجد مراعي في البادية تمثل نحو ١ر٨٤٪ من المساحة الكلية للأردن وأيضا هناك بعض المساحات عبارة عن مراعي جبليه وهناك أيضا المحميات الرعوية ، أي أن الأردن تمتلك من الظروف الطبيعية الملائمة لتربية الحيوان مالايتوافر لبعض الدول الأخري. وبالتالي فإن وضع الناتج الحيواني الزراعي أفضل نسبياً من وضع الناتج النباتي الزراعي. حيث نلاحظ من دراستنا للجدول رقم(٣ - ٢٠) أن معدلات النمو في الناتج الحيواني خلال الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٧) كانت أعلي من نظائرها في الناتج النباتي خلال نفس الفترة (٨٠ - ١٩٨٧) ولقد تميزت في الناتج الحيواني بأزدياد الأرقام القياسية المستمر بداية من عام ١٩٨٣ والتي بلغ فيها الرقم القياسي حوالي ٦ر١١٨٪ في حين أخذ في الزيادة في العام التالي حتي سجل الرقم القياسي للناتج الحيواني حوالي ٢ر١٦٣٪ ثم أخذ في الزيادة تدريجياً من حوالي ٢٢ر١٦٥٪ في عام ١٩٨٥ ثم ٦ر١٧٧٪ في عام ١٩٨٦، ثم سجل أخيراً في عام ١٩٨٧ حوالي ٧٤ر١٧٩٪ في حين ان الزيادة التي سجلت في الأرقام القياسية للأنتاج النباتي لم تكن زيادة مستمرة بل تذبذبيه خلال نفس الفتره المدروسة ونلاحظ ايضا من دراسة الجدول رقم(٣ - ٢٠) أرتفاع معدل النمو في الناتج الحيواني وأيضا معدل النمو للفرد.

هذا ويوضح الجدول رقم(٣ - ٢١) أعداد الحيوانات في الأردن خلال الفترة (٨٣ - ٨٥)، ١٩٨٨ - وكذا أعداد المذبوحات من الأبقار والجاموس والاغنام والماعز ومتوسط وزن الذبيحه من كل من الأبقار والجاموس والأغنام والماعز وكذا أنتاج اللحم البقري والجاموسي والأغنام والماعز وأيضا الأنتاج من الألبان والبيض والأسماك .

جدول رقم(٣ ـ ٢٠) : الأرقام القياسية ومعدلات النمو للناتج الحيواني في الأردن خلال الفترة (١٩٨٠ـ ١٩٨٧) بالنسبة المئويـة (١٩٧٩ ـ ١٩٨١ = ١٠٠٪)

البيـان / السنوات	الناتج الحيوانـي
١٩٨٣	١١٨ر٦٠
١٩٨٤	١٦٣ر١٨
١٩٨٥	١٦٥ر٢٢
١٩٨٦	١٧٧ر٦١
١٩٨٧	١٧٩ر٧٤
معدل النمو ١٩٨٠ ـ ١٩٨٧	١٠ر٠٦
معدل النمو للفرد ٨٠ ـ ١٩٨٧	٦ر٩١

المصدر: حسبت من

ESCWA: Survey Economic and social development in the ESCWA Region 1987, (New York: United Nations 1988) P.P 840 - 87.

جدول رقم(٣ ـ٢١) أعداد الحيوانات في الأردن

السنوات / البيان	متوسط الفترة ٨٣ ـ ١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨
الأبقـــار	٣٥ر٦٧	٣١ر٤٠	٣٣ر٠٠	٣٣ر٠٠
الجاموس	٠ر١٠	٠ر١٠	٠ر١٠	١٥ر
الأغنام	١٠٦٠ر٤٣	٩٣٠ر٠٠	١٠٠٠ر٠٠	١٠٠٨ر٤٠
الماعـز	٤٥٨ر٦٣	٤٣٩ر٢٠	٤٥٠ر٠٠	٤٥٠ر٠٠
الجمال	١٥ر٤٣	١٤ر٣٠	١٤ر٣٠	١٤ر٨٠
الخيول	٣ر٩٠	٣ر٢٠	٢ر٩٦	٣ر٠٠
بغال وحمير	٢٣ر٢٢	١٦ر٠٠	١٦ر٠٠	١٦ر١٠
عدد مذبوحات الأبقار والجاموس	١٠ر٧٤	١٧ر٧٠	١٢ر٥٠	١٤ر١٨
مذبوحـات الأغنام والماعز	٥٠٨ر٨٣	٤٣٦ر١٠	٤٣٧ر٠٠	٤٥٣ر٠٠
متوسط وزن ذبيحة الأبقار والجاموس كجم/ رأس	١٧٠ر٣٣	ـ ر١١٧	ـ ر١١٧	ـ ر١١٧
متوسط وزن ذبيحة الاغنام والماعز كجم/ رأس	١٨ر٣٣	١٢ر٢٠	١٢ر٨٠	١٢ر٨٠
انتاج اللحم البقري والجاموسي بالألف طن ـ	١ر٨٣	١ر٥٩	١ر٦٢	١ر٦٦
انتاج لحم الأغنام والماعـــز بالألف طن	٩ر١٠	٥ر٣٥	٥ر٦٠	٥ر٨٠
أنتـــاج اللبـن	٥٢ر٧٣	٥١ر٨٠	٦١ر٥٠	٧٢ر٠٠
أنتـــاج البيض	٢٢ر٣٨	٢٥ر٠٠	٢١ر٢٥	٢٩ر٠٠
أنتـــاج الأسماك بالألف طن	٠ر٠٦	١ر٠	١ر٠	٠ر٠٧

المصدر: جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مصدر سابق.

الفصل الرابـــع

الفجوة من السلع الزراعية في دول مجلس التعـاون العربـــــي

١٠٤ جمهورية مصر العربية

يتوقف حجم الفجوة أوالفائض من أي سلعه علي الطلب عليها من ناحية والمعروض منها محليا من ناحية أخـــري . ويتوقف الطلب علي سلعة ما علي عدة عوامل أهمها عـــــدد السكان وأستهلاك الفرد منها ويتوقف الأخير علي الدخل الحقيقي والأسعار النسبية للسلـــع الأخري والعادات والتقاليد وغيرها من العوامل . أما المعروض من السلعة فيتوقف أيضا علـي عوامل عديده منها المساحة المنزرعة وانتاجية الوحده منها وظروف الانتاج التي ممكـــن أن تؤثر علي المحصول وسعر السلعة وغيرها .

ويوضح جدول (٤ـ ١) متوسط حجم الفجوه والفائض من أهم السلع الزراعية خـــلال الفتره ٨٤-١٩٨٦ وخلال عام ١٩٨٧ ومنه يتبين أن الحبوب وأهمها القمح والذره الشامية ،السكر ،الزيوت ،الشحوم النباتية ،اللحوم ،الاسماك والألبان تمثل أهم السلع التي يعجز الانتـــاج منها عن تحقيق متطلبات الاستهلاك ومن ثم يتم تغطية هذا العجز عن طريق الاستيراد مـــن الخارج.

وتمثل الحبوب أكثر المجاميع السلعية الزراعية التي يوجد بها عجز في الانتـــاج، حيث بلغ متوسط حجم الواردات السنوية منها خلال الفترة ٨٤-١٩٨٦ نحو ٧ر٧ مليون طـن، إرتفع الي ٩ر٣ مليون طن خلال عام ١٩٨٧، قدرت قيمة هذه الواردات بنحو٣ر١، ٤ر١ مليـار

جدول (٤ - ١) الفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية لمصر خلال الفترة ١٩٨٤-١٩٨٧

الكمية بالألف طن - القيمة بالمليون دولار

البيان	متوسط الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦							١٩٨٧						
	الإنتاج	الصادرات		الواردات		المتاح	نسبة الاكتفاء	الإنتاج	الصادرات		الواردات		المتاح	نسبة الاكتفاء
		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	للإستهلاك	الذاتي		الكمية	القيمة	الكمية	القيمة	للإستهلاك	الذاتي
جملة الحبوب	٨٣٩٧ر١٧	٩١ر٤	٩١ر١٢	٧٦٦٧ر٠٩	١٣١٣ر٩٣	١٦٠٢٢ر٣٥	٥٢ر٤	٩٣١٨	١٢٦	٣٩ر٦٦	٩٣٢٦ر١	١٤٠ر٧	١٨٥١٨ر١	٥٠ر٣٢
القمح	١٨٧ر٧٣	—	—	٣٨٦٨ر٤٣	٦٨٦ر١	٥٧٤٠ر١٥	٣٢ر٦١	٢٧٢١	—	—	٥١٦٢	٩٠٦	٧٨٨٣	٣٤ر٥٢
الذره الشامية	٢٤٢٨ر٣	—	—	١٦٩٥ر٤٤	٢٤٥ر٨٧	٥١٣٣ر٧٤	٦٦ر٩٧	٣٦١٩	—	—	٢٢٠٠	١٨٩	٥٨١٩٠٠	٦٢ر١٩
الأرز	٢٣٣٠ر٩	٩١ر٤	٩١ر١٢	—	—	٢٢٨٨ر٩٩	١٠١ر٨٣	٢٢٧٩	١٢٦	٣٩ر٦٦	—	—	٢١٥٣٠٠	١٠٥ر٨٥
الشعير	١٨٤ر٥	—	—	—	—	١٨٤ر٥	١٠٠	١٤٨	—	—	—	—	١٤٨	١٠٠
البطاطس	١٣٥٥ر٦٧	١٢٨ر٠١	٩٩ر٣٠	٧٧ر٣٥	٣٢ر١٠	١٢٦٣ر٤٣	١٠٧ر٣	١٨٠١	١٣٣	٣١	٤٠٠	١٩	١٧٠٨٠٠	١٠٤ر٤٤
جملة البقوليات	٤٠ر٧٢	٣٩ر	١٨ر	٤٢ر٢٤	١٨ر٥٧	٤٥٧ر٥٨	٩٠ر٨٥	٥٧١	٥٢ر٥	٤ر٢٤	٧٦	٢٧	٦٤ر٤٨	٨٩ر٠١
جملة الخضر	٨٩١٧ر٨	١٢ر٤٣	٤٧ر٩٥	٤١ر٦٧	٤٢ر٣٣	٨٨٣٩ر٠٤	١٠٠ر٨٩	٩٩٦٤	١٣٥	٥٦	٤٠	٤٢	٩٨٦٩	١٠٠ر٩٦
جملة الفاكهة	٢٩٧٨ر٣٧	١٦٢ر٥٧	٨٧ر٢٨	١٤ر٤٣	٩ر٦١	٢٨٣٠ر٢٣	١٠٥ر٢٣	٣٧٦٧	١٥٨ر٧١	٩٥ر٥٤	٣ر٢١	٣ر٧٤	٣٦١١ر٥	١٠٥ر٠٠
السكر(مكرر)	٨١ر٥	—	—	٥٧٤ر٥٩	١٢٥ر٥٢	١٣٨٦ر٠٩	٥٨ر٥٥	٨٧٣	—	—	٥٥٧ر٩٢	١٤٦ر٣	١٤٣٠ر٩٣	٦١ر٠١
زيوت وشحوم نباتية	١٧٠ر١٤	٣ر٣٥	٧ر٠٦	٤٣٢ر٢١	٣٢٢ر٨٥	٥٩٩	٥٢٨ر٤	١٥٢ر٧٤	٨٨ر٣	٧ر٦٥	٤٧٦ر٢٦	٣٤٠ر٢٦	٦٢٥ر١٢	٢٤ر٤٣
جملة اللحوم	٩١٨ر٤١	٧٤ر١	٨ر٦٤	٢٣٥ر٥٨	٣٣٦ر٧٩	١١٥٢ر٢٥	٧٩ر٧١	٩٤١ر٧٥	١١ر١	٨ر٥٧	١٩٦ر٩٣	٣٢٨ر٦١	١٣٧ر٥٧	٨٢ر٧٩
لحوم حمراء	٥٧٠ر٢٨	٧ر١	٨١ر٥	١٧٤ر٧٣	٢٦٨ر٠٢	٧٤٣ر٢١	٧٦ر٧٣	٥٧٦ر٧٥	١١ر١	٨ر٥٧	١٥٣ر٩٣	٢٥٦ر٦١	٦٢٩ر٥٧	٧٩ر٠٥
لحوم بيضاء	٣٤٨ر١٣	٤ر	١٤ر	٦٠ر٨٥	٦٨ر٧٧	٤٠٨ر٩٤	٨٥ر١٣	٣٦٥	—	—	٤٣	٧٢	٤٠٨	٨٩ر٤٦
الاسماك	٢٠٣ر٦٥	٣٧ر	١٩٨ر١	١٠٦ر٩٦	١٤ر٦٠	٣١٠ر٢٤	٦٥ر٦٤	٢٢٠	٧٢ر	٤	١٠٢ر٧٣	٨٨ر٣٥	٣٣٢ر٠١	٦٨ر٣٢
البيض	١٥٩ر٥٧	٠٢ر	٠٨ر	٤٠ر٥	١٩ر٦٨	١٦٤ر٩٦	٩٦ر٧٣	١٩١ر٣٥	٠٢ر	٠٧ر	٣ر٥٨	١٠ر٤	١٩٤ر٩١	٩٨ر١٧
اللبن السائل	٢٠٨٣	٩٧ر	٤٧ر	١١١٢ر٩٨	٢٠٥ر٤٩	٣١٩٥ر٠١	٦٥ر٢	٢٤٠٢ر٥	٠١ر	٠١ر	١٦٨١ر٨٣	٢٥٥ر٤٣	٤٠٨٤ر٣٣	٥٨ر٣٢
الجملة			١٩٧ر٥٤		٢٤٦٥ر٢٤					٢٠٤٦ر٧٤		٣٦٦٢ر٧٩		

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية - مرجع سابق.

دولار علي التوالي، ويمثل القمح أهم الحبوب التي يتم استيرادها سنويا ، حيث يشكل وحده أكثر من نصف كمية وقيمة الواردات من الحبوب ، ويقدر متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح خلال الفترة ٨٤-١٩٨٧ بنحو ٦ر٣٣٪ فقط كما يظهر من الجدول السابق .

أما الذره الشامية فقد بلغ متوسط الواردات السنوية منها خلال الفترة ٨٤-١٩٨٦ نحو ٧ر١ مليون طن ، ارتفع إلي ٢ر٢ مليون طن عام ١٩٨٧ ويقدر المتوسط السنوي لقيمة تلك الواردات نحو٢٤٦، ١٨٩ مليون دولار علي الترتيب . وقد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من الذره الشاميه خلال الفتره ٨٤-١٩٨٧ بنحو٦ر٦٤٪ .

ويرجع العجز في مجموعة الحبوب وخاصة القمح إلي النقص في الانتاج الراجع إلي محدودية المساحة التي يتم زراعتها بهذه الحبوب نظراً لضيق الرقعة الزراعية، إنخفاض عائد الوحده الارضية المزروعة بتلك المحاصيل بالمقارنة بالمحاصيل الزراعية الأخري المنافسة ، فضلاً عن ارتفاع معدلات الاستهلاك من الحبوب والذي يرجع الي العادات والتقاليد الاستهلاكية وزيادة حجم الدعم الموجه الي الحبوب وخاصة القمح وغيرها من العوامل التي تخرج مناقشتها عن مجال الدراسة(١)

وبالنسبة للسكر فقد بلغ متوسط حجم الواردات السنوية منه خلال الفتره ٨٤ - ١٩٨٦ نحو٥٧٥ ألف طن ، انخفضت عام ١٩٨٧ إلي ٥٥٨ ألف طن ، قدر متوسط قيمة تلك الواردات بنحو ١٢٦، ١٤٦ مليون دولار علي الترتيب . وقد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من

---

(١) لمزيد من التفصيل أنظر: معهد التخطيط القومي - مدي امكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر - رقم ٣٤ - ١٩٨٦.

السكر خلال الفترة ٨٤ ـ ١٩٨٧ بحوالي ٨ر٥٩٪. وكما هو الحال بالنسبة للحبوب يرجع العجز في الانتاج من السكر الي محدودية المساحة المنزرعة بالمحاصيل السكرية ، انخفاض عائد الفدان من البنجر بالمقارنة بعائد المحاصيل الشتوية المنافسة وكذلك انخفاض عائد الفدان من القصب بالمقارنة بعائد المحاصيل المنافسة له/أما زيادة الاحتياجات فترجع الي الزيادة السكانية وارتفاع استهلاك الفرد من السكر الي نحو ٣٢ كيلو جرام في السنه وهو معدل مرتفع بالمقارنة بمعدل استهلاك الفرد في الدول الأخري المتقدمة (١)

أما اللحوم فقد بلغ متوسط كمية الواردات السنوية منها خلال الفتره ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ نحو ٢٣٦ ألف طن ، إنخفضت عام ١٩٨٧ الي نحو ١٩٧ ألف طن ، قدر متوسط قيمة تلك الواردات نحو ٣٣٧، ٣٢٩ مليون دولار علي التوالي ، وقد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من اللحوم خلال الفتره ٨٤ ـ ١٩٨٧ نحو ٣ر٨١٪ ، وتمثل واردات اللحوم الحمراء أهم الواردات في مجموعة اللحوم.

ويرجع العجز في اللحوم الي العديد من المعوقات التي تواجه الثروه الحيوانية والتي سبق الإشارة اليها.

وبالنسبة للألبان فقد بلغ متوسط حجم الواردات السنوية منها خلال الفتره ٨٤-١٩٨٦ نحو ١ر١ مليون طن، إرتفعت عام ١٩٨٧ إلي ٧ر١ مليون طن، قدر متوسط قيمة تلك الواردات بنحو ٢٠٥، ٢٥٥ مليون دولار علي التوالي ، وجدير بالإشارة أن نسبة كبيره من واردات الألبان تقدم كمعونه بدون مقابل، وقد بلغ متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من

---

(١) لمزيد من التفصيل أنظر: معهد التخطيط القومي ـ امكانية تحقيق إكتفاء ذاتي من السكر ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ـ رقم (٤٧) سبتمبر ١٩٨٦.

الألبان خلال الفتره ٨٤ ـ ١٩٨٧ بنحو ٨ر٦١٪. ويرجع العجز في الألبان الي نفس المعوقات التي تواجه قطاع الثروه الحيوانية السابق الاشارة اليها، فضلاً عن المشاكل التسويقية والسعرية والمشاكل المرتبطة بالسياسات والاجراءات الاقتصادية التي تحول دون زيادة الانتاج من الألبان (١).

أما الزيوت والشحوم النباتية فهي تحقق أقل نسبة اكتفاء ذاتي بالمقارنة بالسلع الزراعية الأخري، حيث قدر متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي منها خلال الفتره ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ بنحو ٤ر٢٦٪ فقط. وقد بلغ متوسط كمية الواردات السنوية منها خلال الفتره ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦ نحو ٤٣٢ ألف طن، ارتفعت الي ٤٧٦ ألف طن خلال عام ١٩٨٧ ، قدرت قيمة تلك الواردات بنحو ٣٢٣، ٣٤٠ مليون دولار علي الترتيب.

هذا وتمثل البطاطس والخضروات والفاكهة والأرز أهم السلع الزراعية المذكوره بالجدول التي يتحقق فيها فائض في الانتاج يتم تصديره سنويا، حيث بلغ متوسط كمية الصادرات السنوية منها خلال الفتره ٨٤ ـ ١٩٨٦ بنحو ١٢٨، ١٢٠، ١٦٣، ٤٢ ألف طن علي الترتيب قدرت قيمتها بحوالي ٣١، ٤٨ ، ٨٧، ١٣ مليون دولار علي التوالي ، ارتفعت كمية الصادرات من تلك السلع خلال عام ١٩٨٧ الي ١٣٣، ١٣٥، ١٥٩، ١٢٦ ألف طن علي التوالي، قدرت قيمتها بنحو ٣١، ٥٦، ٩٦، ٤٠ مليون دولار علي الترتيب.

وجدير بالذكر أن القطن يمثل أهم السلع الزراعية التي تحقق فائضا سنوياً يساهم بنسبة كبيره في توفير العمله الاجنبية، فكما يتبين من جدول (٤ ـ ٢) بلغ متوسط حجم

---

(١) لمزيد من التفصيل : أنظر ـ معهد التخطيط القومي ـ مشكلات صناعة الألبان في مصر. سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ـ رقم ٣٧ ـ مارس ١٩٨٨ .

الصادرات السنوية من القطن الشعر خلال الفتره ٨٥ ـ ١٩٨٧ نحو ١٣٥ ألف طن قدرت قيمتها بنحو ٣٨٩ر٤ مليون دولار ، أي أن صادرات القطن ساهمت وحدها بأكثر من نصف قيمة الصادرات الزراعية خلال الفتره المذكوره.

جدول (٤ ـ ٢) كمية وقيمة الصادرات من القطن الشعر خلال الفتره ٨٥ ـ ١٩٨٧

الكمية بالألف طن والقيمة بالمليون دولار

١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧		متوسط الفترة	
كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
١٤٤	٤٢٧ر٢٧	١٣١	٣٥٢	١٢٩ر٩٢	٣٨٨ر٨٧	١٣٥	٣٨٩ر٤

المصدر: نفس المصدر السابق .

٢٠٤ العـراق

لقد نتج عن التدهور في الانتاج الزراعي من ناحية وزيادة معدلات الإستهـــــلاك المحلي من هذا الإنتاج من ناحية أخري الزيـادة المطردة للواردات من السلع الزراعية مع الضآلة الشديدة في حجم الصادرات من هذه السلع مما أنعكس بدوره في الإتســـــاع الملموس في حجم الفجوة الغذائية في العراق وهذا ما يتضح فيما يأتي:

تطـور الصـادرات :

تعتمد الصادرات الزراعية بالدرجة الأولي علي صادرات التمور، أما الصادرات من المحاصيل الأخري فإما أنها ذات كميات ضئيلة جدا وإما أنها غير مستقره بمعني أنه يتـم التصدير من محصول معين في سنة معينه دون الإستمرار في السنوات الأخري وذلك يمكن إدراكه من خلال جدول (٤ ـ ٣).

جدول (٤ ـ٣) تطور الصادرات من أهم السلع الزراعية في العراق خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

(ألف طـن)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
جملة الحبوب	٦	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
الأرز	٥	٢	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
البطاطس	٥	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
خضر طازجة ومجففه	٤	٣	ـ	٦	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
تمـور	٢٠٨	٢٦٨	١٥٥	١٢٠	١٠٠	٨٠	٢٤	٤٥	١٠٠

المصدر: نفس المصدر السابق.

فواضح أنه بينما كانت هناك بعض الصادرات من بعض المحاصيل وخاصة الخضـــر سواء في صورتها الطازجة أوالمجففة فإن هذه الصادرات توقفت في السنوات التالية ولـــم تستمر سوي صادرات التمور وإن كانت الصادرات أخذت في التناقص من حيث حجـــم الكمية المصدرة فبعد أن كانت صادرات التمور في عام ١٩٧٩ تبلغ ٢٠٨ ألف طن وإرتفـــع إلي ٢٦٨ ألف طن في السنة التالية بمعدل زيادة حوالي ٢٩٪ أخذت في التراجع المستمـــر بحيث وصلت إلي ٢٤ ألف طن عام ١٩٨٥ وبمعدل نقص مقارنة بعام ١٩٧٩ حوالي ٨٨٪ ثـــم بدأت في الزيادة مرة أخري إلي أن بلغت ٨٠ ألف طن عام ١٩٨٧ ولكن ظل هناك معـــدل نقص إذا ماقورن بسنة الأساس ١٩٧٩ حوالي ٦٢٪ .

تطـور الـواردات :

علي النقيض من جمود وتدهور الصادرات الزراعية هناك الإرتفاع المستمر في حجـم واردات العراق من السلع الزراعية كما يتضح من الجـدول التالي

جدول (٤ ـ ٤) تطور الواردات من أهم السلع الزراعية في العراق خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

(ألف طن)

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
جملة الحبـــوب والدقيق:	٧٢٣	١٥٤٣	٢٢٧٥	٢٥٠٩	٣٥١٢	٤٥١٠	٣٥١٨	٣٣٨٨	٤٢١٢
الدقيق	١١	١٠	٨٣	١٥٨	٣٠٠	٢٠٠	٣٢٥	٢٠٠	١٥٠
القمح	٦١٥	١١٧٦	١٥٠٠	١٧٠٠	٢٢١٠	٢٩٠٠	٢٠٩٦	٢١٨٥	٢٩٠٠
الأرز	٧٢	٩٤	٣٥٠	٣٦٠	٤٤٠	٤٨٧	٥٥٠	٥٢٥	٥٢٤
الشعير	٢٧٤	١٥٧	١١٠	١٦٠	٢٥٠	٥٠٠	١٣٠	٢٠٠	١٤٠
البقوليات	٢٤	٢٠	٤٦	٤٧	٤٧	٤٩	٧٢	٧٥	٧٩
السكـر	٢٩٢	٤٥٥	٥١٧	٤٦٢	٤٨٨	٥١٦	٥٩١	٥٧٢	٤٨٦
الزيوت النباتية	٢٦	٧١	٧٢	٢٠٩	١٨٠	٢٢٩	٢٠٨	٢٦٥	٣١٦
الخضر طازجة ومجففة	ـ	٠٣ر	ـ	٢٧	٣٠	٢٥	٢٦	٣٠	٧٤
الفاكهة	٤٩	١٩٩	١٠٢	١١١	١١٧	١٥٢	٥٩	٧٤	٦٢
جملة اللحوم الحمـراء	٢	٠٤ر	٥٢	١٠٠	٧٨	٩٠	١٣٤	١٣٥	٧٥
جملة اللحوم البيضاء	٢	١ر٠	١٧٣	١٤٠	٨٥	٦٥	٧٣	٥٨	ـ
الالبان	٣٧	٧٣	٨٤	٥٧٧	٤٠٢	٧١١	٩٣٩	٥٥٥	٤٩٩
البيض	١٢	٣	٢٦	٣٦	٢٥	٥٥	٥٠	٣٥	٣٢
الأسماك	٦	١	١	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ	ـ
التبغ	١١	٥	٦	٧	٨	٧	٨		
الشاي	٢٥	١٧	٣٠	٣٥	٣٢	٣٥	٣٨	٤٣	٥
القطن الشعر	١٣	١	١٠	٢١	٢٣	٢١	٢١	٢٤	٢٥

المصدر: نفس المصدر السابق.

إن الجدول السابق ليوضح الزيادة المفزعة في حجم الواردات العراقية وخاصة فيما يتصل بالسلع الغذائية الإستراتيجية ، فلقد تزايدت وارادات مجموعة الحبوب من ٧٢٣ ألف طن عام ١٩٧٩ إلي ٤٢١٢ ألف طن عام ١٩٨٧ بمعدل زيادة حوالي ٤٨٣٪ خلال هذه الفترة. إن معدلات الزيادة داخل سلع هذه المجموعة كانت متباينة للغاية ففي الوقت الذي تناقصت فيه واردات الشعير بمعدل نحو ٤٩٪ خلال فترة الدراسة كانت معدلات زيادة كل من القمح والدقيق والأرز خلال نفس الفترة حوالي ٢٧٢٪ ، ١٢٦٤٪، ٦٢٨٪ علي الترتيب .

وبذلك تأتي مجموعة الحبوب من حيث معدلات الزيادة في الواردات في المرتبة الثانية بعد مجموعة الإنتاج الحيواني والتي زادت وارداتها بمعدلات مرتفعة جدا ، حيث شكلت معدلات زيادة كل من اللحوم الحمراء واللحوم البيضاء والألبان خلال نفس الفترة نحو ٣٦٥٠٪، ٢٨٠٠٪، ١٢٤٩٪ علي الترتيب .

وعلي الناحية الأخري بينما تناقصت واردات التبغ بمعدل ٤٥٪ خلال فترة الدراسة كانت معدلات الزيادة للبقوليات والخضر والشاي والسكر والفاكهة والقطن نحو٢٢٩٪، ١٧٤٪، ٨٠٪، ٦٦٪، ٢٧٪، ١٥٪ علي الترتيب . يجب الإشارة هنا إلي أن هذه الزيادات المرتفعة في كميات الواردات من السلع الزراعية لايرجع فقط إلي تدني الإنتاج وزيادته بمعدلات أقل من معدلات زيادة الإستهلاك للسكان العراقيين ولكنه يعتبر أيضا نتيجة للزيادة الكبيرة في حجم العمالة العربية والأجنبية التي توافدت علي العراق خلال عقد الثمانينات .

إن هذه الزيادة في الواردات تعتبر مؤشرا علي زيادة الإتساع في الفجوة الغذائية وإن اختلف حجم هذه الفجوة وتطورة من سنه إلي أخري ومن محصول الي آخر ومن مجموعة إلي أخري وذلك كما هو مبين بجدول (٤ ـ ٥) . فأفضل وضع كان فيما يختص بمجموعات

الفاكهة واللحوم البيضاء والاسماك، حيث يلاحظ أنه بالرغم من إنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي للفاكهة من ١ر١١٦٪ عام ١٩٧٩ إلي ٤ر١٠١٪ عام ١٩٨٧، إلا أنه مازال هناك اكتفاء ذاتيا بها. وبالنسبة للحوم البيضاء والاسماك فلقد أصبح هناك اكتفاءا ذاتيا، حيث ارتفعت نسبة الإكتفاء االذاتي لهما من ٩ر٩٧٪، ٣ر٨١٪ عام ١٩٧٩ إلي ١٠٠٪، ١٠٠٪عام ١٩٨٧ علي الترتيب.

يأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة تدهور نسبة الإكتفاء الذاتي مجموعات الدرنيات - البطاطس - والخضر والبيض. فبالنسبة لمجموعة الدرنيات، بعد أن كان هناك فائضا عام ١٩٧٩ قدره ٦٪، إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي بإستمرار وإن كانت بدأت في الارتفاع مرة أخري بحيث أصبحت ٢ر٩٠٪ عام ١٩٧٩ وبذلك تكون نسبة الإكتفاء الذاتي منها قد إنخفضت خلال فترة الدراسة بنحو ١٥٪. وفي مجموعة الخضر إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي من ١٠٠٪ عام ١٩٧٩ إلي ٣ر٩٧٪ عام ١٩٨٧ بمعدل نقص حوالي ٧ر٢٪. أما بالنسبة للبيض فلقد إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي للبيض من ٨٢٪ إلي ٩ر٦٧٪ وبمعدل تناقص حوالي ٢ر١٧٪ خلال نفس الفترة.

وفي المرتبة الثالثة تأتي مجموعة الحبوب حيث إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي منها من ٣ر٦٧٪ عام ١٩٧٩ إلي ١ر٢٩٪ عام ١٩٨٧، بل ولقد كانت هذه النسبة عام ١٩٨٤ نحو ٦ر١٩٪ فقط أي أن نسبة الإكتفاء الذاتي من الحبوب قد إنخفضت خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ بمعدل حوالي ٥٧٪ . أن هذا التدهور الملحوظ يرجع إلي الانخفاض الشديد في نسبة الإكتفاء الذاتي من محصول القمح حيث إنخفضت من ٧ر٥٢٪ عام ١٩٧٩ إلي ٢٠٪ عام ١٩٨٧ بمعدل نقص حوالي ٦٢٪ خلال هذه الفترة.

أما بالنسبة للبن فلقد إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي باستمرار ، بحيث انخفضت من ٢ر٩٠٪ عام ١٩٧٩ إلي ٣٧٪ عام ١٩٨٧ بمعدل نقص حوالي ٥٩٪.

وفي المرتبة الرابعة تأتي مجموعة البقوليات والتي إنخفضت نسبة الإكتفاء الذاتي منها خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ من ٦ر٥٨٪ إلي ٧ر٢١٪ بمعدل إنخفاض حوالي ٧٣٪.

أما في حالة مجموعة المحاصيل السكرية والزيوت والشحوم النباتية فبالرغم من أن معدل تناقص نسبة الإكتفاء الذاتي كانت منخفضة جدا حيث لم تبلغ سنوي ٩ر٢٪، ٢ر٢١٪ علي التوالي ، إلا أن حجم الفجوة أصلا منذ بدء فترة الدراسة كان كبيرا جدا حيث كانت نسبة الإكتفاء الذاتي لهما في عام ١٩٧٩ ٤ر١٠٪، ٣ر٣٪ ثم إنخفضت في عام ١٩٨٧ إلي ١ر١٠٪، ٦ر٢٪ علي الترتيب .

جدول (٤ ـ ٥) تطـور الفجـوة الغذائية

	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٧
مجموعة الحبـوب	٦٧ر٣	٥٥ر٠	٤٧ر٢	٤٥ر١	٣٤ر١	١٩ر٦	٢٩ر١
القمـح	٥٢ر٧	٤٥ر٤	٣٧ر٦	٣٦ر٢	٢٧ر٦	١٤ر٠	٢٠ر٠
الشعير	١٠٠ر٠	٨١ر٣	٨٩ر٤	٨٤ر٩	٧٧ر٠	٤٩ر١	٨٤ر١
الأرز	٧٠ر٢	٦٤ر٥	٣٢ر٢	٣١ر٢	٢٠ر١	١٨ر٣	٢٧ر٢
البطاطس	١٠٦ر٠	١٠٠ر٠	٨٥ر٢	٨٢ر٣	٧٠ر٤	٧٤ر٩	٩٠ر٢
مجموعة البقوليـــات	٥٨ر٦	٦٤ر٩	٥٤ر٨	٤٣ر٥	٣٧ر١	٣٤ر٠	٢١ر٧
مجموعة الخضـــــر	١٠٠ر٢	١٠٠ر٢	١٠٠ر٠	٩٩ر١	٩٨ر٧	٩٩ر١	٩٧ر٣
مجموعة الفاكهـــة	١١٦ر١	١٢٨ر٣	١٠٤ر٨	١٠٠ر٨	٩٨ر٥	٩٤ر٩	١٠١ر٤
السكـــر	١٠ر٤	٧ر٧	٦ر٨	٦ر٦	٦ر٣	١٢ر٥	١٠ر١
مجموعة الزيوت والشحوم النباتيـــة				٣ر٣	٣ر٦	٣ر٣	٢ر٦
اللحوم الحمراء	٩٧ر٩	١٠٠ر٠	٧٠ر٠	٤٧ر١	٦٠ر٤	٧٣ر٩	١٠٠ر٠
اللحوم البيضاء	٩٧ر٩	١٠٠ر٠	٧٠ر٠	٤٧ر١	٦٠ر٤	٧٣ر٩	١٠٠ر٠
الأسماك	٨١ر٣	٩٦ر٣	٩٦ر٤	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠
البيـــض	ـ ر٨٢	٩٤ر٢	٦٤ر٤	٥٦ر٤	٦٢ر٢	ـ ر٤٣	٦٧ر٩
اللبـــن	٩٠ر٢	ـ ر٨١	٧٩ر٣	٣٦ر١	ـ ر٤٦	٤٣ر٣	ـ ر٣٧

المصدر: حسبت علي أساس نفس المصدر السابق.

٣٠٤ الجمهورية العربية اليمنية

الـــواردات :

تعد الحبوب وفي مقدمتها القمح من أهم واردات اليمن. كذلك فمن الـــــواردات الغذائية أيضا اللحوم ومنتجات الألبان والفاكهة والخضروات.

وبصفه عامه تتزايد واردات اليمن من السلع الغذائية سنه بعد أخري، مما يعني زيادة الفجوه الغذائية وزيادة الاعتماد علي العالم الخارجي.

ويأتي في مقدمة الواردات من حيث الكمية، القمح الدقيق، فالسكر، الزيوت النباتية، فالأرز. حيث تبلغ كمية الواردات ٥٢٢، ٢١٤، ٢٢٠، ٥٧، ٤٣ ألف طن لكل علي الترتيـــب وذلك في عام ١٩٨٧.

يلي ذلك في الأهمية مجموعة البروتين الحيواني، ويأتي في مقدمتها منتجات الألبـان، البيض ، الدواجن، اللحوم الحمراء. وتبلغ كمياتها نحو ١٦١، ١٢، ١٠، ٢ ألف طن لكل علـي الترتيب في عام ١٩٨٧.

ثم مجموعة الخضر والفاكهة، فتبلغ جملة الواردات من الخضر الطازجة نحـو ١٠ الاف طن، الفاكهة ٤ آلاف طن، التبغ ٦ آلاف طن والشاي ٥ آلاف طن.

هذا بالأضافة الي الواردات من الحيوانات الحيه وهي الأبقار والضأن والماعـز والتي بلغت اعدادها نحو١٢٢٤، ٨ر٢٧٥، ٧ر١٤٥ ألف رأس عام ١٩٨٨. كما يتضح من جدول(٤ ـ ٦)

جدول (٤ ـ ٦) ـ كمية الواردات من أهم السلـــع الزراعية

(ألف طن)

	السنوات		
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
جملة الحبوب والدقيـق :	٨٣١	٨٥٢	٩٢٥
الدقيـق	١٥٥	١٤٤	٢١٤
القمـح	٥٣٥	٥٨٧	٥٣٢
الأرز	٥٠	٦٠	٤٣
الشعيـر	٢٨	—	٠٤ر
السكـر	١٨٥	١٩٦	٢٢٠
جملة البقوليات :	٣ر٠	٣ر٠	٣ر٠
العدس	—	—	—
الحمـص	—	—	—
جملة البذور الزيتيـــــة :	٧	٨	٤ر٠
فـول الصـويا	—	—	—
جملة الزيوت النباتيـــة :	٥٠	٥٥	٥٧
جملة الخضر الطازجة والمجففـــة :	٢١	٢٠	١٠
جملـة الفاكهة :	٣	٥	٤
جملة لحـوم حمـــراء	٨ر٠	١	٢
جملة دواجـن	٤٥	٢٠	١٠
جملة البـــان	٢٤٢	٢٥٢	١٦١
جملـة بيـــض	٩	٨	١٢
اسمـاك	٢	٢	١
تبـغ	٧	٥	٦
شاي	٥	٥	٥
قطن شعـر	—	—	—

المصدر : نفس المصدر السابق.

ومن حيث قيمة الواردات فقد بلغت نحو٦١، ٤٢، ٢٧، ١٨ مليون دولار لكل من القمح ، السكر، الدقيق ، الأرز علي الترتيب في عام ١٩٨٧. ونحو ١٨ مليون دولار لواردات الزيوت النباتية.

وقد بلغت الواردات من الخضر نحو١٤ مليون دولار أيضا في عام ١٩٧٨ ، بينما بلغت واردات الفاكهة نحو ٢ مليون دولار لنفس السنه.

أما الواردات من مجموعة البروتين الحيواني فتشمل منتجات الألبان ، الدواجن، البيض ، لحوم حمراء، أسماك . وقد بلغت قيمتها نحو٢٨، ١٧، ١٤، ٢، ٢ مليون دولار لكل علي الترتيب في نفس العام.

بينما بلغت قيمة واردات التبغ والشاي نحو ١١، ١٠مليون دولار لكل منها علي الترتيب عام ١٩٨٧. كما يتضح من جدول (٤ - ٧).

جدول (٤ - ٧) - قيمة الواردات من أهم السلع

(مليون دولار)

	السنوات		
	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
جملة الحبوب والدقيق:	١٥١	١٣٩	١٠٧
الدقيق	٣١	٢٦	٢٧
القمح	٩١	٨٥	٦١
الأرز	٢٤	٢٧	١٨
الشعير	٥	—	—
السكر	٣٤	٤٣	٤٢
البذور الزيتية	٥	٥	٢٣ر٠
الزيوت النباتية	٣٦	٢٧	١٨
الخضر طازجه ومجففه	٢٠	١٩	١٤
الفاكهة	٣	٥	٢
لحوم حمراء	١	٢	٢
دواجن	٦٥	٣٠	١٧
البان	٥٤	٤٥	٢٨
بيض	١٠	١٠	١٤
سمك	٤	٤	٢
تبغ	١١	٨	١١
شاي	١٠	٨	١٠

المصدر: نفس المصدر السابق.

الصـــادرات الزراعيـة اليمنيـــة:

تعد صادرات اليمن محدوده الي درجة كبيره. حيث لايوجد فائض من الأنتـــــاج الزراعي الرئيسي للتصدير. ويعد في مقدمة الصادرات الزراعية البن، يليه قدر من الفاكهة، والقطن وقد بلغت كمية الصادرات لتلك السلع نحو ٢ر١، ١، ٣ ألف طن عام ١٩٨٧ . وتتقلب كمية تلك الصادرات من سنه لأخري وقد تنعدم صادرات القطن والفاكهه في بعض السنوات.

وتتراوح قيمة تلك الصادرات مابين ٢ ـ ٣ ملايين دولار سنويا.

جدول (٤ ـ ٨) كمية وقيمة الصادرات الزراعيـــة اليمنيـــة

ك كمية ألف طن

قيمة مليون دولار

السلـــعة	١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
	كميـة	قيمة	كميـة	قيمـة	كميـة	قيمة
بـن أخضـــر	٨ر٠	٢٣ر٠	١٥ر١	٣٩ر٠	١ر٢	٥٨ر٠
قطن شعر	٠ر١	٥ر١	٠ر١	١ر٠	—	—

المصدر: نفس المصدر السابق.

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي من الانتجه الزراعية:

من أهداف القطاع الزراعي في الدول الناميه هو العمل علي زيادة معدل الاكتفاء الذاتي من السلع والمنتجات الزراعية. ويأتي في مقدمة هذه السلع مجموعة السلع الأساسية أومايطلق عليها السلع الاستراتيجية، وتشمل مجموعة الحبوب وفي مقدمتها القمح ودقيقه، ثم المحاصيل السكريه، محاصيل الزيوت، ومحاصيل البقول، فالأنتجه الحيوانية.

وبالنظر الي وضع الأقتصاد اليمني ومايحققه قطاع الزراعة من معدل اكتفاء ذاتي. نجد ان هناك قصوراً في الانتاج عن أحتياجات الاستهلاك في غالبية السلع والمنتجات الزراعية.

ويأتي في مقدمة السلع من حيث انخفاض معدل الاكتفاء الذاتي سلعتي السكر والارز حيث معدل الاكتفاء الذاتي منهما صفرا، وتستورد اليمن كل احتياجاتها منهما من الخارج.

يلي ذلك مجموعة الزيوت النباتية حيث يبلغ معدل الاكتفاء الذاتي منها نحو ٣ر٨٥٪، ثم القمح الذي يبلغ الاكتفاء الذاتي منه نحو ١٤ر٦٦٪. يلي ذلك مجموعة الألبان والبيض حيث يبلغ الاكتفاء الذاتي مانسبته ١٤ر٤٠٪، ٥٠٪ لكل علي الترتيب.

وتزداد نسبة الاكتفاء الذاتي في مجموعة اللحوم بأنواعها لتزيد عن ٧٥٪ ، والبقول والخضر والفاكهة لأكثر من ٩٠. كما يتضح من جدول(٤ - ٩).

ومن ثم يمكن القول أن الأنتاج الزراعي لايفي بأحتياجات الأستهلاك في أهم السلع الرئيسية وهي القمح، السكر، الزيوت النباتية . مما يهدد الوضع الغذائي ومايترتب عليه في الجمهورية العربية اليمنية.

جدول (٤ ـ ٩) ـ الفجوة الغذائية ونسبة الاكتفاء الذاتي

بالجمهورية العربية اليمنية ـ عام ١٩٨٧

(ألف طن)

السلعة	الأنتاج	الصادرات	الواردات	المتاح للاستهلاك	نسبة الاكتفاء الذاتي ٪
مجموعة الحبوب	٦٦٥	..	٩٢٥	١٥٩٠	٤١ر٨٣
القمح	١٠٠	..	٥٨٢	٦٨٢	١٤ر٦٦
الذره الشامية	٤٨	..	—	٤٨	١٠٠ر٠٠
الأرز	—	..	٤٣	٤٣	صفر
الشعير	٤٠	..	٠ر٠٤	٤٠ر٠٤	٩٩ر٩٠
البطاطس	١١٠	..	—	١١٠	١٠٠
جملة البقوليات	٢٩	..	٣	٤٢	٩٢ر٣٦
جملة الخضر	٤١٩	..	١٠	٤٢٩	٩٧ر٧٧
جملة الفاكهة	٢١٦	٣	٤	٢٦٧	٩٩ر٨١
السكر	—	..	٢٠٢	٢٠٢	صفر
زيوت نباتية	٢	..	٥٧	٥٩	٣ر٨٥
جملة اللحوم	١١٩	..	٣٠	١٤٩	٧٩ر٧١
لحوم حمراء	٦٢	..	٢٠	٨٢	٧٥ر٣٥
لحوم بيضاء	٥٧	..	١٠	٦٧	٨٥ر٠٨
أسماك	٢٣	..	١	٢٤	٩٤ر١٥
بيض	١٢	..	١٢	٢٤	٥٠ر٠٠
لبن	١٠٨	..	١٦١	٢٦٩	٤٠ر١٤

المصدر: نفس المصدر السابق.

٤٠٤ الأردن

الصـــادرات

تمثل محاصيل الخضر والفاكهة الشطر الأعظم من الصادرات الأردنية الزراعية حيث يبلغ إجمالي صادرات الأردن من جملة الخضر الطازجة حوالي ٥ر٢٤٦ ألف طن كمتوسط فترة (٨٢ ـ ١٩٨٤) أخذت في التناقص التدريجي في العام التالي ١٩٨٥ فأصبحت حوالي ٦ر٢٢٣ ألف طن وقد ثبتت الكمية المصدرة من الخضر الطازجة خلال عامي ١٩٨٦، ١٩٨٧ فكانت علي الترتيب حوالي ٤ر٢٥٦، ٧ر٢٥٧ ألف طن ويرجع ذلك الثبات النسبي إلي الإستقرار في التركيب المحصولي للزراعة الأردنية خلال السنوات الأخيرة في حين تراوحت القيمة النقدية المحققة لصادرات الخضر الطازجة مابين ٣ر٥٠ مليون دولار كمتوسط فترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) وهو أعلي معدل تحقق خلال فترة الدراسة (٩٨٢ ـ ١٩٨٧)، نحو ٣ر٣٦ مليون دولار في عام ١٩٨٦ وهو أدني مستوي تحقق لتلك الصادرات من الخضر وذلك كما يتضح من دراسة الجدول رقم (٤ ـ ١٠) .

وتأتي محاصيل الفاكهة في المرتبة الثانية من حيث أهميتها في الصادرات الزراعية الأردنية حيث تراوحت كميتها مابين ٤ر١٤٣ ألف طن كمتوسط فترة(٨٢ ـ ١٩٨٤) وهو أعلي معدل تحقق خلال الفترة المدروسة، حوالي ٣ر٨١ ألف طن عام ١٩٨٧ وهو أدني مستوي تحقق خلال نفس فترة الدراسة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٧) في حين تراوحت القيمة النقدية المتحققة لصادرات الفاكهة مابين ٢ر٢١ مليون دولار كمتوسط فترة (١٩٨٢ ـ ١٩٨٤) وهو أعلي معدل تحقق خلال فترة الدراسة(٨٢ ـ ١٩٨٧)، ٩ر١٢ مليون دولار في عام ١٩٨٧وهو أدني مستوي تحقق لصادرات الفاكهة خلال نفس الفترة.

وهناك أيضا مجموعة من الصادرات الزراعية الهامشية كصادرات البطاطس - زيوت وشحوم نباتية - وبعض أنواع من لحوم الضأن والماعز ويأتي البيض بعد اللحوم من حيث الأهمية النسبية لقيمة صادرات كل منها حيث بلغت قيمة الصادرات من اللحوم الحمراء حول ٩ر٤٤ مليون دولار خلال الفترة (٨٤ - ١٩٨٦) ، كما جاءت صادرات البيض في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية في الصادرات الزراعية الأردنية حيث بلغت قيمتها النقدية بحوالي ٤ر٣٤ مليون دولار خلال الفترة (١٩٨٤ - ١٩٨٦).

الواردات :

يأتي في مقدمة الواردات الزراعية الأردنية مجموعة الحبوب والدقيق والتي تمثل المرتبة الأولي بين مجموعة الواردات الغذائية الأردنية فقد بلغت كمية الواردات من جملة الحبوب والدقيق خلال الفترة (١٩٨٢ - ١٩٨٧) ٣ر٦٩١ ألف طن كمتوسط فترة (٨٢ - ١٩٨٤) وهو أدني مستوي تحقق لتلك المجموعة من الواردات الغذائية الأردنية ولقد أخذت في الزيادة المستمرة خلال فترة الدراسة حتي بلغت أقصي معدل لها خلال عام ١٩٨٧حيث بلغ حجم الواردات منها ٩ر٩٦٦ ألف طن ، في حين لم تزد القيمة النقدية لتلك الواردات رغم الزيادة المطلقة للكمية الواردة من تلك المجموعة فقد بلغت قيمتها حول ١ر١٥٢ مليون دولار لنفس السنوات محل الدراسة كما تبين من دراسة الجدول رقم (٤ - ١٠).

وتأتي جملة اللحوم الحمراء في المرتبة الثانية من حيث أهميتها النسبية من بين مجموعة الواردات الغذائية الأردنية حيث تراوحت الكمية الواردة من تلك المجموعة مابين ٨ر١٥ ألف طن عام ١٩٨٥ وهو أعلي نسبة تحقق لتلك المجموعة من الواردات ، ٤ر٢١ ألف طن كمتوسط فترة خلال أعوام (٨٢ - ١٩٨٤) وهو أدني مستوي تحقق لتلك المجموعة من

الواردات . وبدراسة القيمة النقدية لواردات مجموعة اللحوم فنجد أنها قد تراوحت مابين ٧٩ر٦ مليون دولار عام (١٩٨٥)، ٥٩ر١ مليون دولار كمتوسط فترة في أعوام (٨٢ ـ ١٩٨٤) ولنفس سنوات الدراسة وهي الحدود القصوي والدنيا للواردات من مجموعة اللحوم الحمراء.

ولقد جاءت الألبان ومنتجات الألبان في المرتبة الثالثة من بين مجموعة الواردات الغذائية الأردنية حيث تراوحت الكمية الواردة منها مابين ٢٣١ر٢ ألف طن كمتوسط فترة خلال عام (٨٢ ـ ١٩٨٤) وهو أقصي معدل تحقق لها، بين ٢١٥ر٦ ألف طن خلال عام(١٩٨٦) وهو أدني معدل تحقق لها. في حين نجد أن القيمة النقدية لواردات تلك المجموعة من الألبان ومنتجاتها تكاد تكون ثابته حول ٤٦ مليون دولار رغم التفاوت النسبي في الكميات المطلقة لواردات تلك المجموعة.

وجدير بالذكر بأنه علي الرغم مما يوجد بالأردن من امكانيات زراعيةعالية في إنتاج الفاكهة إلا ان مجموعة الفاكهة تأتي في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية النسبية للواردات الأردنية الغذائية حيث تم استيراد كمية قدرها ١٢٧ر٨ ألف طن من الفاكهة كمتوسط فترة (٨٢ ـ ١٩٨٤) أخذت في التذبذب بين الزيادة والنقصان حتي بلغت أدني معدل لها في عام ١٩٨٦ وبلغت حوالي ٥٥ر٣ ألف طن. في حين نجد أن القيمة النقدية لواردات الفاكهة قد تراوحت مابين ٢٧ر٣ مليون دولار في عام ١٩٨٧، ٤٣ر١ مليون دولار كمتوسط فترة خلال عام (٨٢ ـ ١٩٨٤).

وتمثل واردات السكر المرتبة الخامسة من حيث أهميتها النسبية من بين مجموعة الواردات الغذائية الأردنية حيث بلغت الكمية الواردة من السكر حوالي ١٣٩ر٣ ألف طن عام ١٩٨٧ وهو أقصي معدل تحقق لواردات السكر خلال الفترة المدروسة (٨٢ ـ ١٩٨٧) في حين نجد أن أدني مستوي بلغ حوالي ٤٣ر٨ ألف طن عام ١٩٨٥ وهي أيضا أدني قيمية نقدية

جدول رقم (٤ ـ ١٠) : هيكل السلع المصدرة والمستوردة في الأردن خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧ الكمية بالألف طن والقيمة النقدية بالمليون دولار

البيان	متوسط فترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٥				١٩٨٥				١٩٨٦				١٩٨٧			
	الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات		الصادرات	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
جملة الحبوب والدقيق	٣ر١٦٩	١ر١٥٢	٩٩ر١٤	٦ر١	١ر٧٣١	٩ر١٢٨	٣ر٧١	٩ر١٢	٥ر٧٥٠	١ر١٤٦	٦ر٢٤	٥ر٤	٩ر٩٦٦	١ر١٥٢	٤ر٧٠	٩ر٩
السكر الخام	٤ر٧١	٦ر٢٨	—	—	٨ر٤٣	٢ر٩	—	—	٣ر١٣٣	٨ر٢٤	—	—	٣ر١٣٩	٥ر٢٧	—	—
البذور الزيتية	٦ر٧	ـ ر٦	٠٣ر	٠٣ر	١ر٨	٥ر٦	٠١ر	٠١ر	٨ر١٢	٩ر٧	—	—	٧ر١٢	٧ر٧	—	—
الزيوت النباتية	٧ر٣٢	٥ر١٧	٥ر١	٢ر٦	٧ر٢٧	٨ر٢٤	٣٠ر	٤٥ر	٤ر٣٠	٥ر٢٣	٤ر٢	٢ر٤	٣ر٤١	٧ر٢٩	٢ر١	١ر٣
الخضر الطازجة	٩ر٢٨	ـ ر٩	٥ر٣٤٦	٥٠ر٣	٩ر١٩	٤ر٧	٦ر٣٢٣	٤٢ر٣	٨ر٣٢	٢ر١٣	٤ر٢٥٦	٣٦ر٣	١ر١٥	١ر٦	٧ر٢٥٧	١ر٤١
الفاكهة	٨ر١٢٧	١ر٤٣	٤ر١٤٣	٢ر٢١	٧ر٦٩	١ر٣٥	٥ر١٣٥	١٦ر٣	٥٥ر٣	٣ر٢١	٨ر١٢٣	٩ر٢٢	٥ر٧٦	٣ر٢٧	٣ر٨١	٩ر١٢
البان ـ منتجات البان	٢ر٢٣١	ـ ر٤٦	—	—	٣ر٢٢٥	٣ر٣٩	—	—	٦ر٢١٥	٥ر٤٦	—	—	٩ر٢٢٨	٦ر٤٦	—	—
اللحوم الحمراء	٤ر٢١	١ر٥٩	—	٦ر١١	٨ر٥١	٦ر٧٩		١ر٩	١ر٣٣	٨ر٦٠	—	٩ر٨	٤ر٢٥	٥ر٧٥	—	٧ر٨
قطن شعر	١ر٧	٢ر٧	—	—	٢ر٣	٩ر٢	—	—	٦ر١	٤ر٢	—	—	٩ر٢	٤ر٢	—	—

المصدر: نفس المصدر السابق.

تحققت حيث بلغت حوالي ٢ر٩ مليون دولار، في حين بلغت أقصي قيمة نقدية حوالي ٦ر٢٨ مليون دولار كمتوسط فترة (٨٢ ـ ١٩٨٤) وذلك علي الرغم من أنها ليست أعلي كمية مستوردة في نفس السنه.

الفجوة الغذائية الأردنية

تعاني المملكة الأردنية الهاشمية من فجوة غذائية في كافة المنتجات الغذائية تقريباً ولسنوات عديدة سابقه فيما عدا جملة الخضر والتي حققت فائضاً قدرة حوالي ٣١٩ ألف طن وجملة الفاكهة التي حققت أيضاً فائضاً قدرة حوالي ١٦ ألف طن والبيض الذي حقق فائض منه قدرة حوالي ٤ر٢ ألف طن وذلك كمتوسط فترة (٨٢ ـ ١٩٨٤) كما تبين من دراسة الجدول رقم (٤ ـ ١١) هذا وأستمر الحال علي ماهو عليه من عجز في كافة المجموعات السلعية في السنوات التالية (٨٤ ـ ١٩٨٦) فيما عدا أيضاً جملة الخضر والفاكهة والبيض والتي حققت فائضاً قدرة ٦ر٢٧٨ ألف طن ، ـ ر٦١ ألف طن، ٣ر٣ ألف طن علي الترتيب كما سجلت السنه التالية ١٩٨٧ فائضاً في كل من الخضر والفاكهة والبيض بلغ علي الترتيب ٦ر٢٤٢ ألف طن، ٨ر٤ ألف طن ، ٥ر٢ ألف طن ولكن يلاحظ تدني الفائض من تلك المحاصيل الثلاث في هذه السنه مما يعني ان هناك تدهوراً في كمية الأنتاج ومعدلات أعلي في الأستهلاك. وفيما عدا تلك المجموعات الزراعية الثلاثة فإن هناك عجزاً في أنتاج المجموعات الأخري مما يعني أعتمادا أكبر علي الواردات الغذائية وتوضح نسبة الاكتفاء الذاتي مدي الأعتماد علي الواردات أوالأنتاج المحلي.

وبدراسة البيانات الواردة بالجدول رقم (٤ - ١١) والذي يوضح نسبة الاكتفاء الذاتي المتحقق في بعض المحاصيل الزراعية الأردنية حيث يتبين لنا انخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي في مجال الحبوب حيث بلغت تلك النسبة نحو ٣٤ر٧٪ كمتوسط فترة من (١٩٨٤ - ١٩٨٦) إلا أن النسبة في الاكتفاء الذاتي في الحبوب قد زادت في العام التالي ١٩٨٧ حتي بلغت نحو ٧ر١٤٪ - أيضا إرتفعت نسبة الاكتفاء الذاتي للقمح من ٤ر١٠٪ كمتوسط فترة (١٩٨٤ - ١٩٨٦) إلي أن بلغت ٤ر١٨٪ في عام ١٩٨٧ - بالنسبة للسكر يوجد به عجز دائم نتيجة لعدم زراعته بالأردن . ويتبين بالجدول أيضا أن اللحوم بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٩ر٦٥٪ عام ١٩٨٧ - وبالنسبة للخضر والفاكهة فإن النسبة فاقت حدود الاكتفاء الذاتي وأيضا تسمح بالتصدير حيث بلغت نحو ١٤٥٪ عام(١٩٨٤ - ١٩٨٦) كمتوسط فترة للخضر، ٧ر١٣٢٪ أيضا كمتوسط فترة (٨٤ - ١٩٨٦) للفاكهة إلا أن تلك النسبة قد إنخفضت سريعاً في عام١٩٨٧ حتي بلغت ٩ر١٠١٪ نتيجة لتحسن المستوي الغذائي والمعيشي. وأيضا يحقق انتاج البيض فائض يسمح بالتصدير حيث بلغت نسبة الاكتفاء الذاتي حوالي ٩ر١١٥٪ كمتوسط فترة (٨٤ - ١٩٨٦) انخفضت قليلاً في العام التالي ١٩٨٧ فبلغت نحو ٢ر١١٢٪ ونتيجة للزيادة المستمرة في حاجة الأردن إلي الوفاء بالحاجات الأساسية للمواطنين من الحبوب والبقول والسكر واللحوم مع إنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من تلك السلع يزداد الإعتماد تدريجياً علي تدبير هذه الحاجات عن طريق الواردات الأمر الذي إنعكس أثره سلبيا علي ميزان المدفوعات والموازين التجارية الزراعية والغذائية .

جدول رقم () ـ (١) : تطور الفجوة الغذائية ونسبة الإكتفاء الذاتي لأهم المحاصيل الزراعية الأردنية خلال الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٧

(بالألف طن)

السنوات / البيان	متوسط الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤				متوسط الفترة ١٩٨٤ ـ ١٩٨٦				و ١٩٨٧			
	الانتاج	المتاح للإستهلاك	الفجوة	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	الفجوة	نسبة الاكتفاء الذاتي	الإنتاج	المتاح للإستهلاك	الفجوة	نسبة الاكتفاء الذاتي
مجموعة الحبوب	٩٨ر٩٩	٧٧ر٢٩	٦٧ر٣	١٢ر٧٧	٤٢ر٧٠	٧٧٩ر٩	٧٣٧ر٣	٧ر٣٤	١٥ر٥	١٠٥١ر ـ	٨٩٦ر٥	١٤ر٧
مجموعة البقوليات	٨ر٨٣	٢٢ر٣٩	١٣ر٥٦	٣٩ر٤٤	٤ر١٣	١٨ر٨	١٤ر٧	٢١ر٩٨	١٢ر٨	٣٧ر٤٤	٢٤ر٦	٣٤ر١٩
مجموعة الخضر	٤٤٦ر٩٤	١٢٨ر٤٤	(٣١ر٥)	٣٤٧ر٦٨	٨٩٧ر٢٧	٦١٨ر٧	(٢٧٨ر٦)	١٤٥ر١	ـ ر٨٠٠	٥٥٧ر٤	(٢٤٢ر٦)	١٤٣ر٥
مجموعة الفاكهة	٩٤ر٣٧	٧٨ر٨٠	(١٥ر٥٧)	١١٩ر٧٦	٢٤٧ر٤	١٨٦ر٤	(٦)	١٣٢ر٧	٢٦١ر٨	٢٥٧ر٠٣	(٤ر٨)	١٠١ر٩
السكر (مكرر)	—	٦٥ر٦٤	٦٥ر٦٤	صفر	—	ـ ر٦٩	٦٩	—	—	١٢٨ر٣	١٢٨ر٣	—
زيوت وشحوم نباتية	٩ر٤٠	٣٢ر٥٨	٣٨ر١٨	٢٨ر٨٥	٨ر٩	٣٩ر٣	٣٠ر٤	٢٢ر٨	٦ر٠٣	٥١ر٠٣	٤٤ر٩٩	١١ر٨
جملة اللحوم	٤٧ر٣٠	٨٢ر٦٧	٣٥ر٣٧	٥٧ر٢٢	٦٤ر٢٣	١٠٣ر٨٨	٣٩ر٦	٦١ر٩٣	٧٠ر٤	١٠٦ر٨	٣٦ر٤	٦٥ر٩
لحوم حمراء	١١ر٣٠	٣٨ر١٧	٢٦ر٨٧	٢٩ر٦٠	ـ ر١٠	٤٥ر٤	٣٥ر٤	٢٢ر١	٧ر٤	٤١ر٧	٣٤ر٣	١٧ر٨
لحوم بيضاء	ـ ر٣٦	٤٤ر٥٠	٨ر٥	٨٠ر٩٠	٥٤ر٣	٥٨ر٥	٤ر٢	٩٢ر٨	ـ ر٦٣	٦٥ر٢	٢ر٢	٩٦ر٧
أسماك	٠٤ر٠	٦ر١٥	٦ر١١	٦٥ر٠	٠٨ر٠	٧ر٢	٧ر١٢	١ر١١	١٠ر٠	١٠ر٧	١٠ر٦	٩٣ر٠
بيض	١٩ر٩٤	١٧ر٥٥	٢ر٣٩	١٣ر٦٢	٢٣ر٧	٢٠ر٤	(٣ر٣)	١٥ر٩	٢١ر٣	١٨ر٨	(٥ر٢)	١٣ر٢
اللبن السائل	٥٠ر٠٧	٢٧٨ر٧٤	٢٢٨ر٦٧	١٧ر٩٦	٥٤ر٣	٣٧٢ر٣	٢١٨	١٩ر٩٥	٦١ر٥	٢٨٧ر٣	٢٢٥ر٨	٢١ر٤

المصدر: جمعت وحسبت من جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للبيئة الزراعية ـ الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية

الفصل الخامس

بعض أهم السياسات الزراعية

بدول مجلس التعاون العربي

١٠٥ السياسة التعاونية:

١٠١٠٥ جمهورية مصر العربية

يعتبر قطاع الزراعة من أكثر القطاعات ارتباطا وتشجيعا لنمو الحركة التعاونية في مصر وذلك لما له من خصائص تحتم وجود التعاونيات وأهم هذه الخصائص سيادة القطاع الخاص المحدود الدخل مما يستلزم توفير التمويل اللازم له من خلال التعاونيات وصغر الحيازات التي تحتاج الي تطبيق الأساليب التعاونية حتي يمكن الاستفاده من مزايا الانتاج الكبير وزيادة نسبة الفاقد والفائض في الانتاج والتي تحتاج الي استثمارات عديده لإقامة مشروعات الحفظ والتخزين والتي لايقدر علي توفيرها صغار المزارعين وتقوم الجمعيات التعاونية الزراعية بالعديد من المهام أهمها تنظيم زراعة الأرض الزراعية وتجميع الاستغلال الزراعي والمساهمة في تقديم الخدمات المتنوعة لاعضائها سواء المتعلقة بالتمويل أو الميكنة أو توفير مستلزمات الانتاج أوتحسين مستوي الأنتاج أوالتسويق وغيرها من المهام.

ويبلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية كمتوسط لسنوات الخطة ٨٢/٨٣ ـ ١٩٨٧/٨٦ ٦٣٦٠ جمعية كما تبين من جدول (٥ ـ ١) توزع هذه الجمعيات مابين ٥٠٩٦ جمعية أئتمانية بنسبة ٨٠٪ من إجمالي عدد الجمعيات ، ٧٧٥ جمعية إصلاح زراعي بنسبة ١٢٪،٤٨٩ جمعية استصلاح أراضي بنسبة ٨٪.

جدول (٥ ـ ١) عدد الجمعيات التعاونية الزراعية خلال الفترة ٨٢/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦

	عدد الجمعيات			الاجمالي
	ائتمان	اصلاح	استصلاح	
عامه متعددة الاغراض	١	١	١	٣
مركزيات	٢١	١٨	٧	٤٦
مشتركة	١٢٧	٦٩	١٦	٢١٢
محليه متعددة الاغراض	٤١٦١	٦٨٧	٤٦٥	٥٣١٣
نوعيه عامه متخصصة علي مستوي الجمهورية.	١١	—	—	١١
نوعيه متخصصة علي مستوي الجمهورية	٦٧	—	—	٦٧
نوعيه متخصصة علي مستوي القرية	٧٠٨	—	—	٧٠٨
الاجمالي	٥٠٩٦	٧٧٥	٤٨٩	٦٣٦٠

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي ـ الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ ـ الجزء الأول ـ المكونات الرئيسية ـ القاهرة ـ ١٩٨٧.

٢٠١٠٥ العـراق

بالرغم من أن حجم الجمعيات التعاونية الزراعية وحجم العضوية بها لايشكل كل جوانب العملية التعاونية ومدي مانقدمه لقطاع الزراعة، إلا أن تطور هذه التعاونيات سواء مـن حيث عددها أوحجم العضوية بها يمكن أن يقدم مؤشرا رئيسيا لإلقاء الضوء علي تطـور العملية التعاونية في القطاع الزراعي.

وبالرغم من أن القطاع الانتاجي في قطاع الزراعة العراقي - كما سبق الإشارة - يقوم بدور هام ، حيث يبلغ نصيبه من الناتج المتحقق في قطاع الزراعة حوالي ٩ر٤٦٪ عام ١٩٨٠ وار٥١٪ عام ١٩٨٧، إلا أن القطاع الخدمي التعاوني في هذا القطاع لم يتناسب مع هـذا الدور سواء من حيث حجمه أو من حيث إتجاه تطوره، فكما يبين جدول (٥ - ٣) بلغت الجمعيات العاملة في قطاع الزراعـة ٢٠٦٤ جمعية في عام ١٩٧٩ بحيث كانت الجمعيـة الواحدة تقابل نحو ٢٧٨٦ هكتار في المتوسط ثم أصبحت هذه الجمعيـات ٧٧٢ جمعيـة عام ١٩٨٨ بحيث أصبحت الجمعية الواحدة تقابل في المتوسط نحو ٧٤٤٨ هكتـار، أي أن الجمعيات إنخفضت خلال هذه الفترة بمعدل ٦٣٪، في الوقت الذي إزدادت فيه المساحـة المخدومة من قبل الجمعية الواحدة خلال نفس الفترة بمعدل حوالي ١٦٧٪ وهذا مؤشر مهـم لتوضيح مدي قصور الجمعيات المتاحة في تقديم الخدمة اللازمة للمساحات المزروعة. إن هذا التطور لم يقتصر فقط علي انخفاض عدد الجمعيات وإنما حدث إنخفاض أيضا في حجـم العضوية بهذه الجمعيات وإن كان هذا الإنخفاض بلغ نحو ١٪ فقط خلال فترة الدراسة.

إن هذا التطور في حجم التعاونيات وحجم العضوية بها ينعكس بلاشك علي حجـم الخدمات المقدمة لقطاع الزراعة من ميكنة وإقراض سواء كان عينيا أونقديا وهذا مـا يتضح من خلال تناول الآلات والقروض المقدمة في قطاع الزراعة العراقي وذلك في اجزاء تالية من هذه الدراسة.

جدول (٥ ـ ٣) تطور الجمعيات التعاونية الزراعية خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٨

السنوات	الجمعيات		الأعضاء		متوسط المساحة للجمعية	
	عدد	رقم قياسي	عدد	رقم قياسي	المساحة الواحدة بين المزروعة للجمعية هكتار	رقم قياسي
١٩٧٩	٢٠٦٤	١٠٠	٣٦٢٠٣٧	١٠٠	٢٧٨٦	١٠٠
١٩٨٠	١٠١٤	٤٩	٣٧٨٨٣١	١٠٥	٤٧٠٧	١٦٩
١٩٨١	١٩٩٢	٩٧	٣٩٠٧٤٠	١٠٨	٢٨٩٣	١٠٤
١٩٨٢	١٩٧٦	٩٦	٣٩٤٧٥٥	١٠٩	٢٩٠٥	١٠٤
١٩٨٣	٨٩٨	٤٤	٣٩٣٨٠٤	١٠٩	٦٤٠٣	٢٣٠
١٩٨٤	٨٤٨	٤١	٣٩٧٢٥٦	١١٠	٦٧٧٣	٢٤٣
١٩٨٥	٨٥٢	٤١	٣٩٨٦٧٨	١١٠	٦٧٤٩	٢٤٢
١٩٨٦	٨٤٣	٤١	٣٨٨١٥٣	١٠٧	٦٨٢١	٢٤٥
١٩٨٧	٨٥٧	٤٢	٣٧٦٣٢٩	١٠٤	٦٧٠٩	٢٤١
١٩٨٨	٧٧٢	٣٧	٣٦٠٣١٨	٩٩	٧٤٤٨	٢٦٧

المصدر: حسبت علي أساس : المجموعة الإحصائية ـ وزارة التخطيط العراقية ـ مرجع سابق.

٣٠١٠٥ الجمهورية العربية اليمنية

بالرغم من أن قطاع الزراعة اليمني مازال في الأطوار الأولي لعملية التنمية وبالرغم من أنه في مجمله قطاع خاص وتميز حجم حيازته الزراعية بالصغر والتشتت مما يلقي علي الحركة التعاونية بواجبات كبيرة تجاه عملية تنمية هذا القطاع، إلا أن هذه الحركة مازالت في بداية الطريق وهذا يمكن إدراكه سواء من خلال النظر إلي تطور حجم الجمعيات التعاونية أوحجم العضوية ورأسمال هذه الجمعيات ،، مما ينعكس بلا شك علي حجم الخدمات المقدمة لقطاع الزراعة والتي تحتاج إلي إزدهار الحركة التعاونية مثل خدمات الميكنة أوحجم الإقراض وهذا يتضح من خلال الأجزاء التالية لهذه الدراسة.

جدول (٥ ـ ٤) تطـــور الجمعيـــات التعاونيـــة خلال الفتـــرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

السنوات	الجمعيات		الأعضـــاء		رأسمال الجمعية		متوسط المساحة للجمعيـــة الواحدة من المساحة المستغلة	
	عدد	رقم قياسي	عـدد	رقم قياسي	قيمة بالألف دولار	رقم قياسي	هكتار/جمعية	رقـــم قياسي
١٩٧٩	٢٨	١٠٠	٤٥٠٧	١٠٠	١٤٨٧	١٠٠	٥٣٥٧١	١٠٠
١٩٨٠	٣٤	١٢١	٥٣٩٨	١٢٠	١٨٦٢	١٢٥	٤٤١١٨	٨٢
١٩٨١	٣٥	١٢٥	٥٧٦٢	١٢٨	١٩٠٨	١٢٨	٤٢٨٣٧	٨٠
١٩٨٢	٤٢	١٥٠	٩٤٤٠	٢٠٩	٣٤٦٢	٢٣٣	٣٥٧١٤	٦٧
١٩٨٣	٤٥	١٦١	٩٠٦٤	٢٠١	٣٤٠٢	٢٣٣	٣٣٣٣٣	٦٢
١٩٨٤	٥٨	٢٠٧	١٠٩٦٥	٢٤٣	٤٤٨٤	٣٠٢	٢٥٨٦٢	٤٨
١٩٨٥	٧٣	٢٦١			٦٤٢٨	٤٣٢	٢٠٥٤٨	٣٨
١٩٨٦	٩٢	٣٢٩			٧٦١٩	٥١٢	١٦٣٠٤	٣٠
١٩٨٧	٩٢	٣٢٩			٥٤٦٠	٣٦٧	١٦٣٠٤	٣٠

المصدر: جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مصدر سابق.

فالجدول السابق يوضح مدي تدني عدد الجمعيات التعاونية العاملة في قطاع الزراعة اليمني حيث بلغت هذه الجمعيات عام ١٩٧٩ نحو ٢٨ جمعية والفارق الكبير بين الواقع الفعلي وبين ماهو مطلوب يوضحه المساحة المزروعة التي تخدمها الجمعية الواحدة حيث بلغ هذا المتوسط عام ١٩٧٩ نحو ٥٣٥٧١ هكتار للجمعية الواحدة. وبالرغم من التطور الملحوظ في عدد الجمعيات خلال فترة الدراسة حيث ازدادت من ٢٨ جمعية عام ١٩٧٩ إلي ٩٢جمعية عام ١٩٨٧ بمعدل زيادة خلال هذه الفترة نحو ٢٢٩٪ ، فإن هذا أيضا مازال دون الطموحات المستهدفة في تحديث الزراعة اليمنية فمازالت الجمعية الواحدة تخدم مساحة كبيرة جداً حيث يبلغ متوسط نصيب الجمعية الواحدة من المساحة المزروعة عام ١٩٨٧ نحو ١٦٣٠٤ هكتار.

ونفس الحال ينطبق علي حجم الأعضاء وحجم رأسمال هذه الجمعيات ، فبالرغم من التطور الملحوظ في عدد الأعضاء الذي زاد من ٤٥٠٧ عضو عام ١٩٧٩ إلي١٠٩٥٦ عضو عام ١٩٨٤بمعدل زيادة نحو ٢٤٣ ٪ خلال هذه الفترة، وكذلك بالرغم من رأسمال هذه الجمعيات قد ازداد من ١٤٨٧ ألف دولار أمريكي إلي ٥٤٦٠ ألف دولار وبمعدل زيادة حوالي ٢٦٧٪ خلال نفس الفترة، إلا أن عدد الأعضاء ورأسمال الجمعيات مازال أيضا دون المستوي المطلوب لدفع الحركة التعاونية بإعتبارها ركيزة من الركائز الأساسية سواء في مجال الإنتاج أوالخدمات اللازمة لهذا الإنتاج.

٤٠١٠٥ الأردن

يعود تاريخ الحركة التعاونية في الأردن إلي عام ١٩٥٢، حيث صدر أول تشريع تعاوني . وكان إهتمام الحركة التعاونية مركزاً علي الريف الأردني. وتأسست جمعيات تعاونية للتسليف والتوفير الريفي هدفت إلي إنقاذ المزارعين من جشع الدائنين . وكانت القروض التي تقدمها الجمعيات موسمية لاتتجاوز المائة دينار، وبعد حرب ١٩٦٧ فقدت الحركة التعاونية أكثر من نصف جمعياتها التعاونية باحتلال الضفة الغربية. وفي عام ١٩٦٨ صدر قانون جديد للتعاون وتم بموجبه تأسيس المنظمة التعاونية الأردنية بحيث تكون هي الجهة المسئولة والمشرفة والممولة والمراجعة لحسابات الجمعيات التعاونية . وكان من أهم أهدافها تأسيس جمعيات للأعضاء ونشر الثقافة التعاونية، وتأسيس بنك تعاوني يتولي إصدار القروض ويشرف علي إدارة المنظمة التعاونية مجلس ادارة يتألف من عشرة أعضاء أما بالنسبة لنشاط المنظمة التعاونية في القطاع الزراعي فقد إرتفع عدد الجمعيات التعاونية الزراعية إلي ١٣٦ جمعية موزعة علي كافة المناطق الزراعية. ويبين جدول رقم (٥ ـ ٥) توزيع هذه الجمعيات الزراعية علي مدن المملكة الأردنية ومناطق الإنتاج الزراعي كوادي الأردن والشوفة الجنوبية والكرك .وفي عام ١٩٨٠ إرتفع عدد هذه الجمعيات التعاونية الزراعية إلي ١٦١ جمعية تعمل في حوالي ٨٠٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية.

وتتكون هذه الجمعيات من نوعين : الأول جمعيات تعاونية زراعية متعددة الأغراض، والثاني جمعيات تعاونية للتسليف والتوفير. ويهدف التعاون الزراعي في الأردن إلي الدخول في عمليات الانتاج الزراعي تخطيطاً وتنظيماً ، وإشرافاً وتنفيذا، وذلك من خلال تقديم المدخلات الزراعية الضرورية بأسعار معقوله وتوفير التمويل للإنتاج الزراعي والخدمات الفنية والإرشادية. ولقد جري تطوير أجهزة المنظمة التعاونية لتحقيق أهداف

التعاون الزراعي بإنشاء إدارة خاصة لتوريد مستلزمات الإنتاج الزراعي وإدارة للتسويق وإدارة للأسواق التي أطلقت عليها تعبير ،،الأسواق الموازنة،، التي تربط بين المنتج الزراعي والمستهلك النهائي مباشرة وتحقق بذلك سعراً وفيراً للمنتج ومعقولاً للمستهلك ، وذلك لتخفيض الهوامش التسويقية التي يأخذها الوسطاء. كما سبق ذكره. والواقع أن التعاون الزراعي ينشط حاليا بشكل ملحوظ، ويلقي الدعم من الحكومة. ويحصل علي قروض من البنك المركزي وعلي قروض خارجية حتي يتمكن من تقديم تسهيلات ائتمانية للمزارعين . وظهر في الخطة الخمسية الأولي ١٩٧٦ - ١٩٨٠ قائمة بالمشاريع التي سعت المنظمة التعاونية إلي تحقيقها وأهم هذه المشاريع:(١)

أ - زيادة الانتاج الكلي من القمح من ١٦٢ ألف طن إلي ٢٢٠ ألف طن من خلال إستعمال الأساليب الزراعية الحديثة وانتاج البذور المحسنة.

ب - تطوير الزراعة البعلية - المطرية - المتكاملة وذلك من خلال تجميع الملكيات الزراعية المفتتة في وحدات اقتصادية واجراء مسح للأراضي التي سيتم تطويرها.

ج - زراعة الأشجار المثمرة وزيادة الإنتاجية من خلال تقديم المساعدات العينية وتقديم الغراس والأشتال عالية الجودة وتقديم الخدمات الإرشادية.

د - تشجيع وتنمية الثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي الرعوية الهامشية بالتعاون مع سلطة المصادر الطبيعية ووزارة الزراعة.

ولقد قدرت تكلفة جميع هذه المشاريع بحوالي ثمانية ملايين دينار يجري تمويلها بواسطة قروض من الحكومة الأردنية . وجاءت الخطة الخمسية الثانية ٨١ - ١٩٨٥ فأكدت

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية، المجلس القومي للتخطيط ، الخطة الخمسية ٧٦ - ١٩٨٠ ، عمان ، ١٩٧٦ ، ص ٦٦.

جدول (٥ ـ ٥) الجمعيات التعاونية الزراعية وعدد اعضائها والاسهم المدفوعة والمكتتب بها موزعة علي المحافظـــــات والمدن الرئيسية لعام ١٩٧٩.

الموقـع	عدد الجمعيات	عدد الاعضاء	الاسهم المكتتب بهـا
المجموع	١٣٦	١٢٥٤٢	٤٩٠٨٨٣٥
عمـــان	١٣	٧٧٤	٥٣١١٥٨
أربـــــد	١٦	٢٦٨٣	٦٥٠٣١٧
الكـــرك	١٩	٢٢١١	٩٤٦٥٠٠
وادي الأردن	١١	٢١٠٣	١٦١٢٥٥
الشونة الجنوبية	١٩	١١٠٠	١١١٨٩٦٣
الطنيلـــــة	٧	٢٨٦	١١٢٢٢٤
مـادبـــــا	١٥	١٣٨٧	٦٠٣٠٣٦
معـــــان	١٦	٥٣٩	١٧٩٧٨
جـــرش	٥	٦٤١	١٣٠١٨١
الســلط	١٥	٨١٨	٦٣٧٢٢٣

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة ،، النشرة الاحصائيـة السنوية ١٩٨٠ ،، عمان ، صفحة ٧٨.

الحركة التعاونية علي تحقيق تطوير في الزراعة المطرية وتنفيذ مشاريع متكاملة وتطوير زراعة الخضار والحمضيات في المناطق المروية وفق نمط زراعي ينسق بين حاجات السوق المحلي والتصدير بالإضافة إلي تطوير زراعة التبغ ووضعت مخصصات لمشاريع الخطة الخمسية الحالية ٨١ ـ ١٩٨٥ بلغت ١٩ر٧ مليون دينار.

ويتمشي مفهوم التعاون الزراعي في أهدافه مع الواقع الزراعي الراهن في الدول النامية نظراً لفقر المزارع وعدم توفر المعرفة والخبرة لدية. وقد يؤدي إنشاء التعاونيات إلي مساعدة المزارعين وتحسين مستواهم المعيشي . ويستطيع النظام التعاوني أن يحقق نجاحاً عاليا إذا ابتعد عن الروتين الحكومي في التعاون مع المزارعين والدخول في واقع الإنتاج الزراعي كما اكدت عليه الأهداف المعلنه للمنظمة التعاونية. ويتوقع أن يزداد اقبال المزارعين إذا لمسوا النتائج الفعلية للنشاط التعاوني.

ويؤخذ علي الحركة التعاونية انخفاض حصة الزراعة البعلية من القروض التي تمنحها للمزارعين إذ قدرت بحوالي ١٦٪ من القروض الممنوحة. ان تنمية الزراعة البعلية تعتبر تحديا كبيراً في القطاع الزراعي الأردني، نظراً للظروف الصعبة التي يواجهها المزارع الأردني في هذه المناطق من حيث تدني مستويات المعيشة والدخول الفردية ونظراً لظروف الزراعة البعلية من حيث تكلفة إستخدام مستلزمات الزراعة الحديثة وانخفاض إنتاجية الأراضي . ويمكن للتعاون الزراعي أن يؤدي دوراً هاماً وذلك من أجل زيادة إنتاج الحبوب ورفع قدرة الأردن في توفير الغذاء، وخاصة القمح الذي يعاني من تراجع حاد في مستويات الانتاجية والمساحة المحصولية وحجم الإنتاج الزراعي.

ولقد قامت الحكومة الأردنية بتأسيس مؤسسة الإقراض الزراعي وهذه تقدم التمويل الزراعي الموسمي والطويل الأجل والمتوسط الأجل إلي المنتجين الزراعيين ، حيث قدمت هذه المؤسسة منذ ١٩٥٩ إلي ١٩٨٤ نحو ٥٦ر٦ مليون دينار منها ٤٧ر٣ مليون دينار أي ٨٣٪ قروض إنمائية متوسطة وطويلة الأجل ونحو ٩ر٤ مليون دينار أي نحو ١٥٪ كقروض مؤسسة تشغيلية ، وقد بلغ عدد القروض المقدمة ٣٩٩١٨ قرضا إستفاد منها ٦٠٦٥٨ مزارع ، هذا وقد بلغ حجم القروض المقدرة للمزارعين في الخطة الحالية من (١٩٨١ - ١٩٨٤) نحو ٢٢ر٥٤٤ر٠٠٠ دينار.

أما المنظمة التعاونية التي انشئت أيضا لتتولي الإشراف علي الجمعيات التعاونية فقد قامت بتقديم القروض للمزارعين، وقد بلغت عدد جمعياتها التعاونية حتي عام ١٩٨٤ ٤٠٦ جمعية تعاونية منها ١٧٢ زراعية، وبلغت القروض المصرفية ٢ر١١٤ر٥١٤ دينار كقروض قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل ، قدمت لمختلف الأغراض الإنتاجية والتسويقية بالقطاع الزراعي .

وتأسس إتحاد المزارعين الأردني، وهذا قدم قروضا موسمية ، لتمويل وشراء المدخلات الزراعية (بذور ، أسمدة، علاجات) إضافة إلي البنوك التجارية التي تساهم في التسهيلات الإئتمانية للقطاع الزراعي، حيث بلغت هذه التسهيلات ٤ر٥٨ مليون دينار سنويا خلال فترة (١٩٧٣ - ١٩٧٧) ثم إرتفعت إلي ١٢ر٧١ مليون دينار عام ١٩٧٨ و ١٧ر٠٥ مليون دينار عام ١٩٨٠ كما وصلت إلي ٢٥ر٥ مليون دينار عام ١٩٨٣.

هذا ولقد تطور عدد الجمعيات التعاونية من ١٣٦ جمعية تعاونية عام ١٩٧٦ إلي ١٨١ جمعية تعاونية عام ١٩٨٢ وزاد أيضاً عدد الأعضاء من ١٢٥٤٢ عضو إلى ١٦٣٩٥ عضو وذلك كما يتضح لنا من دراسة الجدول رقم (٥ ـ ٦) ولكن شهدت الحركة التعاونية تدهوراً في العام التالي حيث تراجع عدد الجمعيات التعاونية إلي ١٧٧ جمعية في عام ١٩٨٣ وعلي الرغم من ذلك تزايد عدد الأعضاء إلي ١٦٥٥٥ عضو وأيضاً أستمر الوضع في العام التالي ١٩٨٤ حيث نقصت أيضاً أعداد الجمعيات التعاونية إلي ١٧٦ جمعية وأنعكس ذلك أيضاً علي حجم العضوية فتراجع إلي ١٦٣٢٩ عضو ثم أخذ في الزيادة في السنة التالية فبلغ حجم العضوية ١٧٠٢٨ عضو وأيضا زاد في العام التالي ١٩٨٦ فبلغ ١٧٨٣٩ عضو ونتيجة لانخفاض أعداد الجمعيات من ١٩٨ عام ١٩٨٦ الي ٧٦ عام ١٩٨٧ تراجع حجم العضوية في العام ١٩٨٧ إلي نحو ١٦٣٥٥ عضو. ولقد أخذ رأس مال الجمعيات اتجاهاً متزايداً فقد زاد من نحو٥٤٠٥ ألف دولار عام١٩٨٣ إلي نحو ٥٧٦٨ر١٤ الف دولار عام ١٩٨٤ ثم إلي ٦٣٨٦ر٤ الف دولار عام ١٩٨٥ ثم الي ١٢٠٨٤ر٠ ونتيجة لزيادة رأس المال الخاص بالجمعيات والتوسع فيه فقد زاد حجم الأقراض من حوالي ٨٩٤٢ر١٢ مليون دولار عام ١٩٨٣ الي نحو ١٥١٨٨ر٠٤ مليون دولار.

جدول (٥ ـ ٦) تطور الحركة التعاونية بالأردن خلال الفترة من ١٩٨٢ /١٩٨٧

البيان \ السنوات	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
عدد الجمعيات التعاونية الزراعية بالعدد	١٨١	١٧٧	١٧٦	١٨٨	١٩٨	١٧٦
حجم العضوية في الجمعيات التعاونية الزراعية بالعدد	١٦٣٩٥	١٦٥٥٥	١٦٣٢٩	١٧٠٣٨	١٧٨٣٩	١٦٣٥٥
رأس مال الجمعيات التعاونية الزراعية بالألف دولار	—	٥٤٠٥ر٩٨	٥٧٦٨ر١٤	٦٣٨٦ر٣٧	—	١٢٠٨٤ر٠١
حجم القروض الممنوحة (بالمليون دولار)	—	٨٩٤٢ر١٢	٤٤١٧ر٦٩	٢٠١٢٧ر١٠	١٦٢٤٠ر٨٧	١٥١٨٨ر٠٤

المصدر:

الكتاب الأحصائي السنوي ـ مصدر سابق.

٢٠٥ سياسة الميكنة

١٠٢٠٥ جمهورية مصر العربية

تمثل ميكنة قطاع الزراعة في مصر ضرورة اقتصادية واجتماعية، حيث أنها توفر الجهد والوقت اللازم للزراعة، مما يزيد من كفاءتها الاقتصادية، كما أنها تساعد في حل مشكلة النقص في الايدي العاملة وماترتب عليها من زيادة الاجور الزراعية، وتحل كذلك محل استخدام الحيوانات في العمليات الزراعية مما يساعد علي زيادة الانتاج الحيواني وخاصة اللحوم والألبان، تساعد ميكنة قطاع الزراعة أيضا علي استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال الزراعة .

وتشير نتائج المسح الذي قامت به وزارة الزراعة عام ١٩٨٢* إلي أن متوسط معدلات الجرارات والآلات الزراعية لكل ١٠٠٠ فدان أي مايعادل ٤٢٠٫٢ هكتار من المساحة المحصولية في مصر كان كالآتي:- جرار ٧٫٣، محراث ٦٫٨، مجموعة رش مبيدات ٢٫٣٨، آلة دراس ١٫٤٦، مقطورة زراعية ٣٫٢٧ ، قوي الري الميكانيكية بالحصان ١٦٣٫٩. وتتفاوت تلك المعدلات تفاوتاً كثيراً بين المحافظات المختلفة، ومع ذلك يشير المتوسط العام لهذه المعدلات الي أنها تقل في كثير فيها عن مثيلتها في الدول المتقدمة.

هذا وتتباين درجة ميكنة العمليات الزراعية في مصر تبايناً كبيراً كما يتبين من جدول (٥ - ٧) ففي حين أن ٩٠٪ ، ٨٠٪ عمليات الحرث والدراس علي التوالي تتم

* وزارة الزراعة والأمن الغذائي ، خطة الميكنة الزراعية ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ ، المكتب الفني لمشروعات الميكنة الزراعية

بواسطة الآلات مازالت عملية الحصاد وعديد من العمليات الزراعية الأخري كبذر التقاوي والشتل تتم بالطرق اليدوية ، كما أن ١٥٪ فقط من عمليات النقل داخل المزرعة تتم بواسطة الآلات .

ويعزي ذلك الي أحد أو كل العوامل الآتية، النمط الحيازي حيث يقف حائل أمام إدخال الآلات الزراعية ، قصور في سياسة الميكنة الزراعية أوقصور في السياسة الائتمانية.

جدول (٥ ـ ٧) العمليات الزراعية ودرجة ميكنتها

نسبة مئوية

نوع العملية	استخدام الآله	الآله والحيوان	الحيوان والانسان
عمليات الحرث	٩٠	٤	٦
عمليات التسوية	٦٠	١٠	٣٠
عمليات التخطيط	٥٦	١٠	٣٤
عمليات زراعية	—	—	١٠٠
ري	٦٢	٣	٣٥
حصاد	ضئيله	—	١٠٠
نقل داخل المزرعة	١٥	١٠	٧٥
دارس	٨٠	٥	١٥
تذريه	٣٠	١٠	٦٠

المصدر : خطة الميكنة الزراعية ـ مصدر سابق.

٢٠٢٠٥ العراق

يوضح جدول (٥ - ٨) أن هناك تطوراً ملحوظا خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ في أعداد الجرارات والحصادات والطلمبات بإعتبارها أهم الآلات الزراعية الموجودة بالقطاع الزراعي فلقد تزايدت الجرارات الزراعية من ٢٠٠٥٨ عام ١٩٧٩ إلي ٩٠٩١٥ عام ١٩٨٦ بمعدل زيادة حوالي ٢٥٣٪ وهذا المعدل المرتفع انعكس بصورة ملحوظة في إنخفاض متوسط نصيب الجرار من المساحة المزروعة حيث إنخفض هذا المتوسط من ٢٨٧ هكتار/جرار عام ١٩٧٩ إلي ٦٣ هكتار/جرار عام ١٩٨٦.

ولقد تزايدت الطلمبات من ٣٢٢٥٨ عام ١٩٧٩ إلي ٤٥٩٢٩ عام ١٩٨٦ بمعدل زيادة نحو ٤٢٪ وبذلك إنخفض متوسط نصيب الطلمبة من المساحة المزروعة من ١٧٨ هكتار/طلمبة عام ١٩٧٩ إلي ١٢٥ هكتار/طلمبة عام ١٩٨٦.

وبالرغم من هذه الزيادة سواء تلك الملحوظة في الجرارات أوتلك المتواضعة في الطلمبات فإن درجة الميكنة فيهما مازالت منخفضة وذلك قياسا بمتوسط نصيب المعدة الواحدة من المساحة المزروعة . إن هذا التطور كان من ثمار زيادة القروض الممنوحة للآلات الزراعية كما سيتضح فيما بعد .

أما بالنسبة لتطور الحصادات فلقد حدث إنخفاض شديد في المتواجد فيها في قطاع الزراعة حيث إنخفضت من ٣٤٤٣ حصادة عام ١٩٧٩ إلي ٢٠٠٠ حصادة عام ١٩٨١ بمعدل نقص حوالي ٤٢٪ وبدأت تتزايد اعدادها إلي أن وصلت إلي ٣٠٣٢ عام ١٩٨٦ ولكن بمعدل نقص - ١٥١ ماقورنت بأعدادها عام ١٩٧٩ - نحو ١٢٪.

إن ذلك أدي إلي ارتفاع نصيب الحصادة من المساحة المزروعة بالقمح والشعير من ٦١١ هكتار/حصادة عام ١٩٧٩ - وهذا في حد ذاته مستوي متدني جدا لدرجة الميكنة في هذا الجزء من النشاط الزراعي - إلي ١٢٥٩ هكتار/ حصادة عام ١٩٨٤ أي بمعدل زيادة قدره حوالي ١٠٦٪ - وهذا يقيس معدلات التدني السابق الإشارة إليها - ثم إلي ٩١٩ هكتار/حصادة عام ١٩٨٦ أي بمعدل زيادة حوالي ٥٠٪.

جدول (٥ ـ ٨) تطور الميكنة الزراعية خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦

السنوات	الجرارات		الحصادات		الطلمبات	
	عدد	متوسط نصيب الجرار من المساحة المزروعة هكتار/ جرار	عدد	متوسط نصيب الحصادة من المساحة المزروعة هكتار/ حصادة	عدد	متوسط نصيب الطلمبة من المساحة المزروعة هكتار/ طلمبة
١٩٧٩	٢٠٠٥٨	٢٨٧	٣٤٤٣	٦١١	٣٢٢٥٨	١٧٨
١٩٨١	٣٠٠٠٠	١٥٩	٢٠٠٠	١١٣١		
١٩٨٢	٢٩٩٥٦	١٩٢	٢٧٧٣	٨٤٧	٣٧٧٣٦	١٥٣
١٩٨٣	٣٥٥٥٢	١٦١	٢١٦٩	١١٧١		
١٩٨٤	٣٦٠٠٥	١٦٠	٢١٨٧	١٢٥٩	٤١٨٧٦	١٣٧
١٩٨٦	٩٠٩١٥	٦٣	٣٠٣٢	٩١٩	٤٥٩٢٩	١٢٥

المصدر: حسبت علي أساس : المجموعة الاحصائية ـ بغداد ـ مرجع سابق.

٣٠٢٠٥ الجمهورية العربية اليمنية

سبق الإشارة في أكثر من موضع من هذه الدراسة إلي بدائية قطاع الزراعة في اليمن وعدم إستخدامه لأساليب الإنتاج الحديثة وهذا يمكن إدراكه من خلال النظر إلي حجم الموجود من آلات زراعية بهذا القطاع وتطور هذا الحجم خلال فترة الدراسة ، فكما هو مبين بجدول (٥ ـ ٩).

جدول (٥ ـ ٩) تطور الميكنة الزراعية خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

السنوات	الجرارات		الحصادات	
	عدد	متوسط نصيب الجرار من المساحة المزروعة هكتار/جرار	عدد	متوسط نصيب الحصادة من المساحة المزروعة هكتار/حصادة
١٩٧٩	١٩٠٠	٧٨٩	—	—
١٩٨٠	٢٠٠٠	٧٥٠	—	—
١٩٨١	٢١٠٠	٧١٤	—	—
١٩٨٢	٢١٠٠	٧١٤	—	—
١٩٨٣	٢١٥٠	٦٩٨	—	—
١٩٨٥	٢١٧٠	٦٩١	٤٥	٤٨
١٩٨٦	٢١٧٠	٦٩١	٤٥	٥٢
١٩٨٧	٢١٧٠	٦٩١	٤٥	٥٢

المصدر: جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مرجع سابق.

فمن البيانات السابقة يتضح أن الحصادات لم تكن موجودة باليمن قبل عام ١٩٨٥ وبعد أن أدخلت هذه الآلة بلغ الموجود منها ٤٥ حصادة فقط وبلغ متوسط المساحة التي تخدمها الحصادة من القمح والشعير نحو ٥١ هكتار في السنة خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٧.

أما بالنسبة للجرارات فلقد بلغت عام ١٩٧٩ نحو ١٩٠٠ جرار وانعكست ندرة الجرارات في أن متوسط المساحة التي يخدمها الجرار الواحد بلغت في نفس السنة نحو ٧٨٩ هكتار ونظرا لتزايد الجرارات خلال فترة الدراسة بمعدلات ضئيلة حيث بلغت عام ١٩٨٧ نحو ٢١٧٠ جرار بمايعادل ١١٤٪ من عددها عام ١٩٧٩ أي بمعدل زيادة خلال هذه الفترة نحو ١٤٪ فإن متوسط المساحة التي يخدمها الجرار الواحد قد إنخفضت بصورة ضئيلة حيث بلغ عام ١٩٨٧ نحو ٦٩١ هكتار .

٤٠٢٠٥ الأردن

تعتبر السياسة التكنولجية ومدي توفر مستلزمات الأنتاج سواء من حيث الآلات والأسمدة والمبيدات علي درجة كبيرة من الأهمية حيث لاتزال تلك المستلزمات ضئيلة جداً سواء بالمقارنة مع بعض الدول الأخري أوبمقارنتها بالمعدلات المثلي الواجب أتباعها . فقد بلغ نصيب الهكتار الواحد من الأسمدة الكيماوية المختلفة خلال عام ١٩٧٩ حوالي ٥٠ كجم/ هكتار في المتوسط ، معظمها من الأسمدة الفوسفاتية والأزوتية، هذا ويلاحظ أن أستخدام الأسمدة يكاد يتركز في الزراعة المروية التي تستحوذ علي مايقرب من ٨٥٪ من أجمالي الأسمدة المستخدمة فيالأردن .

وبالنسبة للمواد الكيماوية اللازمة للعلاج والوقاية (المبيدات) فقد تزايد إستخدامها في السنوات الأخيرة ، إذ تشير التقارير إلي أن قيمة وارداتها بلغت ٧٧٤ ألف دينار عام ١٩٧٩، ورغم ذلك تعتبر معدلاتها منخفضة إذ يقدر المختصون في الوقاية أن حوالي ٣٠٪ من كمية الإنتاج تفقد بسبب ضعف عمليات مقاومة الأعشاب الضارة والحشرات والفطريات التي تهاجم المحاصيل الزراعية ويتركز حوالي ٨٥٪ من إستخدام المبيدات في الزراعات المروية كما هو الحال بالنسبة للأسمدة الكيماوية: وتحجم الغالبية العظمي من المزارعين في المناطق البعلية عن إستخدام المبيدات والأسمدة الكيماوية لارتفاع أسعارها بمعدلات أعلي من إرتفاع أسعار المنتجات إلي جانب عنصر المخاطرة الكبير في الزراعات البعلية مما يدفع المزارعين إلي تخفيض التكاليفلتقليل المخاطرة وتجنبا لمزيد من الخسائر إذا سادت ظروف مناخية سيئة .

---

(١) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة مسار إقتصاد الغذاء في الدول العربية ، المجلد الأول ، الخرطوم، ١٩٨١، صفحة ١١٥.

جدول رقم (٥ ـ ١٠) مستلزمات الإنتاج الزراعي بالأردن خلال الفتـــــــــــــرة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧

البيان \ السنوات	١٩٧٩	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧
عدد الجرارات الزراعية (بالألف)	٤١٥ ر	٤٫٩١٤	٥٫٥٥٣	٥٫٦٧٣
عدد الحاصلات الزراعية (بالألف)	٢٢٠ ر	٦٥ ر	٦٧ ر	٦٩ ن
انتاج الأسمدة الآزوتية (ألف طن آزوت صافي)	ـــ	٨٩٫٠٢	٩١٫٨٩	١٠٨٫٩٠
الاستهلاك من الأسمدة الآزوتية (ألف طن آزوت صافي)	٤٠ر٤١	١٠٫٧١	١٠٫٧١	٩٫٨٠
أنتاج الأسمدة الفوسفاتية (ألف طن فوسفور صافي)	٨٥٥٫٠٠	٢٢٧٫٥٢	٢٣٤٫٨٣	٢٧٨٫٣٠
الإستهلاك من الأسمدة الفوسفاتية (ألف طن فوسفور صافي)	٤٠ر٥	٣٫١٨	٣٫١٨	١٫٨٠
الاستهلاك من الأسمدة البوتاسية (ألف طن بوتاسيوم صافي)	٤٨ر١	١٫٥٥	١٫٥٥	٢٫٨٠

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي ـ مصدر سابق.

فيما يتعلق بالآلات الزراعية فإن البيانات الواردة في جدول رقم (٥ - ١٠) توضح أن عدد الجرارات يبلغ حوالي ٤ر٢ ألف جرار بالإضافة إلي ٢١٥ آلة أخري أهمها الحاصدات . وتشير التقارير إلي أن الأردن يعاني من نقص كبير في الآلات الزراعية وخاصة إذا ما أخذ في الإعتبار مشكلة كفاءة إستخدام وصيانة هذه الآلات ، وإستخدام نسبة لايستهان بها من الجرارات في أعمال غير زراعية. عموما يمكن الإشارة إلي أن تكثيف إستخدام المستلزمات الزراعية من الآلات والأسمدة والمبيدات قد بدأ يتزايد في الزراعة المروية وخاصة في الزراعات ذات القيمة التصديرية مثل الخضر والحمضيات. ويتضح لنا من دراسة الجدول (٥ - ١٠) ان أعداد الجرارات قد زاد من نحو٤ر٢ ألف جرار عام ١٩٧٩ إلي حوالي ٧ر٥ ألف جرار عام ١٩٨٧ ويدل ذلك علي مدي التقدم الحادث في مجال أستخدام الآلات الكبيرة الحجم مثل الحصادات .

٣٠٥ السياسة الائتمانية والتمويلية

١٠٣٠٥ جمهورية مصر العربية

نظراً للسمات العامة للقطاع الزراعي المصري والتي تتلخص في سيادة مزارع القطاع الخاص وقزمية الحيازات والملكيات كما سبق الاشارة ، وكثرة المشاكل التي تعوق نمو هذا القطاع والمتمثلة في انخفاض دخل المزارعين وانخفاض الانتاجية وعدم استخدام الاساليب التكنولوجية المتطورة، نظرا لكل ذلك تزداد أهمية توفير الائتمان الزراعي بأقل تكلفة وايسر السبل، ولهذا فقد ارتفعت قيمة القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي لقطاع الزراعة من ٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ إلي ٢٫٦٦ مليار جنيه عام ١٩٨٨، أي انها زادت الي اكثر من عشر مرات خلال سبع سنوات فقط كما يتبين من جدول (٥ ـ ١١). وعلي الرغم من ذلك فإن متوسط نسبة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة خلال الفتره ١٩٨٧/٨١ شكلت حوالي ٧٫٨٪ فقط من اجمالي القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية ، وهذه النسبة لاتتناسب مع دور قطاع الزراعة في الاقتصاد القومي والمهام المنوطة اليه .

وبدراسة إحصاءات جدول (٥ ـ ١٢) والمتعلقة بتوزيع مصادر القروض الممنوحة لقطاع الزراعة طبقا للبنوك المختلفة يتبين أن البنوك المتخصصة والتي يمثلها البنك الرئيسي للتنمية.

جدول رقم (٥ ـ ١١) تطور ارصدة القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاعات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨١/١٩٨٧

القيمة بالمليون جنيه

السنه (١)	البيان	الزراعة	الصناعة	التجارة	الخدمات	الاجمالي
١٩٨١	قيمة	٢٥٠	١٩٦٠	٢٧٣٠	١٠٧٤	٦٠١٤
	٪	٤ر٢	٣٢ر٦	٤٥ر٤	١٧ر٨	١٠٠
١٩٨٢	قيمة	٤٧٣	٢٨٨٥	٤٠٨٣	١٧٥١	٩١٩٢
	٪	٥ر١	٣١ر٤	٤٤ر٥	١٩	١٠٠
١٩٨٣	قيمة	٦٨٥	٣٦٥٩	٤٤٦٣	٢٤١٩	١١٢٢٦
	٪	٦ر١	٣٢ر٦	٣٩ر٨	٢١ر٥	١٠٠
١٩٨٤	قيمة	١١٢١	٤٥٨٢	٥٥٠٤	١٣٤٧	١٤٥٥٤
	٪	٧ر٧	٣١ر٥	٣٧ر٨	٢٣	١٠٠
١٩٨٥	قيمة	١٣٤٠	٥٥٧٢	٧٠٣٤	٤٣٤٢	١٨٢٨٨
	٪	٧ر٣	٣٠ر٥	٣٨ر٥	٢٣ر٧	١٠٠
١٩٨٦	قيمة	١٩٤٩	٧٠١٤	٧٩٤٤	٥٧٦٦	٢٢٦٧٣
	٪	٨ر٦	٣٠ر٩	٣٥ر١	٢٥ر٤	١٠٠
١٩٨٧	قيمة	٢٦٥٦	٨٢٣٠	٩٠١١	٦٦٦٨	٢٦٥٦٥
	٪	١٠	٣١	٣٣ر٩	٢٥ر١	١٠٠
متوسط الفترة	قيمة	١٢١١	٤٨٤٣	٥٨٢٤	٣٦٢٤	١٥٥٠٢
	٪	٧ر٨	٣١ر٢	٣٧ر٦	٢٣ر٤	١٠٠

(١) حتي نهاية يونيه من كل عام

المصدر: البنك الأهلي المصري ـ النشرة الاقتصادية ـ مرجع سابق.

جدول (٥ ـ ١٢) تطور أرصدة القروض الممنوحة لقطاع الزراعة حسب مجموعات البنـوك خلال الفترة ٨١ ـ ١٩٨٧

بالمليون جنيه

السنوات (١) / بيان	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	متوسط الفتـرة قيمـة	متوسط الفتـرة ٪
البنوك التجارية	٩٠	١٧٤	٢٣٤	٣٣٦	٣٩١	٤٨١	٥٦٠	٣٢٤	٢٦ر٨
بنوك الاستثمار	٤	١٢	١٧	٤١	٤٦	٦٢	٨٣	٣٨	٣ر١
البنوك المتخصصة	١٥٦	٢٨٧	٤٣٤	٧٤٤	٩٠٣	١٤٠٦	٢٠١٣	٨٤٩	٧٠ر١
اجمالي	٢٥٠	٤٧٣	٦٨٥	١١٢١	١٣٤٠	١٩٤٩	٢٦٥٦	١٢١١	١٠٠ر٠

(١) حتي نهاية يونيه من كل عام.

المصدر: نفس المصدر السابق .

والائتمان الزراعي يتحمل العبئ الأكبر في اقراض قطاع الزراعة، حيث قدر المتوسط السنوي للقروض الممنوحة عن طريق البنوك المتخصصة خلال الفترة ١٩٨٧/٨١ بنحو ٨٤٩ مليون جنيه تشكل حوالي ٧٠٪ من اجمالي القروض الممنوحة لقطاع الزراعة، في حين بلغ متوسط مساهمة البنوك التجارية وبنوك الاستثمار نحو٢٧٪، ٣٪ من اجمالي القروض الممنوحة لقطاع الزراعة خلال الفتره المذكورة : ويعني ذلك أن بنك التنمية والائتمان الزراعي هو المسئول الأول عن إقراض قطاع الزراعة ، يلي ذلك البنوك التجارية. أما البنوك الاستثمارية فدورها محدود في هذا المجال، حيث أن هذه البنوك لاتقبل غالباً علي الائتمان الزراعي نظرا لطول دوره الانتاج الزراعي نسبيا وتعرض الانتاج الزراعي لمخاطر عديده وإنخفاض العائد المتحقق من انشطة هذا القطاع بالمقارنة بالقطاعات الأخري ، فضلا عن الصعوبات العديدة التي تعترض عمليات الاقراض وتحصيل القروض للوحدات الانتاجية بالريف المصري، وقد تغلب البنك الرئيسي للتنمية والائتمان علي هذه المشكلة بإنشاء بنوك القري.

وجدير بالإشارة أن البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي يقوم بمهام عديدة أهمها التخطيط المركزي للائتمان الزراعي وتقديم القروض في صورة نقدية وعينية، الأولي لتغطية مصاريف الزراعة والجني ومقاومة الآفات وحصاد وتجهيز المحصول، أما الثانية فتقدم في شكل مستلزمات للانتاج الزراعي من اسمده كيماوية وتقاوي محسنه ومبيدات حشرية وآلات زراعية وذلك عن طريق الاستيراد أوالانتاج المحلي .

وبدراسة توزيع القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي حسب آجالها المختلفة والتي يوضحها جدول (٥ ـ ١٣) يتبين أن القروض التي تمنح من البنك لقطاع الزراعة تتمثل في ثلاثة أنواع هي القروض قصيرة الآجل وقد بلغ المتوسط السنوي من هذه القروض خلال الفترة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٨/٨٧ نحو

٥٣١ مليون جنيه، تشكل نحو ٥ر٥٦٪ من اجمالي القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك وهذه القروض لاتتجاوز مدتها أربعة عشر شهرا وتستخدم في شراء التقاوي والاسمدة والمبيدات وغيرها وتستخدم كذلك في تمويل العمليات المزرعية الجارية ودفع التزامات الزراع المالية لحين تسويق حاصلاتهم في الوقت المناسب ، كما تشتمل علي القروض الممنوحة لمشاريع الانتاج الحيواني. ونظراً لطبيعة القطاع الزراعي في مصر والتي تتمثل في سيادة الحيازات الصغيرة والتي يمتلكها مزارعين محدودي الدخل فقد ساهمت القروض قصيرة الآجل بأكثر من نصف القروض الممنوحة من البنك خلال الفترة المذكوره.

أما النوع الثاني من القروض فهي القروض متوسطة الآجل وقد بلغ المتوسط السنوي لها خلال الفتره ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٨/٨٧ نحو ٣٥٣ مليون جنيه شكلت حوالي ٤٣٪ من اجمالي القروض الممنوحة من البنك لقطاع الزراعة وهذا النوع من القروض لاتتجاوز مدته عشر سنوات وتستخدم في شراء الآلات الزراعية والماشية وانشاء البساتين وغيرها. وبالنسبة للنوع الثالث من القروض وهي القروض طويلة الأجل فقد بلغ المتوسط السنوي لقيمتها خلال الفترة المذكورة نحو ٢ر٧ مليون جنيه تعادل نحو ٣ر٪ فقط من اجمالي القروض الممنوحة من البنك لقطاع الزراعة وحيث أن هذه القروض تتراوح مدتها بين عشرة وثلاثين عاماً وتستخدم للحصول علي رأس المال الثابت كالأرض واستصلاح الاراضي واقامة الملحقات الثابتة عليها فإن حجمها لايتناسب مطلقا مع أهميتها وخاصة فيما يتعلق باستصلاح الاراضي وتشجيع الدولة للافراد والشركات والجمعيات التعاونية باستصلاح الاراضي الصحراوية واستزراعها نظراً لأهميتها الحيوية مستقبلاً.

جدول (٥ ـ ١٣) توزيـــع القروض الاستثمارية الممنوحة من البنـــك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي

موزعـــة حسب آجلهـا خـــــلال الفتـــرة ١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٨/٨٧

بالمليون جنيه

السـنوات	قصـيرة الأجل		متوسطة الأجل		طويلة الاجل		الاجمالي
	قيمـة	٪	قيمة	٪	قيمـة	٪	قيمـة
١٩٨٢/٨١	١٤٦ر٥	٤٣ر٣	١٩٠ر٧	٥٦ر٣	١ر٢	٤ر	٣٣٨ر٤
١٩٨٣/٨٢	١٧٨ر٥	٥١ر٣	١٦٨ر٨	٤٨ر٥	٥ر	٢ر	٣٤٧ر٨
١٩٨٤/٨١	٢٨٣ر٤	٥٣ر٨	٢٤١ر٣	٤٥ر٨	٢ر٥	٤ر	٥٢٧ر٢
١٩٨٥/٨٤	٤٥ر٢	٥٨ر٣	٣٢٣ر١	٤١ر٧	ـ ر١	١ر	٧٧٥ر٣
١٩٨٦/٨٥	٦٥٢ر٣	٥٦ر٨	٤٩٢ر٣	٤٢ر٨	٤ر٤	٤ر	١١٤٨ر٩
١٩٨٧/٨٦	٩٦٤ر٦	٥٨ر٤	٦٨٣	٤١ر٣	٤ر٨	٣ر	١٦٥٢ر٤
١٩٨٨/٨٧	١٠٤١ر٢	٧٣ر٤	٣٧٣ر٨	٤٦ر٣	٤ر٣	٣ر	١٤١٩ر٣
متوسط الفترة	٥٣١ر١	٥٦ر٥	٣٥٢ر٣	٤٣ر٢	٢ر٧	٣ر	٨٨٧ر١

المصدر: وزارة الزراعة ـ العلاقات الزراعية الخارجية ـ التمويل الزراعي ودور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تحقيق خطة التنمية الزراعية في مصر ـ ١٩٨٩.

وإستكمالا لجوانب هيكل القروض الممنوحة لقطاع الزراعة يبين جدول (٥ ـ ١٤) توزيع القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي حسب اغراضها المختلفة ومنه نستنتج أن أنشطة الثروة الحيوانية والداجنة تستحوذ علي النصيب الاكبر من القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك ، حيث بلغ متوسط نصيبها خلال الفترة ٨٢/٨١ ـ ١٩٨٨/٨٧ نحو ٦ر٥٦٪، ٦ر١٩٪ من اجمالي القروض الممنوحة علي الترتيب . وهذا الاهتمام بالثروة الحيوانية وإن كان ضروري لسد الفجوه بين الإنتاج والاحتياجات من البروتين الحيواني إلا أنه كان علي حساب قطاع الانتاج النباتي والذي تفوق الفجوه فيه مثيلتها في الانتاج الحيواني ويرجع ذلك الي اقبال المستثمرين والمنتجين خلال السنوات الاخيره علي مشاريع الانتاج الحيوانيوالداجني لسرعة وارتفاع العائد المتحقق من هذه المشاريع بالمقارنة بالعائد المتحقق من مشاريع الانتاج النباتي.

أما القروض الممنوحة للميكنة الزراعية فقد شكلت نحو٢ر١١٪ من اجمالي القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك خلال الفتره المذكورة وهذه النسبة أيضاً قليلة بالمقارنة بأحتياجات قطاع الزراعة من الآلات كما سيناقش فيما بعد.

وبالنسبة للقروض الممنوحة لمجالات إستصلاح الأراضي فقد بلغت نسبتها خلال الفترة نفسها نحو ٢ر٪ فقط من اجمالي القروض الممنوحة من البنك وهذه نسبه ضئيلة للغاية ولاتتمشي مع أهمية هذا المجال.

جدول (٥ ـ ١٤) هيكل القروض الاستثمارية الممنوحة من البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي حسب أغراضها خلال الفتـــرة (١٩٨٢/٨١ ـ ١٩٨٨/٨٧

(نسب مئوية)

السنوات	ثـــــروة حيوانيـــة	ثـــــروة داجنه	ميكنـــة زراعيـــــة	استصلاح أراضـــي	أنـــواع أخـــــري	اجمالـــي
٨٢/٨١	٤٢ر٢	٢٥	١١ر٨	٤ر	٢٠ر٦	١٠٠
٨٣/٨٢	٤٥ر٢	٣٢ر٣	١٢ر١	١ر	١٠ر٣	١٠٠
٨٤/٨٣	٥٤ر٤	٢١ر٨	١١ر٨	٥ر	١١ر٥	١٠٠
٨٥/٨٤	٦٠ر٥	١٨ر٥	١١ر٥	١ر	٩ر٤	١٠٠
٨٦/٨٥	٦٤ر٢	١٣ر٨	١١ر٧	٤ر	٩ر٩	١٠٠
٨٧/٨٦	٦٤ر٦	١٣ر٨	٩ر٨	٣ر	١١ر٥	١٠٠
٨٨/٨٧	٦٥ر٢	١٢ر٣	٩ر٨	٢ر	١٢ر٦	١٠٠
متوسط الفترة	٥٦ر٦	١٩ر٦	١١ر٢	٣ر	١٢ر٣	١٠٠

المصدر: معهد التخطيط القومي ـ دراسة تحليلية لأثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية علي تطوير وتنمية القطاع الزراعي ـ سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر ـ رقم ٤٨ ـ ١٩٩٠.

٢٠٣٠٥ العـــــراق

يقوم بعملية الإقراض في قطاع الزراعة العراقي المصرف الزراعي والذي بـــــدأ يتنامي دوره في هذا المجال من سنه إلي أخري كما يشير جدول (٥ ـ ١٥) وإن كان هـــذا الدور قد أصيب بنكسه كبيرة إعتبارا من عام ١٩٨٧ ٠

فهذا الجدول يشير إلي أن قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي لقطاع الزراعة قد ارتفعت من ٢١٦٨١ ألف دينار عراقي عام ١٩٧٩ إلي ٤٣٢٣١ ألف دينـــــار عراقي عام ١٩٨٦ بمعدل زيادة حوالي ٣٦٪ خلال هذه الفترة وبذلك ارتفع نصيبه مـــــن اجمالي القروض الممنوحة من قبل كل البنوك المتخصصة من حوالي ٧ر١٣٪ عام ١٩٧٩ إلـــي ١ر٢٣٪ عام ١٩٨٦٠

ولكن كما سبق القول فلقد إنخفض دور المصرف الزراعي في مجال تقديم القـروض بدرجة شديدة حيث إنخفض إلي مستوي ١٥١٢٤ ألف دينار عراقي عام ١٩٨٨ أي بمعـــدل نقص ـ مقارنة بعام ١٩٧٩ ـ نحو ٥٢٪ وبالتالي فلقد إنخفض نصيبه من اجمالي القـــروض الممنوحة من البنوك المتخصصة إلي نحو٥ر٣٪ فقط في هذا العام (١٩٨٨) بعد أن كـــان يشكل حوالي ٦ر٢٨٪ عام ١٩٨٥٠

جدول (٥ ـ ١٥) تطـور القروض الممنوحـــة من البنـــوك المتخصـــة

ألف دينار عراقي

السنه	اجمالي	المصرفي الصناعي		المصرفي العقاري		المصرفي الزراعي	
		قيمـــة	٪	قيمـــة	٪	قيمـــة	٪
١٩٧٩	٢٣١٠٥٤	٧٨٩٥	٣ر٤	١٩١٤٧٨	٨٢ر٩	٣١٦٨١	١٣ر٧
١٩٨٠	٥٨٧٦٩٢	١٢٨٢٦	٢ر٢	٤٧٦٢٤٣	٨١ر٠	٩٨٦٢٣	١٦ر٨
١٩٨١	٩٤٩٠٢٣	١٢٥١٤	١ر٣	٧٥٠٥٥٣	٧٩ر١	١٨٥٩٥٦	١٩ر٦
١٩٨٢	٥٢٥٠٦٧	١٥٢٢٨	٢ر٩	٤١١٥٨٨	٧٨ر٤	٩٨٢٥١	١٨ر٧
١٩٨٣	٨٩٩٧٢	٤٩١٦	٥ر٥	٦١٧٠١	٦٨ر٦	٢٣٣٥٥	٢٦ر٠
١٩٨٤	١٤٩٨٥٢	١٧١٨	١ر١	١٠٥٨١٩	٧٠ر٦	٤٢٣١٥	٢٨ر٣
١٩٨٥	١٨٨٣٤٣	١٧١٤	٠ر٩	١٣٢٨٢٠	٧٠ر٥	٥٣٨٠٩	٢٨ر٦
١٩٨٦	١٨٧١٧٣	١٧٤٩	٠ر٩	١٤٢١٩٣	٧٦ر٠	٤٣٢٣١	٢٣ر١
١٩٨٧	٧١٦٥٦١	١٤٦١	٠ر٢	٦٨٩٦٤٩	٩٦ر٢	٢٥٤٥١	٣ر٦
١٩٨٨	٤٣٢٦٩٢	١٦٧٩	٠ر٤	٤١٥٨٨٩	٩٦ر١	١٥١٢٤	٣ر٥

المصدر: حسبت علي أساس المجموعة الإحصائية العراقية ـ بغداد ـ مرجع سابق.

بالاضافة إلي أن الجدول السابق يوضح عدم وجود سياسة ثابتة للأقراض الزراعي وذلك إذا ماقيس بمدي الثبات في تطور الحجم الاجمالي للقروض الممنوحة خلال فترة الدراسة ، فإن الجدول التالي (٥ - ١٦) ليوضح أن هذه السياسة أيضا لاتتلائم مع ضرورات التطور الواجب إحداثه في قطاع الزراعة إذا ماقيس ذلك علي ضوء هيكل هذه القروض .

جدول (٥ - ١٦) تطور الاقراض الزراعي حسب الأجل خلال الفترة ١٩٨٦/٧٩
(الف دولار)

السنوات	اجمالي	قصير الأجل		متوسطة الأجل		طويلة الأجل	
	قيمة	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
١٩٧٩	١٠٤٩٦٦	١٢٥٢٨	١١ر٩	٨١٩٤١	٧٨ر١	١٠٤٩٧	١٠ر٠
١٩٨٠	٣٣٥٢١٣	٤٠٢٩٣	١٢ر٠	٢٦١٣٩٩	٧٨ر٠	٣٣٥٢١	- ١٠ر
١٩٨١	٦٢٩٧٩٧	٧٥٥٠٨	- ١٢ر	٤٩١٣٠٩	٧٨ر٠	٦٢٩٨٠	- ١٠ر
١٩٨٢	٣٢٩٠٦٨	٧٨٤١٣	٢٣ر٨	٢١٣٧٩٤	٦٥ر٠	٣٦٨٦١	١١ر٢
١٩٨٣	٧٥١٢٣	٣٤٥٩٢	- ٤٦ر	٣٥٣٤٨	٤٧ر١	٥١٨٣	٦ر٩
١٩٨٤	١٣٦٠٨٠	٩٤٩٠٢	٦٩ر٧	٣٣١٣٥	٢٤ر٣	٨٠٤٣	- ٦ر
١٩٨٥	١٧٢٧٥٣	٩٢٩٧١	٥٣ر٨	٦٧٥٥٧	٣٩ر١	١٢٢٢٥	٧ر١
١٩٨٦	١٣٨٩٧٥	٨٤٩٢٩	٦١ر١	٤٦٠٠٣	٣٣ر١	٨٠٤٣	٥ر٨
متوسط الفترة			٣٦ر٣		٥٥ر٣		٨ر٤

المصدر: حسبت علي أساس : جامعة الدول العربية - المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب الاحصائي السنوي - مرجع سابق.

يتضح من الجدول السابق أن معظم القروض الممنوحة لقطاع الزراعة توجه إلي القروض قصيرة ومتوسطة الأجل حيث بلغت حصتهما من اجمالي القروض في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٦ حوالي ٦ر٩١٪ ، بينما بلغت حصة القروض طويلة الأجل والتي توجه إلي الأغراض الإستثمارية الضرورية لتطوير هذا القطاع - خلال نفس الفترة نحو ٤ر٨٪.

ويتضح من خلال نفس الجدول أن هذا الوضع إزداد سوءآ من سنة إلي أخري خلال فترة الدراسة، فلقد ازدادت حصة القروض قصيرة الأجل من ٩ر١١٪ عام ١٩٧٩ إلي نحو ١ر٦١٪ عام ١٩٨٦، بينما تناقصت حصة القروض متوسطة الأجل من ١ر٧٨٪ عام ١٩٧٩ إلي ١ر٣٣٪ عام ١٩٨٦ ، ولقد تناقصت حصة القروض طويلة الأجل خلال نفس الفترة من ١٠٪ إلي ٨ر٥٪. بذلك تكون حصة القروض قصيرة الأجل قد بلغت نحو ١ر٦١٪ عام ١٩٨٦ في الوقت الذي لم تشكل فيه القروض متوسطة وطويلة الأجل إلا نحو ٩ر٣٨٪ من اجمالي القروض الممنوحة خلال نفس السنه.

إن هذا التطور غير الملائم والذي إتضح سواء من خلال حجم القروض أومن خلال تطور هيكلها يتضح أيضا من خلال توزيع هذه القروض حسب الغرض من هذه القروض وذلك كما هو مبين بجدول (٥ - ١٧) . إذ لم تبلغ حصة القروض الموجهة إلي استصلاح الأراضي سوي ٦ر٠٪ في المتوسط سنويا خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٨ في الوقت الذي بلغت فيه حصة القروض الموجهة إلي أغراض التجهيز الزراعي - وهي عادة قصيرة الأجل - حوالي ٣ر٢٦ في المتوسط سنويا خلال نفس الفترة أي بما يعادل نحو ٤٤ ضعفا إذا ماقورنت بتلك التي تخص استصلاح الأراضي. بل وكانت النسبة الموجهة إلي استصلاح الأراضي عام ١٩٧٩ نحو ٢ر٠ فقط

أرتفعت إلي ٠٤ر عام ١٩٨٧ وقفزت فجأة إلي ٤٪ عام ١٩٨٨ . فاذا ما أضيف إلي استصلاح الأراضي أغراض الآلات الزراعية وانشاء وتطوير البساتين باعتبارها أغراضا إستثمارية فيلاحظ أن أنصبتها كانت عام ١٩٧٩ حوالي ٢٢ر١٣٪ ارتفعت إلي نحو ٩ر٣٨٪ عام ١٩٨٨ وهذا يعتبر تطورا إيجابيا وإن كانت هذه الحصة مازالت لاتتناسب مع أهداف تطوير قطاع الزراعة وخاصة أن هذا الإرتفاع كان نتيجة الإرتفاع الملحوظ في القروض الموجهة للآلات الزراعية دون الاهتمام الكافي بعملية إستصلاح الأراضي.

جدول (٥ ـ ١٧) تطور هيكل قروض المصرف الزراعي التعاوني حسب الغرض من هذه القروض (٪)

الأغراض الزراعية	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	متوسط الفترة
التجهيز الزراعي	٣٠ر٨	١٤ر٧	١ر٧	٧ر٢	٢٥ر٣	٣٣ر٧	٢٥ر٩٩	٣٣ر٤	٥٠ر٢	ـ ر٣٥	٢٦ر٣
التسويق التعاوني	٢٤ر٩	٦ر٦	٥ر٣	٢ر٧	٤ر٠	١ر٦	٣ر٣	١٨ر٣	٠ر٠٠٣	٠٤ر	٦ر٩٠
خدمات المقاومة	٦ر٩	١ر٢	٠ر٩	١ر٣	٢ر٤	١ر٦	٠ر٨	١ر١	١ر٤	ـــ	٢ر١
الثروة الحيوانية	١٨ر٧	٢٩ر٦	١ر٣٨	٤٢ر٤	٣٥ر٥	١ر٤١	٢٩ر٠	١١ر٤	١٧ر٠	ـ ر١٨	٢٨ر١
الآلات الزراعية	٦ر٣	٣٨ر٦	٣٩ر٩	٣٢ر٧	١٦ر٣	٦ر٣	٢١ر٠	١٦ر٩	١٨ر١	٢٧ر٤	٢٢ر٤
انشاء وتطوير البساتين	٦ر٩	٧ر٣	٥ر٩	١١ر٤	١٢ر٩	٢ر٥	١١ر٤	٩ر٠	٩ر٣	١١ر١	٩ر٤
استصلاح الأراضي	٠ر٠٢	٠ر٠٣	٠ر٠٣	٠ر٠٧	٠ر٦٠	٠ر٥٢	٠ر٥٢	٠ر٤٨	٠ر٠٤	٤ر٠	٠ر٦
أخـــــري	٥ر٥	١ر١	١٤٧ر١	٢ر٢٣	ـ ر٣	٥ر٥	١ر٨	٩ر٤٢	ـ ر٤	١ر٣	٥ر٤
اجمالي	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: حسبت علي أساس بيانات نفس المصدر السابق .

٣٠٣٠٥ الجمهورية العربية اليمنية

بصفة عامه تعاني الزراعة اليمنية - شأنها في ذلك شأن زراعات الدول النامية من النقص والقصور في مصادر التمويل وذلك من حيث النوعية والكمية والشروط.

ولكنه يعتبر بنك التسليف التعاوني والزراعي هو المصدر الرئيسي لتمويل القطاع الزراعي،لايزال محدود النشاط وذلك لحداثة انشاءه حيث انشئ عام ١٩٨٢ من خلال دمج بنك التسليف الزراعي مع صندوق الأقراض الزراعي.

ويعمل البنك علي توفير التمويل قصير ومتوسط وطويل الأجل للقطاع الزراعي. ويعتبر الجهة الرئيسية التي تقوم بتوفير مستلزمات الأنتاج الزراعي - الاسمده ، المبيدات ، البذور، الآلات ... - كذلك يعمل البنك علي تشجيع وتدعيم الجمعيات التعاونية الزراعية ، حيث يمكن للأفراد والجمعيات التعاونية أوالهيئات الأهلية أوالشركات ان يقترضوا من البنك لتمويل نشاطهم .

وتقدر الفائدة بنحو ٩٪ علي القروض القصيره، ١٠٪ علي القروض متوسطة الأجل. ويشترط ألا تتخطي قيمة القرض ٧٥٪ من التكلفة الكلية للمشروع. كذلك لاتعطي أي قروض لتمويل عمليات زراعة القات أولمن تخلف عن السداد للمستحقات السابقة، أوحيث لاتوجد ضمانات كافية لحقوق البنك . وقد عدلت شروط الضمان لتصبح بضمان المحصول في حالة القروض لأقل من ٢٠ ألف ريال يمني.(١)

وبالرغم من أن الزراعة اليمنية تحتاج إلي دفعة تمويلية كبيرة، إلا أن السياسة الإئتمانية والتمويلية بهذا القطاع مازالت قاصرة عن تأدية هذا الهدف إن ذلك وإن كان

(١) - سعر الصرف ١٢ ريال = ١ دولار

يرجع إلي عدم نمو الحركة التعاونية وكما سبق الإشارة من قبل ، إلا أنه يرجع أيضا إلـي ندرة الأموال المتاحة والموجهة إلي هذا القرض مما انعكس علي حجم القروض الممنوحـة، وكذلك وليس أقل من ذلك أهمية نوعية الإقراض المتاح من خلال السياسة المطبقة وهـذا مايتضح من الجدول التالي.

جدول (٥ ـ ١٨) تطور الإقراض الزراعي حسب الأجل خلال الفترة ٧٩ ـ ١٩٨٨
(ألف دولار)

السنوات	إجمالي	قصير الأجل		متوسط الأجل		طويل الأجل	
	قيمة	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
١٩٧٩	١٢٠٨٣	٢٧٤٣	٢٢ر٧	٩٣٤٠	٧٧ر٣	—	—
١٩٨٠	١٥٣١٩	٣٢٣٤	٢١ر١	١٢٠٨٥	٧٨ر٩	—	—
١٩٨١	٧٥٤٠	٢٣٠٥	٣٠ر٦	٥٢٣٥	٦٩ر٤	—	—
١٩٨٢	١٩١١٤	٤٨٨٢	٢٥ر٥	١٤٢٣٢	٧٤ر٥	—	—
١٩٨٣	٩٧٣٨	٧٢٢٥	٧٤ر٢	٢٥١٣	٢٥ر٨	—	—
١٩٨٤	٣٠٨٧٦	٦٣٨٧	٢٠ر٧	٢٤٤٨٩	٧٩ر٣	—	—
١٩٨٥	٣٠٤٤١	٥٩٥٩	١٩ر٦	٢٤٤٨٢	٨٠ر٤	—	—
١٩٨٦	١٤٠٨٨	٤٤٩٥	٣١ر٩	٩٥٩٣	٦٨ر١	—	—
١٩٨٧	١٣٩٠٨	٤٩١٤	٣٥ر٣	٨٩٩٤	٦٤ر٧	—	—
متوسط الفترة			٣١ر٢		٦٨ر٧	—	—

المصدر: جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مرجع سابق.

إن البيانات السابقة توضح مدي ضئآلة القروض الممنوحة حيث بلغ إجمالي القروض الممنوحة عام ١٩٧٩ نحو ١٢٠٨٣ الف دولار أمريكي بمتوسط حوالي ٨ دولار للهكتار الواحد ، ولقد بلغ هذا المتوسط في عام ١٩٨٧ نحو ١ر٩ دولار علاوة علي ذلك فإن هذه القروض تتسم بالتذبذب الشديد من حيث حجمها السنوي. كما يتضح من الجدول السابق هذا من حيث الكم، أما من حيث النوع فلاتتناسب نوعية هذه القروض مع ضرورات تطوير قطاع الزراعة حيث أن هذه القروض تتوزع بين القروض القصيرة والمتوسطة الأجل بمتوسط خلال فترة الدراسة نحو ٣ر٣١٪ ، ٧ر٦٨٪ مع عدم وجود قروض طويلة الأجل بالمرة والتي تعتبر ضرورة لمعظم مشروعات تحديث وتطوير قطاع زراعي بدائي مثل قطاع الزراعة بالجمهورية العربية اليمنية.

٤٠٣٠٥ الأردن

يعود تاريخ الإقراض الزراعي في الأردن إلي عهد الحكومة العثمانية ، حيث كان للمصرف الزراعي العثماني ثلاث فروع في الأردن . وبعد زوال الحكم العثماني في عام ١٩٢٢ ثم تأسيس المديرية العامة للمصرف الزراعي لتتولي تقديم القروض للمزارعين عن طريق الفروع أو عن طريق الحكام الاداريين . وفي عام ١٩٥٢ قام مجلس الأعمار الأردني بتأسيس مشروع الاقراض الزراعي. وفي عام ١٩٥٩ صدر قانون مؤسسة الاقراض الزراعي الذي الغيت بموجبه كافة أجهزة الإقراض السابقة وانشئت مؤسسة للإقراض الزراعي تتمتع بإستقلال معنوي ولها مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء وزيد رأس المال من ٧ ملايين دينار إلي ١٢ مليون دينار. وتنتهج المؤسسة سياسة إصدار القروض للمشاريع الزراعية ذات الجدوي الإقتصادية ومشاريع التصنيع الزراعي وتقسم القروض الممنوحة إلي ثلاث أنواع هي:

أ - قروض قصيرة الأجل أوالقروض الموسمية والتي لاتزيد عن سنة واحدة وبفائدة قدرها ٨٪ لغايات مستلزمات الإنتاج الزراعي السنوي.

ب - قروض متوسطة الأجل وتمنح لآجال لاتزيد عن عشرة أعوام وبفائدة ٧٪ لغايات تجهيز المزارع وإستصلاح الأراضي وزراعة الأشجار المثمرة وإقامة مشاريع الدواجن والثروة الحيوانية ومشاريع الري.

ج - قروض طويلة الأجل وتمنح لمدة لاتزيد عن ١٥ سنة بفائدة ٧٪ لغايات المشاريع الكبري أوالجماعية مثل مشاريع الري أوالتصنيع الزراعي.

وبلغت جملة القروض الممنوحة من عام ١٩٦٠ وحتي عام ١٩٨١ حوالي ٥ر٤١ مليون دينار منها ٣ر٤ مليون دينار لتحسين واعمار الأراضي البعلية ، ٩ر٨ مليون دينار لتنمية الثروة الحيوانية والدواجن، ٨ر٤ مليون دينار للآلات والمعدات الزراعية، ٤مليون دينار

للأبنية الزراعية، ٣ر٥ مليون دينار للقروض قصيرة الأجل والموسمية وحوالي ٩ر١ مليون دينار لأعمال أخري واسكان الموظفين . وقد بلغت جملة القروض الممنوحة لعام ١٩٨٠ حوالي ٨٦ر٤ مليون دينار . موزعة علي محافظات المملكة الأردنية الهاشمية. ويلاحظ تركز نسبة عالية من القروض في مناطق الزراعة المروية التي تشملها محافظة البلقاء. وجدول رقم (٥ ـ ١٩) يظهر توزيع القروض الزراعية التي منحتها مؤسسة الاقراض الزراعي حسب المحافظات .

بالإضافة إلي مؤسسة الاقراض الزراعي، تؤدي المنظمة التعاونية دوراً هاماً متزايداً في توفير التسهيلات الإئتمانية للمزارعين. وقدرت قيمة القروض التي منحتها المنظمة التعاونية للمزارعين في عام ١٩٨٠ بحوالي ٢٦ر٢ مليون دينار، كما تساهم البنوك التجارية في تقديم تسهيلات ائتمانية للقطاع الزراعي. ويلاحظ تزايد أهمية هذه التسهيلات في السنوات القليلة الماضية حيث بلغت حوالي ٥٨ر٤ مليون دينار سنويا خلال الفترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ ، ثم إرتفعت إلي ٧١ر١٢ مليون دينار عام ١٩٧٨ وحوالي ٣٦ر١٧ مليون دينار عام ١٩٧٩، ونحو٠٥ر١٧ مليون دينار عام ١٩٨٠.

وتعتبر قيمة التسهيلات المقدمة في عامي ١٩٧٩، ١٩٨٠ مرتفعة بالنسبة لماتدفعه المؤسسات المتخصصة كمؤسسة الاقراض الزراعية والمنظمة التعاونية والجدول رقم(٥ ـ ٢٠) يبين توزيع هذه التسهيلات علي الأنشطة الزراعية.

ويتبين من الجدول رقم (٥ ـ ٢٠) أن مزارع الدواجن والمواشي تحصل علي أكبر نسبة من اجمالي التسهيلات إذ تقدر بحوالي ٢٧٪، ويليها قطاع التسويق الزراعي الذي يحتل حوالي ٢٠٪، فنشاط تجارة المواد الزراعية والمعدات والآليات الزراعية إذ يبلغ نصيبها حوالي ١١٪ من اجمالي تسهيلات البنوك التجارية، أما المنتجات الزراعية من الحبوب

والخضر والحمضيات والزيتون والتبغ فلا تنال اكثر من ٨ر٢٪ . وهذا يعني أن معظم التسهيلات الائتمانية توجه الي النشاطات التسويقية الزراعية ومزارع الدواجن والمواشي وتجارة المواد الزراعية. في حين أن نشاط الانتاج الزراعي واستصلاح الأراضي لايحتل إلا نسبة ضئيلة . وهذا يعود الي عدم إقبال البنوك التجارية علي منح تسهيلات لهذا النشاط الزراعي لعدم توفر الضمانات التي تشترطها البنوك التجارية بالإضافة إلي عدم إقبال المزارعين علي طلب قروض من تلك البنوك نظرا لإرتفاع سعر الفائدة علي القروض التجارية. بالإضافة إلي هذا يلاحظ أن جميع هذه المؤسسات الاقراضية المتخصصة كمؤسسة الاقراض الزراعي تحصل علي سعر فائدة مرتفع (٨٪) بالمقارنة بالدول النامية.

إن القطاع الزراعي في الأردن وخاصة القطاع المطري يحتاج إلي مزيد من الاعانات التي تحسن دخول المزارعين وتعمل علي تثبيتهم في الزراعة ، ولاشك أن القروض الميسرة بفوائد قليلة تساهم في مساعدة المنتجين الزراعيين وخاصة صغارهم الذين يعانون من تدني حاد في مستوي الدخل والانتاج

جدول (٥ ـ ١٩) : القروض الزراعية الممنوحة من مؤسسة الاقراض الزراعي وعدد المقترضين حسب المحافظات والاقضية لعام ١٩٨٠.

المحافظات	القضاء	عدد القروض	قيمة القروض دينار	المجموع للمحافظة
محافظة العاصمة عمان	عمان	٥٦	٧٤٩٨٢٠	
	مادبا	٣٧	٦٩١٣٥	٨١٨٩٥٥
محافظة البلقاء	السلط	٢٣٣	١٩٤٧٤٠٨	
	أربد	٢٩	٦٢٧٨٠	
	جرش	١٨	٦٠٤٣٥	
	الاغوار الشمالية	١١٨	٤٧٣١٥١	
	الرمث	٣٨	٥٦٩١٥	
	المفرق	٧٤	٦٦٦٠١٥	
	عجلون	٢٣	٤٧٣٩٥	٣٣١٤٠٩٩
محافظة الكرك	الكرك	٦٤	٦٥٢٩٩٥	
	الطفيلة	٣٠	٤٠٧١٠	٦٩٣٧٠٥
محافظة معان	معان	٣٠	٢٨٤٢٥	٢٨٤٢٥
المجموع		٧٤٠	٤٨٥٥١٨٤	٤٨٥٥١٨٤

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية، دائرة الاحصاءات العامة: ،،النشرة الاحصائية السنوية ١٩٨٠ ،، عمان صفحة ٧٥.

جدول (٥ ـ ٢٠) التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك التجارية لقطاع الزراعة حسب نوعية القـــروض عـــــام ١٩٨٠

البنـــد	عدد العملاء	قيمة القرض (بالدينار)
الحمضيات ، الفواكه ، القمح والحبوب والخضر	٨٢١	٥٤٢٩٤٠
الزيتون والتبـغ	١٦٨	١٠٣٨٥٣
المواشي والدواجن والاسماك والنحل	٦٩٤	٤٦٠١٦٩٦
الصناعات الزراعية (داخل المزرعة)	٢٠	٣١٥٨٣٠
تجارة المنتجات الزراعية وتسويقها	٣٣١	٣٣٥٠٦٠٠
تجارة المـواد الزراعية	١١٨	١٨٨٩٧٨٧
منتجات زراعية أخري من ضمنها المشاتل	٦٩	١٠٥٥٨٨٥
استصلاح الأراضي	٣٢	٣١٤٢٨١
المجمـــــوع	٢٢٥٣	١٢١٧٤٨٧٢

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية ، دائرة الاحصاءات العامة ،، النشرة الاحصائيـــة السنوية ١٩٨٠ ،، عمان ، ص ٧٦ .

٤٠٥ السياسة الاستثمارية

١٠٤٠٥ جمهورية مصر العربية

تمثل الاستثمارات بجانب الموارد الارضية والبشرية والمائية أهم العوامل اللازمة لإحداث التنمية الزراعية . ولايتوقف اداء القطاع الزراعي وبالتالي نجاح خطط التنمية الزراعية علي حجم الاستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة فقط ولكن كيفية توجيه وتوزيع تلك الاستثمارات علي الانشطة المختلفة داخل القطاع نفسه ضرورية كذلك لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية.

ورغم أهمية قطاع الزراعة والدور الكبير المنوط اليه في رفع معدلات التنمية، إلا أن كمية الاستثمارات الموجهة اليه تمثل نسبة قليلة من اجمالي الاستثمارات القومية كما يستدل علي ذلك من جدول (٥ ـ ٢١) ، فقد قدر إجمالي الاستثمارات الثابتة(بالأسعار الجارية) التي وجهت إلي قطاع الزراعة والري والصرف خلال الخطة الخمسية ٨٢/٨٢ ـ ٨٦/ ١٩٨٧ بنحو ٣ر٤٥ مليار جنيه، وبمتوسط سنوي قدره ٦٩١ مليون جنيه، ويعادل ذلك نحو ٨ر٧٪ فقط من اجمالي استثمارات الخطة الثابتة التي تبلغ ٣٩ر٥٤ مليار جنيه،ويعادل نحو ١٧ر٣٪ من اجمالي الاستثمارات الثابتة الموجهة الي القطاعات السلعية، وبالنسبة للخطة الخمسية الحالية ٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ فقد استهدفت رفع اجمالي استثمارات قطاع الزراعة إلي ٣ر٩٤ مليار جنيه تمثل نحو ١٠ر٦٪من اجمالي الاستثمارات القومية ونحو١٦ر٣٪ من اجمالي الاستثمارات الموجهة الي القطاعات السلعية. وعلي الرغم من هذه الزيادة وإن كان لايمكن التأكيد علي أن الزيادة في الاستثمارات حقيقية نظراً لأن الاستثمارات مقيمه بالأسعار الجارية إلا أنه من الملاحظ أن الدولة مازالت تولي أهمية خاصة عند توزيع الاستثمارات لقطاع الصناعة والتعدين والبترول والقطاعات السلعية الأخري وذلك علي حساب

جدول (٥ - ٢١) إجمالي الاستثمارات الثابتة بالأسعار الجارية وتوزيعها القطاعي خلال خطة ٨٢/٨٢ - ٨٧/٨٦ ومستهدف خطة ١٩٨٧/١٩٩٢

(القيمة بالمليون جنيه مصري)

القطاع	٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦		٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١	
	الجملة	الاهمية النسبية ٪	الجملة	الاهمية النسبية ٪
الزراعة والري والصرف	٣٤٥٧	٨ر٧	٣٩٣٧	١٠ر٦
الصناعة والتعدين والبترول	١٣٨١٦	٣٤ر٩	١٢١٩٠	٢٦ر٢
القطاعات السلعية الاخري	٢٦٨٠	٦ر٨	٥٠٥٧	١٥ر٢
جملة القطاعات السلعية	١٩٩٥٣	٥٠ر٤	٢٤١٨٤	٥٢ر٠
جملة قطاعات الخدمات (الانتاجية والاجتماعية)	١٩٥٨٧	٤٩ر٦	٢١٦٣٣	٤٦ر٥
استثمارات غير مخصصة	—	—	٦٨٣	١ر٥
الاجمالي العام	٣٩٥٤٠	١٠٠	٤٦٥٠٠	١٠٠

المصدر: وزارة التخطيط - تقارير المتابعة والاطار العام للخطط الخمسية .

قطاع الزراعة والري مازال يمثل المورد الأساسي للدخل لمعظم أهل الريف كما أنه يساهم بنسبة كبيرة في الدخل القومي والعمالة كما سبق الإشارة .

وبخصوص توزيع الاستثمارات الزراعية بين القطاعين العام والخاص يلاحظ أن هناك اتجاه من الدولة لزيادة حجم الاستثمارات للقطاع الخاص علي حساب القطاع العام الزراعي، حيث تشير بيانات جدول (٥ - ٢٢) إلي أن نحو ٧ر٧٦٪ من الاستثمارات الزراعية بخطة ٨٢/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ كانت من نصيب القطاع العام، في حين خص القطاع الخاص نحو ٣ر٢٣٪ فقط من الاستثمارات الزراعية، أما خطة ٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ فقد أستهدفت تخصيص نحو ٣ر٤٦٪ فقط من اجمالي الاستثمارات الزراعية الي القطاع العام والباقي وقدره ٧ر٥٣٪ كان من نصيب القطاع الخاص .

وجدير بالإشارة أن إستثمارات القطاع العام الزراعية غالباً ما توجه الي التنمية الافقية وخاصة مشاريع التوسع الافقي واستصلاح الاراضي ، حيث تتصف تلك المشاريع بانخفاض العائد منها واحتياجها الي فترة زمنية طويلة نسبياً لتغطية رأس المال المستثمر فيها مما لايحفز القطاع الخاص علي توجيه استثماراته إليها. أما استثمارات القطاع الخاص فغالباً ما توجه الي التنمية الرأسية وخاصة في مجالات الانتاج الحيواني، حيث تمتاز تلك المشاريع بإرتفاع العائد المتحقق منها نسبياً واحتياجها لفترة زمنية أقصر لاسترداد رأس المال المستثمر فيها.

جدول (٥ ـ ٢٢) التوزيع النسبي للاستثمارات بين القطاعين العام والخاص بخطتي ٨٢/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦، ١٩٨٧/١٩٨٨ ـ ١٩٩١/١٩٩٢

نسبة مئوية

الخطـــة	الاستثمارات الاجمالية		استثمارات القطاع الزراعي	
	قطاع عام	قطاع خاص	قطاع عام	قطاع خاص
٨٢/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦	٧٧ر٢	٢٢ر٨	٧٦ر٧	٢٣ر٣
٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١	٦١ر٣	٣٨ر٧	٤٦ر٣	٥٣ر٧

المصدر: نفس المصدر السابق .

وبالنسبة لتوزيع الإستثمارات الزراعية علي الأنشطة المختلفة تشير بيانات خطة ٨٢/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ الي أن قطاع الري والصرف قد حظي بالأولوية في توزيع الاستثمارات ، حيث خصه نحو ٣٩ر٩٪ من اجمالي استثمارات قطاع الزراعة ويرجع ذلك الي الصعوبات التي واجهت هذا القطاع خلال النصف الأول من الثمانينات مما استلزم إقامة العديد من مشروعات الري والصرف خلال سنوات هذه الخطة، أما مشاريع التوسع الافقي فقد خصها نحو ٣١ر٩٪ من اجمالي الاستثمارات الزراعية، في حين وجهت باقي النسبة وهي ٢٨ر٢٪ الي التوسع الرأسي لمشاريع الأنتاج النباتي والحيواني والسمكي.

٢٠٤٠٥ العـراق

إن عملية تدني القروض الموجهة للأغراض الإستثمارية - والسابق الإشارة اليها - أدت إلي انخفاض مساهمة القطاع الخاص في عملية دفع الإستثمارات في قطاع الزراعـة وهذا إنعكس بدوره علي حجم الإستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة إذا ماقورن ذلـك بحجم الإستثمار القومي وذلك كما هو مبين بجدول (٥ - ٢٣).

فمن هذا الجدول يتضح أن متوسط نصيب قطاع الزراعة من الإستثمارات القوميـة خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ كان حوالي ٣ر١٢٪ سنويا، وإن كانت هذه الحصة قد أرتفعـت من ٦ر١١٪ عام ١٩٧٩ إلي ٥ر١٥٪ عام ١٩٨٧ إلا أنها مازالت متواضعة مقارنة بإحتياجـات قطاع الزراعة بما يتناسب مع الطموحات المنتظره من هذا القطاع.
ونفس الحال إذا ماقورنت حصة قطاع الزراعة بما هو مخصص للقطاعات السلعية حيـث بلغت حصة هذا القطاع نحو ٨ر٢٨٪ في المتوسط سنويا من إجمالي الإستثمارات المخصصـة للقطاعات السلعية ، ولقد تزايدت هذه الحصة من ٥ر٢٣٪ عام ١٩٧٩ إلي ٥ر٢٩٪ عام ١٩٨٧.

إلا أن هذا التدني في نصيب قطاع الزراعة من الإستثمارت القومية المخططـة لايبرز كل الحقيقة، إذا أنه بالإضافة إلي ذلك فإن نسبة التنفيذ الفعلية لهذه الاستثمارات تعد منخفضة جدا. إن هذه الحقيقة وإن كانت لاتتوفر بيانات عنها خاصة بفترة الدراسة إلا أنها يمكن استنباطها من خلال التطور التاريخي حيث كانت نسبة تنفيذ الإستثمارات في قطاع الزراعة من اجمالي المخصص له نحو٧ر٢٢٪ خلال الفترة ٦١ - ١٩٦٤، ٤ر٢٨٪ عـام ١٩٦٥- ١٩٦٩، ونحو٤ر٥٥٪ خلال الفترة ١٩٧٠- ١٩٧٣ (١).

---

(١) سعد طه علام (دكتور) - السمات الأساسية للقطاع الزراعي في العراق - مذكرة خارجية رقم ١١٥٩ - معهد التخطيط القومي - أغسطس ١٩٧٦ ، ص ٤٦، وكذلك عبدالوهاب مطـر الداهري (دكتور) - التخطيط الزراعي في العراق - مؤتمر إتحاد الاقتصاديين العرب الرابع - مرجع سابق ص ١٦٥.

جدول (٥ ـ ٢٣) تطور الإستثمار الثابت في قطاع الزراعة (أسعار جارية ، مليون دينار عراقي)

السنوات	إجمالي الاستثمار القومي	الإستثمار في القطاعات السلعية	الإستثمار في قطاع الزراعة		
			قيمة	% من اجمالي الاستثمار	% من استثمارات القطاعات السلعية
١٩٧٩	٢٧١٤	١٣٤٦	٣١٦	١١ر٦	٢٣ر٥
١٩٨٠	٣٤٧٢	١٥٢٠	٤٥٢	١٣ر٠	٢٩ر٧
١٩٨١	٥٠٩٩	١٩٩٨	٥٥٠	١٠ر٨	٢٧ر٥
١٩٨٢	٥٦٩٧	٢٣٥٨	٦٠٧	١٠ر٧	٢٥ر٧
١٩٨٣	٤٧١٣	١٨٩٨	٥٠٨	١٠ر٨	٢٦ر٨
١٩٨٤	٣٩٢٨	١٤٥٨	٥٠٦	١٢ر٩	٣٤ر٧
١٩٨٥	٣٦٩٩	١٤٩٧	٤٨٣	١٣ر١	٣٢ر٣
١٩٨٦	٣٣٧٢	١٣٩٥	٤١٦	١٢ر٣	٢٩ر٨
١٩٨٧	١٩٧٧٧	١٠٣٦	٣٠٦	١٥ر٥	٢٩ر٥
متوسط الفترة				١٢ر٣	٢٨ر٨

المصدر: حسبت علي أساس المجموعة الإحصائية العراقية ـ مرجع سابق.

٣٠٤٠٥ الجمهورية العربية اليمنية

بالرغم من الطموحات الكبيرة التي وضعتها الخطط الخمسية الثلاث (٧٧ ـ ١٩٨١) ، ٨٢ ـ ١٩٨٦، ٨٧ ـ ١٩٩١) لقطاع الزراعة والتي تتبلور جميعها في محاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الزراعية بصفه عامة والغذائية منها بصفه خاصة، إلا أن الأهداف الإستثمارية المراد تحقيقها داخل هذا القطاع لم تكن علي المستوي اللائق بالأهداف العامة الموضوعة لهذا القطاع وهذا مايوضحه الجدول التالي.

جدول (٥ ـ ٢٤) تطور الإستثمارات المستهدفة في قطاع الزراعة
خلال الفترة ١٩٨٧ ـ ١٩٩١

(١)
(بالمليون ريال يمني وبأسعار ١٩٨٦)

السنوات	اجمالي الاستثمار القومي	الإستثمارات في القطاعات السلعية	الاستثمارات في قطاع الزراعة		
			قيمة	% من اجمالي الاستثمار	% من استثمارات القطاعات السلعية
١٩٨٧	٦٦٧٠	٢٨٣٣	٤٩١	٧ر٤	١٧ر٣
١٩٨٨	٧١٧٧	٢٩٤٥	٥٥٨	٧ر٨	١٨ر٩
١٩٨٩	٧٢٨٢	٢٦٦٢	٥٦٥	٧ر٨	٢١ر٢
١٩٩٠	٨٢٢٥	٢٩١٨	٦٥٨	٨ ـ ر	٢٢ر٥
١٩٩١	٩١٩٥	٣٣٥٩	٨٠١	٨ر٧	٢٣ر٨

المصدر: الخطة الخمسية الثالثة ١٩٩١/٨٧ ـ الجهاز المركزي للتخطيط ـ الجمهورية العربية اليمنية.

(١) : الريال اليمني = ٠٨٢ر دولار عام ١٩٩٠/٨٩

فمن البيانات السابقة يتضح مدي تدني حجم الاستثمار المخصص لقطاع الزراعة في الخطة الخمسية الثالثة حيث بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من اجمالي الإستثمار القومي خلال فترة الخطة نحو ٩ر٧٪، كما يبلغ هذا المتوسط إذا ماقورن بنصيب القطاعات السلعية حوالي ٧ر٢٠٪ خلال نفس الفترة.

وبالرغم من هذا النصيب المتدني لقطاع الزراعة من اجمالي الإستثمارات القومية إلا أن معدل زيادة الإستثمارات في هذا القطاع خلال هذه الفترة كان أكبر من معدل زيادة الإستثمار الاجمالي أومعدل زيادة الإستثمارات المخصصة للقطاعات السلعية. فبينما زادت الاستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة من ٤٩١ مليون ريال عام ١٩٨٧ إلي ٨٠١ مليون ريال عام ١٩٩١ بمعدل زيادة ٦٣٪ ، فلقد زاد اجمالي الإستثمار القومي من ٦٦٧٠ مليون ريال إلي ٩١٩٥ مليون ريال خلال نفس الفترة وبمعدل زيادة حوالي ٩ر٣٧٪، ولقد زاد نصيب القطاعات السلعية من هذا الإستثمار من ٢٨٣٣ مليون ريال إلي ٣٣٥٩ مليون ريال خلال الفترة المذكورة بمعدل زيادة نحو٦ر١٨٪. وهذا مايعكس بعض التحسن لصالح قطاع الزراعة وإن كان نصيبه مازال ضئيلا خاصة وأنه مازال يشكل أهم قطاعات الإقتصاد القومي كما سبق القول في الفصل الأول من هذه الدراسة.

٤٠٤٠٥ الأردن

تعد الخطه القومية للدولة مصدراً من المصادر الأستثمارية والتمويلية الهامة لأهم المشروعات المزمع أنشاؤها ولقد أعدت الحكومة الأردنية عدة برامج أنمائية بدأ من أول تجربة في وضع خطط التنمية الأقتصادية بشكلها الأولي في شكل برنامج السنوات السبع للتنمية الأقتصادية (٦٤ ـ ١٩٧٠) وتوقع برنامج السنوات السبع تحقيق معدل نمو للقطاع الزراعي مقدارة ٧ر٤٪ وأعطي أولوية لهذا القطاع في برنامج التنمية علي أساس أنه يساهم مساهمة جيدة في الصادرات وبالتالي تغطية العجز في الميزان التجاري ويشارك في توفير العمالة وخلق كيان أقتصادي اكثر توازناً . وقدرت النفقات المتكررة والرأسمالية لوزارة الزراعة بحوالي ٦ر١ مليون دينار لتنفيذ ٥٥ مشروعاً وقدرت الأستثمارات الرأسمالية للقطاع الخاص بحوالي ١٦ مليون دينار إلا أن حرب ١٩٦٧ وإحتلال الضفة الغربية حالت دون تنفيذ المشروعات الزراعية. حتي جاءت الحكومة الأردنية بخطة التنمية الزراعية في الخطة الثلاثية (٧٣ ـ ١٩٧٥) والتي وضعت قائمة تتكون من ١١ مشروعا زراعياً ، ورصد لها أستثمارات قدرت بنحو ١٣ مليون دينار وقد تم تنفيذ حوالي ٧٠٪ من إجمالي الأستثمارات المقدرة للقطاع الزراعي. وعلي الرغم من أن الأنتاج المحلي الأجمالي قد زاد خلال سنوات الخطة الثلاثية بنسبه تقارب ٦٪ سنوياً بالأسعار الثابته، فإن القيمة المضافة في القطاع الزراعي قد أظهرت انخفاضاً بالأسعار الثابتة متوسطه معدلة ١٪ سنوياً (١) ويعود هذا التراجع في الأنتاج الزراعي خلال سنوات الخطة إلي الجفاف والصقيع الذي أصاب الزراعة في عامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٥. ولقد تلي تلك الخطة الثلاثية خطة

---

(١) المملكة الأردنية الهاشمية ـ المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ ، عمان ، ص ١١.

(٢) ـ الدينار الأردني = ٢ر١ دولار عام ١٩٩٠/٨٩

التنمية الزراعية في الخطة الخمسية ١٩٧٦ ـ ١٩٨٠ والتي قدرت للقطاع الزراعي أستثمارات بحوالي ٤٠ مليون دينار موزعة بين مشاريع لتنمية الأنتاج النباتي ولتنمية الأنتاج الحيواني وأستثمارات القطاع الخاص. ولقد سادت الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٧٩ أحوال جوية سيئة ومع ذلك سجل القطاع الزراعي نمواً سنويا يعادل ٧ر٥٪ بأسعار ١٩٧٥ اذ أرتفع الدخل من القطاع الزراعي من ٢٦ مليون دينار عام ١٩٧٥ الي ٦٠ مليون دينار في عام ١٩٨٠.

ولقد حدث نمو واضح فى الخضر والفاكهة ولحوم الدواجن والبيض في حين تراجعت معدلات الأنتاج من المحاصيل الحقلية واللحوم الحمراء.

التنمية الزراعية في خطة التنمية الخمسية ١٩٨١ ـ ١٩٨٦

سعت هذه الخطة إلي تأمين حد أدني من متطلبات الأمن الغذائي ، ودعت إلي تبني مايلي:

(أ) تطوير الزراعة ضمن إطار التنمية الريفية المتكاملة وزيادة دخل العمال الزراعيين وصغار الملاك الزراعيين.

(ب) تعميق المشاركة في تنمية القطاع الزراعي عن طريق إقامة التعاونيات والتنظيمات الشعبية الزراعية.

(ج) تكثيف الجهود في مجال الزراعة المروية والبعلية وادخال التقنيات الحديثة.

(د) العمل علي تحقيق التكامل بين الانتاج الحيواني والانتاج النباتي وتوجيه الإنتاج للمنتجات التي يتمتع بها الأردن بمزايا نسبية.

وأخيراً سعت إستراتيجية الخطة الزراعية إلي المحافظة علي حد أدني من الأمن الغذائي الوطني والعربي وايجاد مخزون إستراتيجي من المواد الغذائية وإستكمال البنية التحتية:

كذلك فقد إعتمدت الخطة الحالية سياسة تقليص التفاوت بين الأقاليم من حيث :-

١ - تشجيع القطاع الخاص للإستثمار خارج العاصمة من خلال إعطاء المستثمرين في العقار خارج العاصمة من ٥٠٪ من الدخل الخاضع للضريبة في العقار المؤجر مقارنة بإعفاء قدرة ٣٠٪ داخل العاصمة.

٢ - تشجيع الإستثمار في المدن الصناعية التي انشئت في مختلف المحافظات وذلك لتشجيع توطين الصناعة هناك بغية تحقيق المزيد من التناسب بين الأقاليم وتوفير فرص العمل لأبناء هذه المناطق كل في منطقته .

٣ - إعطاء حوافز أجرية للعاملين في القطاعات الإنتاجية للقطاع العام بالأقاليم المختلفة وخصوصاً في محافظات الجنوب بغية تشجيعهم علي التوطن هناك .

ويوضح الجدول رقم (٥ - ٢٥) الاستثمارات المخصصة للمشاريع الزراعية في الفترة ٨١ - ١٩٨٥.

جدول رقم (٥ - ٢٥) الاستثمارات المخصصة للمشاريع الزراعية للفترة ٨١ - ١٩٨٥

الاستثمارات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	المجموع
القطاع العام والمختلط	٤٨٤٤	٢٢٠٢٦	١٩٢٦٥	١٧٣٥٠	١٧٦١٠	٨١٠٩٥
القطاع الخاص	٩٤٠٠	١١٤٠٠	٢٩٩٠٠	٣٥٠٠٠	٤٨٠٠٠	١٣٣٧٠٠
المجموع	١٤٢٤٤	٣٣٤٢٦	٤٩١٦٥	٥٢٣٥٠	٦٥٦١٠	٢١٤٧٩٥

المصدر: المملكة الاردنية الهاشمية ، المجلس القومي للتخطيط: خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، عمان صفحة ٦٧.

وبدُراسة توزيع مخصصات إستثمارات الخطة الخمسية الثانية إتضح أن نسبتها إلي مجمل الإستثمارات ١١ر٧٪ أومايعادل ٥ر٢٢٤ مليون دينار، منها ٧ر٢١٤ مليون دينار لتنمية الانتاج الزراعي ، ٨ر١٩ مليون دينار لمشاريع القطاع التعاوني.

وشملت مشاريع التنمية الزراعية كلا من زراعة الأشجار المثمرة وتحسين إنتاج الحبوب وصيانة التربة ومشاريع التحريج الوطني والمكافحة الجماعية للآفات بوادي الأردن وانشاء مركز وطني للبحوث الزراعية ومراكز التسويق الزراعي ومصنعين لعصر الطماطم.

ويساهم القطاع الخاص بحوالي ثلثي المقدر من الإنفاق الإستثماري أومايعادل ٧ر١٣٢ مليون دينار في حين قدر الانفاق الحكومي الإستثماري بحوالي ٩ر٨١ مليون دينار والجدول رقم (٥ ـ ٢٦) يبين توزيع هذه الإستثمارات .

إن القطاع الزراعي يحظي بنسبة متدنية من إجمالي الانفاق الحكومي الاستثماري لم يتعد نسبة ٨٪ خلال خطط التنمية الثلاث التي تعاقبت من عام ١٩٧٣ وحتي عام ١٩٨٦ . وإعتمدت الدولة في جزء كبير من النشاط الإستثماري علي القطاع الخاص إذ إرتفعت مساهمته من ٢٢٪ في الخطة الثلاثية (١٩٧٣ ـ ١٩٧٥) إلي ٥٥٪ في الخطة الخمسية (١٩٧٦ ـ ١٩٨٠) . ويلاحظ أن القطاع الخاص يقبل علي المشاريع الزراعية مضمونة الربحية ولهذا إزداد إقباله علي نشاط مزارع الدواجن . إن إرتفاع تكاليف الإنتاج وتدني الدخول في القطاع المطري أديا إلي نتائج سلبية عديدة أهمها الزحف العمراني الذي بدأ يمتد وبمعدلات سريعة علي الأراضي الزراعية المطرية بالإضافة إلي هجرة الأيدي العاملة إلي المدن وغياب الملاك الزراعيين عن أراضيهم، ولقد إجتذبت قطاعات الخدمات والصناعة والإنشاءات عدداً كبيراً من القوي العاملة الريفية .

جدول رقم (٥ ـ ٢٦) خلاصة توزيع استثمارات الخطة الخمسية (١٩٨٦ ـ ١٩٩٠) حسب الاقاليم والقطاعات الاقتصادية

(بالألف دينار)

القطاعات / الاقاليم	اقليم عمان	اقليم الزرقاء	اقليم الطفيلة	اقليم البلقاء	اقليم الكرك	اقليم معان	اقليم المفرق	اقليم أربد
أ) القطاعات الاجتماعية والحرفية	٢٧٦٠٠٩	٩٨٣٧٣	٢٧٨٣٤	٥٧٧٨٦	٩٤١٨٣ر٥	١٤٥٤٦٣	٥١٦٥٢ر٢	٢٦٠١٨٩
العمل والقوي العاملة	٨٠٦	٣٨٨	١٩٥	—	٥٩٣	٢٦٢٦	٤٨٦	٢٠٠٠
التنمية الاجتماعية	٦٢١٤	١٤٦٦	١١٦٥	٣٩٢٨	٢٢٤٤	٣٥٨٥	٢٢٢١ر٥	٣٨٥٨
المرأة	٦٨٠	١٢٣٨	١٢٣٧	٤١٥	١٢٤٧ر٥	٣٩٤	١١١٩	١١٣٢
الثقافة والشباب	٦٥٦٧	٣٢٣٥	٢٨٣٩	١٥٩٤٣	٣٣٤٦	٤٢٠٣ر٥	٣٢٢٠ر٧	١٣٥٨٥
الصحة	١٧٠٨٣	١٨٧٦	٦٤٠٦	٧٠٤٧	٩٤٤١	٦٢٨٣	٦٤٠٦	٦٧٢٧٣
التربية والتعليم والتعليم العالي	٧٥١٠١	١٥٣٦٥	١١٢٤٠	١٤٨٥٩	٦٦٠٣٢	٨٦٨٢	٢١٥٨٧	١٢٠٢٤٨
الاوقاف	٢٩٦٩٩	٨٥٦٨	٣٧١	٩٨٦	٢١٥٠	١٨٩٧	٣٨٣ر٥	٥٣٧٨
الاسكان والابنية الحكومية	١١٨٣٥٥	٦٤٢٣٢	٣١٥١	١١٨٣٥	٥٤٤٦	٣٩٩٠٠ر٥	١٤٨٤٦	٣٠٢٣٠
السياحة والآثار	١٢٧٨٥	٩٤٥	١٢٣٠	١٢٧٧٣	٢٣٨٥	٥٣٩٠٢	١١٩٠	١٨٠٨٥
التجارة	٨٧١٩	١٠٦٠	—	—	١٣٠٠	٢٣٩٩٠	٦٣٠	٨٤٠٠
ب) قطاعات البنية التحتية	٣٤٥١٩٨	١٠٥٢١٥ر٥	٢٧٧٥٠	١٣٣٥٣٧	٩٥٩٨٧ر٥	٣١٩٦٩٣ر٧٥	٥٩٨٥٦ر١	٢٩١١٤٧
الشؤون البلدية والقروية والبيئة	١٤٦٣٤٤	٢٠٣١٢	٨٠٨٣	١٢٨٦٥	٩٥٩٢	١٨٠٢٣ر٥	١١٦٥٧ر٢	٥٧١٣٥
النقل	٦٣٦٤٥	١٣٥١٣٨ر٥	٩٧٦٠	٢٢٤١٣	٨١٤٤	١٣٧٤٥١	٢٥١٠٠ر٥	٧٠١٠٦
المواصلات	٥٣٥٩٦	١٢١٩٠ر٥	٢٧١٣	٩١٨٩	١١٢١١ر٥	٦٣٨٦ر٢٥	٦١٤٦ر٥	١٥٤٤
الطاقة والموارد المعدنية	٧٠٨٩	٢٣٠٩٣ر١	١٠٠٥	٢٦١١	٤٢١٥	١٢٦٣٤٠	٢٠٦١ر٤	١١٠٣٨
المياه والري	٧٤٥٢٤	١٤٤٨١ر٤	٦١٨٩	٨٦٤٥٩	٦٢٨٢٥	٣١٤٩٤	١٤٨٩٠ر٥	١١٢٥١٨
ج) قطاعات الانتاج السلعي	٥١٤٥٣	٢٩٩٦٧	١٩٥٩٧	٥٤٢٩٤	١٦٢٨٠٥	٣٨٢٥٢٥ر٧	٤٠٥٥٤ر٣	١١٧٩٤٢
الزراعة	٩٧١٣	١٦٥٧٢	٢٤٥٧	٤٧٣١١	١٧٧٥٦	٥٧٧٧٤ر٧	٣٢٠٣٩	٨٤٣٥٧
الصناعة	٤١٧٤٠	١٣٣٩٥	١٧١٤٠	٦٩٨٣	١٤٥٠٤٩	٣٢٤٧٥١	٨٥١٥ر٣	٣٢٥٨٥
المجموع الكلي(أ + ب + ج)	٦٧٢٦٦٠	٢٣٣٥٥٥ر٥	٧٥١٨١	٢٤٥٦١٧	٢٥٢٧٩٦	٨٤٧٦٨٢ر٤٥	١٥٢٠٦٣ر٧	٦٦٩٢٧٨

المصدر : وزارة التخطيط .

الفصل السادس

امكانات ووسائل التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي

١٠٦ إمكانية تنسيق سياسات الأنتاج الزراعي

يمثل رسم سياسة متكاملة لدول مجلس التعاون العربي في مجال الانتاج الزراعي أحد الأهداف الأساسية لتوطيد التعاون التجاري والاقتصادي المشترك بين دول المجلس، وتستهدف هذه السياسة زيادة الانتاج الزراعي مما يساعد علي رفع معدلات الاكتفاء الذاتي من السلع الاستراتيجية وتحقيق فائض بالنسبة للسلع التصديرية بهذه الدول.

فبالرغم من مساهمة قطاع الزراعة بدول المجلس بدور كبير في الناتج القومي الاجمالي وإستغال نسبة كبيره من العمالة في قطاع الزراعة - كما أتضح فيما سبق - إلا أن هذا القطاع قد أخفق في تحقيق الأهداف المنشوده منه وأهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية بدول المجلس ، حيث عجز الانتاج الزراعي من معظم الحاصلات الزراعية الاستراتيجية كالحبوب وخاصة القمح، والمحاصيل السكرية والمحاصيل الزيتية عن الوفاء بمتطلبات الاستهلاك منها مما ترتب عليه إنخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي من هذه السلع الي مستويات متدنيه - كما يظهر من جدول (٦ - ١) - وبالتالي تزايد إعتماد دول المجلس علي العالم الخارجي .

ويرجع ذلك في الواقع الي العديد من المعوقات والمشكلات التي تواجه تنمية قطاع الزراعة بدول المجلس وهي وإن كانت تتباين في حجمها من دولة لأخري إلا أنها تتواجد في معظم بلدان المجلس، ويمكن حصر تلك المشاكل فيما يلي:-

- محدودية الموارد الزراعية والتي أهمها الأرض الزراعية ، مياه الري، العمالة ورأس المال ، فمصر تعاني من محدودية الأرض الزراعية ورأس المال ، في حين تعاني العراق من نقص العمالة وعدم استغلال الموارد الأرضية ، أما الأردن واليمن فيعانيان من نقص العمالة ورأس المال فضلاً عن عدم الاستغلال الكامل للأرض الزراعية بهما.

جدول (٦ - ١)

متوسط نسبة الاكتفاء الذاتي من أهم الحاصلات الزراعية بدول مجلس التعاون خلال الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٧ - ٪

المحصول	١٩٨٤/١٩٨٦	١٩٨٧
مجموعة الحبوب	٤٦ر١	٤٣ر٨
قمح	٢٩ر٢	٢٨ر٦
ذره شامي	٦١ر٥	٥٦ر٩
أرز	٨٠ر٦	٨٢ر٨
شعير	٧٦ر٨	٧٩ر٢
بطاطس	١٠٢ر٤	١٠٤ر
بقوليات	٧٩ر١	٧٨ر٤
جملة خضر	١٠٢ر٤	١٠١ر١
جملة فاكهة	١٠٣ر٧	١٠٣ر٤
سكر مكرر	٣٩ر١	٤١ر١
زيوت وشحوم نباتية	٢٠ر١	١٥ر٣
جملة اللحوم	٧٢ر٤	٨٣ر١
لحوم حمراء	٦٨ر٢	٧٦ر٢
لحوم بيضاء		٩٢ر٣
أسماك	٧٠ر٢	٦٩ر٨
بيض	٨١ر٨	٨٦ر٧
لبن	٥٢ر٣	٥٢ر٧

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية - مصدر سابق.

- إنخفاض إنتاجية الأرض الزراعية وخاصة في كل من العراق والأردن واليمن، أما مصر فقد تميزت بإرتفاع إنتاجية معظم المحاصيل المنزرعة بها.
- ملوحة التربه وسوء الصرف وتظهر هذه المشكلة بوضوح في الأراضي الزراعية التي تعتمد علي الري بمياه الامطار كما هو الحال في العراق والأردن واليمن وإن كانت تظهر أيضا في مصر .
- صغر مساحة الحيازه الزراعية بمعظم دول المجلس مما يمثل إهدار لمساحات كبيره من الأراضي الزراعية، فضلاً عن إعاقتها لإستخدام التكنولوجيا الحديثة والميكنة.
- القصور في إستخدام مستلزمات الإنتاج الملائم بالكم والكيف المطلوبين فعدم توفر الأصناف عالية الجودة ذات المواصفات الجيده تمثل أهم معوقات التنمية الزراعية وكذا نقص الأسمدة الكيماوية وإن كانت هذه المشكلة تظهر بوضوح في دول المجلس بإستثناء مصر.
- تخلف أساليب الانتاج الزراعي بدول المجلس وخاصة في مجال استخدام الميكنة في العمليات الزراعية والتي تظهر بصوره واضحة في الجمهورية العربية اليمنية أكثر منها في باقي دول المجلس كما سبق الإشارة في أجزاء سابقة من هذه الدراسة.
- القصور في بعض السياسات كالسياسة الإستثمارية والتمويلية والتسويقية.

ويشير ذلك الي ضرورة العمل علي تنسيق سياسات الانتاج الزراعي بين دول المجلس من أجل زيادة الانتاج ويقترح أن يتم ذلك من خلال ثلاث محاور أساسية وهي العمل علي تعبئة واستغلال الموارد الزراعية المتاحة، التعاون وتبادل الخبرات بين دول المجلس لزيادة إنتاجية الأرض الزراعية من المحاصيل المختلفة والتخصص القطري بما يحقق الكفاءة الاقتصادية للموارد.

أولا - في مجال تعبئة واستغلال الموارد الزراعية المتاحة

تمثل الأرض الزراعية أهم الموارد التي يتوقف عليها حجم الأنتاج الزراعي، وتتباين مساحة الرقعة الزراعية بدول مجلس التعاون ، فالعراق يمتلك أكبر مساحة زراعية، يلي ذلك مصر فاليمن ثم الأردن وبالنظر الي نمط استخدام الأراضي الزراعية بدول المجلس والذي يوضحه جدول (٦ - ٢) يتبين الآتي :

- بالنسبة لمصر تقدر الرقعة الجغرافية فيها بنحو ١٠٠مليون هكتار منزرع منها نحو ٢٫٥٪ فقط ولايتواجد في مصر مساحات زراعية متروكه أوغابات أومراعي ونظراً للكثافة السكانية المرتفعة في مصر فإن نصيب الفرد بها من الرقعة الزراعية وهو٠٫٥ هكتار يمثل أدني مستوي لنصيب الفرد في دول مجلس التعاون العربي، اذ يبلغ نصيب الفرد من الأراضي الزراعية في كل من العراق واليمن والأردن حوالي ٥٥ر ، ٣٢ر، ٣ر هكتار علي الترتيب . وعلي الرغم من ضرورة التوسع في المساحة المنزرعة بمصر فإن ذلك يواجه بصعوبات عديده بالمقارنة بإمكانية التوسع الأفقي في باقي دول المجلس وخاصة في المدي القصير، ويرجع ذلك في الواقع الي أن معظم الأراضي في مصر صحراوية وتحتاج الي استثمارات باهظة لإستصلاحها فضلاً عن ضرورة تواجد الآبار وذلك لمحدودية مياه الري في مصر وعدم توافر مياه الأمطار.

جدول (٦ ـ ٢)

نمط استخدام الأراضي الزراعية بدول مجلس التعاون

العربي عام ١٩٨٧

المساحة بألف هكتار

الدولة	الرقعة الجغرافية	المطرية	المروية	المتروكة	الغابات	المراعي
الأردن	٨٩٢٠ر٦	٢٥٧ر١٣	٤٥ر٧٩	٥٦٧ر٠٨	١٣٩ر٥٨	٧٥٠٠
العراق*	٤٣٧٥٠	٢٧٧٥	٣٠٠٠	٤٣٧٥	٢٠٥٠	٦٢,٥
مصر	١٠٠٢٠٠	—	٢٤٤٨ر٦	—	—	—
اليمن	٢٠٠٠٠	١٢٨٥	٢٣٠	١٥٠٠	١٦٠٠	٥٠٠
جملة مجلس التعاون	١٧٢٨٧٠ر٦	٣٥١٧ر١٣	٤٠٢٤ر٣٩	٦٤٤٢ر٠٨	٣٧٨٩ر٥٨	٨٠٦٢ر٥

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مصدر سابق.

* بيانات العراق خاصة بعام ١٩٨٤ .

- أما بالنسبة للعراق فبالاضافة الي المساحة المنزرعة والتي تقدر بحوالي ٨ر٥ مليون هكتار ، هناك مساحة زراعية متروكة تقدر بحوالي ٤ر٤ مليون هكتار، أي مايعادل تقريبا مثل المساحة المنزرعة بالعراق ، ولاتحتاج هذه المساحة الي تكاليف استثمارية كبيره لإستصلاحها وإستزراعها ، حيث أنها أراضي قابلة للزراعة وذلك مقارنه بما هو بجمهورية مصر العربية ، كما لاتمثل الموارد المائية محدداً أساسياً للتوسع في الأراضي بالعراق إذا ما أحسن إستغلال هذه الموارد .
- وبالنسبة لليمن فالمساحة المنزرعة بها تقدر بحوالي ٥ر١ مليون هكتار. كما يتواجد بها مساحة زراعية متروكه تعادل المساحة المنزرعة، أما الأردن فتقل فيها مساحة الرقعة الزراعية المتروكه حيث تصل الي حوالي ٥ر مليون هكتار. ومن المتوقع ألا يحتاج استصلاح هذه الأراضي الي تكلفة كبيره وخاصة في ظل توافر الموارد المائية المتمثلة في مياه الأمطار في كلا الدولتين ، فضلاً عن ذلك فإن الأردن تمتاز بوجود مساحات كبيره من المراعي تقدر بحوالي ٥ر٧ مليون هكتار وهو مايعطي الأردن ميزه نسبيه في الانتاج الحيواني يمكن استغلالها بصوره أكفأ في توفير البروتين الحيواني لدول المجلس .

هذا ويقدر مجموع مساحة الأراضي الزراعية غير المستغلة بكل من العراق واليمن والأردن بنحو ٦٤٤٢ ألف هكتار وبفرض امكانية زراعة القمح بهذه المساحة فيعني ذلك انتاج مايقرب من ٥٩٨٦ ألف طن قمح (وذلك بفرض ثبات انتاجية القمح عند المستوي السائد خلال الفترة ١٩٨٨/٨٦ وهي ٧٥ر، ٤٤ر١، ٩٦ر طن بكل من العراق ، اليمن والأردن علي الترتيب) ويكفي هذا الأنتاج لرفع نسبة الاكتفاء الذاتي من القمح بدول مجلس التعاون الي مستوي مرتفع، حيث يقارب هذا الانتاج نحو ضعف إنتاج دول المجلس حاليا من القمح.

هذا بالنسبة للأراضي المتروكه أما فيما يختص بالأراضي المستغلة فمن الملاحظ أنها لاتستغل بكفاءه اقتصادية في كل من اليمن والعراق والأردن ، حيث يقدر معامل الكثافة المحصولية بكل منهم بنحو ٤٣ر، ٤٥ر، ٧١ر، أما في مصر فإن هذا المعامل يصل إلي حوالي ٩ر١ تقريبا، ويشير ذلك الي إمكانية مضاعفة الانتاج الزراعي بهذه الدول وذلك بالعمل علي زيادة درجة التكثيف الزراعي.

أما بخصوص القوي العاملة والتي تمثل أحد الموارد الهامة للأنتاج الزراعي فتشير الاحصاءات السابق ذكرها الي تميز مصر بوفره في القوي العاملة الزراعية والعمالة الفنية المدربة، مما يشير الي امكانية الاستفادة من هذا الفائض في دول المجلس الأخري كالعراق واليمن والأردن والتي تعاني من نقص في العمالة الزراعية.

نخلص من ذلك الي ضرورة تنسيق السياسات الزراعية لدول مجلس التعاون لزيادة الانتاج الزراعي علي أن تكون من الأولويات المستهدفة لهذه السياسية هو إستزراع الأراضي المتروكه بكل من العراق واليمن ، والأردن واستغلال أراضي المراعي بالأردن لتنمية الانتاج الحيواني بدول المجلس ويستلزم ذلك اجراء الدراسات الفنيه والاقتصادية اللازمة لتحديد إحتياجات استزراع هذه الأراضي من الموارد المائية والمالية والعمالة وكيفية تدبيرها وكذا أنسب المحاصيل التي يمكن زراعتها بهذه الأراضي ، يجب كذلك أن تشجع السياسة الزراعية لدول المجلس علي زيادة الكثافة المحصولية بكل من اليمن والعراق والأردن وذلك بالاستفادة من خبرة مصر في هذا المجال.

ثانيا - في مجال زيادة الانتاجية

تتباين إنتاجية الحاصلات الزراعية تبايناً كبيراً بين دول مجلس التعاون كما يظهر من جدول (٦ - ٣) ، ويرجع ذلك في المقام الأول الي اختلاف الظروف البيئية والطبيعية بهذه الدول ، كما يرجع كذلك الي اختلاف الاساليب الانتاجية المتبعه. وكما تشير الاحصاءات فإن مصر تتفوق علي جميع دول المجلس في انتاجية الهكتار من معظم الحاصلات الزراعية فمتوسط إنتاجية الهكتار من كل من الحبوب والبقوليات في مصر قد تعدي ستة أضعاف مثيله في دول المجلس الأخري، في حين تعدي متوسط انتاجية هكتار المحاصيل الزيتية في مصر عشرة أضعاف مثيله في باقي دول المجلس ، فيما عدا محصول الفول السوداني ، حيث تصل انتاجيته بالعراق ضعف إنتاجيته في مصر ، أما الأردن فتزيد انتاجية الخضر فيها قليلاً عن إنتاجيتها في مصر وقد يعزي ذلك للتوسع في استخدام الصوبات الزراعية بالأردن .

وعلي الرغم من إنخفاض الانتاجية بكل من العراق والأردن واليمن إلا أن العراق يمثل أكثر دول المجلس حاجة الي زيادة انتاجية المحاصيل الزراعية وخاصة محاصيل الحبوب كالقمح والشعير نظراً لإتساع مساحتهما، فمساحة القمح بالعراق تقدر بحوالي ٢ر١ مليون هكتار، أي مايعادل ضعف المساحة المنزرعة منه في مصر ، ورغم ذلك فإن إنتاج مصر منه يقارب ثلاثة أمثال انتاج العراق نظرا للإنخفاض الخطير في انتاجية القمح بالعراق ، ويعني ذلك أن أي زيادة في انتاجية القمح بالعراق تمثل إضافة كبيرة في كمية المنتج منه مما يساعد علي تقليل الفجوة بين الانتاج والاحتياجات من القمح في دول المجلس .
ونفس الشيء فيما يختص بالشعير، حيث تقارب مساحته بالعراق مساحة القمح إلاأن إنتاجيته تعادل نحو ربع انتاجية الشعير في مصر، ويعني ذلك أن رفع انتاجية الشعير بالعراق يترتب عليها الحصول علي نفس الكمية المنتجه حالياً من مساحة أقل وبالتالي

جدول (٦ ـ ٣)

متوسط مساحة وانتاج أهم المحاصيل الزراعية بدول مجلس التعاون العربي خلال الفتـــــــــــرة ١٩٨٦ ـ ١٩٨٨

المساحة بالألف هكتار ـ الأنتاج بالألف طن ـ الأنتاجية طن /هكتار

المحصـــول	مصـــــــــر			العـــراق			الأردن			اليمـــن		
	مساحة	انتـاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية	مساحة	انتاج	انتاجية
حبـوب	١٨٧٨ر٧	٩٢٧٨ر٦	٤ر٩٤	٢٥٨٥	٢١١٩ر٤	٨٢ر	١٤٩ر٧	١٣٣ر٩	٠ر٨٩	٨٢٥ر١	٦٧١ر٧	٠ر٨١
القمـح	٥٦٠ر١	٢٤٩٥ر٧	٤ر٤٦	١١٩٢ر٠	٨٩٥ر٩	٠ر٧٥	٩٧ر٧	٩٤	٠ر٩٦	٦٦ر٧	٩٦ر٣	١ر٤٤
الشعيـر	٤٦ر٣	١٤٥	٣ر١٣	١٢٩٤ر٣	٩٩٦ر٣	٠ر٧٧	٤٧ر٣	٣٥ر٢	٠ر٧٥	٤٧ر٥	٤٠ر٨	٠ر٨٦
الذره الشامي	٧٣٥ر٦	٣٧٧١ر٧	٥ر١٣	٣٢ر٩	٥٧ر٠	٦٨ر١	٢٤ر٠	٢ر٠	٨٣ر٠	٤٠ر٩	٤٨ر٧	١ر١٩
الذره الرفيعه	١٤٠ر٤	٥٨١	١٤ر٤	٣ر٤	٧ر٤	٠٩ر١	—	—	—	٦٧٠	٤٨٦	٠ر٧٣
الأرز	٣٩٦ر٣	٢٢٨٥ر٣	٧٧ر٥	٦٠ر٦	١٥٩ر٤	٢ر٦٣	—	—	—	—	—	—
البطاطس	٧٩ر٩	١٦٨٧ر٧	٢١ر١٢	٩ر٣	١٤٨	١٥ر٩١	٩ر١	٤ر٤٣	٢٢ر٨٤	٨ر٧	١٤٣ر٤	١٦ر٥
قصب السكر	١٠٩ر٣	٩٦٣٤ر٣	٨٨ر٢٣	١ر٢	٥٢ر٩	٢٥ر١٩	—	—	—	—	—	—
البقوليـات	١٠٧ر٩	٥٠١ر٣	٤ر٦٥	٣١ر٤	٢٦ر٥	٠ر٨٤	١١ر٥	٩ر٩	٠ر٨٦	٢٥ر٣	٤٢ر٣	١ر٦٧
الفول الجاف	١٣٨ر٧	٤١٩ر٧	٣ر٠٢	٨ر٨	٩ر٣	١ر٠٦	٠ر٥٩	١ر٩	٣ر٢٢	—	—	—
العدس	٩	١٥ر٧	١ر٧٤	٢ر٩	٥ر٩	٣ر٣	٨ر٦	٦ر٧	٠ر٧٨	—	—	—
الحمص	٨ر٤	١٤ر٣	١ر٧٠	١٦ر١	١٢ر٩	٠ر٨٠	٢ر٣	١ر٣	٠ر٥٧	—	—	—
البذور الزيتية	٧٣ر٩	٨٠١ر٧	١٠ر٨٥	٢٨ر٣	٢٨ر٧	١ر٠٢	٠ر٠٧	٠ر٠٣	٠ر٤٣	١١ر٤	٨ر٦	٠ر٧٥
الفول السوداني	١٠ر٩	٢٥ر٣	٢ر٣٢	٠ر٠٣	٠ر١٧	٥ر٦٧	—	—	—	—	—	—
السمسم	١١ر٣	١٢ر٧	١ر١٣	١ر١٥	٩ر٠	٠ر٦٠	٠ر٠٧	٠ر٠٣	٠ر٤٣	١١ر٤	٤ر٤	٠ر٣٩
عباد الشمس	٧ر٥	١٥ر٥	٢ر٠٧	١٢ر٠	٨ر٩	٠ر٨٢	—	—	—	—	—	—
فول الصويا	٤٧ر٦	١٣٢	٢ر٧٧	١ر١	١ر٧	١ر٥٥	—	—	—	—	—	—
بذرة القطن	—	٥٩٦ر٣	—	—	٥ر١٢	—	—	—	—	—	٤ر٣	—
الخضـر	٤٣٤ر٣	٩٥٢٢ر٣	٩ر٢١	٢٧٨ر٦	٢٧٦٣ر٧	٩ر٩٢	٨١٢ر٩	٢٤ر٥٦	١ر٣٣	٢٨ر٨	٤٥٠ر٤	١٥ر٦٤
الفاكهة	—	٣٥١١	—	—	١٣٢٦ر٧	—	٣٦٠	—	—	—	٣٢٠ر٧	—
القطن الزهر	٤٢٨ر٩	٩٩٤ر٣	٢ر٣٢	١٩ر٩	١٦ر٤	٠ر٨٢	—	—	—	٤ر٧	٥ر٩	٠ر٨٠
التبـغ	—	—	—	٢ر١١	١٠ر٧	٠ر٩٦	٣ر٧	١ر٣	٠ر٨٤	١ر٥	٣ر٣	١ر٥٥
الاعلاف الخضراء	١٣٣٩ر٣	—	—	٩٩ر٤	—	—	٣ر٤	—	—	—	١٣ر١	—

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية ـ مصدر سابق.

امكانية إستغلال فائض مساحة الشعير في زراعة القمح مما يساعد علي زيادة انتاج القمح.

ويكشف ذلك عن وجود إمكانية كبيره أمام زيادة إنتاجية الأرض الزراعية بدول المجلس باستثناء مصر، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الإستفادة بتجربة مصر في هذا المجال وخاصة فيما يتعلق باستنباط الأصناف المحسنه واستخدام الاسمده الكيماوية ، فضلاً عن ضرورة تنسيق وتدعيم التعاون بين دول المجلس للتغلب علي معوقات تحسين انتاجية الحاصلات الزراعية بدول المجلس وخاصة فيما يتعلق بملوحة التربة وسوء الصرف .

وفيما يختص بالانتاج الحيواني في دول المجلس فإنه لايختلف عن واقع الانتاج النباتي، حيث إنتاجيةالرؤوس من الابقار والجاموس متدهوره في جميع دول المجلس وإن كانت في مصر أفضل نوعاً من مثيلتها في دول المجلس ، فا ١٥ أخذ تجاوزاً متوسط وزن الذبيحةمن الابقار والجاموس بدول المجلس خلال الفترة ١٩٨٨/٨٦ كمؤشر لإنتاجية الرأس نلاحظ أنها بلغت في مصر نحو ٢٣٠ كجم ، في حين بلغت في العراق ، اليمن والأردن نحو ١٣٥، ١٢٢، ١١٧ كجم علي الترتيب .

ويرجع إنخفاض الانتاجية الي العديد من العوامل أهمها نقص الاعلاف ، تدني معدلات التغذية ، تدهور السلالات وانتشار الأمراض وغيرها، ويدعو ذلك الي ضرورة تكثيف الجهود والتعاون المشترك بين دول المجلس في سبيل مواجهة هذه المشاكل.

ثالثا: في مجال التخصص القطـري

يمثل التخصص القطري المسار الثالث لزيادة الانتاج الزراعي بدول المجلس ويعني إعادة توزيع الانتاج الزراعي بين دول المجلس في ضوء ماتتمتع به كل دوله من ميزه نسبيه، ويستهدف هذا التخصص تحقيق أفضل إستخدام للموارد أي الحصول علي أكبر انتاج من الموارد الزراعية المتاحة أوالحصول علي نفس الانتاج بأقل الموارد.

ورغم أن هذا المسار يوحي في ظاهره بأنه لايحتاج الي استثمارات كبيره أو وقت طويل بالمقارنة بالمسارين الآخرين وهما التوسع في استزراع الأراضي الزراعية ورفع الانتاجية، إلا أنه نظراً لأن عملية التخصص تعني تركيز انتاج بعض الحاصلات في بعض الدول التي تتمتع بإنتاجية مرتفعة في هذه المحاصيل وذلك علي حساب بعض المحاصيل الأخري التي تنقل بدورها الي بلد آخر من بلدان المجلس حيث ظروف الأنتاج أفضل فإن تنفيذ السياسة الانتاجية المتعلقة بإعادة التخصص قد يواجه بالعديد من المعوقات التي تستلزم الدراسة المتعمقة والمتأنية لضمان تنفيذ هذه السياسة بنجاح ومن هذه المعوقات مايلي:

- سيادة الملكية الخاصة التي تسود بها الحيازات الصغيرة وخاصة في مصر، حيث يستحوذ نحو٩٥٪ من اجمالي الحائزين علي مساحات أقل من ٢ر١ هكتار وتشكل مساحة تلك الحيازات نحو ٥٣٪ من مساحة الأرض الزراعية، أما في اليمن فإن ٨٨٪ من الحائزين يمتلكوا مساحات أقل من ٥ هكتارات وتشكل اجمالي مساحة تلك الحيازات حوالي ٤٣٪ من مساحة الأرض الزراعية ، أما في العراق فإن الوضع أفضل حيث يستحوذ ٨٨٪ من الحائزين علي ٣٩٪ من الأرض الزراعية وبمتوسط قدره ٦ هكتار. وتشكل هذه الحيازات الصغيرة عقبة أمام إعادة التخصص في الانتاج الزراعي نظرا لصعوبة التحكم فيها وخاصة في غياب السياسة الزراعية القادرة علي ذلك.

- وجود مساحات كبيره بدول المجلس يقتصر الانتاج فيها علي الاستهلاك الذاتي للمنتج في المقام الأول مما يصعب التحول عن زراعتها، كما قد تمثل المنتجات الثانوية لبعض المحاصيل أهمية اقتصادية للمنتج مما يقف عقبه امام استبدالها بمحصول آخر بدون تعويض المنتج عن ذلك .
- تباين السياسة الزراعية السعرية بين دول المجلس من حيث الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه السياسة ومدي التدخل الحكومي فيها ونوعية وحجم الدعم الذي يخصص لمستلزمات الانتاج الزراعي.
- التزام دول المجلس بدورات زراعية متباينة نظراً لإختلاف ظروف الانتاج المناخية والبيئة مما يستلزم ضرورة أخذ ذلك في الحسبان عند إعادة التخصص .
- يرتبط اعادة التخصص بضرورة وجود جهاز تسويقي كفئ بدول المجلس مع توفير التسهيلات التسويقية وأسطول نقل قادر علي نقل المحاصيل الزراعية بين دول المجلس فضلا عن ضرورة إعادة النظر في التعريفه الجمركية .

هذا ومن المتوقع أن يقتصر إعادة تخصيص الانتاج طبقا للميزه النسبية بدول مجلس التعاون علي بعض محاصيل الحبوب والبقوليات والمحاصيل الزيتية فقط وذلك للأسباب الآتية :

١ - التباين الكبير في إنتاجية هذه المحاصيل بين دول المجلس والحاجة الشديدة لزيادة إنتاجها نظراً لانخفاض نسبة الاكتفاء الذاتي منها الي مستويات متدنية .

٢ - صعوبة إعادة توزيع زراعة الخضر والفاكهة بدول المجلس (رغم إنخفاض انتاجيتهما في العراق واليمن بالمقارنة بمثيلتها في مصر والأردن) وذلك نظراً لحساسية هذه الحاصلات الشديده للنقل وسرعة تعرضها للتلف واحتياجها الي تكاليف تسويقية

مرتفعة وخاصة في غياب جهاز التسويق القادر علي القيام بهذه المهمة، فضلاً عن ذلك فإن دول المجلس تحقق نسبة مرتفعة من الاكتفاء الذاتي من الخضر والفاكهة بل يحقق بعضها كالأردن ومصر فائض للتصدير مما يقلل من ضرورة إعادة تخصيص انتاجها بين دول المجلس.

٣ ـ ضرورة بقاء مساحة الاعلاف في المدي القصير بدون تغيير نظراً لإرتباط ذلك بحجم الثروة الحيوانية بكل دولة، كما يستلزم اعادة التخصص القيام بدراسات متعمقة للتعرف علي انتاجية الاعلاف بدول المجلس من جهه وانتاجية الرأس من اللحوم والألبان ومعامل تحويل الاعلاف للحوم تحت ظروف كل دولة من جهة أخري وكذا تكلفة وعائد مثل هذا التخصص .

٤ ـ صعوبة إعادة التخصص فيما يتعلق بالمحاصيل السكرية وأهمها قصب السكر(ويزرع في مصر والعراق فقط) علي الرغم من تمتع مصر بميزه نسبية مرتفعة في انتاجه وذلك نظراً لإرتباط انتاج المحاصيل السكرية بإقامة مصانع لاستخراج السكر من ناحيه واحتياج القصب لكميات كبيره من المياه اثناء نموه من الصعب توفيرها في مصر في ضوء الامكانيات المتاحة من مياه الري والتركيب المحصولي الحالي.

هذا وللتعرف علي نوعية المحاصيل التي من الممكن إعادة تخصيص زراعتها بين دول المجلس طبقا لمفهوم الميزه النسبية فإنه من الضروري تقدير معدلات الإحلال(١) بين أهم المحاصيل المتنافسة بكل دولة من دول المجلس ويبين جدول(٤٦) بعض هذه المعدلات

---

(١) يعني معدل الإحلال حجم الانتاج الزراعي الذي يضحي به من محصول معين من وحدة المساحة اذا ماتم زيادة الانتاج بوحده واحده من محصول آخر منافس له يتم التوسع فيه علي نفس وحدة المساحة.

محسوبة علي أساس متوسط الانتاجية للمحاصيل خلال الفترة ١٩٨٨/٨٦ والسابق الاشارة اليه في جدول (٦ - ٣) وبناء عليه يمكن استنتاج الآتي:

- أن كلاً من اليمن، ومصر والأردن - مرتبين تنازلياً - يتمتع بميزه نسبيه في انتاج القمح علي حساب الشعير، أما العراق فيتمتع بميزه نسبيه في انتاج الشعيروالعدس علي حساب القمح.

جدول (٦ - ٤)

معدلات الاحلال بين أهم المحاصيل الزراعية المتنافسة

في دول مجلس التعاون العربي - كمتوسط للفترة ١٩٨٨/٨٦

المحصول	مصر	العراق	الأردن	اليمن
قمح /شعير	١ر٤٢	٠ر٩٧	١ر٢٨	١ر٦٧
قمح /شعير	١ر٠٣	٠ر٧١	٠ر٣٢	—
فول/عدس	١ر٤٩	٠ر٥٢	٣ر٨٧	—
قمح /عدس	٢ر٥٦	٠ر٣٧	١ر٢٣	—
فول سوداني/ سمسم	٢ر٠٥	٩ر٤٥	—	—
فول سوداني / عباد الشمس	١ر١٢	٦ر٩١	—	—
فول صويا/ عباد الشمس	١ر٣٤	١ر٨٩	—	—
ذره شامي/ ذره رفيعة	١ر٢٤	١ر٥٤	—	١ر٦٣
أرز/ ذره رفيعه	١ر٣٩	٢ر٤١	—	—

المصدر: محسوب من بيانات جدول (٦ - ٣).

- يتمتع كل من الأردن ومصر - مرتبين تنازلياً - بميزه نسبيه في انتاج الفـــول علي حساب العدس ، في حين يتمتع العراق بميزه نسبيه في انتاج العدس علـــي حساب الفول .
- يتمتع كل من اليمن والعراق ومصر - مرتبين تنازلياً - بميزه نسبيه في انتاج الـذره الشامي علي حساب الذره الرفيعة .
- تتمتع كل من العراق ومصر - مرتبين تنازلياً - بميزه نسبيه في انتاج الأرز علـــي حساب الذره الرفيعة .
- أما بالنسبة للمحاصيل الزيتية فإن العراق تتمتع بميزه نسبيه مرتفعة في انتاج الفول السوداني علي حساب كل من السمسم وعباد الشمس وكذلك مصر ولكن بصوره أقل مـن مثيلتها في العراق ، كما يتمتع كلاهما أيضاً بميزه نسبيه في انتاج فول الصويا علـي حساب عباد الشمس .

وفي ضوء ماسبق فإنه يمكن إستنتاج مايلي :

أولا فيما يختص بالمحاصيل الشتوية :

نظراً لإرتفاع انتاجية هكتار القمح في مصر بمعدلات تفوق كثيراً مثيلتها في باقي دول المجلس وكذا الميزه النسبيه الكبيره التي تتمتع بها مصر في إنتاج القمح علي حساب العدس والشعير وذلك علي عكس العراق التي تتمتع بميزه نسبيه في العدس والشعير علـي حساب القمح فإنه من المقترح التوسع في زراعة القمح في مصر علي حساب مساحة كل مـن العدس والشعير علي أن يتم التوسع في زراعة المحصولين الآخرين في العراق .

حيث أن التضحية بطن واحد من العدس أوالشعير في مصر تعني زيادة في انتاج القمـــح قدرها ٢ر٥٦ أو ١ر٤٢ طن علي الترتيب ، كما أن التضحية بطن واحد من القمح المنـــزرع في العراق تعني زيادة في انتاج العدس أوالشعير بنحو ٢ر٧١ أو ١ر٠٢ طن علي الترتيب .

ويعني ذلك بصوره أخري أنه اذا تم زيادة مساحة القمح في مصر بنحو ١٠٠ هكتار فقط يمكن انتاج نحو ٤٤٦ طن قمح مع التضحية في المقابل بنحو١٧٤ طن عدس أو٣١٢ طن شعير، في حين أنه اذا ماتم زراعة هذين المحصولين بالعراق في نفس المساحة (١٠٠ هكتار) والتي كانت تنتج ٧٥ طن قمح فقط فإنه يمكن الحصول علي ٢٠٣ طن عدس أو ٧٧ طن شعير.

وبناء علي ذلك فإن السياسة الانتاجية يجب أن تستهدف التوسع في زراعة العدس والشعير في العراق علي حساب القمح الذي يتم التوسع في زراعته في مصر، حيث أن إعادة التخصيص بين القمح والعدس يعني تحقيق زيادة في انتاج القمح قدرها نحو ٣٧١ طن وفي العدس ٢٩ طن وذلك اذا ماتم اعادة التخصيص بينهما في مساحة ١٠٠ هكتار فقط. أما بالنسبة لاعادة التخصيص بين القمح والشعير فإن زراعة ١٠٠ هكتار قمح في مصر تستلزم زراعة نحو ٤٠٠ هكتار شعير في العراق لتوفير نفس كمية الشعير التي ضحي بزراعتها في مصر ويعني ذلك أيضا تحقيق زيادة في انتاج القمح قدرها نحو ١١٨ طن.
كما أن إعادة التخصيص بزراعة القمح في مصر علي حساب الفول الجاف والتوسع في زراعة الأخير في العراق تحقق زيادة في الانتاج الزراعي، حيث أن التوسع في زراعة القمح في مصر في مساحة قدرها ١٠٠ هكتار تعني زيادة الأنتاج من القمح بنحو٤٤٦ طن والتضحية بحوالي ٣٠٢ طن فول يستلزم انتاجهم تخصيص حوالي ٣٠٠ هكتار من مساحة القمح في العراق أي التضحية بحوالي ٢٢٢ طن قمح ، أي أن إعادة التخصيص بكل من القمح والفول في مساحة ١٠٠ هكتار فقط تعني زيادة صافية في انتاج القمح قدرها ٢٢١ طن.

فضلا عن ذلك وفي ضوء معدلات الاحلال السابق الاشارة اليها فإنه يمكن لليمن التوسع في إنتاج القمح علي حساب الشعير، علي أن يتم التوسع في زراعةالشعير بالعراق ، فزراعة ١٠٠ هكتار قمح باليمن تنتج ١٤٤ طن يقابل ذلك التضحية بنحو٨٦ طن شعير يمكن

إنتاجها بالعراق من مساحة قدرها ١١٢ هكتار كانت تنتج نحو ٨٤ طن قمح فقط أي أن ناتج عملية التخصيص هذه زيادة في إنتاج القمح قدرها ٦٠ طن.

ثانيا فيما يختص بالمحاصيل الصيفية :

بالنسبة للذره الشامي والذره الرفيعة والأرز فإنه من غير المجدي اقتصاديا إعادة توزيع زراعتهم بين دول المجلس وذلك في ضوء الميزه النسبية التي تتمتع بها الدولة المنتجه لهم.

أما بخصوص المحاصيل الزيتية والتي يتركز إنتاجها في كل من مصر والعراق فانه في ضوء معدلات الاحلال ومتوسط انتاجيتهم من الأفضل أن تتوسع العراق في زراعة الفول السوداني علي حساب السمسم، حيث أن زراعة ١٠٠ هكتار فول سوداني بالعراق تعني إضافة ٥٦٧ طن فول سوداني والتضحية بحوالي ٨٢ طن عباد الشمس ، في حين أن زراعة ١٠٠ هكتار عباد الشمس في مصر تعنى اضافة ٢٠٧ طن عباد الشمس والتضحية بحوالي ٢٣٢ طن فول سوداني، أي أن ناتج عملية اعادة التخصيص بين العراق ومصر في هذين المحصولين هو اضافة ٢٢٥ طن فول سوداني و١٢٥ طن عباد الشمس وذلك من مساحة قدرها ١٠٠ هكتار فقط.

نستنتج من ذلك أن اعادة التخصص في زراعة المحاصيل بين دول المجلس سيساعد علي زيادة الانتاج الزراعي من هذه المحاصيل ويتوقف ذلك علي عوامل كثيرة سبق الإشارة اليها، فضلاً عن الجوانب الاقتصادية التي يجب أخذها في الاعتبار عند إعادة التخصيص.

خلاصة القول أنه من الضروري العمل علي تدعيم وتنسيق سياسات الانتاج الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي سواء فيما يتعلق بإستزراع الأراضي الغير مستغلة أوزيادة الانتاجية من المحاصيل الزراعية أو إعادة توزيع الانتاج طبقاً لمبدأ الميزه النسبيه التي تتمتع بها دول المجلس، إذ أن ذلك من شأنه زيادة الانتاج الزراعي بدول المجلس وبالتالي زيادة نسبة الاكتفاء الذاتي وخاصة بالنسبة لمحاصيل الحبوب مما يقلل من الاعتماد علي الخارج.

ويستلزم ضمان نجاح هذه السياسات اجراء التحليل الاقتصادي ليس فقط فيما يختص بالأهداف والعوائد ولكن فيما يختص بالوسائل كذلك.

كما يجب أن يواكب تنسيق سياسات الأنتاج الزراعي مراجعة وتعديل السياسات الأخري المؤثره والمتأثره بسياسات الأنتاج كالسياسة السعرية والاستثمارية والتسويقية، فضلاً عن تنظيم امكانيات التبادل التجاري بين دول المجلس بما يؤمن انسيابية حره ليس فقط للمنتجات الزراعية وانما لعناصر الانتاج أيضاً.

هذا ويقترح لذلك تشكيل لجنة عليا أوهيئة عربية مشتركة بين دول المجلس تتولي التخطيط لهذه السياسات ومتابعة تنفيذها.

٢٠٦. امكانـات التبـادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي

قديكون من السابق لأوانه القول بأنشاء السوق المشتركة لدول مجلس التعـــاون العربي . ولذا فقد أقتصر البحث علي أمكانية التبادل التجاري بين تلك الدول وذلك مـن حيث امكانيات زيادة التبادل التجاري، معوقاته، متطلبات تطوير وتنمية هذا التبادل.

وبداية يمكن تحديداً القول بأن التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن ضمنهـــا دول المجلس، يتصف بالتذبذب المستمر من فتره لأخري، وقد يصل الي درجة التوقف بيـــن بعض الدول في بعض السنوات ، ولعل ذلك راجـع الي ارتباط التبادل التجاري لمـــــدي الوفاق السياسي بين الدول وبعضها البعض .

وتاريخيا هناك العديد من التجارب في مجال التكامل الاقتصادي والسوق المشتركة بين الدول العربية وبعضها البعض من فتره بعيده والتي لم يكتب لأي منها النجاح. وذلـــك لربط النواحي الاقتصادية بالعلاقات السياسية.

ولعل التكامل الأقتصادي ـ بمفهومه الشامل ـ أكثر ضروره لتلك الدول الآن عن أي وقت مضي. وقد أوضحت تجارب الدول المتقدمة ان أساس الأرتباط بين الدول هو المصالح الأقتصادية والتي يجب أن تكون بعيده عن التيارات السياسية المتقلبة.

ورغم أن عوامل الأرتباط بين الدول العربية أكثر وأقوي مما بين الدول الأوربيـــة ألا أن عوامل التفرد والتجزء مازالت هي المسيطرة .

والتكامل أوالتعاضد الاقتصادي بين تلك الدول انما يعني تعاونها مع بعضهـــا لأستغلال الموارد المتاحة بكفاءه أعلي، والاستفادة من التوزيع غير المتماثل لحصر الموارد بين الدول وبعضهاوالاستفادة مـن الميزه النسبية، بمـا يؤدي إلـــي تحقيـق أقصـــي عوائـد ممكنـه من مواردها، وتحقيق مستوي مرتفـــع من الأمن الغذائي والأقتصادي، وبنـاء أقتصاديات وطنيه قويه ورفع مستويات معيشة شعوبها.

وسائل التكامل الاقتصادي:

القيود الجمركية :

القيود الجمركية التي تتمسك بها غالبية الدول العربية بدرجة أوبأخري لحمايـــة منتجاتها المحلية من أهم مشاكل التكامل الأقتصادي . وهذه القيود ترجع الي التفـــاوت القائم فيما بين الدول الاعضاء خاصة فيما يتعلق بتكاليف الانتاج ومستويات الدخول - ومن ثم القوه الشرائية - ، وفي محاولات تلك الدول للتغلب علي تلك التفاوتات تقـوم بفرض حماية جمركية سواء كانت عن طريق قيود التعريفة الجمركية و/ أوالقيود الكميه.

والغاء القيود الجمركية بين دول مجلس التعاون العربي يؤدي الي فتح أسواقهـــا أمام بعضها البعضوبالتالي فأن زيادة حجم السوق يؤدي الي الاستفادة من وفورات السعـه هذا من جانب، والجانب الآخر وهو تحقيق قـدر أكبـر من الاكتفاء بين الدول وبعضها.

وهذا الاجراء يتطلب دراسة ظروف انتاج السلع المتشابهه في دول مجلـــس التعاون العربي والميزه النسبية لكل دولة . هذا مع الأخذ في الاعتبار أن الغاء الرسوم يتم بالنسبة لبعض السلع وعلي مراحل حتي لاتتأثر اقتصاديات بعض الدول . هذا مـــع

تحديد التعريفة الجمركية في الدول الاعضاء - وتوحيدها- بالنسبة للدول الأخري فيما يتعلق بتلك السلع موضع التكامل.

حركة عناصر الانتاج :

يقصد بحركة عنصار الانتاج إنتقال رؤوس الأموال والعمال بين دول مجلس التعاون العربي وتوحيد اجورها - قدر الامكان - والغاء النظم والقوانين التي تميز بين مواطني الدول الأعضاء من حيث مزاولة الاعمال داخل دول المجلس.

وحركة عناصر الانتاج بين دول مجلس التعاون العربي تؤدي الى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية واستثمار رؤوس الأموال بما يكفل تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة بما يؤدي الي دفع عمليات التنمية في دول المجلس.

هذا مع توفير كافة الضمانات والضوابط لحركة تلك العوامل. وفي غياب الضوابط قد يحدث أنتقال معاكس لعوامل الانتاج من المناطق الفقيره ذات العوائد المنخفضة إلي المناطق الغنية ذات العوائد المرتفعة. ويمكن التغلب علي ذلك عن طريق تنسيق السياسات الانتاجية والنقدية، وتحسين وسائل النقل بين دول مجلس التعاون العربي.

صور التبادل بين دول مجلس التعاون العربي

تتعدد الصور التي يمكن أن يتم من خلالها التبادل بين دول المجلس وذلك وفقاً لظروف هذه الدول الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. أيضا وفقاً لدرجة التكامل المستهدف الوصول اليها بين دول المجلس وبعضها. ومن هذه الصور التي يمكن اتباعها مايلي:

- منطقة التجارة الحره:

وهي من أبسط صور التكامل في مجال التجارة بين الدول ، وغالباً ماتقتصر علي منتجات معينة زراعية أوصناعية. وفيها تلغي التعريفات الجمركية والقيود الكميه علي التبادل التجاري بين الدول الاعضاء (١) ، مع احتفاظ هذه الدول بتعريفاتها الجمركية قبل الدول الأخري. وهذا الاسلوب لايستلزم ولايؤدي الي تنسيق سياسات الانتاج أوالتجارة أوالاستثمار بين الدول الاعضاء.

- الاتحاد الجمركي:

وهو أكثر تقدما من نظام منطقة التجارة الحره، حيث فيه يتم الغاء التعريفات الجمركية والقيود الكميه بين الدول الاعضاء . كما يتم توحيد التعريفة الجمركية لدول مجلس التعاون بالنسبة للدول الأخري (٢) .

(١، ٢) بركات الفراء،،التكامل الاقتصادي بين دول السوق العربية المشتركة ،، رسالة ماجستير - كلية الزراعة - جامعة الأزهر - ١٩٧٤ - ص ١٦، ١٧ .

وبهذا الأسلوب يمكن لدول المجلس تأمين الحماية للمنتجات المحلية للـــــدول الاعضاء من خطر منافسة المنتجات الأجنبية.

ونجاح أسلوب الاتحاد الجمركي بين دول مجلس التعاون العربي يتوقف علي عـدة عوامل من أهمها الفرق في تكاليف أنتاج السلع بين دول المجلس وبعضها، والتنافس بيـن اقتصادياتها ، والمسافات وتكاليف النقل بينها، كذلك مدي ارتفاع الرسوم الجمركية في السابق.

- السوق المشتركة:

وهي أكثر تطوراً من الصور السابقة، وفيها تلغي القيود علي حركة السلع، وعناصر الانتاج، والعمال ، ورؤوس الأموال، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والسياسات الضريبية ، وتنظيم وسائل الدفع بين الدول الأعضاء في السوق، وبين الـــدول الاعضاء وغير الاعضاء.

ومن أوضح صور السوق المشتركة حاليا وهي السوق الأوربية المشتركة. وواضح مـدي ماحققته من مزايا اقتصادية للدول المشتركة في السوق، وستزداد هذه الآثار بمضي الوقـت وزيادة التنظيمات داخل الدول الاعضاء. وذلك علي الرغم من الخلافات الدائمة حول السياسة الزراعية والآثار التي كانت مترتبه علي الدعم الحكومي للمنتجات الزراعية.

(١) بركات الفرا ، مرجع سابق ، ص ٨ .

مما سبق يتضح جدوي وضرورة وجود صوره من صور التنسيق فيما يتعلق بالتبـــادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي وذلك لما فيه من مزايا للدول الاعضاء الأربعة.

يسبق هذا بالطبع تطوير الأنتاج ـ الزراعي ـ والعمل علي زيادته والاستفادة مـــن المزايا النسبية في كل دوله يلي ذلك نظام للتبادل بين الدول الأعضاء بما يحقق الفائـدة لكل منها.

وفي هذا الصدد نشير إلي أمكانية قيام التبادل سواء علي صورة منطقة تجارة حـره أو أتحاد جمركي في مجموعة من السلع الزراعية يأتي في مقدمتها اللحوم الحيوانية ـ حيث هناك ميزه نسبية لأنتاجها في كل من العراق واليمن يمكن تطويرها ـ ، يلي ذلك الدواجن والبيض ـ ثم الحبوب بأنواعها ، ومجموعات الخضر والفاكهة.

هذا مع اتخاذ كافة الاجراءات والقواعد الملزمه للدول الاعضاء بتنفيذ قواعـــد وشروط التبادل التي سيتفق عليها بما لايضر بأي منها، مع التأكيد علي عدم ترك النواحي الاقتصادية عرضه للتأثيرات السياسية كما يحدث عاده بين الدول العربية. فيجب التأكيـد علي أن هذه الأزمنه قد ولت ، وأن بقاء الأمه العربية في تكتلها الاقتصادي.

بعض معوقات التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون العربي :

هناك بالطبع بعض المعوقات التي قد تعيق وتحد من التبادل التجاري - بصوره المختلفة - بين دول مجلس التعاون العربي، ومن هذه المشاكل ماقد يوجد حالياً أويظهر مستقبلاً.

أ - فأختلاف وجهات النظر السياسية للدول الأعضاء بالنسبة لأمور معينه، أودخول بعض الدول في تكتلات مع دول أجنبية ينعكس علي علاقات الدول الأعضاء ببعضها ومن ثم سرعان ماينسحب علي علاقاتها الاقتصادية . وصريح القول أن العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية بصفه عامه هي أسيره لعلاقاتها السياسية مع بعضها . وهذا من مظاهر وخصائص التخلف .

ب - كذلك فأن دول مجلس التعاون العربي قد تجابه بعرقلة جهودها نحو تطوير التبادل التجاري بينها من دول خارجية يعتبر التكامل في غير صالحها .

ج - كما أن أختلاف مستويات النمو بين دول المجلس ومايتبعه في مستويات التعليم والثقافة والعادات ، كذلك مستويات الدخول قد يعيق عمليات التبادل - والتكامل - بين دول المجلس وذلك لمايسببه من تناقضات يجب العمل علي مجابتهتها.

د - ومن أهم معوقات التبادل بين دول المجلس هو تماثل هياكل الأنتاج، أوتنافسها بمعني أدق . حيث تتجه معظم اقتصاديات الدول النامية الي انتاج المواد الخام الأولية ، واقامة صناعات أولية. ومن ثم تنتج الدول نفس السلع والمنتجات بما يؤدي إلي تنافسها وعدم تكاملها. وهنا تجدر الاشارة إلي أهمية وضرورة تنسيق خطط التنمية في أقطار مجلس التعاون الأربعة بما يخدم وينمي عملية التبادل والتكامل بما يعود بالفائدة

علي الأقطار الأربعة ، مستفيده من مزايا تقسيم العمل وتخصص الأنتاج وفقا للميـــــزه النسبية لكل قطر.

هـ - إن ارتبـــاط بعـــض دول المجلس بالدول الأجنبية - سواء اكانت مستوردة أومدينه - ، أو وقوع بعض دول المجلس أسيره لمؤسسات التمويل الدولية - كالبنك والصندوق - يؤدي الي قدر من التبعية لتعليمات تلك الدول والمؤسسات ، وبالتالي تكـــون حركة اقتصاديات الدولة المستورده أوالمدينه مقيده الي حد ما:

وماسبق يؤثر الي مدي معين في امكانيات التبادل والتكامل وتنسيق الخطط بيـــن دول المجلس ، لذا يجب أن يؤخذ مثل هذا الوضع في الأعتبار، والأمثل بالطبع هو التخلـص نهائيا من مثل تلك الأوضاع وتحرير أقتصاديات الدول حتي يمكنها تحقيق أقصي قدر مـــن التكامل فيما بينها بما يخدم أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية معا.

و - والنقل من أهم العوامل اللازمة والمحققة للتبادل والتكامل وذلك راجع الـــي المسافات الاقتصادية بين الدول الأربعة وارتفاع تكاليف النقل والقصور في وسائله. ومن ثم فأن دول المجلس في حاجة ماسه الي تطوير خدمات النقل سواء فيما يتعلق بالسلع أوالافراد - القوي العاملة - وخاصة أنماط معينه من أساليب النقل كالوسائل المبرده (الثلاجـــات) . ولابد من تكوين مؤسسات أوشركات للنقل بين الدول علي أحدث مستوي بريه وبحريـــــه وجويه.

عوامل تنمية التبادل بين دول مجلس التعاون العربي:

إن القطاع الزراعي في دول مجلس التعاون العربي الأربعة مازال في حاجة إلي تنمية ، وفي بعضها أكثر حاجه الي التنمية. ومن ثم فأن أول متطلبات نجاح التبادل والتكامل هو تنمية وتطوير القطاع الزراعي في الدول الأعضاء بما يعني زيادة الأنتاج الزراعي كماً ونوعاً.

وتلك التنمية للقطاع الزراعي لابد أن تقوم علي خطة متناسقة متكاملة وليست متنافسه بين الدول الاعضاء بما يخدم أهداف كل قطر ويخدم اهدافهم القومية التي ليست في حاجة الي توضيح.

وحتي الآن لم تتخذ خطوات ملموسه في هذا الأتجاه، فيجب التأكيد علي الدور الأقتصادي للتعاون والتكامل وأهميته حتي لاتلحق التجربة بما سبقها من تجارب :

أ ـ يأتي في المرتبة التالية لتطوير وتنمية الأنتاج الزراعي ، تحديد هدف معين للتبادل ـ أوالتكامل ـ في المجال الزراعي بين الدول الاعضاء ، تعمل جميعها علي تحقيقه ، وليكن هذا الهدف هو تحقيق الأمن الغذائي للدول الأعضاء ـ مثلا ـ . وتحقيق الأمن الغذائي يستلزم تغطية احتياجاتها فيما بينها من سلع زراعية ضرورية في مقدمتها ،، الحبوب ، والسكر ، والزيوت .

وبعد تحديد الهدف يلي ذلك تجزئته الي مراحل محدده ـ فترات زمنية ـ ، ثم تحديد دور كل دوله في تحقيق هذا الهدف والفترة الزمنية اللازمة. مع ضرورة الالتزام والألتزام من جانب كل دولة بالهدف المحدد. يجب تقييم نتائج كل مرحلة وتحديد

مستوي التنفيذ ومسئولية التقصير . ولسنا في حاجة الي شرح معاني الكلمات السابقة، ولنأخذ من تجربة السوق الأوربية عظه وعبره.

ج - لكي يتحقق التبادل بين دول المجلس كخطوه لتكامل اقتصادي و/أوتكوين سوق مشتركة مستقبلاً ، فلابد من التنمية بما يحقق زيادة في الانتاج، يلي ذلك عملية تبادل هذا الأنتاج عن طريق نقله من دول لأخري . ومن ثم فأن تنمية الانتاج الزراعي وأيجاد وسائل النقل تحتاج بالطبع الي التمويل الضخم.

وحيث تعاني بعض دول المجلس من ندره الأستثمارات ، لذلك فمن اللازم إنشاء بنك للتنمية الزراعية تشارك فيه دول المجلس - وقد تشارك دول عربية أخري ، يتولي البنك تمويل مشاريع خطط التنمية الزراعية المتفق عليها في الدول الأعضاء، كذلك توفير أساليب النقل الملائمة لتبادل هذا الانتاج بين الدول .

وأشتراك بعض الدول العربية الأخري في انشاء هذا البنك ضروري لوفرة الموارد المالية لدي بعضها، ويكون مقابل ذلك لها الحق في الحصول علي قدر من الأنتاج الزراعي الذي يزيد عن حاجة دول مجلس التعاون، وقد يكون هذا مقدمة لتكامل عربي أوسع وأشمل. وهذا ما تتناوله الدراسة في الجزء (٣٠٦) بالتفصيل .

٣٠٦. تكامل وتنسيق السياسات المالية والنقدية :

لقد اتضح من الأجزاء السابقة لهذه الدراسة أن قطاع الزراعة يواجه مشاكل عديدة في طريق تطوره حتي يمكن المساهمة في عملية تنموية شاملة لمجتمعات دول مجلس التعاون العربي الأربع. وإن كانت هذه المشاكل تختلف من حيث طبيعتها وحجمها من دولة الي أخري من دول المجلس فإنه يجب هنا محاولة إبراز أهم هذه المشاكل توطئه لوضع سياسة مالية وإئتمانية مناسبة، إذ أن هذه المشاكل ترجع في المقام الأول إلي الندرة في التمويل هذا من ناحية، ومن الناحية الأخري فإن طبيعة السياسة المالية والإئتمانية تتحدد في جزء كبير منها علي ضوء طبيعة المشاكل المراد مجابهتها في قطاع الزراعة.

إن المشكلة الرئيسية التي تواجه قطاع الزراعة في الدول الأعضاء بمجلس التعاون العربي والتي أبرزتها هذه الدراسة هي إنخفاض الإنتاجية وبالتالي حجم الإنتاج الزراعي بالقدر الذي لايجعله ينهض بالأهداف المنوطة منه في مواجهة الإحتياجات المتزايدة لشعوب هذه الدول، وبالتالي امكانية التقليل من الإعتماد في ذلك علي الخارج ومايستتبع ذلك من مشاكل إقتصادية وسياسية.

إن هذا التخلف الحادث في قطاع الزراعة لدول المجلس يرجع لأسباب عديدة من أهمها الإنخفاض الشديد في درجة إستخدام الأرض الزراعية، فمازالت المساحة غير المستغلة تشكل جزءاً مهماً من المساحات القابلة للزراعة حيث تبلغ نسبة المساحة المتروكة بالعراق نحو٤٩ر٦٪ من المساحة الكلية القابلة للزراعة ، وكانت هذه النسبة بالنسبة لليمن والأردن حوالي ٥٠٪، ٦٠٪ علي التوالي . وعلاوة علي هذه الدرجة المنخفضة في إستغلال الأرض القابلة للزراعة، فإن الأرض المستغلة بالفعل لاتستغل في بعض الدول بصورة مرضية ، ففي العراق يتبع أسلوب "النيرين" الذي يقضي بزراعة نصف الرقعة الزراعية سنويا مع ترك النصف

الآخر بوراً إلي السنة الزراعية التالية. وتتضح هذه الصورة أكثر في حالة اليمن حيث يتم زراعة نحو٢ مليون هكتار زراعة هامشية مرة كل ٣ ـ ٥ سنوات ، وهذه المساحة تشكل نحو ١٣٣٪ من المساحة المزروعة فعلا وبصفة مستمرة. إن هذا الوضع وإن كان يرجع الي عدة أسباب مثل ندرة المياه في بعض الأحيان وعدم وجود نظم قادرة علي صيانة التربة ورفع إنتاجيتها في أحيان أخري وكلها ترتبط بصورة مباشرة بالقدرات المالية، إلا أنه يرجع أيضا إلي عدم توافر وإستخدام الأساليب الإنتاجية المتقدمة التي تؤدي إلي رفع تكثيف إستغلال هذه الموارد الأرضية ناهيك عن عدم وجود هذه الأساليب بالمرة في بعض الدول مثل اليمن.

وهذا مايشكل المعضلة الثانية ضمن المعضلات الصعبة التي تواجه قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون العربي، فبالرغم من التنوع الشديد في درجة إستخدام اساليب الإنتاج الحديثة من دولة إلي أخري من دول المجلس، إلا أنه مازالت هذه الدرجة في جميع الدول الأربعة دون المستوي المطلوب وهذا مايمكن إدراكه من خلال عدة مؤشرات لعل من أهمها درجة الميكنة في الزراعة في كل دولة ومدي إستخدام التسميد الكيماوي والمبيدات وغير ذلك من أساليب إنتاجية، كما أوضحت الدراسة من قبل.

إن التخلف الحالي في إستخدام أساليب الإنتاج الحديثة في زراعات الدول الأربع بإختلاف درجاته وإن كان يرجع إلي عوامل متعددة منها طبيعة الحيازة الزراعية والمستوي المهاري للزراع وطرق الري، إلا أنه يرجع أيضا وبالدرجة الأولي إلي عدم توافر المقدرة المالية.

وبالرغم من أن مواجهة المشاكل السابقة والتي تقف حائلاً أمام تطور قطاع الزراعة في دول المجلس ـ تتطلب تنفيذ قدر مناسب من الإستثمارات في الزراعة، إلا أن السياسة

الإستثمارية مازالت غير قادرة علي النهوض بذلك، حيث أن حجم الإستثمارات المخصص لقطاعات الزراعة الأربعة مازال يتسم بالضآلة مقارنة بالقطاعات الإقتصادية الأخري، علاوة علي أن نسبة التنفيذ لهذه الإستثمارات غالبا ماتشكل نسبة غير مرضية من الإستثمارات المخصصة إن كل ذلك يجعل من وجود سياستين مالية ونقدية مناسبتين سواء علي مستوي كل قطر أو بالتكامل والتناسق علي مستوي مجلس التعاون العربي ضرورة من أهم الضرورات اللازمة لدفع وتطوير قطاع الزراعة بهذه الدول.

وإن كان تحقيق الهدف التكاملي بين هذه الدول يتطلب إتباع سياسات زراعية وإقامة مشروعات زراعية مشتركة، إلا أنه يتطلب في نفس الوقت إتباع سياسات مالية ونقدية مشتركة تعمل في تناغم يؤدي في النهاية إلي عملية انتقال عناصر الإنتاج وتقسيم العمل بين هذه الدول بالشكل الذي يؤدي إلي التوزيع الأمثل للموارد الزراعية بهدف تعظيم الإنتاج في قطاع الزراعة بالدول أعضاء المجلس وبما يخدم السياسة الزراعية المقترحة.

إن محاولة رسم سياستين مالية ونقدية مناسبتين في ضوء السياسة الزراعية المحددة تتطلب إجراءات عديدة منها ماهو علي المستوي القطري ومنها علي المستوي الرباعي، بل ومنها ماهو علي المستوي العربي، إذ أن عملية خلق قدرات مالية مناسبة لدفع وتطوير قطاع الزراعة بالدول الأعضاء بالمجلس يجب ألا تقتصر فقط علي القدرات والإمكانات المحلية لهذه الدول، وإنما يجب أيضا أن تتم محاولات الإستفادة من قدرات الدول العربية الأخري خارج دول المجلس وخاصة الدول النفطية التي لم تستغل فوائضها المالية بالصورة المرضية لخدمة إقتصاديات العالم العربي، بإعتبار أن ذلك يجب أن يتم إذا ماوضع المرء في حسبانه مخاطر اعتماد العالم العربي علي الخارج، في سد إحتياجاته الغذائية، وبإعتبار أن تنمية قطاعات الزراعة بالدول الأربعة تشكل لما لها من موارد إحتمالية ركيزة أساسية من ركائز تحقيق الأمن الغذائي العربي.

فعلي المستوي القطري لدول مجلس التعاون العربي يجب الإستفادة بـــــأدوات السياستين المالية والنقدية في مجال قطاع الزراعة، حيث مازال إستخدام هذه الأدوات في هذا القطاع محدوداًللغاية وإن تعددت درجات الإستخدام هذه من دولة إلي أخري.

فيجب إصلاح النظم الضريبية فيما يتصل بقطاع الزراعة بدول المجلس، حيـــث تعتبر النظم الحالية المطبقة في مجال هذا القطاع متخلفة للغاية سواء كان ذلك من وجهة النظر التمويلية، أومن وجهة النظر التوجيهية . وفي هذا المجال قد يكون من المناســب فرض ضريبة مباشرة علي النشاط الزراعي أسوة بماهو متبع بالنسبة لأوجه النشـــــاط الإقتصادي الأخري. إن هذه الضريبة يمكنها أن تقوم بوظيفة تمويلية وتخصيصية للمـــوارد الزراعية سواء علي المستوي القطري أوعلي مستوي دول مجلس التعاون، ذلك أن هـــذه الضريبة يكون في إمكانها إقتطاع جزء من دخول المزارعين القادرين وإعادة إنفاق هـــذا الجزء بصورة فعالة ومناسبة لصالح قطاع الزراعة نفسه وليس لصالح القطاعات الإقتصاديـــة الأخري وذلك بإتباع سياسة إنفاقية مناسبة في هذا الصدد، إن هذه الحصيلة يمكن إنفاقها في إستصلاح جزء مهم من الأرض القابلة للزراعة ولم تستغل بعد والذي سبق الإشارة إلـي أنها تمثل أحد المشكلات الأساسية والتي يشكل حلها الطريـــق إلي تنمية زراعية فعالـــة ، ويمكن عن طريق سياسة مناسبة إعادة توزيع هذه الأراضي بأسعار مناسبة بين الـــــزراع الأفراد وبهذا يحس المزارعون أن العبئ الضريبي له مقابل ملموس يعود عليهم في النهايـــة وبهذا يزداد وعيهم الضريبي وحرصهم علي أداء مايستحق عليهم من ضرائب . خلاصة القـــول أن إدخال ضريبة تصاعدية علي القادرين من الزراع يعتبر مفتاح من مفاتيح تمويل قطـــاع الزراعة في طريق تنميته وتحديثه وعندما تكون هذه الضريبة ذات عبئ ملموس يمكـــن إستخدامها أداه من أدوات التوجيه الإقتصادي ، إذ عن طريق إعطاء الإعفاءات الضريبيـة المناسبة يمكن إعادة توزيع وتخصيص الموارد المتاحة علي أوجه النشاط الزراعي المختلفـة سواء داخل كل قطر أوعلي مستوي مجلس التعاون العربي. إذ أن هذه الإعفاءات ستشكـل

ميزه نسبية في صورة زيادة دخول المزارعين بما يدفعهم إلي الإستثمار في أوجه النشـــاط الزراعي التي تحددها السياسة الزراعية الموضوعة لدول المجلس.

أما فيما يتعلق بالإئتمان كوسيلة لعملية تمويل مناسبة لتحديث هذا القطاع وفي ظل قصور البنوك الزراعية بإعتبارها البنوك المتخصصة في إقراض قطاع الزراعة بدول مجلس التعاون ـ وإن كانت درجة القصور هذه تختلف من دولة إلي أخري من دول المجلس كمـــا سبق بيانه في هذه الدراسة ـ فيجب أولا: إتخاذ التدابير الملائمة لدفع البنوك التجاريـة والاستثمارية للدخول في عملية تمويل قطاع الزراعة، حيث مازالت هذه البنوك عازفة عـن ذلك، ويقع كاهل هذه العملية علي عاتق البنوك الزراعية، والتي وإن كانت تبذل جهـودا متصاعدة، إلا أنها لاترقي بعد بما يتناسب مع أهداف تنمية هذا القطاع سواء كان ذلك من حيث الجانب الكمي أومن حيث الجانب النوعي. لعل من أهم هذه التدابير محاولات وضع معاملة تفضيلية لقطاع الزراعة فيما يتصل بأسقف الإئتمان المحددة لهذه البنوك من قبـــل الدولة فيسمح لها بتجاوز هذه الحدود في حالة الإقـراض لقطاع الزراعة بصفة عامة والإقـراض لبعض أوجه نشاط هذا القطاع بصفه خاصة وذلك وفقا للسياسة الزراعية المحددة من قبـــل. كذلك يمكن تدخل الحكومات بتقديم الضمانات المناسبة لهذه البنوك إذا ما أقرضت هـــذا القطاع.

ويجب ثانيا: رفع كفاءة الإقراض لقطاع الزراعة علي مستوي التعاون بين الـــدول الأعضاء وذلك بإتاحة الحجم المناسب للإقراض وخلق المؤسسات القادرة علي القيام بهـــذه المهمة علي مستوي الدول الأربعة مجتمعة وذلك بإنشاء بنك مشترك متخصص يقوم بإقـــراض النشاط الزراعي بهذه الدول تساهم الدول الأربعة في رأسمال هذا البنك وتتيح له الكفاءات القادرة والمدربة بحيث يكون هناك تنسيق بين سياسات هذا البنك والسياسات الزراعيـة

لهذه الدول كما يكون له سلطة التنسيق بين السياسات الإئتمانية للبنوك الزراعية بكل دولة، ويمكن لهذا البنك الإقتراض من مؤسسات الإقراض العربية الأخري كوسيلة مهمة لتنمية موارد هذا البنك ، وهذا يقودنا إلي المرحلة الثالثة في محاولة رسم سياسة مالية ونقدية مناسبة لتنمية قطاع الزراعة بدول مجلس التعاون العربي.

فبالرغم من ضرورة الإستفادة من قدرات الدول العربية البترولية في تمويل القطاعات الزراعية بدول مجلس التعاون العربي لما لها من أهمية في إطار القدرات الزراعية العربية وباعتبار أن هذه المساهمات المالية تعتبر شكلا من أشكال التكامل العربي لحل مشكلة الغذاء بالوطن العربي، بالرغم من هذا إلا أن المؤسسات العربية النقدية التي أنشأت لتمويل عملية التنمية في الوطن العربي مازالت بعد لم تقم بالدور المنوط منها علي مستوي قطاع الزراعة بالدول العربية بصفة عامة وبدول مجلس التعاون العربي بصفة خاصة.

فكما هو مبين بجدول (٦ ـ ٤) كان نصيب دول مجلس التعاون العربي نحو ٦ر٣١٪ من اجمالي قروض المؤسسات المذكورة والممنوحة للدول العربية مجتمعة حتي١٩٨٥/١٢/٣١ ، ونتيجة لتناقص حصة هذه الدول إلي ٩ر٢٥٪ عام ١٩٨٦ ثم ارتفاعها إلي ٥ر٣٣٪،١ر٢٥٪ عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ علي التوالي ، أصبحت هذه الحصة من القروض الاجمالية الممنوحة للدول العربية منذ نشأة المؤسسات المانحة وحتي ١٩٨٨ نحو ٨ر٣٠٪. وهذه النسبة وان كانت مرضية إذا ماقورنت هذه الدول بباقي الدول العربية، إلا أن الجزء المخصص من هذه القروض لقطاع الزراعة ليس بالقدر المناسب لتمويل هذا القطاع في الدول الأربعة، حيث بلغت حصة قطاع الزراعة بدول المجلس حتي عام ١٩٨٥ نحو ٤ر١١٪ من إجمالي القروض الممنوحة لهذه الدول وإن كانت هذه الصورة تحسنت بعض الشيء نتيجة ارتفاع هذه النسبة إلي ٦ر٣١٪ عام ١٩٨٦ ثم إنخفضت إلي ٥ر١٢٪، ٦ر٢١٪ عامي ١٩٨٧ ،

١٩٨٨ علي الترتيب ، بحيث أصبحت حصة قطاع الزراعة من اجمالي القروض الممنوحة للدول أعضاء المجلس منذ نشأة المؤسسات المذكورة وحتي آخر عام ١٩٨٨ نحوه١٢ر٣٪.

إن تدني نصيب قطاع الزراعة من هذه القروض ليس فقط علي مستوي القطاعات الاقتصادية داخل هذه الدول مجتمعه، وإنما أيضا علي مستوي نصيب قطاعات الزراعة في الدول العربية مجتمعه، حيث كانت حصة قروض قطاع الزراعة بدول المجلس حتي عام ١٩٨٥ تعادل نحو ١ر٢٢٪ من اجمالي القروض المخصصة لقطاع الزراعة بالدول العربية وهذه الحصة أقل من الحصة المخصصة لإقتصاديات دول المجلس من اجمالي القروض الكلية والمخصصة لإقتصاديات الدول العربية، ونظرا لتذبذب هذه الحصة خلال فترة الدراسة، فلقد ظلت كما هي دون تغير وذلك حتي آخر عام ١٩٨٨.

أن تدني نصيب قطاع الزراعة من القروض الممنوحة من المؤسسات المذكورة يتضح بصورة أكبر إذا ما أصبح التحليل تفصيليا علي مستوي كل دولة من دول مجلس التعاون العربي ، فمن ناحية كانت هذه الحصة مرضية جدا بالنسبة للعراق حيث بلغت ٢ر٥٠٪ حتي عام ١٩٨٥ ، وإن كانت تزايدت خلال عام ١٩٨٦ إلي نحو ٩ر٥٢٪ ثم إنخفضت إلي ٦ر٣١٪، ٨ر٣٤٪ عامي ١٩٨٧، ١٩٨٨ علي التوالي بحيث أصبحت للفترة منذ نشأة مؤسسات التمويل المذكورة حتي آخر ١٩٨٨ نحو ٤ر٤٥٪.

ومن الناحية الأخري كانت هذه الحصص لليمن والأردن ومصر حتي عام ١٩٨٥ نحو ٢ر١١٪، ٩ر٩٪، ٣ر٣٪. وبالرغم من أن مصر لم تحصل علي قروض تذكر خلال سنوات القطيعة مع الدول العربية سواء علي مستوي الإقتصاد القومي أوعلي مستوي الزراعة بالمرة كما في عام ١٩٨٦، ١٩٨٨، إلا أن حصتها تحسنت خلال الفترة منذ نشأة الصناديق وحتي آخر ١٩٨٨، ذلك يرجع إلي أن القروض القليلة التي حصلت عليها مصر خلال عام ١٩٨٧

خصص منها نحو ٤ر٧١٪ لقطاع الزراعة.

وبالنسبة للأردن فلقد ارتفعت حصة قطاع الزراعة به إلي ٨ر١٨٪ عام ١٩٨٦ ولكنها سرعان ما انخفضت بشدة بحيث أصبحت ٥ر٢٪ عام ١٩٨٧ ولم تحصل الزراعة علي قروض بتاتا خلال عام ١٩٨٨، وبذلك إنخفضت حصة الزراعة في الأردن من نحو ٩ر٩٪ حتي عام ١٩٨٥ إلي ٨ر٩٪ حتي عام ١٩٨٨.

أما بالنسبة لليمن فلقد تحسن الوضع بالرغم من عدم حصول الزراعة علي أي قروض عام ١٩٨٧، ذلك لأن حصتها قد تزايدت عام ١٩٨٦ إلي نحو ٦ر٤٢٪، وبلغت عام ١٩٨٨ حوالي ٤ر١٩٪، بحيث أصبحت حصتها منذ نشأة الصناديق المذكورة وحتي آخر عام ١٩٨٨ نحو ٦ر١٢٪.

جدول (٦ ـ ٤) تطور قروض مؤسسات التنمية العربية والاقليمية لدول مجلس التعاون العربي

(مليون دولار أمريكي)

السنوات / الدولة	حتى ١٩٨٥/١٢/٣١			١٩٨٦			١٩٨٧			١٩٨٨			اجمالي حتى ١٩٨٨/١٢/٣١		
	اجمالي القروض	قروض الزراعة قيمة	قروض الزراعة ٪	اجمالي القروض	قروض الزراعة قيمة	قروض الزراعة ٪	اجمالي القروض	قروض الزراعة قيمة	قروض الزراعة ٪	اجمالي القروض	قروض الزراعة قيمة	قروض الزراعة ٪	اجمالي القروض	قروض الزراعة قيمة	قروض الزراعة ٪
مصر	٧٦٣	٢٥	٣ر٣	١٠	—	—	٣٥	٢٥	٧١ر٤	٣٦	—	—	٨٤٤	٥٠	٩ر٥
العراق	٢١٧	١٠٩	٥٠ر٢	٧٦	٤١	٥٣ر٩	٣٨	١٢	٣١ر٦	١١٢	٣٩	٣٤ر٨	٤٤٣	٢٠١	٤٥ر٤
اليمن الشمالي	١١٧٣	١٣١	١١ر٢	٦١	٢٦	٤٢ر٦	٤٠	—	—	٦٢	١٢	١٩ر٤	١٣٣٦	١٦٩	١٢ر٦
الأردن	١٣٩٨	١٣٩	٩ر٩	١٦٠	٣٠	١٨ر٨	١٩٧	٥	٢ر٥	٢٦	—	—	١٧٨١	١٧٤	٩ر٨
اجمالي هذه الدول :ـ															
قيمة	٣٥٥١	٤٠٤	١١ر٤	٣٠٧	٩٧	٣١ر٦	٣١٠	٤٢	١٣ر٥	٢٣٦	٥١	٢١ر٦	٤٤٠٤	٥٩٤	١٣ر٥
٪ من اجمالي الدول العربية	٣١ر٦	٢٢ر١		٢٥ر٩	١٩ر٠		٣٣ر٥	٢٣ر٥		٢٥ر١	٢٧ر٦		٣٠ر٨	٢٢ر١	
اجمالي الدول العربية	١١٢٥٥	١٨٢٨	١٦ر٢	١١٨٧	٥١٠	٤٣ر٠	٩٢٥	١٧٩	١٨ر٠	٩٣٩	١٨٥	١٩ر٧	١٤٢٨٩	٢٦٨٦	١٧ر٨

المصدر : حسبت علي أساس بيانات الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ـ مؤسسات التنمية العربية الوطنية الإقليمية ـ الكويت ـ سنوات مختلفة.

وكما سبق القول فإن مايخصص من قروض هذه المؤسسات ليس بالمستوي الضعيف علي مستوي الدول الأعضاء بمجلس التعاون العربي فحسب ، وإنما أيضا علي مستوي الدول العربية، فكما هو مبين بجدول (٦ - ٥) بلغت الحصة المخصصة للدول العربية من القروض الممنوحة من قبل المؤسسات المذكورة منذ نشأتها وحتي آخر ١٩٨٥ نحو٣ر٥١٪ من إجمالي القروض، ٢ر٥٢٪ من القروض الممنوحة للزراعة. ولقد تحسنت هذه النسب بحيث أصبحت حتي آخر ١٩٨٨ حوالي ٢ر٥٣٪، ٣ر٥٦٪ علي التوالي . إلا أن مايهم هنا بالدرجة الأولي أن هذا الجدول يوضح التباين الشديدة في درجة اهتمام كل مؤسسة من هذه المؤسسات بالقروض الممنوحة لقطاع الزراعة، فبالرغم من التحسن الواضح لموقف جميع هذه المؤسسات تقريبا من القروض الممنوحة لقطاع الزراعة خلال عامي ١٩٨٦، ١٩٨٨ ، إلا أن التحسن بين الموقفين في الفترة حتي عام ١٩٨٥ والفترة حتي عام ١٩٨٨ كان طفيفا وذلك بسبب الإنخفاض الملحوظ في عام ١٩٨٧.

وخلاصة القول أن الحصة المخصصة لقطاع الزراعة من قروض البنك الإسلامي للتنمية وصندوق الأوبك للتنمية الدولية وصندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي منذ نشأتها وحتي آخر ١٩٨٥ كانت ٤ر٧٪، ٩ر٨٪، ١٠٪ ، ثم أصبحت ٣ر٩٪، ٧ر١٠، ٥ر١١٪ حتي آخر عام ١٩٨٨ علي الترتيب . وعلي الجانب الآخر كانت هذه الحصة بالنسبة للصندوق السعودي للتنمية والصندوق العراقي للتنمية الخارجية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والمصرف العربي نحو ٤ر١٨٪، ٥ر١٨٪، ٦ر٢٣٪، ٣ر٢٠٪، ٦ر٢٢٪ حتي آخر عام ١٩٨٥، ٩ر٢٠٪، ٥ر١٨٪، ١ر٣٠٪، ٤ر٢٠٪، ٤ر٢٢٪ حتي آخر عام ١٩٨٨ علي الترتيب .

جدول (٦ ـ ٥) تطور قروض مؤسسات التنمية العربية والاقليمية حسب مؤسسات التنمية

(مليون دولار امريكي)

السنوات / مؤسسات التنمية	حتى ٣١/ ١٢ / ١٩٨٥			١٩٨٦			١٩٨٧			١٩٨٨			اجمالي حتى ١٩٨٨/١٢/٣١		
	اجمالي القروض	قروض الزراعة		اجمالي القروض	قروض الزراعة		اجمالي القروض	قروض الزراعة		اجمالي القروض	قروض الزراعة		اجمالي القروض	قروض الزراعة	
		قيمة	٪		قيمة	٪		قيمة	٪		قيمة	٪		قيمة	٪
البنك الاسلامي للتنمية	٤٥٣١	٣٣٥	٧ر٤	٧٢٥	٩١	١٢ر٦	٧٣٤	٧٦	١٠ر٤	٥٩٩	١١٣	١٨ر٩	٦٥٨٩	٦١٥	٩ر٣
صندوق أبوظبي للإنماء الاقتصادي	١٠٨٠	١٠٨	١٠ر٠	١٥	١٠	٦٦ر٧	—	—	—	١٨	١٠	٥٥ر٦	١١١ر٣	١٢٨	١١ر٥
صندوق الأوبك للتنمية الدولية	١٩٨٧	١٧٧	٨ر٩	٨٨	١٤	١٥ر٩	١٠٥	١٥	١٤ر٣	١٠١	٣٨	٣٧ر٦	٢٢٨١	٢٤٤	١٠ر٧
الصندوق السعودي للتنمية	٤٨٨٢	٩٠٠	١٨ر٤	٢٦٤	١٧٢	٦٥ر٢	١٧١	٢٥	١٤ر٦	٦٣	٢٦	٤١ر٣	٥٣٨٠	١١٢٣	٢٠ر٩
الصندوق العراقي للتنمية الخارجية	١٧٣٣	٩٢١	١٨ر٥	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١٧٣٣	٣٢١	١٨ر٥
الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي	٢٣٢٥	٥٥١	٢٣ر٦	٣٦١	٢٧٧	٧٦ر٧	٢٥٥	١٠٣	٤٠ر٤	٣٩٠	٧٤	١٩ر٠	٣٣٤١	١٠٠٥	٣٠ر١
الصندوق الكويتي للتنمية الإقتصادية	٤٧٢٢	٩٥٨	٢٠ر٣	٣١٧	١٠٧	٣٣ر٨	٣٠٥	٥٢	١٧ر٠	٢٧٦	٢٩	١٠ر٥	٥٦٢٠	١١٤٦	٢٠ر٤
المصرف العربي	٦٨١	١٥٤	٢٢ر٦	٦٢	٢١	٣٣ر٩	٧٠	١٨	٢٥ر٧	١١	—	—	٨٢٤	١٩٣	٢٣ر٤
اجمالي الممنوح للدول العربية															
قيمة	١١٢٥٥	١٨٢٨	١٦ر٢	١١٨٧	٥١٠	٤٣ر٠	٩٢٥	١٧٩	١٩ر٤	٩٢٢	١٦٩	١٨ر٣	١٤٢٨٩	٢٦٨٦	١٨ر٨
٪ من اجمالي القروض الممنوحة	٥١ر٣	٥٢ر٣		٦٤ر٨	٧٣ر٦		٥٦ر٧	٥٥ر٦		٦٢ر٨	٦٦ر٠		٥٢ر٣	٥٦ر٣	
اجمالي القروض	٢١٩٥١	٣٥٠٤	١٦ر٠	١٨٣٣	٦٩٣	٣٧ر٨	١٦٣٠	٣٢٢	١٩ر٨	١٤٦٨	٢٥٦		٢٦٨٨٢	٤٧٧٥	١٧ر٨

المصدر: نفس المصدر السابق

لذلك يجب أن تعتمد السياسة المالية والنقدية لدول مجلس التعاون العربي علـــي التحرك السياسي لدفع هذه الصناديق والمؤسسات المالية العربية والإقليمية لدفع مزيـد من القدرات المالية إلي قطاعات الزراعة لدول المجلس ويمكن أن يتم ذلك بوضع سياسة موحدة للدول الأربعة عن طريق شكل مؤسسي وحدوي مناسب وليكن عن طريق البنـــك المشترك المزمع تكوينه لتمويل النشاط الزراعي بالدول الأعضاء.

٤٠٦ السياسات التكنولوجية الزراعية - تطويرها وتنميطها

لايزال قطاع الزراعة يمثل المرتبة الرئيسية في الاقتصاديات القطرية لدول مجلس التعاون نظراً لمايوفـــره من متطلبات الأمن الغذائي كما ونوعا للمواطنين ويساهم بنصيب هام في ميزان التجارة الدولية إلي جانب أن الزراعة هي الحرفة الرئيسية للملايين مـــن العمال ، ويعتبر الغذاء علي المستوي القطري والعالمي من أهم القضايا التي تشغل فكـــــر السياسيين والإقتصاديين والعلماء والمنظمات الدولية ولاسيما بعد أن وصل تعداد سكـــان العالم إلي قرابة ٥٠٠٠ مليون نسمه وما يتوقع أن يصل إليه في عام ٢٠٠٠ إلي حوالي ٧٠٠٠ مليون نسمه بمعدل زيادة سنوي يقرب من ٢ر٢٪ في حين يتراوح متوسط نمو الغذاء علـــي المستوي العالمي حول ٢ر١٪ الأمر الذي تتفاقم معه فجوة الغذاء ـ هذا من ناحية ـ ومـــن ناحية أخري تتناقص كفاية الرقعة الزراعية بشكل تدريجي ومستمر بحيث أصبح هنـــاك نوع من المنافسة حول إستخدام الأرض لإنتاج الغذاء الآدمي أو لإنتاج الغذاء الحيوانـــي وكذا الوفاء باغراض التصدير والإستهلاك المحلي.

يضع هذا الموقف دول المجلس تحـــت ضغـــوط أسواق عالمية وشروط تجـــارة دولية ليس لنا فيها القدرة علي التأثير مما يحد معها من فعالية وحرية القرارات السياسية ومن هنا أصبحت هناك ضرورة حتمية للإتجاه بشكل جدي نحو الخوض في دروب التكنولوجيا الحديثة بهدف زيادة الإنتاج والوفاء بأغراض الإستهلاك والتصدير سواء بشكل أفقـــي أورأسي والدخول إلي عالم الزراعة الحديثة والمتطورة. وانطلاقاً من هذا الهدف فأن هناك محاور أربعة لابد من مناقشتها لتوضيح فعالية تطوير السياسة التكنولوجية علي مستوي دول المجلس الأربعـة.

أ - الإنتاجية الزراعية واستخدام السلالات المحسنة ذات الكفاءة العالية

لقد تطور العالم في هذا المجال تطوراً مذهلاً نتيجة لظهور علوم جديدة مثل الهندسة الوراثية وماتبعها من تغير في الصفات الوراثية في الإتجاه المرغوب حيث أنه أصبح من اللافت للنظر سيادة ظاهرة الثبات النسبي في إنتاجية العديد من المحاصيل الرئيسية أوبالزيادة غير المؤكدة إحصائيا خلال السنوات العشرين الماضية وذلك من خلال دراسة الوضع الزراعي في دول المجلس الأربعة مما يعني أن إنتاجية تلك المحاصيل قد وصلت إلي حدها الأقصي المتوقع تحت نفس الظروف التكنولوجية والتكنيكية المتبعة في قطاع الزراعة، وأن معظم المحاصيل تخضع لظاهرة الإستقرار النسبي في متوسط إنتاجيتها نتيجة لمجمل الظروف المحيطة بزراعات كل دولة كما تشير الدالة الإنتاجية التقليدية أن الناتج الزراعي يزداد بمعدلات متناقصة كلما زادت معدلات تكثيفه، مما يترتب عليه إرتفاع متزايد في كلفة الإنتاج ومايتبعه من إرتفاع مماثل في الأسعار النسبية للغذاء الأمر الذي أثقل كاهل المواطنين ولايعد رفع الأسعار حلاً لمشاكل الانتاج الزراعي ولايجب الاعتداد به حيث الحل هو عن طريق التغير التكنولوجي الذي هو الطريق الموصل إلي كسر حالة الجمود النسبي في متوسط إنتاجية العديد من المحاصيل الزراعية ويستوجب ذلك انشاء جهاز بحثي قادر علي إستيعاب وفهم أحدث التكنولوجيات المستخدمة حاليا في هذا المجال مع الأخذ في الإعتبار بأن كلفة إنشاء مثل هذا الجهاز سوف تصبح لاشيء مستقبلا علي أن يعتمد علي الكوادر الواعية في الدول الأربعة، وأن تطبق النتائج مثل هذه البحوث علي النطاق القطري أولاً وأن تحسب المزايا النسبية ويحدد بناء عليه الدولة ذات الكفاءة العالية لتعميم التجربة ، ولاشك أن الإستخدام التكنولوجي في بداية تطبيقه يعد أكثر كلفة ثم تتدرج تلك التكلفة في الإنخفاض نتيجة للإستخدام الكبير، كما أن تطبيق الحلول غير التقليدية خاصة في المجال الزراعي لايعد أمرا سهلاً حيث يحتاج ذلك إلي وقت وتوعية

تستلزم معه انشاء جهاز إرشادي قادر علي أن يتلازم مع نتائج تلك التجارب المـــراد تعميمها.

ب - الآلات والمعدات والتوجه نحو التصنيع

يعد نمط توزيع الحيازات في الزراعات القطرية لدول المجلس أمراً بالغ الأهميـة في مجال إستخدام الآلات والمعدات ذات الكفاءة التشغيلية العالية. وتلك المشكلـــة بالذات يبدو أثرها واضحا في الزراعات المصرية حيث تمثل الزراعة العائلية (الخاصة) النسبة العظمي من المساحات المنزرعة وماتتسم به من تفتت وتشتت وتقزم حيازي ، هـذا وتتفاوت درجة ميكنة العمليات الزراعية في مصر تفاوتا كبيراً ففي حين تصل إلي حوالي ٩٠٪، ٨٠٪ في عمليات الحرث والدراس علي التوالي تتم بواسطة الآلات إلا أنه مازالـت عملية الحصاد وعديد من العمليات الزراعية الأخري كبذر التقاوي والشتل تتم بالطـــرق اليدوية ، كما أن حوالي ١٥٪ من عمليات النقل داخل المزرعة تتم بواسطـــة الآلات. ولايختلف الواقع أكثر في بقية دول المجلس حيث تتسم الزراعة اليمنية أيضا بنفـــس سمات الزراعة في الدول المتخلفة حيث تعتمد أكثر من ٨٥٪ من الحيازات الزراعية علي المعدات البدائية وعمل الحيوانات الزراعية، والباقي من الحيازات تستخدم المعـــدات اليدوية. أما فيما يتعلق بالزراعة الأردنية فتشير التقارير إلي أن الأردن يعاني مـــن نقص كبير في الآلات الزراعية وخاصة إذا ما أخذ في الإعتبار مشكلة كفاءة إستخـدام وصيانة تلك الآلات والمعدات ، وإستخدام نسبة لايستهان بها من الجرارات في أعمـال غير زراعية إلا أنه يمكن الإشارة إلي أن إستخدام الآلات والمعدات في الزراعـــة الأردنية قد بدأ يتزايد في الزراعة المروية وخاصة في الزراعات ذات القيمةالتصديريـة مثل الخضر والحمضيات. وتشهد العراق تطوراً ملحوظاً خلال السنوات ١٩٧٩ - ١٩٨٦ في أعداد الجرارات والحصادات والطلمبات باعتبارها أهم الآلات الزراعية الموجودة بالقطاع

الزراعي العراقي وعلي الرغم من هذه الزيادة سواء تلك الملحوظة في الجرارات أوتلك المتواضعة في الطلمبات فإن درجة إستخدام الآلات والمعدات مازالت منخفضة. وتتفق الدول الأربعة حول نقاط رئيسية تحول دون التوسع المطلوب في إستخدام ميكنة متقدمة في العمليات الزراعية في كل دولة من دول المجلس هي ضعف المقدرة المالية المطلوبة للتوسع في تمويل عمليات الإئتمان الخاصة بشراء الآلات والمعدات فيما عدا العراق التي إستطاعت أن تحقق تقدم ملموس في خلال السنوات الأخيرة وذلك نظراً لظروفها الإقتصادية في مجال زيادة القروض الممنوحة للآلات الزراعية - كما وبشكل تخلف مستوي التدريب علي إستخدام تلك الآلات وصيانتها حجر عثرة أمام التوسع في إستخدام تلك المعدات وتلك النقطة تبرز بوضوح في كل من اليمن والأردن بصفة خاصة. أما عن طبيعة الأرض الزراعية ونظم الري فتتفق فيها جميع الدول الأربعة من أنها تمثل مشكلة في مجال توحيد وتنميط إستخدام الآلات والمعدات الزراعية في كل قطر علي حده - يضاف إلي ذلك مشكل التقزم الحيازي الذي يحول دون إستخدام الآلات والمعدات ذات الأحجام الكبيرة خاصة في مجال الحصاد والبذر. وتقترح الدراسة في هذا المجال ضرورة إنشاء مؤسسة تمويلية تتبع للمجلس هدفها تمويل عملية شراء المعدات والآلات من الخارج علي أن تتولي أيضا تمويل عملية إنشاء مصانع لديها القدرة علي محاكاة تلك المعدات والآلات المستوردة ورسم سياسة مستقبلية نحو توحيد وتنميط المعدات والآلات المستخدمة في الزراعة في دول المجلس الأربعة وأن ينتهي الإعتماد تدريجيا علي الواردات من المعدات والآلات من الخارج.

وفي مجال الآلات الزراعية يقترح الآتي:

١ - ميكنة شاملة لعمليات إعداد الأرض للزراعة، وذلك عن طريق التوسع في تصنيع الجرار الزراعي بأجزائه المختلفة ومن الممكن أن يتولي ذلك كل من مصر والعراق لتغطية إحتياجات كل دول المجلس وعدد من الدول العربية.

٢ - تصنيع ماكينات ومعدات الري في كل من مصر والأردن وصولاً إلي تغطية كافة الاحتياجات .

٣ - وضع خطة لتصنيع باقي المعدات الزراعية كالحفارات وآلات الحصاد خلال عدد معين من السنوات وتشارك فيها الدول الأربعة.

جـ - المبيدات والأسمدة

يعتبر توفر مستلزمات الإنتاج سواء من حيث المبيدات والأسمدة علي درجة كبيرة من الأهمية ولكن لايزال إستخدام تلك المستلزمات ضئيلاً جداً سواء بالمقارنة مع بعض الدول الأخري أوبمقارنتها بمعدلات يعتبرها المختصون معدلات مثلي. فقد بلغ نصيب الهكتار الواحد من الأسمدة الكيماوية في الأردن حوالي ٥٠ كيلو جرام خلال سنوات السبعينات معظمها من الأسمدة الفوسفاتية والآزوتية ويلاحظ أن استخدام الأسمدة يكاد يتركز في الزراعة المروية التي تستحوذ علي مايقرب من ٨٥٪ من إجمالي الأسمدة المستخدمة في الأردن . أما بالنسبة للمبيدات المستخدمة في الزراعة الأردنية فقد تزايد إستخدامها في السنوات الأخيرة ورغم ذلك تعتبر معدلاتها منخفضة إذ يقدر المختصون في الوقاية أن حوالي ٣٠٪ من كمية الانتاج تفقد بسبب ضعف عمليات المقاومة في الأعشاب الضارة والحشرات والفطريات التي تهاجم المحاصيل الزراعية ويتركز حوالي ٨٥٪ من إستخدام المبيدات في الزراعة المروية كما هو الحال بالنسبة للأسمدة الكيماوية وتحجم الغالبية العظمي من المزارعيين في المناطق البعلية عن إستخدام المبيدات (الحشرية) والأسمدة الكيماوية لإرتفاع أسعارها بمعدلات أعلي من إرتفاع أسعار المنتجات إلي جانب عنصر المخاطرة الكبير في الزراعات البعلية مما يدفع المزارعين إلي تخفيض التكاليف لتخفيض درجة المخاطرة وتجنباً لمزيد من الخسائر إذا سادت ظروف مناخية سيئة. أما الوضع في اليمن فتبدو صورته أكثر قتامة حيث لم تتجاوز المساحة التي

إستخدم فيها التسميد الكيماوي ٢٠٪ من جملة الأرض الزراعية أي أن هناك أكثر من ٨٠٪ من الأراضي المنزرعة لاتستخدم السماد الكيماوي علي الإطلاق وتلك صورة من صور التدهور الحادث في انتاجية الغالبية العظمي من المحاصيل المنزرعة باليمن. وتعتبر جمهورية مصر العربية من الدول المنتجة للأسمدة حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية نجواً يقدر بحوالي ٤ر٤ مليون طن سماد/ سنه ٥ر١٥٪ آزوت ويقل هذا الرقم عن التقديرات التي قدرتها وزارة الصناعة بما يعادل ٨ر١ مليون طن (١) وأيضا يقل هذا الرقم عن الطلب المتوقع حسب تقديرات الجهات العلمية بمايعادل ١ر٢ مليون طن أي أن هناك فجوة في مجال إنتاج الأسمدة الكيماوية . وأيضا بدراسة الجدول رقم (٥ - ١٠) تتضح لنا أن هناك فجوة كبيرة في إنتاج الأسمدة الكيماوية المحلية في الأردن والعراق .

من العرض السابق لموقف الأسمدة الكيماوية والمبيدات في دول المجلس الأربعة تبين لنا أن هناك عجزاً كبيراً في إنتاج تلك الدول من الأسمدة الكيماوية والمبيدات وأنها جميعا تعتمد إلي حد بعيد علي الواردات من الدول الأخري مما يستوجب معه ضرورة إعادة النظر في هيكل توطين صناعة الأسمدة في الدولة ذات الظروف الموائمة من حيث المواد الخام والعمالة المدربة مع إعطاء دفعة لها من التمويل اللازم لإنشاء تلك الصناعة مع الأخذ في الإعتبار بالأضرار البيئية المحتملة من التوسع في مثل تلك الصناعات والإستخدام الغير رشيد لها وإنشاء هيئة للرقابة علي إستخدام تلك الأسمدة والمبيدات ومدها بالكفاءات العلمية اللازمة.

وتقترح الدراسة في هذا المجال:

١ - العمل علي توفير إحتياجات الدول الأربعة من الأسمدة الآزوتية بأنواعها وذلك

---

(١) معهد التخطيط القومي - مشروع دراسة جدوي إقتصادية لإنتاج سماد نترات آمونيوم - دبلوم عام ١٩٨٥.

بالتوسع في تصنيعها محلياً في كل من مصر والعراق واليمن .

٢ - كذلك توفير الإحتياجات من الأسمدة الفوسفاتية والبوتاسية بالتصنيع المحلي وذلك في كل من مصر والأردن .

٣ - باقي النوعيات من الأسمدة توضع لها خطة لتوطين تصنيعها في الدول الأربعة .

٤ - وبالنسبة للمبيدات من الضروري وضع خطة علمية بحثية لتحديد نوعيات المبيدات التي لها أولوية في تصنيعها ودور كل دولة في ذلك . وتصنيع المبيدات والاكتفاء منها علي درجة كبيرة من الأهمية يجب أن يولي إهتمام خاص .

٦ - ٤ - ٣ تكنولوجيا الزراعات المحمية

لقد مورس إسلوب الزراعة المحمية منذ آلاف السنين بأساليب بدائية لجأ اليها المزارعون بفطرتهم كتغطية زراعات الخضر صيفا وشتاء بقش الأرز ومصدات الريح أو التسوير وأيضا حماية شجيرات المانجو وبمخروط متسع القاعدة من الجريد وأيضا الهياكل البلاستيكية المغلقة في إكثار الزيتون بالإضافة لري الأرض لتدفئتها من الصقيع. ولقد بدأ في مصر منذ مئات السنين في الأخذ بنظام ،، التواريب ،، المصنعة من البوص وتلك جميعها أساليب غير متطورة من الزراعات المحمية ولم يجر عليها أي تطوير حتي ظهرت في مناطق متفرقة من العالم،اليابان - جنوب إيطاليا - أسبانيا وفرنسا واليونان والصين في نهاية السبعينات وتعتبر الصين من أكثر الدول إقتناء لتلك المحميات الصناعية حيث تبلغ أعداد البيوت المحمية بها حوالي مليون بيت تغطي حوالي ١٥٠ ألف فدان وأيضا هولندا من الدول الرائدة في هذا المجال وبعض الدول العربية ذات الموارد المائية النادرة لجأت أيضا لتلك التجارب تخلصاً من المشاكل الخاصة بشحوح المياه لديها. وتعتبر الأردن أيضا من الدول العربية الرائدة في هذا المضمار حيث زاد فيها إستخدام البيوت المحمية من نحو ١٠٠ ألف بيت في بداية تجربتها عام ١٩٧٣م حتي بلغت حوالي ١٨٠٦٥ بيت في عام

جدول رقم (٦ ـ ٦) : أعداد البيوت البلاستيكية
في المملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٨٨

المنطقة	العدد
عمان	٢٨٧٨
الزرقاء	٣٥٣
أربد	١٢٣٥
البلقاء	٢٥٧
المفرق	٢٧٤٦
الكرك	٤٣
الطفيلة	٣
معان	٤٨
العقبة	٤١
مجموع	٧٦٠٤
الأغوار الشمالي والوسطي	١٠٢١٥
الأغوار الجنوبي	٢٤٦
المجموع	١٠٤٦١
المجموع العام	١٨٠٦٥

المصدر: مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط ـ قسم الاحصاء ـ مصدر سابق.

١٩٨٨م وذلك كما يوضح الجدول رقم (٦ - ٦) الذي يبين التوزيع الجغرافي للبيوت البلاستيكية بالمملكة الأردنية الهاشمية عام ١٩٨٨.

ومفهوم الزراعة المحمية يعني تحسين الظروف المناخية وجعلها أكثر ملائمة لنمو واثمار النبات علي مدار السنه ويوجد منها أنواع عديدة نذكر علي سبيل المثال:
البيوت البلاستيكية ذات الغطاء المفرد (الصوب المفردة) وهو النوع الشائع الإستعمال في جمهورية مصر العربية، البيوت البلاستيكية ذات الغطاء المزدوج ومن مزاياها رفع درجة حرارة الصوبه حوالي ٢°م عن الصوب المفردة وهذه الصوب سهلة التركيب ولها أبواب بعرض الصوبة لتسهيل دخول وإستخدام الميكنة الزراعية. والمملكة الأردنية الهاشمية لها خبرة في إنتاج مثل تلك الصوبات البلاستيكية ولقد إستوردت جمهورية مصر العربية منها مجموعة من البيوت (بطول ٤٠م وعرض ٨م) وأخيراً أنتجت محليا داخل بعض المصانع الوطنية - ثم يأتي النوع الثالث والمسمي بصوب الأنفاق وهي عبارة عن أقواس من القوائم المعدنية تغطي بالبلاستيك أوبالبولي إثيلين وهي تؤدي جزءاً من وظيفة الصوب كاملة التجهيز إلا أنها يعيبها عدم سهولة التطهير وتعتبر مصدراً للإصابة بالآفات . ومن أهم العوامل التي تؤثر علي نمو النبات في الزراعة المحمية الحرارة والرطوبة النسبية والإضاءة وغاز ثاني أكسيد الكربون . ومن المهم في هذا المجال ضرورة توجيه الأبحاث العلمية في دول المجلس الاربعة لدراسة هذه العوامل لكل محصول حيث تؤثر تأثيراً مباشراً علي الإنتاج.وتتلخص العمليات الزراعية داخل الصوبة (الزراعة المحمية) في اعداد الأرض الزراعية والتسميد العضوي ثم يلي ذلك تعقيم التربة بالمبيدات الكيماوية أو البخار أوبأشعة الشمس مع التغطية بشرائح البلاستيك ، وتستخدم الأراضي الموجودة بالوديان والمروية عموماً في زراعة الحاصلات الأساسية والتي لايتحمل إنتاجها تكلفة الصوب العالية فضلاً عن عدم مناسبة الصوب لنمو بعض المحاصيل مثل الأرز مثلاً ولذا فإن إستخدام الصوب يقتصر علي المناطق الصحراوية

حيث أن الزراعة في العراء تعد من سبل المغامرة حيث مصدات الرياح تحتاج إلـــي سنوات حتي تصبح لها فعالية، وإستخدام الصوب في هذه المناطق يحقق ميزة حمايـــة النباتات من التقلبات الجوية، ولايوجد خلاف جذري علي مبدأ الزراعة المحمية وجدواها وخاصة أن بلاد أخري غير مصر كالعراق والأردن واليمن تتمتع بمساحات صالحة للزراعة ولكنها صحراوية . ولقد إتخذت الحكومة المصرية قرارات تقضي بقصر إستخدام أسلـوب الزراعة المحمية (الصوبات الزراعية) علي الأراضي الصحراوية والقابلة للإستزراع وعلـــي جزء من أراضي الدلتا والساحل الشمالي وإلي حظر إقامة الصوبات الزراعية في الأراضـي الخصبة بوادي النيل والتي تروي بالري المستديم لتترك لزراعة المحاصيل الرئيسية وذلـك تداركاً لعدم تعدي الزراعة المحمية علي الأراضي الزراعية الجيده. وهناك مشروع مصري يقضي بإنشاء ١٠ آلاف صوبة زراعية خلال ثلاث سنوات في القصاصين بالإسماعيلية تشغل ٣٣٣٤ فدان وتستوعب ٥٠ ألف شاب وتخلق مجتمع جديد متكامل علي بعد ٨٥ كيلو مـــن القاهرة . ويساهم هذا المشروع في إنتاج حوالي ١٠ آلاف طن خضر سنويا .

ومما يعوق انتشار الصوب في الإنتاج الزراعي لدول المجلس الأربعة تكلفة إنشـاء الصوبة التي تقدر في المتوسط بحوالي ٥٠٠٠ جنيه مصري بمساحة ٥٠٠ متر وبالتالي يبلـــغ متوسط تكلفة الهكتار نحواً يقدر بحوالي ٥٠٠٠٠ جنيه مصري . وتلك المشكلة ينتظـــر التخفيف من حدتها مع التوسع في الإنتاج من الصوب علي المستوي المحلـــيأيضا مناخ كل دولة ومدي ملائمته لإنشاء الصوب الزراعية وللحكم علي مدي نجاح التجربة من عدم نجاحهـا فلابد من دراسة إقتصاديات إنشاء تلك الصوب ومعرفة مدي جدواها الإقتصادية حتي يمكـن إتخاذ قـرار بشأنهـا .

تصل التكاليف الإستثمارية والتشغيلية للزراعة المحمية أقل من التكاليف لإستصلاح وإستزراع الأراضي. وكذلك العوائد الإنتاجية الزراعية ممثلة في قيم النواتـــج

الزراعية لكل محصول في ظل الزراعة المحمية وكذلك في ظل إستصلاح الأراضي بمقارنة معايير الجدوي الإقتصادية للإنتاج في ظل الزراعة المحمية وفي ظل إستصلاح وإستزراع الأراضي في مصر، يتضح أن كليهما يتسم بالجدوي الاقتصادية إلا أن معدل العائد في مجال إستصلاح واستزراع الأراضي يفوق نظيره في مجال الزراعة المحمية بحوالي ٤٥ر٥٪ - كما أن عائد رأس المال المستثمر في إستصلاح واستزراع الأراضي يتفوق علي نظيره في مجال الزراعة المحمية بحوالي ٢٤ر٦٪وذلك لاينفي أهمية ذلك الأسلوب نظراً لمحدودية التوسع الأفقي وامكانياته المستقبلية فإنه من الواجب إستخدام الأسلوبين معاً مع الأهمية الكبيرة للصوب كأسلوب رشيد في إستخدام المياة لمواجهة مشاكل الجفاف والشحوح. كما أنها تخلق صناعات محلية جديدة في مجال تصنيع الصوب البلاستيك كما أنها وسيلة هامة من وسائل البحث العلمي والتكنولوجي المتقدم حيث يصعب تطبيق نتائج زراعة الأنسجة والهندسة الوراثية إلا من خلال الزراعات المحمية.

وتقتضي الضرورة عند تطبيق وتعميم ذلك الأسلوب الحديث في الزراعة في دول المجلس الأربعة أن يؤخذ في الإعتبار أن يتوائم معه انشاء صناعات مكمله وطنيه علي مستوي كل قطر حسب الامكانات المتاحة لديه وتكوين جهاز تسويقي قادر علي إستيعاب ومبادلة منتجات تلك الصوبات عن طريق دراسة الأسواق الخارجية - ودعم الجمعيات التعاونية لتقديم قروض ميسرة في ذلك المجال ، قيام جهاز إرشادي علي مستوي المجلس عالي المستوي لإرشاد مستخدمي الصوب الزراعية إلي كيفية الزراعة وأفضل الأساليب ولابد أيضا من إنشاء شركة خاصة لإقامة الصوب الزراعية، إنشاء مركز تدريب للعمالة الماهرة علي نظام زراعات الصوب الزراعية كسبيل أيضا لتشغيل عماله جديدة . وتقترح الدراسة في هذا المجال مايلي:

١ - يجب ان يواكب التقدم التكنولوجي للزراعات المحمية نقل التكنولوجيا المتقدمة الي المزارعين والمرشدين الزراعيين والفنيين وذلك عن طريق دعم مجال البحوث والأرشاد الزراعي في مجال الزراعة المحمية.

٢ - أعطاء أهتمام خاص لتدريب الشباب علي أساليب الزراعة المحمية أذ أن العنصر البشري يعتبر من أهم عناصر نجاح هذه التكنولجيا .

٣ - نظراً لضرورة مواكبة التقدم العلمي في أساليب وتكنولوجيا الزراعة المحمية يوصي بانشاء مركز للتدريب علي أستعمال تلك الاساليب وأمداده بالخبرات المطلوبة والمشاركة في وضع خطط وتنفيذ البحوث والتدريب والأرشاد والمساهمة في الأمداد ببعض المدخلات اللازمة .

٤ - تكوين أدارة لجمع ونشر البيانات المتعلقة بالأسعار وكميات الأنتاج للمزروعات المجنيه علي مستوي كل قطر وفي مختلف الأسواق وتوفير هذه المعلومات للأشخاص والشركات المعنية بصفه منتظمة حتي يمكن بواسطتها التخطيط للانتاج والتسويق داخليا وخارجياً.

٥ - أنشاء شركة خاصة لإقامة الصوب الزراعية - لمنافسة شركات القطاع الخاص مما ينعكس أثره علي منتجات تلك الصوب .

٦ ـ ٥ ـ التنظيمات الزراعية : توحيدها ـ التعاونيات والتشريعات

لقد بدأت الحركة التعاونية في المنطقة العربية علي وجه العموم وفي دول المجلس علي وجه الخصوص خطواتها الأولي مع مطلع القرن العشرين وكانت مصر رائدة في هذا المجال فكانت ثمرة من ثمار اليقظة التي بدأت تدب في البلاد وقبل أن ينقضي العقد الأول من القرن تكونت في مصر أكثر من نقابة تعاونية زراعية وكان هذا هو الإسم الذي يطلق علي مانسميه الآن بالجمعية التعاونية الزراعية حتي صدر أول قانون في مصر عام ١٩٢٣ ومن بعد القانون الأول للتعاون الزراعي صدرت في مصر عدة قوانين لتنظيم التعاون بوجه عام أوالتعاون الزراعي بوجه خاص .

ويعود تاريخ الحركة التعاونية في الأردن إلي عام ١٩٥٢ حيث صدر أيضا اول تشريع تعاوني وكان إهتمام الحركة التعاونية مركزاً علي الريف الأردني وتأسست جمعيات تعاونية للتسليف وللتوفير الريفي هدفت إلي إنقاذ المزارعين من جشع الدائنين وكانت القروض التي تقدمها الجمعيات موسمية لاتتجاوز المائة دينار وبعد حرب ١٩٦٧ فقدت الحركة التعاونية أكثر من نصف جمعياتها التعاونية باحتلال الضفة الغربية وفي عام ١٩٦٨ صدر قانون جديد للتعاون وتم بموجبه تأسيس المنظمة التعاونية الأردنية بحيث تكون هي الجهة المسئولة والمشرفة والممولة والمراجعة لحساب الجمعيات التعاونية وكما كان الوضع في كل من مصر والأردن لم يختلف كثيراً عنه في الحين حيث يعتبر بنك التسليف التعاوني والزراعي هو المصدر الرئيسي لتمويل القطاع الزراعي ولايزال محدود النشاط وذلك لحداثة إنشائه حيث أنشأت عام ١٩٨٢ من خلال دمج بنك التسليف الزراعي مع صندوق الإقراض الزراعي. ويقوم بعملية الإقراض في قطاع الزراعة العراقي المصرف الزراعي والذي بدأ يتنامي دورة في هذا المجال من سنه إلي أخري وإن كان هذا الدور قد أصيب بنكسة كبيرة إعتباراً من عام ١٩٨٧م في مجال تقديم القروض بدرجة شديدة.

من خلال العرض السابق يتضح أن تاريخ الحركة التعاونية في منطقة المجلس فيما عدا مصر يعتبر في بدايته ونستطيع من خلال التجربة المصرية في هذا المجال أن نخرج بشكل من أشكال التعاونيات ذات الأهداف والبرامج والسياسات الموحدة التي تهدف إلي وضع صورة مثلي تستهدف تحقيق النمو المتوازن لقطاع الزراعة في كل دولة للنهوض بمستوي الأمن الغذائي والكسائي لدول المجلس وهناك مجالات عديدة تستطيع أن تلعب فيها الجمعيات التعاونية دوراً بالغ الأهمية حيث هناك فجوة كبيرة في إستخدام التكنولوجيا الزراعية المتقدمة والآلات والمعدات الحديثة التي يمكن أن تحدث طفرة في الإنتاجية الزراعية والتي لايستطيع مزارعي كل دولة علي حده القيام بها بمفردهم نظراً للتكلفة العالية التي تحتاجها مثل تلك التجارب - أيضا في مجال مستلزمات الأنتاج من بذور محسنه وكيماويات ومبيدات وأسمدة هي بحاجة إلي دفعه مالية يمكن عن طريق التعاونيات أن تلعب دوراً هاما فيها.

وفي مجال التشريعات الزراعية فلابد من إعادة النظر في أشكال التشريعات علي مستوي دول المجلس ككل بحيث يكون هناك تشريع تعاوني يخدم الأهداف القطرية من ناحية والأهداف العربية لدول المجلس من ناحية أخري. حيث أن هناك قصوراً واضحاً وتضارباً كبيراً في مجال التشريعات التعاونية في كل دولة علي حده فإذا كان للمجلس أهدافاً عامة لابد أن توضع في الإعتبار عند وضع تصور عام لشكل التشريع التعاوني المطلوب لخدمة ذلك الهدف.

وفي مجال القروض الزراعية فلايزال الباب مفتوحاً في هذا المجال حيث تحتاج الزراعة علي المستوي القطري إلي دفعات كبيرة في مجال الإقراض الزراعي حيث تمثل نسبة القطاع الخاص الزراعي الشطر الأعظم ويتطلب ذلك دعماً كبيراً من قبل المجلس في الوفاء بمتطلبات الزراعة القطرية وذلك في ظل التطورات التكنولوجية السريعة ولمواكبتها من

الممكن الإقتراح بإنشاء مؤسسة تمويلية علي مستوي المجلس ككل لها القدرة علي دعم وتمويل الجمعيات الزراعية التعاونية في كل دولة من دول المجلس كما سبق الإشارة إلي ذلك بالتفصيل .

وفي مجال الميكنة الزراعية فالواضح أن هناك تعدداً وإختلافاً كبيراً ليس علي مستوي دول المجلس فحسب بل علي المستوي القطري في أشكال الميكنة المستخدمة وأيضا التنوع في الدول المستوردة منها تلك الآلات والمعدات بحيث يصعب علي الدول صيانتها وعملها بشكل كفء وهنا لابد من إعادة النظر في توحيد وتنميط تلك الآلات والمعدات المستخدمة في دول المجلس وإنشاء مؤسسة تدريبية لها القدرة علي خلق الكوادر الفنية القادرة علي التشغيل والصيانة لتلك الآلات والمعدات - وأيضا النظر بعين الإعتبار بضرورة إنشاء صناعات وطنية قادرة علي التحرر من أغلال الإستيراد وخاصة أن هناك حالياً نهضة صناعية كبيرة في بعض دول المجلس يمكن أن تسهم بشكل فعال في هذا المجال.

الملخص والتوصيـــات

يشكل قطاع الزراعة أهمية كبيره في اقتصاديات دول مجلس التعاون العربي. ومع هذه الأهمية تعاني تلك الدول من النقص في السلع الزراعية والغذائية منها علي وجـــــه الخصوص .

وهذا القصور في الأنتاج الزراعي الذي تعاني منه دول مجلس التعاون العربـــــي لايرجع بصفه أساسية الي النقص في الموارد الزراعية قدر مايرجع الي تخلف استغلال تلـك الموارد .

لكن يأتي القصور في استغلال تلك الموارد الزراعية نتيجة التباين في توزيعها بيـن دول المجلس . وذلك لأن هناك عدد من الحقائق تفرض علي الدول العربية نوعاً مـــن التكامل وتشجع علي تكتل تلك الدول .

وقد جائت تلك الدراسة للتعرف علي الموارد والامكانات الزراعية المتاحـــــة والامكانات المستقبلية ، كذلك الانتاج والاستخدام والفجوه من أهم السلع الزراعية ، كذلك السياسات المتبعة في القطاع الزراعي في تلك الدول وامكانات التعاون والتكامل في المجال الزراعي ، ومتطلبات هذا التكامـل .

وتحتوي الدراسة علي ستة فصول عدا المقدمة والملخص .

وتناول الفصل الأول دور قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون العربي. حيث يشكل قطاع الزراعة أهمية كبيره في هذه الدول مجتمعه. الا أنه بأستمرار عمليات التنمية في تلك الدول تتضأل أهمية قطاع الزراعة وتسبقه قطاعات اخري لعل في مقدمتها قطاع الصناعة، ومع ذلك سيظل لقطاع الزراعة أهمية استراتيجية في اقتصاديات تلك الدول حيث يعد المصدر الاساسي للغذاء والمواد الخام ومايرتبط بذلك من أوضاع أمنيه.

وفي مصر فقد تراجعت الأهمية النسبية لمساهمة قطاع الزراعة في الدخل المحلي من نحو ١٨ر٧٪ خلال الفتره ٨٢/٨١ - ٨٤/٨٣ الي نحو ١٦ر٧ ٪ خلال الفترة ١٩٨٥/٨٤ - ١٩٨٧/٨٦. كما تساهم القوي العاملة الزراعية بالنصيب الأكبر من اجمالي القوي العاملة حيث تمثل نحو ٣٦ر٧٪ من اجمالي القوي العاملة الكلية.

كما يساهم قطاع الزراعة بدور كبير في حصيلة البلاد من النقد الأجنبي نتيجة لتصدير الحاصلات الزراعية. حيث قدر متوسط قيمة الصادرات الزراعية بنحو ٧٨٠ر٧مليون دولار خلال الفتره ١٩٨٦/٨٣ . وفي نفس الوقت تعاني مصر من التزايد الكبير في وارداتها الزراعية حيث قدرت قيمة الواردات الزراعية بنحو ٤٤٥ر٣ مليون دولار تعادل نحو ٤١ر٩٪ من إجمالي قيمة الواردات خلال نفس الفترة (٨٦/٨٣).

وفي العراق مازالت الزراعة تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية حيث تساهم الزراعة بنحو ١٥ر٤٪ من اجمالي الناتج المحلي عام ١٩٨٧ . ويعمل به جانب كبير من القوي العاملة. ومازالت العراق من ضمن أهم الدول العربية المستوردة للسلع الزراعية.

وكذلك الزراعة في الجمهورية اليمنية حيث تعد من الركائز الأساسية في البنيان الأقتصادي. وحيث يوجد في هذا القطاع أكثر من نصف القوي العاملة في الاقتصاد القومي

وبه نحو ٥ر٨٨٪ من اجمالي عدد السكان باليمن.

ويتولد في القطاع الزراعي نحو ٣٦٪ من الناتج المحلي الاجمالي وذلك في عـــام ١٩٨٧. كذلك تعد الواردات الزراعية وخاصة الغذائية منها ذات أهمية أساسية في القطـر اليمنـي.

وفي الأردن تنخفض أهمية الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي عن الدول الثـلاث السابقة ليصل الي نحو ٧٪ خلال الفتره ١٩٧٩ ـ ١٩٨٧. كذلك تمثل الصادرات الزراعيـــة نحو ٤ر١٥٪ من اجمالي صادرات الأردن عام ١٩٨٧.

والفصل الثاني من هذه الدراسة استعرض حجم وتطور الموارد الزراعية بـــدول مجلس التعاون العربي وأوضح مدي إمكانية مساهمة هذه الموارد لو أحسن إستخدامها في دفع عملية التنمية الاقتصادية وليس علي مستوي الدول الأعضاء فحسب وإنما علي مستوي الوطـــن العربي أيضا.

فبالنسبة للموارد الأرضية الزراعية بإعتبارها من أهم العناصر الحاكمة في تنميـة قطاع الزراعة، وبالرغم من تفاوت مساحة هذه الأراضي من دولة إلي أخري من دول المجلـس إلا أن اجمالي المساحة المنزرعة فعلا بالدول الأربعة تشكل نحو ٩ر٢٢٪ من اجمالي المساحة المزروعة بالوطن العربي. ومما يزيد هذه الأهمية النسبية أن الجزء الأكبر من المساحـــة المزروعة لدول المجلس هي مساحة مروية حيث تشكل هذه المساحة نحو ١ر٥٢٪ من اجمالي المساحة المزروعة في هذه الدول وتشكل نحو ٥٧٪ من المساحة المروية بالوطن العربي، فـي حين تشكل المساحة المطرية بدول المجلس نحو ٨ر١٣٪ من اجمالي مساحة الوطن العربـــي المطرية.

هذا عن إجمالي المساحة المزروعة بدول المجلس ، إلا أن هذا الوضع يختلف من دولة إلي أخري سواء من حيث مساحة الأرض المزروعة أوكيفية ري هذه المساحة : فبالنسبة لجمهورية مصر العربية تشكل المساحة المزروعة نحو ٢٤٥٠ ألف هكتار وتكاد تكون هذه المساحة تخضع بصفه كاملة لنظام الري السطحي ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة بها نحو ٢٦ر٣ ٪ من اجمالي المساحة المزروعة بدول المجلس :

وفي العراق تبلغ المساحة المزروعة نحو ٥٥٥٥ ألف هكتار منها ٤٦ر٦٪ تروي سطحيا والباقي مطري وهذا مايجعل العراق يعاني من تقلب مستويات الأنتاج الزراعي نظراً لإرتفاع حصة المساحة المروية بالأمطار والتي تخضع للظروف الطبيعية بصورة شديدة. ويبلغ متوسط نصيب الفرد من الأرض المزروعة نحو ٣٧ر٠ هكتار بما يعادل نحو ٧ أضعاف متوسط نصيب الفرد في مصر: وتشكل المساحة المزروعة بالعراق نحو ٧ر٥٩٪ من اجمالي المساحة المزروعة بدول المجلس :

أما في اليمن فتبلغ المساحة المزروعة نحو ١٠٠٠ ألف هكتار منها حوالي ٨٥٪ يروي عن طريق مياه الأمطار ، ٨ر١٪ يروي بالغيول، ٤ر٤٪ بالفياضانات والأدوية، ٨ر٨ ٪ بالمضخات : ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة نحو ١١ر٠ هكتار ، وتشكل المساحة المزروعة نحو ٧ر١٠٪ من اجمالي المساحة المزروعة بدول المجلس الأربعة.

وفي الأردن تبلغ المساحة المزروعة نحو ٣٠٣ ألف هكتار منها حوالي ٨٤٪ يروي عن طريق مياه الأمطار والباقي بالري السيمي . ويبلغ متوسط نصيب الفرد من المساحة المزروعة نحو١١ر٠ وتشكل المساحة المزروعة نحو ٣ر٣٪ من اجمالي المساحة المزروعة بدول مجلس التعاون العربي .

إلا أن أهمية ماتمتلكه الدول الأربعة من موارد أرضية زراعية تتضح بصورة أكبر إذا ما أخذ في الحسبان المساحة القابلة للزراعة ولكنها لم تستغل بعد لأسباب مختلفة مما يعطي دفعه أكبر لإمكانات قطاع الزراعة في حالة زوال هذه الأسباب وإستغلال هذه الأراضي المتروكة ، ففي مصر يمكن إستصلاح نحو ١١٨٠ ألف هكتار في ضوء المحددات المالية الحالية بما يشكل نحو ٤٨ ٪ من المساحة المنزرعة فعلا.

أما في العراق فهناك مساحات قابلة للزراعة وغير مستغلة تبلغ نحو ٤٥٠٠ الف هكتار وبالتالي يمكن زيادة نصيب الفرد إلي ٧٨ر٠ هكتار وذلك إذا ماتوافرت الشروط الفنية والمادية التي تمكن من إستغلال هذه المساحات .

وفي اليمن والأردن هناك نفس الحال حيث تتواجد مساحات كبيرة غير مستغلة بعد وبإستغلالها يمكن زيادة فرص نمو قطاع الزراعة بل والاقتصاد القومي في هذه الدول.

وبالنسبة للموارد المائية، فبالرغم من إختلاف قدرات الدول الأربعة في هذا المجال، إلا أنها تمثل معا إحدي أهم مصادر المياه في الوطن العربي، إذ تشكل المياه السطحية بدول مجلس التعاون العربي نحو ٧ر٤٩ ٪ من اجمالي المياه السطحيه بالوطن العربي ، كما تشكل المياه الجوفية نحو ٣ر١٧ ٪ من اجمالي المياه الجوفية بالدول العربية، وبذلك فإن نصيب الدول الأربعة من الموارد المائية المتجددة للوطن العربي يبلغ نحو ٧ر٤٥ ٪ . وبالرغم من أهمية هذه الموارد المائية، إلا أنها لم تستخدم بعد بالصورة الفعالة التي يمكن عن طريقها لو أستخدمت الأساليب الحديثة للري من مضاعفة الإستفادة بها وإضافة مساحات زراعية شاسعة. هذا عن الموارد المائية للدول الأربعة مجتمعة.

أما بالنسبة لكل دولة من دول المجلس فالوضع يختلف فالموارد المائية بكل من مصر والعراق تستمد أهميتها من كون أنها في معظمها موارد نهرية يمكن التحكم فيها في حين أنها في اليمن والأردن تتكون في معظمها من مياه أمطار. وتتوزع المياه السطحية بين مصر والعراق واليمن والأردن بنحو ٨ر٤٢٪ ، ٢ر٥٥٪، ٤ر١٪، ٦ر٠٪ علي الترتيب، بينما كانت حصة هذه الدول من المياه الجوفيه نحو ٥ر٦٣٪ ، ١ر١٤٪، ١ر١٤٪، ٣ر٨٪ علي الترتيب .

ونفس الحال بالنسبة للموارد البشرية حيث تتمتع الدول الأربعة الأعضاء بمجلس التعاون العربي بموارد بشرية في قطاع الزراعة هائلة بالنسبة للموارد البشرية لهذا القطاع بالوطن العربي ، ذلك لأن عدد السكان بهذه الدول يشكل نحو ٣٩٪ من سكان الوطن العربي ومازال الجزء الأكبر من هؤلاء السكان يعمل بقطاع الزراعة لهذه الدول.

ففي جمهورية مصر العربية يشكل سكان الريف نحو ١ر٥٦٪ من إجمالي السكان وتشكل العمالة الزراعية نحو ٧ر٣٦٪ من إجمالي العمالة في الاقتصاد القومي.

وفي العراق تبلغ حصة سكان الريف نحو ٢٧٪ من إجمالي السكان وحصة العمالة الزراعية حوالي ٨ر٢٢٪ من اجمالي العمالة.

أما في اليمن فيشكل سكان الريف نحو ٥ر٨٨٪ من إجمالي السكان وتشكل العمالة الزراعية حوالي ٥ر٦٤٪ من إجمالي القوي العاملة.

وفي الأردن يبلغ نصيب السكان الريفيين نحو ٣٠٪ من إجمالي السكان وتبلغ حصة العمالة الزراعية نحو ١٢٪ من إجمالي القوي العاملة.

وتناول الفصل الثالث من الدراسة الإنتاج الزراعي في دول مجلس التعاون العربي وقد ركز المبحث الأول من هذا الفصل علي التركيب المحصولي بدول المجلس ، حيث تبين أنه بالنسبة لمصر تشغل الحبوب والتي أهمها القمح ، الذره الشامية والأرز حوالي ٩ر١ مليون هكتار تعادل حوالي ٧ر٤٠٪ من المساحة المحصولية وذلك كمتوسط للفتره ١٩٨٨/٨٣، في حين أن الأعلاف والتي أهمها البرسيم تشغل حوالي ٢ر١ مليون هكتار تمثل ٢٦ ٪ من متوسط المساحة المحصولية للفترة السابقة، أما الخضر ومحاصيل الألياف والفاكهة فلم تشغل مجتمعه غير نحو ٦ر٢٤٪ من المساحة المحصولية، أما باقي المساحة المحصولية في مصر تتوزع بين المحاصيل البقولية والسكرية والزيتية.

أما بالنسبة للعراق فتشغل مجموعة الحبوب وأهمها القمح والشعير والأرز نحو٦ر٨٤٪ من المساحة المحصولية في المتوسط سنويا خلال الفتره ٧٩ ـ ١٩٨٨ وتأتي مجموعة الخضر وأهمها البطيخ والشمام والطماطم في المرتبة الثانية من حيث حجم المساحة المنزرعة، حيث بلغت حصتها نحو ٢ر٨٪ من المساحة المحصولية خلال نفس الفتره، وقد احتلت الاعلاف الخضراء المرتبة الثالثة، حيث بلغت حصتها في المتوسط سنوياً من المساحة المحصولية خلال الفترة المذكورة نحو ٢ر٣٪، أما باقي المجموعات المتمثلة في البقوليات والبذور الزيتية والألياف والدرنيات والتبغ والمحاصيل السكريه لم تشغل مجتمعه سوي حوالي ٨ر٣ ٪ من المساحة المحصولية في المتوسط سنوياً خلال فترة الدراسة .

وبخصوص الجمهورية العربية اليمنية فإن محاصيل الحبوب وتأتي في مقدمتها الذره والدخن والذره الشامي والقمح والشعير تمثل أيضاً المكون الرئيسي في هيكل الانتاج النباتي، حيث تشغل نحو ٦ر٨٣٪ من المساحة المحصولية، يلي ذلك من حيث الأهمية في التركيب المحصولي محاصيل الفاكهة والتي تمثل نحو ٤ر٤٪ والخضروات وتمثل نحو ٤ر٣٪ والبقول وتمثل نحو ٩ر٢٪ فالبن ويمثل نحو ٨ر١٪ والبرسيم ويمثل نحو ٢ر١٪ . أما باقي المساحة

المحصولية في اليمن ونسبته نحو ٦ر٢٪ فيشغل بمحاصيل أخري كالسمسم والقطن والتبغ وذلك وفقا لبيانات عام ١٩٨٨.

وبالنسبة للأردن تشكل كذلك محاصيل الحبوب الجزء الأكبر من المساحة المنزرعة، حيث تراوحت مساحتها مابين ٣ر١٢٢ ألف هكتار كمتوسط فتره (٨٢ ـ ١٩٨٥) ونحو ٢ر١٨٦ ألف هكتار عام ١٩٨٨ ، ويمثل القمح والشعير أهم محاصيل الحبوب بالأردن ، وتلي الخضر محاصيل الحبوب من حيث الأهمية في التركيب المحصولي الأردني حيث تراوحت مساحتها مابين ٩ر٥١ ألف هكتار كمتوسط فتره (٨٢ ـ ١٩٨٥) ونحو ٩ر٣٢ ألف هكتار عام ١٩٨٨ وتمثل الطماطم أهم محاصيل الخضر يلي ذلك البطيخ فالشمام ثم الخيار، أما الفاكهة فتلي مجموعة الخضر في الأهمية ومن أهم زراعات تلك المجموعة الموالح ثم الزيتون ثم الموز فالتفاح .

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تناول الانتاج النباتي بدول المجلس فبالنسبة لمصر بلغ متوسط الانتاج خلال الفترة ١٩٨٨/٨٣ لكل من القمح والذره الشامية والارز نحو ٢١٩٥، ٣٧٠٤، ٢٣٠٨ ألف طن علي التوالي ، في حين قدر الانتاج من كل من الخضر والفاكهة والقطن الزهر نحو ٨٥٤٦، ٣٢٣٥، ١٠٥٠ ألف طن علي الترتيب ، أما متوسط حجم الانتاج من الذره الرفيعة والفول والقصب فقد بلغ حوالي ٥٧٩، ٣٦٣، ٩٢٣٢ ألف طن علي التوالي خلال نفس الفتره.

أما بخصوص انتاجية أهم الحاصلات الزراعية بمصر فقد تبين أن متوسط انتاجية كل من القمح والذره الشامي والارز للفتره ١٩٨٨/٨٣ قد قدر بنحو ١ر٤، ٨ر٤، ٧ره طن للهكتار علي التوالي، في حين بلغ متوسط انتاجية كل من مجموعة الخضر ومجموعة الفاكهة والقطن حوالي ١٢ر٢١، ٣٨ر١٥، ٤٥ر٢ طن للهكتار علي الترتيب ، أما متوسط إنتاجية كل من

الذره الرفيعة والفول والقصب فقد بلغت في مصر حوالي ٣ر٩٥ ، ٢ر٦٥، ٣ر٨٦ طن للهكتار علي التوالي خلال نفس الفترة.

وبالنسبة للانتاج النباتي بالعراق فبتتبع تطور الانتاجية لأهم المحاصيل المنزرعة بالعراق أمكن تقسيم هذه المحاصيل الي ثلاث مجموعات رئيسية الأولي زادت فيها إنتاجية الهكتار وتضم القمح والشعير والحمص والسمسم والطماطم والخيار والتمور والمجموعة الثانية تناقصت فيها إنتاجية الهكتار وتضم بالدرجة الأولي قصب السكر والقطن ، أما المجموعة الثالثة والتي وإن كانت فيها الانتاجية لم تتغير في نهاية فترة الدراسة مقارنه ببدايتها إلا أنها تدهورت خلال سنوات الدراسة المختلفة وتضم هذه المجموعة البطيخ والشمام والتبغ .

هذا ومن الملاحظ ان انتاجية المحاصيل الزراعية بالعراق قد اتسمت بالتقلب الشديد سنوياً والذي يرجع في المقام الأول الي التذبذب في كميات المياه المتوافرة كل سنه نتيجة لاعتماد الزراعة العراقية في جزء مهم منها علي مياه الامطار والتي تخضع للتقلبات الجوية، وقد إنعكس تذبذب الانتاجية للمحاصيل المختلفة علي مستويات الانتاج المتحقق سنوياً من هذه المحاصيل ، ومع ذلك فقد حقق انتاج القمح زياده قدرها ١٥٨٪ عام ١٩٨٨ عن كميته في عام ١٩٧٩. أما بالنسبة لمحصول الارز فقد انخفض انتاجه بصوره ملحوظه بحيث انتهي في عام ١٩٨٨ إلي نحو ٨٩٪ من كميته عام ١٩٧٩ ويرجع ذلك الي تناقص إنتاجية ومساحة الارز بالعراق خلال فترة الدراسة. أما مجموعة الدرنيات والخضر فقد تزايد انتاجها عام ١٩٨٨ الي نحو ٣١٦٪، ١٨٩٪ من كميته عام ١٩٧٩ علي التوالي . أما باقي المجاميع المحصولية كالبذور الزيتية والبقوليات والتمور والمحاصيل السكرية فقد أنخفض انتاجها بنسب متباينة خلال فترة الدراسة.

وبالنسبة للانتاج النباتي بالجمهورية العربية اليمنية فقد تزايد سنه بعد أخري من معظم المحاصيل المزروعة خلال الفتره ١٩٨٨/٨٤ ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها زيادة المساحة المزروعة وزيادة انتاجية الوحدة الارضية ، فقد ازداد اجمالي الانتاج النباتي من مختلف السلع من نحو ٥ر١١٩٩ ألف طن عام ١٩٨٤ الي نحو ٤ر١٨٠٥ ألف طن عام ١٩٨٨ ، أي بمعدل زيادة سنوي يبلغ نحو ١ر١٠٪ وكانت أهم الزيادات تلك المتحققة في انتاج كل من الذره والقمح والبرسيم، حيث بلغت مانسبته ٥ر١١٧٪، ٢ر٢٥٣٪، ٣ر٥٤٪ لكل علي الترتيب خلال الفتره المشار اليها، في حين بلغت الزيادة في انتاج الخضر والفاكهة مانسبته ٥ر٧٪، ٢ر٤٩٪ لكل علي الترتيب خلال نفس الفتره.

أما بخصوص الانتاج النباتي بالأردن فقد تبين أن انتاج الحبوب قد تذبذب خلال الفتره ١٩٨٨/٨٣ إلا أنه ارتفع من ٥ر٥٦ ألف طن عام ١٩٨٦ حتي بلغ ٥ر١٥٩ ألف طن عام ١٩٨٨، أما الخضر فقد تدهور الانتاج منها بصوره ملموسه ، حيث انخفض من نحو ٧ر٩٧٣ ألف طن كمتوسط الفتره ٨٣ ـ ١٩٨٥ الي نحو ٨١٥ ألف طن عام ١٩٨٨ . أما أنتاج الفاكهة فقد حقق زياده طفيفه ، حيث ارتفع الانتاج من نحو ٩ر٢٣٧ ألف طن كمتوسط الفتره ١٩٨٥/٨٣ الي نحو ٥ر٢٥٤ عام ١٩٨٨.

وبالنسبة لإنتاجية المحاصيل الزراعية بالأردن فقد تبين أن الأردن تعتبر من الدول ذات الانتاجية المرتفعة بالنسبة للخضر والفاكهة بالمقارنة بدول المجلس الأخري، كما حققت الأردن زياده كبيره في انتاجية الحبوب عموماً والقمح علي وجه الخصوص ، حيث ارتفعت انتاجيته من نحو ٨٢ر طن /هكتار كمتوسط للفتره ٨٥/٨٣ الي نحو ١ر١ طن /هكتار في عام ١٩٨٨، كما ارتفعت انتاجية كل من الشعير والفول والدرنات خلال السنوات المذكوره من ٥٦ر، ٩٦ر، ٨ر٢١ طن /هكتار الي ٧٩ر، ٥ر٢، ٥ر٢٣ طن/هكتار للكل علي

الترتيب ، كما قفزت إنتاجية الخضر من ١٩ طن /هكتار كمتوسط للفتره ١٩٨٥/٨٣ الي ٢٤ر٧ طن/ هكتار عام ١٩٨٨ .

أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد تناول الانتاج الحيواني بدول مجلس التعاون حيث تبين أن متوسط حجم الثروه الحيوانية في مصر خلال الفتره ١٩٨٨/٨٣ قدر بحوالي ٥ر٣، ٤ر٢، ٤ر٣، ٨ر٣ مليون رأس للكل من الابقار والجاموس والاغنام والماعز علي الترتيب ، أما الجمال والخنازير فتساهم اعدادهم بنسبه بسيطه في الثروة الحيوانية وبالنسبة للثروة الداجنة فقد تبين أن متوسط اعدادها في مصر قد قدر خلال الفترة المذكورة بحوالي ٧ر٣٠، ٤ر٦، ٣ر٥، ٩ر٧، ٤ر٤ ، ٢ر١ مليون وحده لكل من الدجاج، البط ، الاوز ، الحمام، الارانب ، الدجاج الرومي، علي الترتيب .

وبالنسبة للانتاج من اللحوم في مصر فقد بلغ كمتوسط للفتره ١٩٨٨/٨٦ نحو٤٩٨ر ، ٥٨ ألف طن من لحوم الابقار والجاموس ، الاغنام والماعز علي التوالي - أما الألبان فقد قدر متوسط الانتاج السنوي منها بنحو ٤ر٢ مليون طن وقدر المتوسط السنوي من إنتاج البيض والاسماك بنحو ٤ مليون بيضه و٢٢٥ ألف طن علي الترتيب وذلك خلال الفترة ١٩٨٨/٨٦ .

وبالنسبة للإنتاج الحيواني بالعراق فقد تدهور خلال فترة الدراسة فيما عدا الانتاج من الدواجن ، فبينما تزايد انتاج اللحوم البيضاء عام ١٩٨٦ بمعدل ١٥١٦ ٪ ١٥١ ماقورن بعام ١٩٧٩ وتزايد انتاج البيض بمعدل ٥٠ ٪ خلال نفس الفترة فإن الانتاج من اللحوم الحمراء واللبن والاسماك قد إنخفض خلال نفس الفتره بمعدلات ٤١ ٪، ١٣ ٪، ١٩ ٪ علي التوالي .

أما الانتاج الحيواني بالجمهورية العربية اليمنية فقدر عام ١٩٨٨ بنحـــو ١١٤، ٧ر٧٦، ٢ر٢٥، ٧ر٢٢ ألف طن لكل من الألبان ، اللحوم البيضاء واللحوم الحمراء والاسماك علي الترتيب وذلك في عام ١٩٨٨ ، أما الانتاج من البيض فقدر بحوالي ٢٥٥ مليون بيضه في ذات السنه - وقد ازدادت أعداد كل من الضأن ، الماعز ، الابقار والجمال من نحـو ٢٤٥٤، ١٥٩٦، ٩٦١، ٥٩ عام ١٩٨٤ الي نحو ٢٦٧٤، ١٧٠٩، ١٠٥٢، ٦٢ ألف رأس لكل علـــي الترتيب عام ١٩٨٨.

وفيما يختص بالانتاج الحيواني بالأردن فإنه نظراً لاتساع مساحة المراعـــي بالأردن فإن معدلات النمو في الانتاج الحيواني خلال الفتره ١٩٨٧/٨٠ كانت أعلي مـــن نظائرها في الانتاج النباتي .

والفصل الرابع تناول الفجوه من السلع الزراعية في دول مجلس التعاون العربي حيث أتضح أن الدول الأربعة تعاني من فجوه غذائية ولكن يختلف حجمها من دولة لأخري.

ففي مصر تتزايد الفجوه في مجموعة من السلع الغذائية الاستراتيجية في مقدمتهـا القمح والذره الشاميه والسكر والزيوت والشحوم النباتية واللحوم والاسماك والالبـــان . وحيث تبلغ واردات الحبوب السنوية نحو ٩ر٣ مليون طن عام ١٩٨٧ ، أكثر من نصفهـــا واردات القمح حيث بلغ نحو ٢ر٥ مليون طن في نفس السنه ، ونحو ٢ر٢ مليون طن مـــن الذره الشامية، يلي ذلك السكر حيث تستورد مصر منه سنويا أكثر من نصف مليون طن

وبصفه عامة تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٥٠٪، ٦١٪، ٣٤ ٪، ٧٩٪، ٥٨٪ لكل من مجموعة الحبوب ، السكر، الزيوت والشحوم، اللحوم الحمراء، الالبان علي الترتيب ، وذلك عام ١٩٨٧، إلا أن هذه النسبة قد تدنت عن ذلك حالياً.

وفي العراق تتزايد كذلك الفجوه ومن ثم الواردات من السلع الزراعية سنه بعد أخري. وحيث تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ١ر٢٩٪ ، ٢٠٪، ٢ر٢٧٪، ٧ر٢١٪، ٦ر٢٪ ، ٩ر٤٧٪، ٣٧٪ لكل من مجموعة الحبوب، القمح ، الارز ، مجموعة البقوليات ، اللحوم الحمراء، اللبن، علي الترتيب وذلك عام ١٩٨٧. وأيضاً يمكن القول أن هذه النسب قد تدنت عن ذلك حالياً.

وفي اليمن لايختلف الحال كثيراً عن باقي الدول، حيث تتزايد واردات اليمن من السلع الغذائية سنه بعد أخري مما يعني تزايد الفجوة وتزايد الاعتماد علي العالم الخارجي.

ويأتي في مقدمة السلع من حيث انخفاض معدل الاكتفاء الذاتي سلعتي السكر والارز ، حيث يبلغ معدل الاكتفاء الذاتي منهما صفراء وتستورد اليمن كل احتياجاتها منهما من الخارج.

يلي ذلك مجموعة الزيوت النباتية حيث يبلغ معدل الاكتفاء الذاتي منها نحو ٤٪، ثم القمح الذي يبلغ الاكتفاء الذاتي منه نحو ١٥٪، ثم الألبان والاكتفاء منها نحو ٤٠٪.

والأردن كذلك تعاني من فجوه في كافة السلع الغذائية تقريباً. وحيث تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي نحو ٧ر١٤٪، ٢ر٢٤٪، ٨ر١١٪، ٨ر١٧٪، ٢١٪ لكل من مجموعة الحبوب، مجموعة البقول، الزيوت والشحوم النباتية، اللحوم الحمراء، اللبن، علي الترتيب . وذلك عام ١٩٨٧.

وفي نفس الوقت تقوم تلك الدول بتصدير جانب من السلع الزراعية التي يتحقق لديها فائض منها. ففي مصر يتصدر القطن قائمة الصادرات الزراعية، يليه الفواكه والبطاطس والارز . حيث تبلغ كمية صادرات تلك السلع نحو ١٢٠، ١٥٩، ١٢٣، ١٢٦ألف طن لكل علي الترتيب عام ١٩٨٧.

وبالنسبة للعراق تتصدر التمور قائمة الصادرات العراقية الزراعية والتي تتراوح بين ٢٥٠ - ٢٦٠ ألف طن سنوياً مع توقف باقي الصادرات الزراعية خلال سنوات الحرب.

وفي اليمن لاتوجد صادرات زراعية عدا البن وكميات قليلة من القطن الشعر حيث تصل صادراتها لنحو الفين طن من البن، ألف طن من القطن الشعر سنويا في المتوسط.

وصادرات الاردن الزراعية تنحصر في الخضر والفاكهة حيث تصدر نحو ٢٥٨ ألف طن خضر، نحو ٨١ ألف طن فاكهة وذلك عام ١٩٨٧ .

ومما سبق يمكن القول بأن الأنتاج الزراعي في كل دول مجلس التعاون العربي لايفي بأحتياجات الاستهلاك . وأن الفجوه الغذائية تتزايد سنه بعد أخري ومن ثم الواردات وبالتالي زيادة الاعتماد علي العالم الخارجي . وهذا الوضع يهدد الأمن القومي في تلك الدول.

ومن ثم فأن الدراسة تري ضرورة اعطاء أولوية لسد العجز في السلع الزراعية الغذائية الأساسية عن طريق زيادة انتاجها محلياً في الدول الأربعة مع الاستفادة من الميزه النسبية في تخصيص الانتاج.

والفصل الخامس يتعرض لبعض أهم السياسات الزراعية في دول مجلس التعاون العربي التي تأتي فيها السياسة التعاونية علي رأس قائمة تلك السياسات حيث أوضحت الدراسة أهمية قطاع الزراعة في ج.م.ع والتي تعتبر من أكثر القطاعات أرتباطاً وتشجيعا لنمو الحركة التعاونية وذلك لما له من خصائص تحتم وجود التعاونيات والتي من أهمها سيادة القطاع الخاص المحدود الدخل مما يستلزم توفير التمويل اللازم من خلال التعاونيات وأيضا صغر الحيازات والتي تحتاج الي تطبيق الأساليب التعاونية حتي يمكن الاستفادة من مزايا الأنتاج الكبير وقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية الزراعية كمتوسط لسنوات الخطة ٨٢/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ نحو ٦٣٦٠ جمعية تمثل منها الجمعيات الإئتمانية مايوازي ٨٠٪ ، ١٢٪ جمعيات إصلاح زراعي ، ٨٪ جمعية أستصلاح أراضي من إجمالي تلك الجمعيات . هذا وتضم الجمعيات التعاونية الزراعية نحو٣ر٦ مليون عضو . ولقد بينت الدراسة أنه علي الرغم من أن حجم الجمعيات التعاونية الزراعية بالعراق وحجم العضوية بها لايشكل كل وجوانب العملية التعاونية ومدي ماتقدمه لقطاع الزراعة ، إلا أن تطور هذه التعاونيات سواء من حيث اعدادها أوحجم العضوية بها يمكن أن يقدمو مؤشراً رئيسيا لاءلقاء الضوء علي تطور العملية التعاونية في القطاع الزراعي . ولقد بلغت الجمعيات العاملة في قطاع الزراعة نحو٢٠٦٤ جمعية في عام ١٩٧٩ ثم أصبحت هذه الجمعيات حوالي٧٧٢ جمعية عام ١٩٨٨. إن هذا التطور في حجم التعاونيات ينعكس بلا شك علي حجم الخدمات المقدمة لقطاع الزراعة من ميكنة وإقراضه سواء كان عينياً أونقدياً وهذا ما أتضح من خلال تناول تطور الآلات والقروض المقدمة في قطاع الزراعة العراقي، وبالرغم من أن قطاع الزراعة اليمني مازال في المراحل الأولي لعملية التنمية وبالرغم من أنه في مجمله قطاع خاص وتميز حجم حيازته الزراعية بالصغر والتشتت مما يلقي علي الحركة التعاونية بواجبات كبيرة تجاه عملية تنمية هذا القطاع إلا أن هذه الحركة مازالت في بداية الطريق وهذا يمكن أدراكه سواء من خلال النظر إلي تطور حجم الجمعيات التعاونية أوحجم العضوية مما ينعكس بلاشك علي حجم الخدمات المقدمة لقطاع الزراعة والتي تحتاج الي ازدهار الحركة التعاونية حيث بلغت هذه الجمعيات عام ١٩٧٩ نحو ٢٨ جمعية ازدادت

الي نحو ٩٢ جمعية عام ١٩٨٧، كما أوضحت الدراسة ان تاريخ الحركة التعاونية في الاردن يرجع الي عام ١٩٥٢ حيث صدر أول تشريع تعاوني ولقد بلغ عدد الجمعيات التعاونية عام ١٩٧٩ حوالي ١٣٦ جمعية موزعة علي كافة المناطق الزراعية أرتفع حتي بلغ ١٦١ جمعية في عام ١٩٨٠ ولقد قامت الحكومة الأردنية بتأسيس مؤسسة الإقراض الزراعي وهذه تقدم التمويل الزراعي الموسمي ولطويل الأجل والمتوسط الأجل الي المنتجين الزراعيين حيث قدرت هذه المؤسسة منذ عام ١٩٥٩ الي ١٩٨٤ نحو (٦ر٥٦) مليون دينار منها (٣ر٤٧)مليون دينار أي ٨٣٪ قروض أنمائية متوسطة وطويلة الأجل ونحو(٤ر٩) مليون دينار أي نحو١٥٪ كقروض مؤسسة تشغيلية، أما المنظمة التعاونية التي أنشأت أيضاً لتتولي الإشراف علي الجمعيات التعاونية فقد قامت بتقديم القروض للمزارعين وقد بلغت عدد جمعياتها التعاونية حتي عام ١٩٨٤ (٤٠٦) جمعية تعاونية منها (١٧٢) زراعية.

هذا وقد أوضحت الدراسة ان سياسة الميكنة من السياسات ذات الأثر الكبير علي قطاع الزراعة في دول المجلس الأربعة حيث تمثل ميكنة قطاع الزراعة في ج. م. ع ضرورة إقتصادية واجتماعية لما توفره من الجهد والوقت اللازم للزراعة - كما أنها تساعد في حل مشكلة النقص في الأيدي العاملة. هذا وتتباين درجة ميكنة العمليات الزراعية في مصر تبايناً كبيراً ففي حين أن ٩٠٪، ٨٠٪ من عمليات الحرث والدراس علي التوالي تتم بواسطة الالات ومازالت عملية الحصاد وعديد من الجمعيات الزراعية الأخري كبذر التقاوي والشتل تتم بالطرق اليدوية ، كما أن ١٥٪ من عمليات النقل داخل المزرعة تتم بواسطة الآلات . هذا ولقد أوضحت الدراسة ان هناك تطوراً ملحوظاً خلال الفترة من ١٩٧٩ - ١٩٨٦ في أعداد الجرارات والحصادات والطلمبات في العراق بأعتبارها أهم الآلات الزراعية الموجودة بالقطاع الزراعي فلقد تزايدت الجرارات من ٢٠٠٥٨ عام ١٩٧٩ الي ٩٠٩١٥ عام ١٩٨٦ وبالرغم من هذه الزيادة الملحوظة في الجرارات أوتلك المتواضعة في الطلمبات فإن درجة الميكنة فيهما مازالت منخفضة وذلك قياساً بمتوسط

نصيب المعدة الواحدة من المساحة المنزرعة هذا وقد سبق الأشارة في أكثر من موضع الي بدائية قطاع الزراعة في اليمن وعدم إستخدامه لأساليب الأنتاج الحديثة وهذا يمكن ادراكه من خلال تفقد حجم الموجود من الآت زراعية بهذا القطاع حيث أن الحصادات لم تكن موجودة باليمن قبل عام ١٩٨٥ وبعد أن أدخلت هذه الآلة بلغ الموجود منها ٤٥ حصادة أما الجرارات فقد بلغت حوالي ١٩٠٠ جرار عام ١٩٧٩ أخذت في الزيادة المتواضعة حتي بلغت نحو ٢١٧٠ جرار عام ١٩٨٧ . كما أوضحت الدراسة أن الأردن يعاني من نقص كبير في الآلات الزراعية ، فقد بلغت أعداد الجرارات في الأردن نحو ٤ر٢ ألف جرار عام ١٩٧٩ زادت الي نحو ٧ره ألف جرار عام ١٩٨٧.

وبأستعراض السياسة الائتمانية والتمويلية في دول المجلس الأربعة يتبين أن القطاع الزراعي المصري يتميز بسمات خاصة أدت الي أرتفاع قيمة القروض الممنوحة من الجهاز المصرفي لقطاع الزراعة من ٢٥٠ مليون جنيه عام ١٩٨١ الي ٦٦ر٢ مليار جنيه عام ١٩٨٨، وتبين من الدراسة أن الذي يقوم بعملية الإشراف في قطاع الزراعة العراقي المصرف الزراعي والذي بدأ يتنامي دورة في هذا المجال حيث أرتفعت قيمة القروض الممنوحة من قبل المصرف الزراعي لقطاع الزراعة من نحو ٢١٦٨١ ألف دينار عراقي عام ١٩٧٩ الي نحو ٤٣٢٣١ ألف دينار عراقي عام ١٩٨٦ ثم أنخفض انخفاضا شديداً عام ١٩٨٨ حيث بلغ حجم الأقراض حوالي ١٥١٢٤ ـ كما أوضحت الدراسة ان اليمن والزراعة المحمية تعاني شأنها ذلك شأن زراعات الدول النامية من النقص والقصور في مصادر التحويل وذلك من حيث النوعية والكمية والشروط. ويعتبر بنك التسليف التعاوني والزراعي هو المصدر الرئيسي لتمويل القطاع الزراعي حيث أنشيء عام ١٩٨٢ من خلال دمج بنك التسليف الزراعي مع صندوق الأقراض الزراعي. ولقد بلغ أجمالي القروض الممنوحة عام ١٩٧٩ نحو ١٢٠٨٣ ألف دولار أمريكي بمتوسط حوالي ٨ دولار للهكتار الواحد ولقد بلغ هذا المتوسط في عام ١٩٨٧ نحوار٩ دولار علاوة علي ذلك فإن هذه القروض تتسم بالتذبذب الشديد من حيث حجمها السنوي.

وبينت الدراسة ان تاريخ الأقراض الزراعي في الأردن قديم قدم العهد العثماني ولقد صدر قانون دراسة الأقراض الزراعي عام ١٩٥٩ وبلغت جملة القروض الممنوحة من عام ١٩٦٠ وحتي عام ١٩٨١ حوالي ٥ر٤١ مليون دينار منها ٣ر٤ مليون دينار لتحسين وأعمار الأراضي البعلية ، ٩ر٨ مليون دينار لتنمية الثروة الحيوانية والداجنة ، ٨ر٤ مليون دينار للآلات والمعدات الزراعية ، ٤ مليون دينار للأبنية الزراعية، ٣ر٥مليون دينار للقروض قصيرة الأجل والموسمية وحوالي ٩ر١ مليون دينار لأعمال أخري وأسكان الموظفين وقد بلغت جملة القروض الممنوحة لعام ١٩٨٠ حوالي ٨٦ر٤ مليون دينار موزعة علي محافظات المملكة بالأضافة الي مؤسسة الأقراض الزراعي تؤدي المنظمة التعاونية دوراً هاماً متزايداً في توفير التسهيلات الائتمانية للمزارعين وقدرت قيمة القروض التي منحتها المنظمة التعاونية للمزارعين في عام ١٩٨٠ بحوالي ٢٦ر٢ مليون دينار وكما تساهم البنوك التجارية في هذا المجال ـ ويحتاج القطاع الزراعي الي مزيد من الإعانات وخاصة القطاع المطري التي تحسن دخول المزارعين .

هذا وقد جاءت السياسة الأستثمارية ضمن مجموعة السياسات المؤثرة علي قطاع الزراعة في دول مجلس التعاون العربي حيث أوضحت الدراسة ان الأستثمارات بجانب الموارد الأرضية والبشرية والمائية أهم العوامل اللازمة لاحداث التنمية الزراعية ولايتوقف أداء القطاع الزراعي المصري وبالتالي نجاح خطط التنمية الزراعية علي حجم الأستثمارات الموجهة لقطاع الزراعة فقط ولكن كيفية توجيه وتوزيع تلك الأستثمارات علي الأنشطة المختلفة داخل القطاع نفسه ضرورية كذلك لتحقيق الأهداف المنشودة للتنمية ولقد قدرت إجمالي الاستثمارات الثابتة (بالأسعار الجارية) التي وجهت الي قطاع الزراعة والري والصرف خلال الخطة الخمسية ٨٣/٨٢ ـ ١٩٨٧/٨٦ نحو ٤٥ر٣ مليار جنيه ويعادل ذلك ٧ر٨٪ من أستثمارات الخطة الثانية. وبالنسبة للخطة الخمسية الحالية ٨٨/٨٧ ـ ١٩٩٢/٩١ فقد أستهدفت رفع إجمالي استثمارات قطاع الزراعة الي ٩٤ر٣ مليار جنيه تمثل نحو ٦ر١٠٪

من أجمالي الأستثمارت القومية ولقد أوضحت الدراسة إن عملية تدني القروض الموجهه للأغراض الاستثمارية بالعراق - أدت الي أنخفاض مساهمة القطاع الخاص في عملية دفع الأستثمارات المخصصة لقطاع الزراعة اذا ما قورن ذلك بحجم الأستثمار القومي. فلقد بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من الأستثمارات القومية خلال الفترة ١٩٧٩ - ١٩٨٧ كان حوالي ٣ر١٢٪ سنوياً ، وعلي الرغم من تدني نصيب قطاع الزراعة من الأستثمارات القومية المخططة الا أن نسبة التنفيذ الفعلية لهذه الأستثمارات تعد منخفضة جداً. كما بينت الدراسة أيضاً ان الطموحات الكبيرة التي وضعتها الخطط الخمسية الثلاث (١٩٧٧ - ١٩٨١)، (٨٢ - ١٩٨٦) ، (٨٧ - ١٩٩١) لقطاع الزراعة اليمني والتي تتبلور جميعها في محاولة تحقيق الإكتفاء الذاتي من السلع الزراعية بصفه عامة والغذائية منها بصفه خاصة، ولقد بلغ متوسط نصيب قطاع الزراعة من أجمالي الأستثمار القومي خلال فترة الخطة نحو ٩ر٧٪، كما يبلغ هذا المتوسط اذا ماقورن بنصيب القطاعات السلعية حوالي ٧ر٢٠٪ خلال نفس الفترة. كما أوضحت الدراسة أن الحكومة الأردنية قد أعدت عدة برامج أنمائية بدأ من أول تجربة لوضع خطط التنمية الأقتصادية بشكلها الأولي في شكل برنامج السنوات السبع للتنمية الأقتصادية (٦٤ - ١٩٧٠) ألا أن حرب ١٩٦٧ وأحتلال الضفة الغربية حالت دون تنفيذ المشروعات الزراعية حتي جاءت الحكومة الأردنية بخطة التنمية الزراعية في الخطة الثلاثية (٧٣ - ١٩٧٥) والتي وضعت قائمة تتضمن ١١ مشروعاً زراعياً ورصد لها أستثمارات قدرت بنحو ١٣ مليون دينار ولقد تلت تلك الخطة خطة التنمية الزراعية في الخطة الخمسية ١٩٧٦ - ١٩٨٠ والتي قدرت لقطاع الزراعة استثمارات تبلغ حوالي ٤٠مليون دينار وقد جاءت خطة التنمية الخمسية والثانية (١٩٨١ - ١٩٨٦) ولقد أعطت قطاع الزراعة مايوازي حوالي ١١ر٧٪ من مجمل الاستثمارت القومية.

ويتناول الفصل السادس امكانات التكامل ومتطلباته حيث إن عملية التكامل الزراعي بين دول مجلس التعاون العربي تتطلب شروطا إقتصادية وسياسية وإجتماعية حتي تؤتي هذه العملية لثمارها، لذلك عرض الفصل السادس والأخير لهذه الدراسة لبعض هذه الأسس الضرورية لإتمام عملية التكامل الزراعي بين الدول الأعضاء.

وفي هذا المجال عرض هذا الفصل لامكانات التبادل التجاري بين دول المجلس بإعتباره من أهم الدعامات اللازمة لعملية التكامل ، ومن أهم شروط دفع عملية التبادل التجاري - الذي مازال في بداية الطريق - الغاء القيود الجمركية بين دول المجلس وبالتالي إمكان فتح أسواق هذه الدول أمام بعضها البعض . وقد يكون من الأفضل أن يتم ذلك بصورة تدريجية . أيضا أشار هذا الفصل في هذا المجال إلي ضرورة إعطاء قدر أكبر من حرية تنقل عناصر الأنتاج بين الدول الأعضاء بإعتبار أن ذلك يساعد علي الإستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية بما يؤدي إلي دفع عمليات التنمية في دول المجلس . علي أن تكون هذه الحرية مضبوطه بقواعد وأسس حتي لايحدث إنتقال غير مرغوب فيه لعناصر الأنتاج وذلك عن طريق التنسيق بين السياسات الإنتاجية والنقدية وتحسين وسائل النقل بين الدول الأعضاء.

ولقد عرض هذا الجزء من الدراسة لبعض الصور الممكنة للتبادل التجاري بين دول المجلس منها مناطق التجارة الحره والإتحاد الجمركي والسوق المشتركة، ولإمكان قيام هذه الصور للتبادل التجاري عرضت الدراسة لبعض مشاكل التبادل التجاري بين هذه الدول بإعتبار أن القضاء علي هذه المشاكل يعتبر اللبنة الأولي لقيام هذا البناء. وقسمت هذه المشاكل إلي داخلية ناتجة من ظروف دول المجلس . وخارجية ناتجة عن علاقات دول المجلس بالإقتصاديات الخارجية. وأنهت الدراسة هذا الجزء بالتأكيد علي أنه من أهم عوامل نجاح هذا التبادل تحديد الهدف من هذا التبادل ثم وضع المراحل التفصيلية لضمان الوصول إلي هذا الهدف .

ثم تناول هذا الفصل إمكانية تنسيق سياسات الانتاج الزراعي بدول المجلس بإعتبار أن ذلك من أعمدة عملية التكامل بين هذه الدول. وفي هذا المجال أوضحت الدراسة أن عملية الأنتاج الزراعي تخضع للعديد من المشاكل والمعوقات علي مستوي كل دولة علي حدة، ومايستتبعه من ضرورة التعاون بين هذه الدول للقضاء علي هذه المعوقات عن طريق تنسيق سياسات الأنتاج الزراعي فيما بينها . وفي هذا المجال حددت الدراسة ثلاث محاور أساسية يمكن عن طريقها تحقيق هذا التنسيق : أولها تعبئة وإستغلال الموارد الزراعية المتاحة بما يمكن من الأستفادة بالميزات النسبية لكل دولة علي حده بما يخدم في النهاية دول المجلس مجتمعة. وخلص هذا الجزء إلي ضرورة إعتبار عملية إستزراع الأراضي المتروكة بكل من العراق واليمن والأردن وإستغلال أراضي المراعي من الأولويات المستهدفة للسياسة الزراعية لدول المجلس.

وثاني هذه المحاور هو زيادة الإنتاجية، وفي هذا الخصوص أوضحت الدراسة أن الإنتاجية لمعظم الحاصلات بمصر تفوق نظيرتها في كل من العراق واليمن والأردن وخاصة العراق وبالذات فيما يتصل بالحبوب، ويعني ذلك أن أي زيادة في الإنتاجية لهذه الدول تعتبر إضافة جديدة لزيادة الإنتاج بدول مجلس التعاون . ولقد أوضحت الدراسة هذه الحقيقة من خلال إجراء بعض المقارنات ، فمثلا بينما تبلغ مساحة القمح بالعراق نحو ٢را مليون هكتار، أي مايعادل ضعف المساحة المنزرعة منه في مصر، يلاحظ أن إنتاج مصر من القمح يقارب ثلاثة أمثال إنتاج العراق نظراً للإنخفاض الشديد في إنتاجية القمح بالعراق.

أما المحور الثالث من المحاور المقترحة لتحقيق التنسيق بين سياسات الأنتاج الزراعي بدول المجلس فهو التخصص القطري ويعني اعادة توزيع الأنتاج الزراعي بين دول مجلس التعاون في ضوء ماتتمتع به كل دولة من ميزة نسبية ، يقف أمام هذه العملية العديد

من المشاكل والتي حددتها الدراسة بإعتبار أن مواجهة هذه المشكلات يعتبر الشـــرط الأساسي لنجاح هذه العملية. وتقترح الدراسة أن تقتصر إعادة تخصيص الإنتاج علي بعض محاصيل الحبوب والبقوليات والمحاصيل الزيتية وذلك لعدة أسباب ، لعل من أهمهـــا، التباين الكبير في إنتاجية هذه المحاصيل بين دول المجلس والحاجة الشديدة لزيـــادة إنتاجها نظراً لأنخفاض نسبة الإكتفاء الذاتي منها إلي مستويات متدنية، وكذلك صعوبة إعادة توزيع زراعة الخضر والفاكهة بدول المجلس نظراً لحساسية هذه الحاصلات الشـــديدة للنقل وسرعة تعرضها للتلف ، فضلاً عن أن دول المجلس تحقق نسبة مرتفعة من الإكتفـــاء الذاتي من الخضر والفاكهة . وبناء علي معدلات الاحلال بين أهم المحاصيل المتنافسة بكل دولة من دول المجلس ـ والتي قامت الدراسة بتقديرها ـ يقترح بتخصص مصر في إنتـاج القمح مقابل تخصص العراق في العدس والشعير، كما يمكن لليمن أن تتوسع في إنتاج القمح علي حساب الشعير مقابل التوسع في مساحة الشعير بالعراق ، هذا فيما يتصل بالمحاصيـــل الشتوية، أما فيما يتعلق بالمحاصيل الصيفية فيفضل أن تتوسع العراق في زراعة الفـــول السوداني علي حساب السمسم ، مقابل زيادة مساحة عباد الشمس بمصر علي حساب الفـــول السوداني.

ولقد تناول الجزء الثالث من هذا الفصل ضرورة تكامل وتنسيق السياسات المالية والنقدية بدول المجلس بالصورة التي تخدم عملية التنسيق بين سياسات الأنتاج بهـــذه الدول بإعتبار أن السياسة المالية والنقدية تعتبر من أهم أدوات تنفيذ السياسة الإنتاجية ولقد أوضح هذا الجزء من الدراسة ـ وكما سبق بيانه في أجزاء أخري من الدراسة ـــ أن حل المشاكل التي تواجه القطاع الزراعي بدول المجلس ترجع فيما بين ماترجع إليـه من أسباب إلي ندرة الموارد المالية. كما أوضح هذا الجزء أن تحقيق الهدف التكاملـــي بين دول المجلس إذا كان يتطلب إتباع سياسات زراعية مشتركة ، فإنه يتطلب أيضـــا

وفي نفس الوقت إتباع سياسات مالية ونقدية مشتركة تعمل في تناغم يؤدي في النهاية إلي عملية إنتقال عناصر الأنتاج وتقسيم العمل بين هذه الدول بالشكل الذي يؤدي إلي التوزيع الأمثل للموارد الزراعية بهدف تعظيم الإنتاج في قطاع الزراعة بالدول الأعضاء وبما يخدم السياسة الزراعية المقترحة.

ولقد أوضح هذا الجزء أن رسم سياسات مناسبة في هذا الصدد يتطلب إجراءات عديدة منها ماهو علي المستوي القطري ومنها علي المستوي الرباعي، بل ومنها ما هو علي المستوي العربي، إذ أن عملية خلق قدرات مالية مناسبة لدفع وتطوير قطاع الزراعة بالدول الأعضاء بالمجلس يجب ألا يقتصر فقط علي القدرات والإمكانات المحلية لهذه الدول ، وإنما يجب أيضا أن تتم محاولات الإستفادة من قدرات الدول العربية الأخري خارج دول المجلس وخاصة الدول النفطية بإعتبار أن تنمية قطاعات الزراعة بالدول الأربعة تشكل لما لها من موارد إحتمالية ركيزة أساسية من ركائز تحقيق الأمن الغذائي العربي.

ولقد إقترحت الدراسة في هذا المجال عدة محاور منها : إصلاح النظم الضريبية فيما يتصل بقطاع الزراعة بدول المجلس بما يمكن لهذه النظم من قيامها بدورها التمويلي بإدرارها حصيلة مناسبة تستخدم في تمويل تحديث تطوير قطاع الزراعة وبدورها التوجيهي بالمساعدة في توجيه الموارد الإقتصادية بين الدول الأعضاء بما يتناسب مع السياسة الزراعية المقترحة.

والمحور الثاني في مجال السياسات المالية والنقدية ، فنظرا لقصور البنـــــوك الزراعية القطرية في إقراض قطاع الزراعة بما يتناسب مع طموحات هذا القطاع بـــدول المجلس ، فتقترح الدراسة إتخاذ التدابير الملائمة لدفع البنوك التجارية والإستثماريـــة للدخول في عملية تمويل قطاع الزراعة، لعل من أهم هذه التدابير محاولات وضع معاملـــة تفضيلية لقطاع الزراعة فيما يتصل بأسقف الإئتمان المحددة لهذه البنوك من قبل الدولـــة فيسمح لها بتجاوز هذه الحدود في حالة الإقراض لقطاع الزراعة بصفه عامة ولبعض أوجـــه نشاط هذا القطاع بصفه خاصة وذلك وفقا للسياسة الزراعية المحددة من قبل . كذلك مـــن هذه التدابير محاولة رفع كفاءة الاقراض لقطاع الزراعة علي مستوي التعاون بين الـدول الأعضاء وذلك بإتاحة الحجم المناسب للإقراض وخلق المؤسسات القادرة علي القيام بهـذه المهمة علي مستوي الدول الأربعة مجتمعة وذلك بإنشاء بنك مشترك متخصص يقوم بتقديـم القروض للنشاط الزراعي بهذه الدول ، تساهم الدول الأربعة في رأسمال هذا البنـــــك وتتيح له الكفاءات القادرة والمدربة ، بحيث يكون لهذا البنك سلطة التنسيق بيـــــن السياسات الإئتمانية للبنوك الزراعية بكل دولـــــة .

أما المحور الثالث لزيادة فعالية السياسات المالية والنقدية في إطار التكامـــــل المقترح بين دول المجلس فيتمثل في ضرورة دفع الصناديق والمؤسسات المالية العربيـــــة لإعطاء المزيد من التمويل لقطاعات الزراعة بالدول الأعضاء بمجلس التعاون بإعتبـــــار أن هذه المؤسسات تعتبر الأداه المناسبة للإستفادة من الأموال المتوافرة علي مستوي الوطن العربي، وبإعتبار أن هذه المؤسسات ـ كما أوضحت الدراسة ـ لم تضم بعد بالـــــــدور المناسب في هذا المجال.

ثم تناول هذا الفصل للسياسات التكنولوجية الزراعية وإمكانية تطويرها وتنميطها بدول المجلس بإعتبار أن هذا ضروري لقيام نوع من التكامل بين هذه الدول علي طريـق

تطوير هذه السياسات بما يخدم عملية تطوير وتحديث قطاع الزراعة بها. وفي هـــذا المجال تقترح الدراسة عدة محاور: الأول إستخدام السلالات المحسنة ذات الكفـــاءة العالية وذلك بإنشاء جهاز بحثي قادر علي إستيعاب وفهم أحدث الأساليب المستخدمـة لزيادة الانتاجية بإستخدام الهندسة الوراثية. والأمر الثاني هو التوجه نحو التصنيـــع للآلات الزراعية ، علي أن يكون ذلك بالتعاون بين دول المجلس بحيث يكون هنـــاك تخصص في انتاج هذه الآلات حتي تتمتع هذه الصناعة بإقتصاديات الأنتاج الكبير بمـــا ينعكس علي انخفاض تكلفة الانتاج من ناحية وإمكانية التطوير في الأنتاج من ناحيـــة أخري . كما توصي الدراسة بضرورة رفع درجة إستخدام المبيدات والأسمدة حيث مازالت الزراعة في دول المجلس تفتقر إلي ذلك ويرجع ذلك إلي عوامل عديدة منها العجز الكبير في إنتاج هذه المستلزمات بدول المجلس لذلك يجب التعاون بين الدول الأعضاء في مجال زيادة الإنتاج لهذه المستلزمات . كذلك يجب العمل علي تطوير ونشر تكنولوجيا الزراعات المحمية، وفي هذا المجال تعتبر الأردن من الدول الرائدة . ولعل من أهم معوقات إستخدام هذه التكنولوجيا ارتفاع تكلفتها وبالتالي ارتفاع أسعار الأنتاج الزراعي، ويمكن عن طريق التوسع في الأنتاج المحلي لهذه الصوب علي مستوي دول المجلس تخفيض هذه التكاليـف . وتؤكد الدراسة علي ضرورة توافر بعض الشروط لنجاح إستخدام هذا النوع من التكنولوجيا الزراعية كما ورد في هذا الفصل بالتفصيل.

ثم ينتهي هذا الفصل بتناول التنظيمات الزراعية بإعتبارها من أهم مقومات عملية التكامل بين السياسات الزراعية لدول المجلس ونظراً لعدم تطور الجمعيات التعاونيـــة بدول المجلس ماعداً مصر فتقترح الدراسة الإستفادة من التجربة المصرية لتطوير جهـــاز تعاوني بدول المجلس الأخري بإعتبار أن ذلك من ضرورات استخدام التكنولوجيـــا الحديثة في الزراعة سواء باستخدام الآلات أوباستخدام السلالات المتقدمة والمبيـــدات والأسمدة. وفي هذا المجال تقترح الدراسة محاولة توحيد التشريعات التعاونية بـــدول المجلس.

المراجع

١ - الأمم المتحدة - الموارد الطبيعية - المياه الجوفية في شرقي البحر المتوسط وغربي آسيا - سلسلة دراسات عن المياه رقم (٩) - نيويورك ١٩٨٢.

٢ - بركات الفرا - التكامل الاقتصادي بين دول السوق العربية المشتركة - رسالة ماجستير - كلية الزراعة - جامعة الأزهر ١٩٧٤.

٣ - البنك الأهلي المصري - النشرة الاقتصادية - العدد الأول والثاني - المجلد الواحد والأربعون - ١٩٨٨ - القاهرة.

٤ - البنك المركزي الأردني - النشرة الإحصائية الشهرية.

٥ - الجهاز المركزي للتخطيط - الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية - صنعاء.

٦ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - الكتاب الاحصائي السنوي - القاهرة.

٧ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - سوق العمل في مصر - قطاع الزراعة والصيد - القاهرة ١٩٨٥

٨ - دائرة الاحصاءات العامة - النشرة الاحصائية السنوية - عمان ١٩٨٠

٩ - سعد طه علام (دكتور) - السمات الأساسية للقطاع الزراعي في العراق - مذكرة خارجية رقم ١١٥٩ - معهد التخطيط القومي - القاهرة ١٩٧٦.

١٠- صليب بطرس (دكتور) - اقتصاديات الوطن العربي - المركز العربي للصحافة ١٩٨٠.

١١- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي - مؤسسات التنمية العربية الوطنية والاقليمية - الكويت.

١٢- صندوق النقد العربي - التقرير الاقتصادي العربي الموحد ١٩٨٧ .

١٣- عبدالوهاب مطر الداهري (دكتور) - التخطيط الزراعي في العراق - مؤتمر اتحاد الاقتصاديين العرب الرابع - الكويت ١٩٧٣.

١٤ - عثمان الخولي (دكتور) - حسن علي خضر (دكتور) - دور الزراعة في الاقتصاد القومي في ج.م.ع - الأهداف والامكانات والمحددات - ندوة السياسة السعرية والتسويقية الزراعية في ج.م.ع - وزارة الزراعة - منظمة الفاو - القاهرة ١٩٨٧.

١٥- عماد الدين محمد مصطفي (دكتور) - دراسة تحليلية للموارد المائية في ج.م.ع - معهد التخطيط القومي - بحث التوطن الصناعي في ج.م.ع عام ٢٠٠٠ - ورقة عمل رقم (٣٥) ١٩٨٥.

١٦ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا - الأسكوا - بيانات ديمغرافية غير منشورة .

١٧ - ماجد السيد ولي (دكتور) جغرافية العراق - كلية الآداب جامعة البصرة ١٩٧٦ .

١٨- المجلس القومي للتخطيط - الخطة الخمسية ٧٦ - ١٩٨٠ - عمان ١٩٧٦.

١٩ - المجالس القومية المتخصصة - التوسع الزراعي الأفقي - القاهرة ١٩٨٠ .

٢٠ - محمد عبدالفتاح عبدالحميد - دراسة بعض خصائص العمالة المصرية المهاجرة للدول العربية واتجاهاتها - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء - القاهرة .

٢١ - محمود محمد الجنيب (دكتور) - اقتصاديات العراق - دار الطباعة الحديثة - البصرة ١٩٦٩.

٢٢ - مديرية الاقتصاد الزراعي والتخطيط - الدلالات الاحصائية الزراعية - عمان آب ١٩٨٩

٢٣ - المركز العربي لدراسات المناطق القاحلة والأراضي الفاصلة - الأمن المائي :

٢٤- معهد التخطيط القومي - الجوانب التكاملية لتخطيط وتحليل القطاع الزراعي في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٤٥) - القاهرة ١٩٨٩.

٢٥ - معهد التخطيط القومي - التنمية الزراعية في مصر ماضيها وحاضرها - الموارد الزراعية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (١٤) - القاهرة ١٩٨٢.

٢٦ - معهد التخطيط القومي - التنمية الزراعية في مصر - نظرة مستقبلية - الجزء الأول - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٢١) - القاهرة ١٩٨٢.

٢٧ - معهد التخطيط القومي - دراسة تحليلية لأثر السياسات الأقتصادية والمالية والنقدية علي تطوير وتنمية القطاع الزراعي - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر - رقم (٤٨) ١٩٩٠ .

٢٨ - معهد التخطيط القومي - مدي امكانية تحقيق اكتفاء ذاتي من القمح - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٣٤) - القاهرة ١٩٨٦.

٢٩ - معهد التخطيط القومي - مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحة للتغلب عليها- سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٢٢) - القاهرة ١٩٨٣.

٣٠ - معهد التخطيط القومي - مشكلات صناعة الألبان في مصر - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية في مصر رقم (٣٧) - القاهرة.

٣١- معهد التخطيط القومي - مشروع دراسة جدوي إقتصادية لإنتاج سماد نترات أمونيوم - دبلوم عام ١٩٨٥ .

٣٢- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - دراسة مسار اقتصاد الغذاء في الدول العربية - المجلد الأول - الخرطوم ١٩٨١.

٣٣- المنظمة العربية للتنمية الزراعية - الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية - الخرطوم

٣٤ - وزارة التخطيط العراقية - الجهاز المركزي للاحصاء - المجموعة الاحصائية السنوية - بغداد.

٣٥- وزارة التخطيط العراقية - الاطار المبدئي لخطة التنمية القومية ١٩٧٠ - ١٩٧٤ - بغداد.

٣٦ - وزارة التخطيط والتعاون الدولي - الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ١٩٨٨/٨٧ - ١٩٩٢/٩١ - القاهرة ١٩٨٧

٣٧ - وزارة التخطيط - تقارير المتابعة والاطار العام للخطط الخمسية .

٣٨ - وزارة الزراعة والأمن الغذائي - المكتب الفني لمشروعات الميكنة الزراعية خطة الميكنة الزراعية ٨٣/٨٢ - ١٩٨٧/٨٦ - القاهرة (بدون تاريخ) .

٣٩ - وزارة الزراعة - العلاقات الزراعية الخارجية - التمويل الزراعي ودور البنك الرئيسي للتنمية والائتمان الزراعي في تحقيق خطة التنمية الزراعية في مصر - ١٩٨٩

ملاحـــــــــــــق

جدول رقم (١٨) كمية وقيمة الواردات من جملة الحبوب بالأردن خلال الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٧

القيمة بالمليون دولار

السنوات	متوسط الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
البيان	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
جملة الحبوب والدقيق	٦٩١ر٢٩	١٥٢ر٠٨	٧٢١ر٠٥	١٢٨ر٨٩	٧٥٠ر٥٤	١٤٦ر١٣	٩٦٦ر٨٦	١٥٢ر٠٨
دقيق القمح	٥٦ر٨٣	١٤ر٠٦	٨ر٧٦	٢ر٣٠	٩ر٤١	٢ر٦٠	٢٧ر٤٧	٧ر٥٩
القمح	٣٢٦ر١٤	٧٩ر٥٩	٢٧٦ر٩١	٦٩ر٢٤	٢٧٠ر٨٨	٤٢ر٦٢	٥٤٢ر٤١	٧٧ر١٦
الذره الشامية	١٥١ر٢٢	٢٥ر٢١	٢٠٥ر٤٠	٣٠ر٦٨	٢٣٢ر٥١	٣٠ر٧١	١٨٢ر٨٥	٢١ر٤٠
الأرز	٥ر٧٤	١٩ر٦٩	٥٠ر٩٩	١٨ر٥٣	١٧ر٥٦	٢٧ر٩٣	٧١ر٨٣	٢١ر٤٣
الشعير	٨٨ر٨٥	١٣ر٢٠	٧٤ر٨٩	٧ر٩٠	١٤٣ر٥٤	٢١ر٨٨	١١٤ر٧٥	٩ر٨٧
البطاطس	٣٢ر٩٣	٨ر٥٩	١٦ر٢٣	٢ر٩٢	١٣ر٢٧	٤ر٧٢	٣ر٩٣	١ر٢٤
السكر الخام	٧١ر٣٦	٢٨ر٥٧	٤٣ر٨٠	٩ر٢٠	١٣٣ر٣٠	٢٤ر٨٤	١٣٩ر٣١	٢٧ر٤٧
البقوليات	١٤ر١٦	٧ر١٩	١٥ر٥٠	٧ر٧٣	١٦ر٠٢	٧ر٦٦	٢٤ر٦٤	١٠ر١٨
العدس	١ر٤٠	٧١ر	٥٨ر	٢٤ر	١ر٠٢	٥٢ر	١ر٥٩	٧٨ر
الحمص	٨ر٤١	٤ر٢٠	١٠ر٣٨	٢٩ره	٩ر٩٧	٤ر٧٩	١٨ر١١	٧ر٣١
الفول الحب	٢ر٧٤	١ر٢٩	٢ر١٦	١ر٢٤	٢ر٢٦	١ر٢٢	٣ر١٥	١ر١٢
البذور الزيتية (جملة)	٧ر٦٠	٦ر٠٤	٨ر١٢	٦ر٥٢	١٢ر٨٤	٧ر٩٨	١٢ر٦٥	٧ر٧١
فول سوداني قشور	٢ر٠٨	٢ر٥٤	٢ر٠٥	١ر٨٣	٢ر٠٧	١ر٥٩	٢ر٥٤	٢ر٠٨
السمسم	٢١ره	٩ر٥٩	٤ر٤٣	٤ر٢٤	٨ر٤٩	١ر٥١ره	٩ر٥٩	٢١ره
الزيوت النباتية(جملة)	٢٢ر٦٧	١٧ر٥٢	٢٧ر١٤	٢٤ر٧٦	٣٠ر٣٨	٢٣ر٤٧	٤١ر٢٩	٢٩ر٧٣
زيت الصويا	٣ر٧٦	٢ر٨٧	١ر٥٤	٤ر٢٤	٦ر٧٩	٥ر٢٦	٨ر٤٤	١ر٥١
زيت بذرة القطن	٨٨ر	٨١ر	١ر٢٧	١ر٠١	٩ر٧	٤ر٦	١ر٤١	٢٧ر
زيت فول سوداني	—	—	—	—	—	—	١ر١	٠٦ر
زيت الزيتون	٢٣ر١	١ر٦٥	٣ر٠٧	٤ر٨٨	٧ر٤٠	٧ر٠٠	٥٧ر	١٧ر
زيت الذره	٢ر٤٩	٢ر٠١	٣ر٩١	٤ر٨٢	٣ر٩٧	٦ر٦٦	٢ر٩٣	٣ر٠١
زيت بذرة الكتان	٣٣ر	٢٨ر	٠٣٣	٢١ر	١٦ر	١٢ر	٤٠ر	٢٩ر
وسمن نباتي	٢٨ر١	٦ر١	٢٥ر	٢٢ر	١٤ر	١٢ر	٢٢ر	٢٣ر
الخضر الطازجة والمجففة عموما	٢٨ر٩٠	٩ر٠٢	١٩ر١٨	٧ر٢٨	٣٢ر٨٢	١٣ر٢٤	١٥ر١٠	٦ر٠٦
البصل	١٨ر٤٢	٤ر٢٥	٨ر٦٤	٢ر٢٦	١٤ر٢٦	٤ر٥٥	٤ر٤٩	١ر٣١
الفاصوليا الخضراء	٠٦ر	٠٢ر	—	—	—	—	—	—
البطيخ والشمام	٢ر٦٨	١ر٠٦	٨٨ر	٢٧ر	١ر٢٢	٢٢ر	١ر٧٦	٢٩
خضر مجففة أومحفوظة والمعلبة	١ر٧٨	١ر٢٢	٣ر٢٥	٣ر٠٤	٣ر٠٦	٢ر١٢	٣ر٦٩	٢ر٤١
الفاكهة عموماً	١٢٧ر٨٤	٤٣ر١٤	٦٩ر٧١	٣٥ر٠٨	٢٤ر٥٥	٣١ر٢٣	٧٦ر٤٨	٢٧ر٢٨
البرتقال واليوسفي	٤٠ر٠١	٦ر١٨	—	—	—	—	—	—
الليمون	٢ر٥٢	٥٨ر	٨٧ر	٢٢ر	٩٩ر	٢٢ر	—	—
التفاح	٢٨ر٨٦	١٨ر٩٣	٥٢ر١٢	١٨ر٢١	٣١ر٧٩	١٤ر١٢	١٧ر٥٩	٦ر٤٨
العنب الطازج	١ر٩٣	٦٩ر	—	—	—	—	—	—
المانجو	٠٣ر	٠٢ر	٠٥ر	٠٩ر	—	—	—	—
تمور وبلح طازج	٢ر٦٥	٩٩ر	٢ر٥٢	٢ر٧٥	٩ر٢١	٢ر٥٥	١٤ر٠٤	٢ر٦٢
زيتون (طازج - محفوظ - معبأ)	١٤ر	١٦ر	—	—	٢٦ر	٢٨ر	—	—

تابع جدول (١٨) كمية وقيمة الواردات من الشعر في الأردن خلال الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٧

ك الف طن ، القيمة بالمليون دولار

السنوات	متوسط الفترة ١٩٨٣ ـ ١٩٨٤		١٩٨٥		١٩٨٦		١٩٨٧	
البيان	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
أبقار ـ جاموس (جلديه)	ألف رأسي ٢ر١٣	٢ر٦٥	ألف رأس ٢٠ر٩٣	١٢ر٨٥	٥ر٥٧	٤ر١٣	ألف رأس ٩ر٧٣	٦ر٥٩
ضأن وماعز (جلديه)	٥٢٧ر٠	٣ر٣٥	١٦٤ر٤٨	٧ر١٤	٢٥ر١٠	١ر٧١	٢٨ر٨٩	١ر٦٥
جملة اللحوم الحمراء	ألف طن ٣١ر٣٥	٥٩ر٠٩	ألف طن ٥١ر٨٤	٧٩ر٥٥	ألف طن ٢٣ر١١	٦٠ر٨١	ألف طن ٢٥ر٤٠	٧٥ر٥٠
لحوم أبقار طازجة أومبردة أومجمدة	٩ر٠٣	٢٤ر٠٤	٣١ر٨٧	٣٥ر٣٩	١٦ر٣٢	٢٨ر٤٩	١٦ر١١	٣١ر٣٩
لحوم أفخاذ ماعز طازجة أومبردة أومجمدة	١٢ر٣٧	٢٥ر٠٥	١٩ر٩٧	٤٤ر١٦	١٦ر٧٧	٣٢ر٣٢	١٩ر٢٩	٤٤ر١١
لحوم أخرى طازجة أو مبردة أو مجمدة	١ر٣٣	٣ر٤٢	١ر٧٩	٢ر٥٩	٢ر٧٧	٤ر٦٣	١ر٨٠	٣ر٤٤
لحوم مجففة او مجمدة ومعلبه (جملة)	٣ر١٩	٤ر٩٥	٣ر١٩	٥ر٦٦	٣ر٣٥	٦ر٢٩	٢ر١٨	٦ر٦١
دواجن (حيه)	(٠٠)	٢٣ر	٠ر١	٢٨ر	٠ر٢	٦٣ر	٠ر٢	٤٥ر
الصيصان	٠ر٥	١ر٢٤	٠ر٥	١ر٤٦	٠ر٤	١ر٧٧	٠ر٥	١ر٨٨
دواجن مذبوحة طازجة مجمدة ومبردة	٨ر٥٠	١١ر١٤	٢ر٢٧	٢ر٥٤	٣ر٠٦	٤ر٣٤	٢ر١٧	٢ر٥١
البان ومنتجات البان								
صوره لبن سائل	٢٢ر٢٢١	٤٦ر٠٢	٢٢٥ر٢٦	٣٩ر٢١	٢١٥ر٦٠	٤٦ر٥٢	٢٢٨ر٩٧	٤٦ر٥٩
حليب طازج	٦٢ر	٥٩ر	٢٧ر	٢٦ر	٨٣ر	١ر٠٧	٩٦ر	١ر٠٨
حليب طازج ومشدة	٧٩ر	٩٨ر	٥٨ر	٥٨ر	١ر٠٥	١ر٤٥	١ر٢٤	١ر٧٩
مخوق الحليب والمشدة	١٥ر٦٨	٢٨ر٠٦	١٢ر٠٤	٢٥ر٥٠	١٢ر٠٥	٢٥ر٥٨	١٣ر١٤	٢٥ر٩٥
الجبنه	٥ر٨٥	١٠ر٥٥	٧ر٠١	١١ر٨٠	٦ر٥٧	١٢ر٥٢	٥ر٢٢	١٠ر٦٩
زبده وسمنه	٢ر٥٩	٦ر٠٥	٣ر١٥	٦ر٤٣	٣ر٠٨	٣ر٢٤	٣ر٩٨	٧ر٠٦
البيض (جملة)	٥ر٥٢	٢ر١٩	١ر٢١	٤ر٤٢	٤٤ر	—	—	—
بيض (تفريخ)	٥ر٥٢	٢ر١٩	١ر٢١	٤ر٤٢	٤٤ر	٢ر٠٤	—	—
الأسماك (جملة)	٦ر١١	٨ر٨٠	٩ر٠٦	١٠ر٤٨	٥ر٥٦	٩ر٢١	١٠ر٦١	١٤ر٦٧
أسماك طازجة أومبردة ومجمدة	١٩ر٢	٢ر٧٠	٥٨ر٤	٢٢ر٤	٢ر٥١	٣ر١٤	٦ر٤٩	٧ر١٧
أسماك مثلجة مجففه	٥٨ر	٨٣ر	١ر٩٤	١ر٢٠	٣٣ر	٦٦ر	٦٥ر	٩٢ر
أسماك معلبة ـ مستحضرات اسماك	٢ر٩٦	٢١ر٥	٢ر٥٣	٦٤ر٤	٢ر٦٩	١٤ر٥	٣ر٤٤	٦ر٢١
مخوق ومجفف عسوم	١ر٥٨	٧٠ر	٦٣ر٦	٢ر١٦	—	—	٢ر١٦	٧٧ر
عسل طبيعي	٢٠ر	٣٥ر	٢٥ر	٤٦ر	٢٨ر	٦٤ر	٣٦ر	٧٦ر
تبغ خام	٢ر١٢	١٠ر٦٦	٥٦ر	٢ر٠٥	١ر٩٢	٩ر٧٩	٢ر٠٥	١٠ر٠٨
الشاي	٢ر٩١	١٠ر٢٦	٢ر٧٧	١٢ر٠٠	٤ر٣٥	١٠ر٣٦	٤ر١٠	٩ر٣٣
الكاكاو	٢٠ر	٣٦ر	٢٢ر	٢٨ر	٢٠ر	٤٠ر	٢٤ر	٥٧ر
البن	٢ر٦٦	٤ر٢١	١ر٥٠	٢ر٢١	١ر٨٨	٦ر٦٩	٢ر٩١	٧ر٧٤
القطن الشعر	١ر٦٨	٢ر٧١	٢ر١٦	٢ر٩٧	١ر٥٦	١ر٣٦	٢ر٩٨	٤ر٢١

المصدر . جمعت وحسبت من الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ـ أعداد مختلفة ـ مصدر سابق.

جدول رقم (١٩) كمية وقيمة الصـــــادرات

كمية بالألف طن ، قيمة بالمليون دولار

السلعة / البيان	متوسط الفترة ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤ كمية	قيمة	١٩٨٥ كمية	قيمة	١٩٨٦ كمية	قيمة	١٩٨٧ كمية	قيمة
الحبوب والدقيق عموماً	١٤ر٩٩	١ر٥٩	٧١ر٢١	١٢ر٩٥	٤ر٦١	٤ر٥٢	٧٠ر٢٦	٩ر٩٨
القمح	—	—	—	—	—	—	٥٨ر٤٦	٨ر٠١
دقيق القمح	١٠ر٧٥	١ر٥٨	٥ر٢٤	١٢ر٩٥	١٧ر٧٢	٤ر٧	٨ر٢٨	١ر٤٨
البطاطس	٢ر٨	٥١ر	٥ر٤٩	٧٧ر	١ر٧٧	٢٠ر	١١ر٢٨	١ر٨٢
البقوليات عموماً	٦٠ر	٢٠ر	٥٤ر	٢١ر	—	—	—	—
العدس	٢٧ر	١٦ر	—	—	—	—	—	—
الحمص	(٠٠)	(٠٠)	٥٠ر	٢٩ر	—	—	—	—
فول حب	١٠ر	٠٢ر	٠٤ر	٠٢ر	—	—	—	—
البذور الزيتية عموماً	٠٢ر	٠٢ر	٠١ر	٠١ر	—	—	—	—
الفول السوداني مقشور	—	—	٠١ر	٠١ر	—	—	—	—
السمسم	٠٢ر	٠٢ر	—	—	—	—	—	—
الزيوت النباتية	٢٥ر١	٢ر٥٨	٢٠ر	٤٥ر	٢ر٢٨	٤٢ر	١ر١٥	١ر٢٩
زيت الزيتون	١٨ر١	٢ر٢٨	٠٢ر	٤٠ر	١ر٨٧	٢ر٩٢	٢٦ر	٥٨ر
الخضروات الطازجة والمجمدة عموماً	٤٦ر٥٤	٥٠ر٢٨	٢٢٣ر٥٧	٤٣ر٢٥	٢٥٦ر٣٨	٣٦ر٢٤	٢٥٧ر٧١	٤١ر٣٥
طماطم طازجة	١٣٥ر٢٩	١٧ر٧١	١٠٨ر٢٤	١٢ر٥٢	٩٤ر٩٧	١٢ر٦٤	٩٤ر٤٥	١٤ر٠٧
بصل	١٤ر)	١ر٦١	٤ر٠٧	٢٩ر	٢ر٠٦	٣٠ر	١ر٥٣	٢٥ر
فاصوليا خضراء	٦ر٨٦	٩٨ر	٦ر٥٩	٩٢ر	٥ر٨٧	٩٥ر	٦ر٢١	١ر٠٦
بطيخ وشمام	١٢ر٢٦	١ر٧٩	١٩ر١٥	٢ر٦٥	١٤ر٧٧	٢ر٢٢	١٨ر٨٧	٣ر٠٣
خيار قثاء	٥٠ر٧١	٨ر٠٦	٥٨ر٦٥	٧ر٦٧	٣٩ر١٥	٥ر٨٩	٤٣ر٢٧	٧ر٦٨
خضر مجففه أومحفوظة	١١ر١	٨٤ر	١٧ر	١٧ر	٠٦ر	٠٢ر	١٨ر	١٤ر
فاكهة طازجة مجففة عموماً	١٤٢ر١)	٢١ر١٨	١٢٥ر٤٧	١٦ر٢٨	١٢٣ر٨١	٢٢ر٩٦	٨١ر٢٥	١٢ر٨٧
برتقال ويوسفي	٩٦ر٩٢	١٤ر٢٩	٩٢ر٦٩	١١ر٧٢	٩٩ر٦٠	١٨ر٤٣	٦٢ر٥٦	٩ر٧٩
الليمون	١٧ر٠٤	٢ر٢٦	٢٣ر٨٨	٢ر٠٦	٧ر٤٢	٣ر٥٠	١٦ر٠٧	٢ر٢٦
تفاح	٢٦ر	٠٧ر	١٩ر	٠٤ر	—	—	—	—
عنب طازج	ـ ٥٢	٨٩ر	٢ر١٥	٢٢ر	١ر٠٨	١٩ر	٩١ر	١٦ر
التمور	٢ر٢٥	٩٠ر	١ر٧٠	٨٠ر	٢٠ر٧٩	٧ر١٨	١٦ر٥٧	٥١ر)
شأن وماعز كمية (ألف رأس)	٢٢٦ر٩٢	١١ر٥٦	١٩٩ر٩٦	٩ر١٠	٢١٤ر٨٤	٩ر٧٧	٢٠٢ر٨٦	٧ر٨٢
البان ومنتجات البان (جملة)	٢ر٥٥	٥٧ر	٢ر٨٤	١ر٠٢	٢ر١٠	٨٠ر	٢ر٢٠	٩١ر
عسل طبيعي	٠١ر	٠٢ر	٠١ر	٠٢ر	—	—	—	—
بيض طازج	٢ر٩١	٤٢ر)	٦ر٥٨	٧ر٢٧	٣ر٦٧	٢ر٤٢	٢ر٤٨	٥ر٢٢

المصدر: جمعت وحسبت من الكتاب السنوي للاحصاءات الزراعية ـ مصدر سابق.

سلسلة من القضايا صدر منها :

(١) دراسة الهيكل الاقليمى للعماله فى القطاع العام فى جمهورية مصر العربية (ديسمبر ١٩٧٧)

(٢) Adverse Economic Effects Resulting from Israeli Aggressions and Continuad Occupation of Egyptian Territories April 1978

(٣) الدراسات التفصيلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (ابريل ١٩٧٨)

(٤) دراسة تحليلية لمقومات التنمية الاقليمية بمنطقة جنوب مصر (يونيو ١٩٧٨)

(٥) دراسة اقتصادية فنيه لافاق صناعة الأسمده والتنمية الزراعية فى جمهورية مصر العربيه حتى عام ١٩٨٥ • (ابريل ١٩٧٨)

(٦) التغذيه والغذاء والتنمية الزراعيه فى البلاد العربيه • (اكتوبر ١٩٧٨)

(٧) تطور التجاره الخارجية وميزان المدفوعات ومشكلة تفاقم العجز الخارجى وسياسات مواجهته (٦٩ / ١٩٧٠ ـ ١٩٧٥)• (اكتوبر ١٩٧٨)

(٨) Improving the Position of Third World Countries in the International Cotton Economy, June 1979 .

(٩) دراسة تحليلية لتفسير التضخم فى مصر (١٩٧٠ ـ ١٩٧٦)• (أغسطس ١٩٧٩)

(١٠) حوار حول مصر فى مواجهة القرن الحادى والعشرين• (فبراير ١٩٨٠)

(١١) تطوير أساليب وضع الخطط الخمسيه باستخدام نماذج البرمجه الرياضية فى جمهورية مصر العربيه • (مارس ١٩٨٠)

(١٢) دراسة تحليلية للنظام الضريبى فى مصر (١٩٧٠ / ٧١ ـ ١٩٧٨)• (مارس ١٩٨٠)

(١٣) تقييم سياسات التجاره الخارجيه والنقد الأجنبى وسبل ترشيدها • (يوليو ١٩٨٠)

(١٤) التنمية الزراعية فى مصر ماضيها وحاضرها (ثلاثه أجزاء)• (يوليو ١٩٨٠)

(١٥) A Study on Development of Egyptian National Fleet June 1980

(١٦) الانفاق العام والاستقرار الاقتصادى فى مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٧٩• (ابريل ١٩٨١)

(١٧) الابعاد الرئيسية لتطوير وتنمية القرية المصرية • (يونيو ١٩٨١)

(١٨) الصناعات الصغيرة والتنمية الصناعيه •
(التطبيق على صناعة الغزل والنسيج فى مصر)• (يوليو ١٩٨١)

(١٩) ترشيد الادارة الاقتصادية للتجارة الخارجية والنقد الأجنبى (ديسمبر ١٩٨١)

(٢٠) الصناعات التحويلية فى الاقتصاد المصرى (ثلاثة أجزاء) • (ابريل ١٩٨٢)

(٢١) التنمية الزراعيه فى مصر (جزئين) • (سبتمبر ١٩٨٢)

(٢٢) مشاكل انتاج اللحوم والسياسات المقترحه للتغلب عليها (اكتوبر ١٩٨٣)

(٢٣) دور القطاع الخاص فى التنمية • (نوفمبر ١٩٨٣)

(٢٤) تطور معدلات الاستهلاك من السلع الغذائية واثارها على السياسات الزراعيه فى مصر • (مارس ١٩٨٥)

(٢٥) الهجرات الشماليه بين الاستغلال النهائى والاستغلال السمكى • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٦) تقييم لاتفاقية التوسع التجارى والتعاون الاقتصادى بين مصر والهند ويوغوسلافيا • (اكتوبر ١٩٨٥)

(٢٧) سياسات وامكانات تخليط الصادرات من السلع الزراعيه • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٨) الافاق المستقبليه فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٢٩) دراسة تمهيدية لاستكشاف افاق الاستثمار الصناعى فى اطار التكامل بين مصر والسودان • (نوفمبر ١٩٨٥)

(٣٠) دراسة تحليلية عن تطور الاستثمار فى ج • م • ع مع الاشارة للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣١) دور المؤسسات الوطنيه فى تنمية الاساليب الفنيه للانتاج فى مصر (جزئين) • (ديسمبر ١٩٨٥)

(٣٢) حدود وامكانات مساهمة ضريبه على الدخل الزراعى فى مواجهة مشكلة العجز فى الموازنه العامه الدوله واصلاح هيكل توزيع الدخل القومى • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٣) التفاوتات الاقليمية للنمو الاقتصادى والاجتماعى وطرق قياسها فى جمهورية مصر العربية • (يوليو ١٩٨٦)

(٣٤) مدى امكانية تحقيق الاكتفاء ذاتى من القمح (يوليو ١٩٨٦)

(٣٥) Integrated Methodology For Energy Planning In Egypt. Sept.1986 .

(٣٦) الملامح الرئيسيه للطلب على تملك الأراضى الزراعيه الجديده والسياسات المتصله باستصلاحها واستزراعها (نوفمبر ١٩٨٦)

(٣٧) دراسة بعنوان مشكلات صناعة الالبان فى مصر (مارس ١٩٨٨)

(٣٨) دراسة بعنوان آفاق الاستثمارات العربية ودورها فى خطط التنمية المصريه • (مارس ١٩٨٨)

(٣٩) تقدير الايجار الاقتصادى للاراضى الزراعيه لزراعة المحاصيل الزراعيه الحقلية على المستوى الاقليمى لجمهورية مصر العربية عامى ٨٠ ، ١٩٨٥• (مارس ١٩٨٨)

(٤٠) السياسات التسويقية لبعض السلع الزراعيه وآثارها الاقتصادية (يونية ١٩٨٨)

٤١ـ بحث الاسترراع السمكى فى مصر ومحددات تنمية	أكتوبر	١٩٨٨
٤٢ـ نظم توزيع الغذاء فى مصر بين الترشيد والالقاء	أكتوبر	١٩٨٨
٤٣ـ دور الصناعات الصغيره فى التنميه دراسة استطلاعيه لدورها فى الاستيعاب العمالى	أكتوبر	١٩٨٨
٤٤ـ دراسة تحليلية لبعض المؤشرات الماليه للقطاع العام الصناعى التابع لوزارة الصناعه .	أكتوبر	١٩٨٨
٤٥ـ الجوانب التكاملية وتحليل القطاع الزراعى فى خطط التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه	فبراير	١٩٨٩
٤٦ـ امكانيات تطوير الضرائب العقاريه لزيادة مساهمتها فى الايرادات العامة للدولة فى مصر .	فبراير	١٩٨٩
٤٧ـ مدى امكانية تحقيق اكتفاء ذاتى من السكر	سبتمبر	١٩٨٩
٤٨ـ دراسة تحليلية لاثر السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية على تطوير التنمية القطاع الزراعى .	فبراير	١٩٩٠
٤٩ـ الانتاجية والأجور والأسعار ـ الوضع الراهن للمعرفة النظرية والتطبيقية مع اشاره خاصة للدراسات السابقة عن مصر .	مارس	١٩٩٠
٥٠ـ المسح الاقتصادى والاجتماعى والعمرانى لمحافظة البحر الأحمر وفرص الاستثمار المتاحه للتنميه .	مارس	١٩٩٠
٥١ـ سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى المرحلة الأولى	مايو	١٩٩٠
٥٢ـ بحث صناعة السكر وامكانيات تصنيع المعدات الرأسمالية فى مصر	سبتمبر	١٩٩٠
٥٣ـ بحث الاعتماد على الذات فى مجال الطاقة من منظور تنموى وتكنولوجى	سبتمبر	١٩٩٠
٥٤ـ التخطيط الاجتماعى والانتاجية	أكتوبر	١٩٩٠
٥٥ـ مستقبل استصلاح الاراضى فى مصر فى ظل محددات الارض والمياه والطاقه .	أكتوبر	١٩٩٠
٥٦ـ دراسات تطبيقية لبعض قضايا الانتاجية فى الاقتصاد المصرى	نوفمبر	١٩٩٠
٥٧ـ بنوك التنمية الصناعية فى بعض دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر	١٩٩٠
٥٨ـ بعض آفاق التنسيق الصناعى بين دول مجلس التعاون العربى	نوفمبر	١٩٩٠

٥٩-	سياسات اصلاح ميزان المدفوعات المصرى (المرحلة الثانية)	نوفمبر ١٩٩٠
٦٠-	بحث اثر تغيرات سعر الصرف على القطاع الزراعى وانعكاساتها الاقتصادية	ديسمبر ١٩٩٠
٦١ ـ	الامكانيات والافاق المستقبلية للتكامل الاقتصادى بين دول مجلس التعاون العربى فى ضوء هياكل الانتاج والتوزيع	يناير ١٩٩١

سلسلة قضايا التخطيط والتنمية فى مصر

تصدر هذه السلسلة عن معهد التخطيط القومى بالقاهرة منذ عام ١٩٧٨ ، لتقديم الانتاج الفكرى للهيئة العلمية للمعهد الذى يركز بصفة خاصة على المشكلات التى تواجه التنمية والتخطيط فى المجتمع المصرى سواء على المستوى القـــومى أو القطاعى أو المستوى الاقليمى ، ويقترح السياسات الكفيلة بعلاج هذه المشكلات ودفع عجلة التنمية فى مصر .

والأعمال المنشورة فى هذه السلسلة هى فى معظم الحالات نتاج جهد جماعى لفرق العمل البحثية التى تتشكل فى المعهد لبحث قضايا عملية تواجه متخذ القرار ، وذلك بمنهج علمى سليم . وقد تنوعت القضايا التى تناولتها الأعداد المختلفة لهذه السلسلة على النحو المبين فى الصفحات الأخيرة من هذا العدد ، بحيث أصبحت تشكل مكتبة علمية فى مجال التخطيط والتنمية فى مصر .

ويأمل المعهد أن يجد المفكرون والباحثون وصناع القرارات فى هذه السلسلة مرجعاً يرجعون إليه ويستفيدون منه على النحو الذى يثرى البحث العلمى ويفتح آفاقاً جديدة لتقدمه من جهة ، ويدعم العمل التخطيطى والتنموى على طريق الارتقاء بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للمجتمع المصرى من جهة أخرى .

معهـــد التخطيط القومى ــ طريق صلاح سالم ــ مدينـــة نصر ــ القاهرة
تليفون ٦٠٣١٦٦ ــ ٦٠٣٢٣٥ تلكس : ٩٣٢٦١
تلغرافياً : انسبلاننج القاهرة